الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

niversité Abou Bekr Belkaid جامعة أبي بكر بلقايد
mcen Algérie
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد تطبيقي

أثر تغيرات المعدلات الضريبية على النشاط الاقتصادي

"دراسة تقييمية لحالة الجزائر بتطبيق نموذج التوازن العام الحسابي"

من إعداد الطالب:

العربي جدي

تحت إشراف الدكتور:

أ.د/ بطاهر سمير

السنة الجامعية: (2019/2018م)

الناس موتى وأهلُ العلم أحياءُ

شكر وتقدير

الحمد **لله** رب العالمين والصلاة والسلام على الرسول الكريم
أبدأ بالشكر إلى من هو أهل لكل شكر **خالقنا ومولانا عز وجل**..
الذي هدانا إلى طريق العلم والمعرفة..
فله الحمد والشكر والنعمة والفضل والثناء الحسن
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أكثر الأشخاص مساهمة في هذا العمل الأستاذ الدكتور الفاضل **بطاهر سمير**..
الذي رافقني وأمدني بتوجيهاته السديدة طيلة هذا البحث
كما اشكر السادة **أعضاء لجنة المناقشة**..
الذين خصصوا قسطا من وقتهم لقراءة هذه الرسالة
كما أتوجه بالشكر إلى كل من **عبد الجليل وعبد الباسط** والأستاذ المحترم **بومدين حسين**
وإلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة
إلى كل هؤلاء.. أهدي ثمرة عملي المتواضع
وأتوجه إلى **الله العليّ القدير** بالحمد قبل وبعد كل شيء

إهداء

إلى من بلّغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة..
إلى نبيّ ونور العالمين..
إلى الحبيب المحبوب سيدنا **محمد صلى الله عليه وسلم**
إلى من لا تقل لهما أف ولا تنهرهما..
ورضاهما من رضا الله **الوالدين الكريمين** حفظهما الله
إلى من يجمع بيني وبينها الميثاق الغليظ..
وتشاركني نصف الحياة **زوجتي الصالحة**
إلى أحبائي وأبنائي: **وئام، محمد يحيى، ياسين**
إلى إخوتي وأخواتي وكل الأقارب والأصدقاء والزملاء

جدي العربي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قبس

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات ..... I- XIII

قائمة الجداول XIV

قائمة الأشكال XV

مقدمة ..... أ

الإشكالية ..... ب

فرضيات البحث ..... ج

أسباب اختيار الموضوع ..... ج

أهمية البحث ..... د

أهداف البحث ..... د

حدود الدراسة ..... **د**

الدراسات السابقة ..... **د**

خطة وهيكل البحث ..... **م**

الباب الأول: الجانب النظري

الفصل الأول: الأسس النظرية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

تمهيد 15

المبحث الأول: مفهوم الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي 16

1- مفهوم الدولة 17

1-1- تعريف الدولة 17

1-2- الفرق بين الدولة والحكومة والسلطة 17

1-2-1- الحكومة 17

1-2-2- السلطة.....17
1- 3- تطور الدولة.....17
1-3-1- الدولة حارسة أو حامية.....18
1-3-2- الدولة المتدخلة.....18
1-3-3- الدولة المنتجة.....18
2- الجوانب العامة للنشاط الاقتصادي.....18
2-1- تعريف النشاط الاقتصادي.....18
2-2- مقومات النشاط الاقتصادي.....19
2-3- أهم القطاعات التي تحدد النشاط الاقتصادي.....21
3- دواعي ومبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.....22
3-1- دور الدولة في النشاط الاقتصادي.....22
3-2- آراء الاقتصاديين حول دور الدولة في الاقتصاد.....23
3-3- دواعي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.....24
3-4- مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.....26
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة الاقتصادية.....28
1- مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية.....29
1-1- مفهوم السياسية الاقتصادية.....29
1-1-1- تعريف السياسة.....29
1-1-2- تعريف السياسة الاقتصادية.....30
1-1-3- الفرق بين السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية الجزئية.....31
2- أهداف وهيكل السياسة الاقتصادية والمتداخلون فيها.....32
2-1- أهداف السياسة الاقتصادية.....32
2-2- هيكل السياسة الاقتصادية.....35
2-3- المتداخلون في السياسة الاقتصادية.....35
3- إطار السياسة الاقتصادية.....36

3-1- مقومات نجاح السياسة الاقتصادية.....36
3-1-1- المقومات العامة 37
3-1-2- المقومات الخاصة 37
3-2- العوامل المساهمة في تبني السياسة الاقتصادية الناجحة 37
3-2-1- يتطلب أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية توفر شرطين.....37
3-2-2- أهم الخطوات التي يجب إتباعها عند إعداد سياسة الاقتصادية 38
3-3- مناهج السياسة الاقتصادية.....38
3-3-1- المنهج الإرشادي وطرقه.....39
3-3-2- النهج التوجيهي (أو كما يسميه البعض نهج القيادة الاقتصادي) 40
3-4- المبادئ والاعتبارات التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية.....41
3-4-1- ضرورة التساوي العددي بين الأهداف والأدوات.....41
3-4-2- كفاءات الأدوات المستخدمة بالنسبة للأهداف المسطرة.....42
3-4-3- مركزية ولا مركزية الأدوات.....42
المبحث الثالث: آليات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.....43
1- مفهوم السياسة المالية وأهميتها.....44
1-1- تعريف السياسة المالية 44
1-2- أهمية السياسة المالية 45
1-3- أهداف السياسة المالية.....46
2- أدوات السياسة المالية.....47
2-1- النفقات العامة.....47
2-1-1- تعريف النفقات العامة.....47
2-1-2- تصنيفات النفقة العامة.....49
2-2- الإيرادات العامة.....53
2-2-1- تعريف الإيرادات العامة.....53
2-2-2- تصنيفات الإيرادات 54

2-3- الموازنة العامة للدولة.....55
2-3-1- تعريف الموازنة العامة للدولة.....55
2-3-2- خصائصها الموازنة العامة للدولة 55
2-3-3- بعض التوصيات بهدف التقليل من الإختلالات وتحقيق التوازن العام.....57
3- مزايا السياسة المالية وصعوبات التي تواجهها والعوامل المؤثر عليها.....58
3-1- مزايا السياسة المالية.....58
3-2- الصعوبات التي تواجه السياسة المالية.....59
3-3- العوامل المؤثرة في السياسة المالية.....59
3-3-1- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية.....59
3-3-2- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية 60
خلاصة الفصل.....61
الفصل الثاني: اتجاهات السياسة الضريبية في ظل الإصلاح الضريبي في الجزائر
تمهيد.....62
المبحث الأول: الضرائب والأساس القانوني والتاريخي لفرضها وتكييفها.....63
1- تعريف الضريبة.....63
2- أهم النظريات المبررة للأساس التاريخي والقانوني لفرض الضرائب وتكييفها 64
2-1- النظريات السياسية.....64
2-1-1- نظرية العقد المالي.....64
2-1-2- نظرية نشوء الدولة.....65
2-1-3- نظرية السيادية (الضمان الاجتماعي).....66
2-2- النظريات الاجتماعية.....67
2-2-1- النظرية الاشتراكية.....67
2-2-2- النظرية الشيوعية.....67
2-2-3- النظرية الفوضوية.....67
2-3- النظريات الاقتصادية.....68

2-3-1- نظرية التبادل.....68
2-3-2- نظرية التأمين.....68
2-3-3- نظرية الإنتاج.....68
2-3-4- نظرية المنفعة 69
3- النظام الضريبي.....69
المبحث الثاني: السياسية الضريبية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.....70
1- مفاهيم عامة حول السياسة الضريبية.....70
1-1- تعريف السياسة الضريبية 70
1-2- خصائص السياسة الضريبية 71
1-3- مكونات السياسة الضريبية 71
1-4- متطلبات السياسة الضريبية.....72
1-5- مبادئ السياسة الضريبية.....72
1-6- أهداف السياسة الضريبية.....73
2- السياسة الضريبية بين الفعالية والمعوقات.....74
2-1- فعالية السياسة الضريبية.....75
2-1-1- فعالية السياسة الضريبية في معالجة الفجوة الانكماشية.....75
2-1-2- فعالية السياسة الضريبية في معالجة الفجوة التضخمية.....77
2-1-3- فعالية السياسة الضريبية في تحسين فائض الميزانية.....78
2-1-4- فعالية السياسة الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي 79
2-2- معوقات السياسة الضريبية.....80
2-2-1- التهرب الضريبي 81
2-2-2- الغش الضريبي 81
2-2-3- الازدواج الضريبي.....81
3- أدوات تأثير السياسة الضريبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهدافها.....82
3-1- أدوات السياسة الضريبية 82

3-1-1- الإعفاءات الضريبية.....82
3-1-2- التخفيضات الضريبية.....82
3-1-3- المعدلات التميزية.....83
3-1-4- نظام الاهتلاك.....83
3-1-5- إمكانية ترحيل الخسائر.....83
3-2- تأثيرات السياسة الضريبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.....84
3-2-1- الاستهلاك.....84
3-2-2- الادخار.....84
3-2-3- على الاستثمار الكلي.....85
3-2-4- إعادة توزيع الدخل.....86
3-2-5- المستوى العام للأسعار.....86
3-2-6- أثر الضريبة على كميات المعروضة من ساعات العمل
(أثر الإحلال وأثر الدخل).....86
3-2-7- أثر الضريبة في الإنتاج.....90
3-2-8- أثر الضرائب على رؤوس الأموال.....91
المبحث الثالث: جوانب الإصلاح الضريبي في الجزائر.....92
1- مفهوم الإصلاح الضريبي ودوافعه.....92
1-1- مفهوم الإصلاح الضريبي.....92
1-1-1- الإصلاح لغة.....92
1-1-2- تعريف الإصلاح الضريبي.....92
1-1-3- ضعف الجهد الضريبي واختلال الجهاز المالي.....93
1-2- دوافع الإصلاح الضريبي.....93
1-2-2- ضعف أداء الإدارة الضريبية.....94
1-2-3- انعدام التناسق داخل الهيكل الضريبي.....94
1-2-4- ضعف معالجة قضية العدالة.....94

1-3- مراحل الإصلاح الضريبي.....95
1-3-1- المرحلة الأولى (القيام بتشخيص ضريبي).....95
1-3-2- المرحلة الثانية (اقتراح الإصلاح الضريبي).....95
1-3-3- المرحلة الثالثة- تطبيق الإصلاح الضريبي).....96
1-4- مجالات الإصلاح الضريبي.....96
1-4-1- توسيع الوعاء الضريبي 96
1-4-2- ترشيد معدل الضريبة.....96
1-4-3- الانسجام بين الأدوات الضريبة.....97
1-4-4- تحسين أداء الجهاز الإداري 97
1-5- أهداف الإصلاح الضريبي 97
2- الإصلاح الضريبي في الجزائر.....98
2-1- دواعي الإصلاح الضريبي في الجزائر.....98
2-1-1- الأزمة البترولية 98
2-1-2- عدم استقرار النظام الضريبي 99
2-1-2- ارتفاع مستوى الضغط الضريبي.....99
2-1-3- ضعف التشريع والإدارة الضريبية.....100
2-1-4- نظام ضريبي غير متوازن.....100
2-2- مبادئ الإصلاح الضريبي في الجزائر.....100
2-3- أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر 101
2-3-1- الأهداف الاجتماعية.....101
2-3-2- الأهداف الاقتصادية.....102
2-3-3- الأهداف المالية.....102
2-3-4- الأهداف التقنية.....103
3- هيكل ومكونات الإصلاح الضريبي في الجزائر.....103
3-1- إصلاح التشريعات الجبائية.....103

3-1-1- الضريبة عل الدخل الإجمالي.....104
3-1-2- الضرائب على أرباح الشركات 107
3-1-3- الضريبة على القيمة المضافة.....110
3-2- إصلاحات الإدارة الضريبية 115
3-2-1- إحداث هياكل جديدة للإدارة الضريبية.....115
3-2-2- إدخال تكنولوجيا المعلومات.....119
3-2-3- رقمنة الإدارة الضريبية.....120
خلاصة الفصل.....121

الباب الثاني: الجانب التطبيقي

الفصل الثالث: الإطار النظري والمحاسبي لنموذج التوازن العام الحسابي

تمهيد.....122
المبحث الأول: الإطار النظري لنموذج التوازن العام الحسابي.....123
1- مفاهيم عامة حول نماذج التوازن العام الحسابي.....123
1-1- المسار التاريخي لنماذج التوازن العام الحسابي 123
1-2- تعريف نموذج التوازن العام الحسابي.....124
1-3- أهداف نماذج التوازن العام الحسابي.....125
1-4- سمات نماذج التوازن العام الحسابي.....126
2- أهمية نماذج التوازن العام الحسابي 127
2-1- نقاط القوة ونقاط الضعف لنماذج التوازن العام الحسابي.....127
2-1-1- نقاط القوة.....127
2-1-2- نقاط الضعف 127
2-2- الفرق بين نموذج اقتصاد الكلي- الاقتصاد القياسي ونموذج التوازن العام الحسابي وأهم نقاط المشتركة.....127
2-2-1- الفرق بين نموذج اقتصاد الكلي-الاقتصاد القياسي ونموذج التوازن العام الحسابي وأهم النقاط المشتركة.....127

2-2-2- النقاط المشتركة.....128
3- إعداد نموذج التوازن العام الحسابي، مراحل ومجالات تطبيقها 128
3-1- إعداد نموذج التوازن العام الحسابي 128
3-2- مراحل بناء نماذج التوازن العام الحسابي.....128
3-3- مجالات استخدام نماذج التوازن العام الحسابي 129
3-3-1- تحليل التجارة الدولية.....129
3-3-2- تحليل توزيع الدخول 130
3-3-3- تحليل أثر الصدمات الخارجية.....130
3-3-4- تحليل السياسات الضريبية 130
المبحث الثاني: الإطار المحاسبي لنموذج التوازن الحسابي العام 131
1- مفاهيم عامة حول مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.....132
1- 1- تعريف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.....132
1-2- خصائص مصفوفة المحاسبة الوطنية 133
1-3- ركائز مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.....133
2- مميزات الأساسية لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية، أهدافها ومبادئها 134
2-1- مميزات الأساسية لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية.....134
2-2- أهداف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية 134
2-3- المبادئ الأساسية لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية.....135
3- حسابات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، هيكلها العام ومصادرها 135
3-1- حسابات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية 135
3-2- الهيكل العام لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية.....135
3-3- مصادر مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.....139

المبحث الثالث: بناء (وصفه، معايرته وطرق إغلاقه) وأهم البرامج المستخدمة في حل النموذج.....140

1- وصف النموذج 140
1-1- متغيرات نماذج التوازن العام الحسابي.....140
1-2- معلمات نماذج التوازن العام الحسابي 141
1-3- الأعوان الاقتصادية.....141
1-4- اختيار مستوى التصنيف.....142
1-5- اختيار أشكال الدوال.....142
2- تعيير نموذج التوازن العام الحسابي 157
3- إغلاق نموذج التوازن العام الحسابي.....158
3-1- الإغلاق الكينزي 159
3-2- الإغلاق الكالدوري 159
3-3- إغلاق جوها نسن 159
3-4- الإغلاق الكلاسيكي 159
4- البرامج المستخدمة في بناء وحل نماذج التوازن العام الحسابي
وأشهر طرق البرمجة الرياضية المستخدمة 160
4-1- البرامج الأكثر شيوعا في بناء وحل نماذج التوازن العام الحسابي.....160
4-2- أشهر طرق البرمجة الرياضية المستخدمة في حل النماذج
التوازن العام الحسابي.....160
خلاصة الفصل.....161
الفصل الرابع: تطبيق نموذج التوازن العام الحسابي على الاقتصاد الجزائري
تمهيد.....162
المبحث الأول: تركيب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري 163
1- مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري، مصادرها وحساباتها.....163
1-1- مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري.....163
1-2- مصادرها.....163
1-3- حساباتها 164

2- تركيب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة (2014).....165
2-1- التمثيل الهيكلي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري
لسنة (2014).....165
2-2- التمثيل الرمزي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري
لسنة (2014).....168
2-3- التمثيل العددي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري
لسنة (2014).....171
3- قراءة وتحليل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري
لسنة (2014) وتوازنها.....173
3-1- حسب الأسطر 173
3-1-1- حساب العوامل الإنتاج، السطر (1 و2).....173
3-1-2- حساب الوحدات، السطر من (3 إلى 6).....174
3-1-3- حساب الأنشطة السطر (10 إلى 13).....177
3-1-4- حساب المنتجات المركبة السطر (14 إلى 17).....177
3-1-5- حساب المنتجات المصدرة السطر من (18 إلى 20) 178
3-1-6- حساب الاستثمار، السطر (21).....178
3-2- حساب الأعمدة.....178
3-2-1- حساب عوامل الإنتاج، العمود (1 و2).....178
3-2-2- حساب الوحدات، الأعمدة (3 إلى 6).....179
3-2-3- حساب القطاعات، الأعمدة (10-13).....182
3-2-4- حساب المنتجات المركبة، الأعمدة (14 إلى17).....183
3-2-5- حساب المنتجات المصدرة، الأعمدة (18 إلى 20).....183
3-2-6- حساب الادخار- الاستثمار، العمود (21).....184
3-3- التوازن الداخلي والخارجي للمصفوفة 184
المبحث الثاني: بناء النموذج التوازن العام الحسابي للاقتصاد الجزائري.....187

1- فرضيات النموذج ووصفه.....187
1-1- فرضيات النموذج.....187
1-2- وصف النموذج.....188
1-2-1- معادلات النموذج.....188
1-2-2- ضبط النموذج.....191
2- التمثيل الرياضي للنموذج المفتوح للاقتصاد الجزائري.....191
2-1- التمثيل الرياضي لمعادلات النموذج.....191
2-2- متغيرات النموذج.....194
2-2-1 المتغيرات الداخلية.....194
2-2-2- المتغيرات الخارجية.....196
2-3- المعلمات النموذج.....196
2-3-1- المعلمات المعيارية، أو الخاصة، أو القياسية.....196
2-3-2- المعلمات الحرة.....197
2-3-3- معلمات السياسات الاقتصادية (معيارية).....197
3- إحصائيات النموذج التوازن العام الحسابي لاقتصاد الجزائري وتعييره (قياسه)...198
3-1- إحصائيات النموذج التوازن العام الحسابي لاقتصاد الجزائري.....198
3-2- تعيير النموذج.....198
3-2-1- المعلمات الحرة أو الخارجية المستخدمة في النموذج التوازن العام للاقتصاد الجزائري.....199
3-2-2- المعلمات الغير الحرة أو الداخلية المستخدمة في النموذج التوازن العام للاقتصاد الجزائري.....199
3-3- القيم العددية للمعلمات.....212
3-3-1- .المعلمات الغير الحرة (المعيارية أو الخاصة أو القياسية).....212
3-3-2- المعلمات الحرة.....214
3-3-3- معلمات السياسات الاقتصادية (المعيارية).....214

المبحث الثالث: تمثيل السيناريوهات الخاصة بفرضيات تغيير معادلات الضريبة ومحاكاتها وتفسير النتائج.....215
1- تمثيل السيناريوهات (المحاكاة).....215
2- نتائج المحاكاة 216
3- تفسير النتائج المحاكاة.....223
خاتمة الفصل.....226
خاتمة عامة..... 230/227
قائمة المراجع..... 242/231
قائمة الملاحق
ملخص البحث

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الآراء المختلفة حول تفسير وظيفة الدولة في الاقتصاد.	24
02	الفرق بينهما من عدة جوانب:	32
03	الهيكل العام لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية	138
04	بعض المعلمات التي تقدر خارج النموذج.	141
05	حسابات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ماكرو اقتصادية وحسابات ميكرو اقتصادية	164
06	التمثيل الهيكلي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة (2014)	165
07	التمثيل الرمزي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة (2014)	168
08	التمثيل العددي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة (2014):	171
09	مساهمة عوامل الإنتاج في تكوين القيمة المضافة وكثافة استخدام رأس المال بالنسبة للعمل	173
10	مصادر دخل الأسر ونسب مساهمة كل منها في تكوين هذا الدخل	174
11	مصادر دخل المؤسسات ونسب مساهمة كل منها في تكوين هذا الدخل	175
12	مصادر الدخل الحكومي ونسبة المساهمة كل مصدر	176
13	مصادر باقي العالم و نسبة مساهمة كل في تكوينه	176
14	نسب توزيع عوائد رأس المال لفائدة حساب العائلات وحساب المؤسسات	179
15	نسب توزيع دخل حساب العائلات	179
16	نسب توزيع دخل حساب المؤسسات	180
17	نسب استخدامات موارد الحكومة	181
18	نسب الاستخدامات حساب باقي العالم	182
19	التدفقات الوسطية	182
20	إحصائيات النموذج التوازن العام الحسابي	198
21	حساب نسبة الضرائب على القيمة المضافة (t_{vj})، ونسبة الرسوم الجمركية (t_{Mj})	200
22	حساب أسعار السلع المركبة PC_j	200
23	قيم أو أسعار السلع المستوردة (PM_j)	200
24	حساب (PD_j) حسب القانون الأول	201
25	حساب (PD_j) حسب القانون الثاني	201

26	قيم (PI_j)	202
27	المصفوفة الجزئية لتدفق المبادلات الوسيطية CI_{ij}	202
28	حجم طلب القطاع j من المدخلات الوسيطية i (DI_{ij})	203
29	الاستهلاك الوسيط (CI_j) لكل قطاع j.	203
30	حساب نسب حجم المدخلات الوسيطية i حسب كل قطاع j aij_{ij}	203
31	نسبة الاستهلاك الوسيط للقطاع j , IO_j	204
32	كيفية حساب المعامل α.	204
33	كيفية حساب ثابت أو المعلمة (P_j^M)	207
34	كيفية حساب ثابت أو معلمة لدالة التحول التجاري P_j^E	209
35	قيم العددية للمعلمات الغير حرة	212
36	القيم العددية للمعلمات الحرة	214
37	القيم العددية لمعلمات السياسة الاقتصادية	214
38	نتائج المحاكاة	216
39	نتائج الأساسية للمحاكاة الماكر واقتصادية (التغير بالمائة)	222

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية حسب المربع السحري لـ **كالدور**.	34
02	خريطة أجزاء هيكل السياسة الاقتصادية الكلية	35
03	تقسيم نفقات التسيير	51
04	تقسيم نفقات التجهيز	53
05	رسم توضيحي لوضعية عمليات الخزينة العامة للدولة.	57
06	فعالية السياسة الضريبية في معالجة الفجوة الانكماشية	76
07	فعالية السياسة الضريبية في معالجة الفجوة التضخمية	77
08	فعالية السياسة الضريبية في تحسين فائض الميزانية	79
09	أثر الإحلال للضريبة باستخدام منحنيات السواء	88
10	أثر الدخل للضريبة باستخدام منحنيات السواء	89
11	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	116
12	الهيكل التنظيمي لمراكز الضرائب	117
13	الهيكل التنظيمي للمراكز الجوارية للضرائب	119
14	رسم توضيحي لنموذج مصفوفة المحاسبة الاجتماعية	136

مقدمة

مقدمة:

إن من أهم انشغالات الأمم قضايا التنمية، التي تحتل صدارة اهتمام وتفكير الحكومات والسلطات الاقتصادية باعتبارها هدف، ومبتغى كل مجتمع يطمح أفراده إلى تحسين المستوى المعيشي وتحقيق رفاهية، ولتحقيق هذا المبتغى تشهد معظم الدول النامية بغض النظر عن باقي دول العالم إصلاحا اقتصاديا واسع النطاق، يهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي، إحداث التوازن في الموازنة العامة للدولة والاستقرار الاقتصادي، من خلال ترشيد النفقات وزيادة الموارد الضريبية، تنشيط الصادرات، توجيه الاستثمارات ، زيادة الادخار وتشجيع القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية.

فالجزائر كباقي الدول النامية واجهت تقلبات اقتصادية، نتج عنها تدهور الناتج المحلي، وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع معدلات التضخم، مما أدى بالجهات المعنية بتحرك واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة من بينها إعادة النظر في سياستها المالية.

ومن أهم أدوات السياسة المالية التي اقترنت بوجود السلطة في المجتمع منذ العصور القديمة الضريبة، حيث نشأت هذه الأخيرة مع نشوء التنظيمات البشرية التي كانت تعرف باسم القبيلة وكانت تدفع نقدا أو عينا لرئيس القبيلة بهدف الحماية والدفاع عنها وتطورت الضريبة مع ظهور الدولة حيث أصبحت تلعب دورا هاما في جميع المجالات زيادة على دورها الذي اقتصر على الجانب المالي سابقا وهذا ما نلتمسه من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة عنها وتعتبر في الوقت الحالي أهم مصدر محلي (داخلي) من مصادر التمويل لسد عجز الميزانية العامة دون التفكير في اللجوء إلى الاعتماد على التمويل الخارجي لما له من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، كما تعتبر أداة فعالة لتحفيز وتوجيه الاستثمارات وجلب المستثمرين والنهوض بالقطاع الخاص، وتحقيق العادلة الاجتماعية من خلال النظر في العبء الضريبي، نشر التوعية الضريبية للأفراد وتحديث الإدارة الضريبية بما يتماشى مع الإصلاحات والتحولات التي عرفتها الساحة الدولية.

ولهذا كان من الضروري محاولة تقييم آثر تغيرات في معدلات الضريبية على النشاط الاقتصادي مستخدمين في ذلك النموذج التوازن الحسابي العام لاستناده على السلوك الأمثل لوحدات القرار الاقتصادي والنظرية الاقتصادية ولما يحتويه على توصيف تفصيلي للتقنيات الإنتاجية، سلوك المستهلك وتفضيلا ته، الموارد المتاحة والمتطلبات، وتوصيف سلوك الوحدات الاقتصادية المختلفة، وأهم من ذلك أنه ملائم لتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية الذي هو غاية بحثنا هذا. معتمدين في ذلك على مصفوفة الحسابات الاجتماعية التي تلخص النشاط الاقتصادي الوطني لكل سنة تكون محل الدراسة، وهي بذلك تشكل قاعدة هامة للبيانات الاقتصادية، وأداة لضبط العلاقات الاقتصادية، وإطارا محاسبيا اجتماعيا لبيان دور كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد القومي، كما تستخدم كمغذ للبيانات اللازمة للنماذج التوازنية العامة القابلة للحساب، وهذا لما للضريبة من تأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية أهمها الاستهلاك، الادخار والاستثمار من خلال دورها الرئيسي والأساسي في تمويل الخزينة العامة للدولة بالإضافة إلى كونها العلاج الواقي لظاهرة الكساد أو الركود والتضخم.

إن نموذج التوازن الحسابي العام يستخدم للتقييم وغير صالح للتنبؤ، وبالتالي سنحاول استعماله لمحاكاة الآثار المترتبة عن تغيرات معدلات الضريبية على النشاط الاقتصادي، إن صلاحية نتائج هذه المحاكاة تقف على مدى توافر المعلومات اللازمة وصحتها، وعلى دقة المعطيات الإحصائية المطلوبة سواء كانت ميدانية أو إدارية.

الإشكالية:

وعلى ضوء ما تقدم أعلاه، ونظرا للدور الفعال والأساسي الذي تلعبه الضريبة من الجانبين التمويلي وتحفيزي، سنحاول محاكاة آثار تغير معدلات الضريبية على النشاط الاقتصادي من خلال اعتماد مجموعة سيناريوهات مبنية على أساس مجموعة من الفرضيات، تساعدنا على التقييم وتحليل هذه الآثار، الشيء الذي يقودنا إلى طرح التساؤل التالي: **ما هي الآثار المترتبة عن تغيرات في معدلات الضريبية على النشاط الاقتصادي من خلال تطبيق نموذج التوازن الحسابي العام؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل الآثار المترتبة عن التغير في معدلات الضريبية تدل على تحسن عناصر قياس النشاط الاقتصادي؟.
- هل الآثار المترتبة عن هذه التغيرات في معدلات الضريبية تنعش النشاط الاقتصادي؟.
- هل تطبيق هذا نموذج في تقييم وتحليل لمثل هذه السياسات يتميز عن باقي النماذج من حيث الكفاءة والجودة؟.

فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤل السابق قمنا بصياغة وبلورة الفرضيات التالية:

- سيؤدي التغير في معدلات الضرائب إلى تحسن في مختلف عناصر قياس النشاط الاقتصادي.
- سيكون هناك انتعاش في النشاط الاقتصادي نتيجة التغير في معدلات الضرائب.
- يمكن لهذا النموذج شرح وتفسير وتقييم الآثار المترتبة عن تغيرات معدلات الضرائب على النشاط الاقتصادي بكفاءة وجودة عالية عن باقي النماذج الأخرى.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع يعود للأسباب التالية:

- يعود سبب الأول للاختيار هذا الموضوع إلى الرغبة الشخصية.
- محاولة إعطاء صورة عن كيفية تركيب مصفوفة الحسابات الاجتماعية.
- محاولة تعميق المعارف في ميدان تطبيق نموذج التوازن الحسابي العام ، والرغبة في معرفة المزيد عن استخداماته.
- إعطاء الحكومة أهمية بالغة ومكانة هامة لموضوع الضرائب لما لها من أثر على الاقتصاد الوطني.
- توضيح طريقة التقييم التأثير تغيرات معدلات الضريبة على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج التوازن الحسابي العام اعتمادا على مصفوفة الحسابات الاجتماعية.

أهمية البحث:

تتجسد أهمية البحث من الاعتبارات التالية:

- الوضع المالي المتأزم الذي مرت به الجزائر في الآونة الأخيرة الأمر الذي يستدعي البحث عن مصادر أخرى للتمويل والتحفيز.
- التخفيض في معدلات الضريبة ودور ذلك في جلب الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية من جهة، ودور ممول والمحرك الثاني للنشاط الاقتصادي بعد الجباية البترولية من جهة أخرى.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة تقييم الآثار تغيرات معدلات الضريبة على النشاط الاقتصادي.
- إبراز الأهمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية لتغيرات معدلات الضرائب.
- إزالة الغموض، وترك عمل علمي ننور به المكتبة والطلبة.
- إعطاء صورة عن تطبيق نموذج التوازن الحسابي العام وتركيب مصفوفة الحسابات الاجتماعية.

حدود الدراسة:

شمل هذا البحث على تغيرات معدلات الضريبة وآثرها على النشاط الاقتصادي، وبالتالي سوف نحاول تقييم هذا الأثر لسنة 2014 والذي يخص اقتصاد الجزائري.

الدراسات السابقة:

أ- الدراسة الأولى:

Kamal Oukaci, Hamid Kherbachi, Impact de la libéralisation commerciale sur l'intégration et le développement de l'économie algérienne : évaluation par un modèle d'équilibre général calculable, Cahiers du ***CREAD*** N°83-84, 2008, Pages 5-46.

1- الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل آثر هذه الإستراتيجية الجديدة **"تحرير التجارة"**، على الاقتصاد الجزائري من خلال محاكاة بعض السيناريوهات مع الاهتمام الخاص بإلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية من خلال:

- تقييم الآثار المترتبة على إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات من المنتجات الصناعية.
- تقييم آثار التحرير التام المتعلق باستيراد السلع الصناعية والزراعية.

2- النموذج المستخدم: النموذج المستخدم يعالج عن طريق (***GAMS***) بإتباع مرحلتين:

- استخدام مصفوفة الحسابات الاجتماعية من أجل التحقق من موثوقية النموذج.
- تم في هذه الدراسة تعديل عدد من المعايير لغرض تحليل الآثار صدمة المحاكاة في النموذج.

3- نتائج الدراسة: من قراءتنا لهذا البحث فقد تم ملاحظة أن النتائج المتوصل إليها كانت كما يلي:

- كانت هناك ردود فعل متوقعة للاقتصاد الوطني لصدمات الخارجية، (التحرير عن طريق تفكيك الحواجز الجمركية).
- جميع النتائج المحصل عليها كانت موافقة للدروس النظرية، وكذلك تشابهها وتوافقها بالمقارنة بنتائج بعض الأعمال التي جرت في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وذات الهياكل الاقتصادية المتشابهة.
- كانت هناك آثار إيجابية على الإنتاج والاستهلاك النهائي، ورفاه الأسر هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك آثار سلبية على الأجور وادخار الدولة والاستثمار.

ب- الدراسة الثانية:

Faycel Zidi, politiques économiques et disparités régionales en Tunisie: une analyse en équilibre générale mocrosimule, Université Sorbonne nouvelle, Parise3, thèse de doctorat en sciences économiques, 2013.

1- الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم الآثار الاقتصادية الكلية وعلى المستوى الجزئي حيث شملت هذه الأخيرة سبعة سيناريوهات تخص إصلاحات سياسية واقتصادية التي يمكن من شأنها أن تقلل من الفوارق الإقليمية في إطار كلي وجزئي.

- المحاكاة الأولى: التخفيض التدريجي على الرسوم الجمركية المطبقة على السلع الصناعية.
- المحاكاة الثانية: زيادة الاستثمار العام بـ 40 بالمائة في جميع المناطق.
- المحاكاة الثالثة: زيادة الاستثمار العام بـ 40 بالمائة في المناطق الفقيرة.
- المحاكاة الرابعة: عدم المساواة في الاستثمار بين مختلف المناطق.
- المحاكاة الخامسة: زيادة الضريبة على الإنتاج بـ 1 بالمائة لتمويل الاستثمار.
- المحاكاة السادسة: زيادة الاستثمار الخاص بـ 40 بالمائة في المناطق الثلاثة الداخلية.
- المحاكاة السابعة: زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بـ 50 بالمائة في المناطق الداخلية.

2- النموذج المستخدم: تم استخدام نموذجين لذالك.

- النموذج التوازن العام الحسابي الديناميكي.
- نموذج المحاكاة الجزئي.

3- نتائج الدراسة: فيما يخص النتائج، تم التركيز على نتائج المحاكاة الأولى والخامسة لما لهما من علاقة بدراستنا.

- نتائج المحاكاة الأولى: في السيناريو الأول قمنا بتحليل آثار السياسة تحرير التجارة على الاقتصاد التونسي ككل على مختلف المناطق. النتائج الرئيسية لهذه المحاكاة تبين أن تخفيض التعريفات الجمركية المطبقة على السلع الصناعية تحفز النمو وتساهم في تخفيض الفقر والبطالة على الصعيد الوطني. حيث أن مكاسب هذه السياسة هي موزعة بالتساوي بين مختلف المناطق.

- نتائج المحاكاة الخامسة: تبين أن فرض الضريبة في هذه المناطق يمكن من جذب الموارد المالية إضافية للدولة، وقي الواقع تبين النتائج الزيادة في دخل الحكومة بـ(15.6) بالمائة في المدى المتوسط، وبـ(11.5) بالمائة على المدى الطويل، كذالك نلاحظ الزيادة في تعبئة الموارد من أجل تمويل مشاريع البنيوية (التحتية)، حجم الإجمالي للاستثمارات العامة يزداد بـ 3.58 بالمائة ولهذه الزيادة تأثير مباشر إيجابي على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وبصورة غير مباشرة في الإنتاج الداخلي الخام على المدى المتوسط بـ 3 بالمائة، و2.6 بالمائة على المدى الطويل.

ج- الدراسة الثالثة:

Mahmoud EL Tankhy, Infrastructure publique externalité et croissance économique en Egypte – approche en équilibre générale calculable-, Mémoire présenté à la faculté des études supérieures et postdoctorales de l'Université Laval (Québec) dans le cadre do programme de Maitrise en économique pour l'obtention du grade de Maitre arts (M.A°,2013.

1- الهدف من الدراسة: يهدف هذا البحث إلى تقييم أثر دور الاستثمار في الهياكل الأساسية في النمو وإيجاد فرص العمل (وبصفة عامة أثره على الاقتصاد المصري). وقد تم ذلك من خلال تطبيق ثلاثة سيناريوهات للمحاكاة:

- السيناريو الأول: تمويل لزيادة في الاستثمارات العامة و/أو رصيد رأس المال عن طريق الائتمان الداخلي.
- السيناريو الثاني: تمويل يكون عن طريق الضرائب غير مباشرة.
- السيناريو الثالث: التمويل عن طريق المدخرات أو الادخار الخارجي.

2- النموذج المستخدم: النموذج المستخدم للمحاكاة هو نموذج التوازن العام المحسوب.

3- نتائج الدراسة: سنقدم في هذا المجال النتائج الخاصة بالسيناريو الثاني أي التمويل عن طريق الضرائب الغير مباشرة،حيث أنه الزيادة 30 بالمائة في الاستثمار العام الممول عن طريق الضرائب الغير مباشرة أدت إلى تحسين المتغيرات الرئيسية في عملية الإنتاج في جميع القطاعات.

حيث أنه على مستوى الأسعار والإنتاج فقد تم تسجيل تحسن في الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج حيث زاد بمقدار 2.06 بالمائة، أما على مستوى الأسعار نظريا يمكن القول أنه يمكن أن نتوقع زيادة في معظم الأسعار بسبب ارتفاع معدلات الضرائب الغير مباشرة، غير أن نتائج المحاكاة لا تتفق مع هذه التوقعات النظرية، فعلى سبيل المثال أسعار القيمة المضافة شهدت انخفاضا كبيرا وهذا راجع إلى أن التمويل بضرائب الغير مباشرة يوثر مباشرة في القوة الشرائية للأسر المعيشية وبالتالي يقلل من التكاليف، وهذا بدوره يدفع الشركات إلى تخفيض أسعارها في الحفاظ على حصتها من السوق.

وعلى العموم نتائج الدراسة من جميع السيناريوهات تبين تحسن في الاقتصاد المصري حيث نلاحظ ارتفاع في الناتج المحلي الخام، وانخفاض في معدل البطالة.

د- الدراسة الرابعة:

Mohamed Bayoudh, Investissement en infrastructure publique et croissance en Tunisie: une analyse en équilibre générale calculable, 2012.

1- الهدف من الدراسة: الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل دور الهياكل الأساسية العامة في عملية تراكم والنمو الاقتصادي، وكذلك تحديد أفضل طريقة تغطية التكاليف إنشاء هياكل أساسية. حيث تم اعتماد أربعة سيناريوهات للمحاكاة وهي:

- زيادة الاستثمار (100) بالمائة في الهياكل الأساسية الممولة عن طريق الائتمان المحلي.
- زيادة الاستثمار (100) بالمائة في الهياكل الأساسية الممولة عن طريق زيادة في الضرائب على المبيعات.
- زيادة الاستثمار (100) بالمائة في الهياكل الأساسية الممولة عن طريق زيادة الضرائب على الدخل.
- زيادة في الادخار الخارجي يمول الاستثمار في الهياكل الأساسية العامة.

2- النموذج المستخدم: تم استخدام ما يلي:

- نموذج التوازن الحسابي العام الديناميكي تعاقبي (التسلسلي)
- ثم تم اقتراح التوسيع النموذج المقدم في التجربة الأولى بحيث تم الأخذ البعد الزمني بعين الاعتبار.
- اعتمادا على توسيع السابق في النموذج تم تحليل الآثار المترتبة على الاستثمار في الهياكل الأساسية العامة.

3- النتائج الدراسة: من خلال مختلف السيناريوهات المتبعة للمحاكاة تم التوصل إلى أن هناك آثار إيجابية على مختلف المجاميع الكلية هذا بصفة عامة، ومن جهة أخرى تبين أن أفضل طريقة تمويل الهياكل الأساسية في تونس تكون عن طريق المساعدات الدولية. أما إذا نظرنا إلى السيناريو الثاني والثالث الخاص بالضرائب على المبيعات والضرائب على الدخل نلاحظ زيادة في الناتج المحلي الخام بمعدل (2) بالمائة و(1.8) بالمائة الناشة من خلال السيناريو المتبع على التوالي، كما تم التوصل إلى أن هناك نوع من الإزاحة أو الطرد للاستثمار الخاص راجع إلى انخفاض في المدخرات الأسر أكثر أهمية في حالة الضرائب على الدخل، بالإضافة إلى انخفاض في مدخرات الشركات في حالة الضرائب على المبيعات، وفي كلتا الحالتين هناك انخفاض في رفاه الأسر نتيجة انخفاض الدخل المتاح للتصرف.

من جهة أخرى توصل الباحث إلى أنه التمويل عن طريق ضريبة المبيعات تكون أقل مساهمة في تشويه قرارات الأسر من ضريبة الدخل خاصة في مجال الاستهلاك والاستثمار والمشاركة في سوق العمل.

هـ- الدراسة الخامسة:

Simulation de l'impact de politique économiques sur la pauvreté et les inégalités modèle d'équilibre générale calculable en micro simulation pour l'économie marocaine, rebat mai 2009.

L'étude a été conduite par une équipe constituée de cadres de la direction de la prévision et de la prospective du haut-commissariat au plan, avec **Touhami Abdelkhalek**, professeur à l'institut national de la statistique et d'économie appliquée à rebat.

1- الهدف من الدراسة: هو تحليل وتقييم آثار بعض السياسات الاقتصادية على الاقتصاد المغربي على مستويات المعيشية في مجموعة من الأسر، ولاسيما الطبقة الأسر الفقيرة. وكذالك محاولة فهم هذه الآثار على الصعيد الكلي وعلى الفئة المعنية من الأسر المذكورة سابقا تم تحديدها على أساس معايير إحصائية، وقد تمت تدابير هذه المحاكاة وفق حالتين من السيناريوهات:

- السيناريو الأول: انخفاض في (***IRG***) بنسبة (20) بالمائة.
- السيناريو الثاني: انخفاض في (***TVA***) على المنتجات الزراعية بنسبة (50) بالمائة.
- السيناريو الحالة الثانية: خاص بالاستثمارات.

إلا أننا سوف نركز كالعادة على السيناريوهات الخاصة بمعدلات الضريبة.

2- النموذج المستخدم: تم استخدام نموذج التوازن الحسابي العام.

3- نتائج الدراسة: إن إعادة النظر في انخفاض (***IRG***) بـ(20) بالمائة يترجم في تحسن في الدخل المتاح للأسر بـ(102) بالمائة، هذا التحسن حسب طبقات الأسر قد اختلفت مستوياته حيث كان كما يلي: (1.6) بالمائة للفئة الغنية و(1.2) للمتوسطة و(0.4) للمتواضعة أو الفقيرة.

حجم الاستهلاك الإجمالي أرتفع تقريبا بحوالي (0.8)، كذلك إذا أردنا معرفة ذالك حسب الطبقات الأسر فنجد أن حجم الاستهلاك للعائلات قدر بحوالي (1.2، 0.8، 0.1) للفقيرة و المتوسطة والغنية على التوالي.

إلا أنه في الواقع هذا التحسن في حجم الاستهلاك بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مما قد يؤثر على دخل الأسر المعيشية وخاصة الفقيرة منها.

وعلى العموم النشاط الاقتصادي عرف بعض الانتعاش حيث أن الإنتاج الوطني سيرتفع ويؤدي إلى تحسن في الإنتاج المحلي الإجمالي، وسيكون حسب النتائج المتوصل إليها حركة بين الطبقات يمكن توضيحها كما يلي:

- الطبقة الفقيرة: ستعرف انخفاض من (34 إلى 33.6) بالمائة.
- الطبقة المتوسطة: ستعرف ارتفاعا من (53 إلى 53.3) بالمائة حيث ستستقبل هذه الزيادة من الفئة الفقيرة
- الطبقة الغنية: ستعرف زيادة طفيفة من (13 إلى 13.1) بالمائة التي ستستقبلها من الفئة المتوسطة.

أما فيما يخص انخفاض في (***TVA***) بـ(50) بالمائة على المنتجات الزراعية سيؤدي إلى انخفاض الأسعار الاستهلاكية بـ(0.24) بالمائة وبالتالي سيزيد الطلب في السوق المحلي بـ(0.15) بالمائة، وفي هذا السياق الإنتاج الوطني سيتحسن بـ(0.14) مما سيدفع بالقيمة المضافة الإجمالية إلى الزيادة بـ(0.1%)، كما نلاحظ حركة بين الطبقات أو الفئات الأسرية مثل المحاكاة السابقة.

و- الدراسة السادسة:

محمود حمام (النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية) - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، سنة (2009- 2010).

1- هدف البحث:

- محاولة معرفة أسباب ودوافع الإصلاح الضريبي بالجزائر لعام 1991 وإستراتيجيته وأهدافه.
- ما هي أسباب اختلاف الهياكل الضريبية بالدول النامية عن الدول المتقدمة وكيف تؤثر درجة التقدم الاقتصادي في الهيكل الضريبي.
- تأثيرات الضرائب الجديدة المطبقة في الإصلاح الضريبي في الجزائر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

- انعكاسات الإعفاءات الضريبية في ظل قوانين الاستثمار المختلفة على كل من حجم الاستثمارات، العمالة، حجم المدخرات الإجمالية حجم الاستهلاك النهائي وحجم الصادرات.

2- خلص البحث إلى:

- تعتبر الضريبة أهم عنصر من عناصر النظام الضريبي التي تحدث تغيرات في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر أهم متغير الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عند قيام المؤسسات الاقتصادية بتحديد إستراتيجيتها.
- يعتبر النظام الضريبي أداة فعالة ومؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعاملا من عوامل تشجيع المبادرات الاستثمارية.
- كما توصل الباحث إلى أن النظام الضريبي لابد أن يكون مرنا.
- هناك صعوبات وعراقيل ورثتها عن النظام السابق تواجه الإصلاحات الضريبية والسياسات المتعلقة بها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مثل الرشوة والمحسوبية، بالإضافة إلى ضعف الوعي الضريبي لدى الكلف القانوني وانخفاض درجة كفاءة إطارات الإدارة الضريبية في تطبيق قوانين الضريبة مما يجعل مبدأ العدالة الضريبية.
- الاستمرار في إجراء الإعفاءات الضريبية لكل من الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة قد يؤثر على مالية الدولة.
- ضعف مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي وكذا الضريبة على الأرباح الشركات في الحصيلة الضريبية.

ز- الدراسة السابعة:

قدال زين الدين (الآثار الكمية لخلق منطقة تبادل حر أورو متوسطة على الاقتصاد الجزائر) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد العاشر 2012.

1- هدف المداخلة:

- معرفة الآثار الكمية لخلق منطقة تبادل حر آورو متوسطية على الاقتصاد الجزائري.
- التحليل المتبع هو التحليل الكمي عن طريق المنحة التي تساعد لخلق الآثار المترتبة عن اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وفق عدة سيناريوهات المختلفة التي تخص انفتاح التجاري.

2- النموذج المستخدم: النمذجة باستخدام نموذج التوازن الحسابي العام لإظهار كافة التدفقات المالية والمبادلات التجارية.

3- خلصت المداخلة إلى:

المشكل ليس في اندماج الجزائر من عدمه في الفضاء الآورو متوسطي، وإنما التساؤل المطروح في ظل هذا التوجه العالمي الجديد، هو كيف نسير هذا الاندماج خاصة لما له من آثار إيجابية وأخرى سلبية أكيدة مما يستدعي من الجزائر رفع التحدي أمام الاندماج أو التهميش.

خطة وهيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال دراسة الفرضيات المقترحة، فقد تم تقسيم البحث إلى بابين، الباب الأول يتعلق بالجانب النظري وقسم إلى فصلين، أما الباب الثاني فهو يتعلق بالجانب التطبيقي وقسم بدوره إلى فصلين وذلك من أجل تناسق الدراسة، حيث تمثلت هذه الفصول فيما يلي:

- الفصل الأول (**الأسس النظرية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي**)، سيتم التطرق فيه إلى بعض المفاهيم الأساسية حول الدولة وسياسة الاقتصادية، النشاط الاقتصادي، كما سيهتم هذا الفصل بالتطرق إلى آليات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- الفصل الثاني (**اتجاه السياسة الضريبية ضمن الإصلاحات الضريبية في الجزائر**)، سينتقل هذا الفصل لدراسة السياسة الضريبية والإصلاحات الضريبية في الجزائر وآثر الضرائب المباشرة وغير مباشرة على النشاط الاقتصادي، وكذا أهمية

الضرائب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية.

- الفصل الثالث **(الإطار النظري والمحاسبي لنموذج التوازن العام الحسابي)**، فسوف نقوم فيه بإعطاء صورة عن مكونات نموذج التوازن العام المحسوب أو التطبيقي وكيفية بناءه، وعن كيفية تركيب المصفوفة الحسابات الاجتماعية.
- أما الفصل الرابع **(محاولة تقييم آثر التغيرات معدلات الضريبية على النشاط الاقتصادي- حالة الجزائر)**، فسوف نقوم فيه بتطبيق نموذج التوازن العام المحسوب أو التطبيقي على الاقتصاد الجزائري، وعن كيفية تركيب المصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد الوطني، وبالتالي وبمساعدة برامج مختلفة نقوم بمحاولة تقييم هذه الآثار من خلال محاكاة السيناريوهات المقترحة والمفترضة.

الباب الأول
الجانب النظري

الفصل الأول
الأسس النظرية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

المبحث الأول: مفهوم الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة الاقتصادية
المبحث الثالث: آليات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

تمهيد:

إن تطور الفكر الاقتصادي، واهتمام المفكرين الاقتصاديين بالمسائل المتعلقة بالتنمية من جهة، وكنتيجة للإختلالات والتقلبات الاقتصادية والسياسية من جهة أخرى. جعل مفهوم تدخل الدولة يأخذ منعرجا آخر لينتقل بذلك من المفهوم الضيق لتدخلها المبني على توفير الحماية والأمن الداخلي والخارجي، وتحقيق العدالة، وعلى أداء بعض الخدمات ذات المنفعة الجماعية التي لا تحقق مردودا مباشرا ملموسا كشق الطرق وبناء السدود، وترك الحرية والفعالية للأفراد في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي. إلى المفهوم الواسع الذي يظهر ويبرز سيادة وسلطة الدولة، من خلال سيطرتها الكاملة على النشاط الاقتصادي، وبالتالي الغياب التدريجي للدور الأفراد في هذا النشاط.

إن هذه السيطرة الكاملة للدولة على النشاط الاقتصادي كانت لها عدة دواعي كعجز آلية السوق التلقائية لتحقيق التشغيل الكامل، وحصول العديد من الأزمات الاقتصادية التي كان أبرزها أزمة الكساد العالمي الكبير، وتوجه معظم الدول النامية نحوى تحررها السياسي الشيء الذي يستدعي من هذه الدول توفير مستويات معيشية لائقة، وزيادة على هذه الدواعي هناك بعض المبررات التي تزيد من اتساع تدخل ودور الدولة في الاقتصاد، كإشباع الحاجات العامة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. مما يؤدي إلى زيادة حاجة الدولة لمصادر التمويل، الشيء الذي يدفع بدوره بالدولة إلى وضع سياسة اقتصادية من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير المحكمة وسليمة لتوفير ذلك التمويل، وارتأينا مما سبق أن يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: مفهوم الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي.
- **المبحث الثاني**: مفاهيم عامة حول السياسة الاقتصادية.
- **المبحث الثالث**: آليات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي

لقد تقلدت الدولة عدة وظائف عبر مراحل تطورها، حيث اقتصرت وظيفتها حتى نهاية القرن العشرين على دولة الحارسة، كما وصفها البعض كالحارس الذي يقف على بوابة الملهى الليلي لا يدخل في مناقشة الزبائن إلا إذا حدث ما يعكر صفو المكان، من هنا تجسد دور الدولة في النشاط الاقتصادي فيما يعرف بالحد الأدنى للتدخل الحكومي أو كما يطلق عليه حد التدخل الكلاسيكي، لترتكز وظيفتها بعد ذلك على وظيفة الدولة المتدخلة ومن هناك إلى الدولة المنتجة وذلك بناءا على بعض الاعتبارات والمبررات التي تندرج تحت أدبيات الرفاه الاقتصادي كالحاجة إلى وجود ما يعرف بالسلع العامة التي يشتركون فيها جميع الأفراد، وكالأخذ بعين الاعتبار العدالة في توزيع الدخل إلى غير ذلك من المبررات، غير أن هذا التغيير في وظائف الدولة لم يكن إيرادي بل كان اضطراري نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة آنذاك، الشيء الذي كان بمثابة الثورة على الأفكار والمبادئ في المرحلة الأولى من مراحل تطور الدولة من خلال مجموعة من الانتقادات الموجة لأنصار تلك المرحلة، في المقابل كان هذا التغيير بمثابة الثروة على اقتصاديات الدول من خلال تحريك وتفعيل النشاط الاقتصادي. وبالتالي تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

1- مفهوم الدولة.

2- الجوانب العامة للنشاط الاقتصادي.

3- دواعي ومبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

1- مفهوم الدولة:

1-1- تعريف الدولة:

هي مؤسسة سياسية بصفة أساسية توجد عندما تتوفر فيها مجموعة من العناصر المادية، كشعب والإقليم والسلطة السياسية التي تتمتع باحتكار سلطة الإكراه في المجتمع إلى جانب السيادة الداخلية والخارجية، الشخصية المعنوية، والقيم والمبادئ التي تجمع وتؤلف بين أعضاء المجتمع[1].

1-2- الفرق بين الدولة والحكومة والسلطة:

1-2-1- الحكومة: نظام حكم أو شكل حكم أي كيفية ممارسة السلطة العامة في الدولة، أي بمعنى أوسع أنها شكل من أشكال ممارسة السلطة في المجتمعات[2].

1-2-2- السلطة: عبارة عن مؤسسات وأنظمة، وأجهزة تخضع المواطنين أو الرعايا لقوانينها داخل حدود دولة ما[3].

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن هناك فرق واضح بين مفهوم الدولة والحكومة والسلطة، وفي نفس الوقت نلاحظ أن هناك علاقة ترابط داخلية بين المفاهيم الثلاثة السابقة متمثلة في أن الحكومة هي الوسيلة أو الأداة التي تستخدمها الدولة لفرض سلطتها.

1- 3- تطور الدولة:

لقد ارتبط تطور الدولة بتطور دورها في النشاط الاقتصادي، فمن خلال تتبع المراحل التاريخية لدور الدولة نرى أنها قد بدأت كحارسة أو حامية، ثم كمتدخلة، وبعد ذلك كمنتجة، إلى أن ظهرت الكثير من الدلائل تشير إلى أنه لابد من مراجعة لدور الدولة في الوقت الحاضر.

---

[1]- الآمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2005، ص52

[2]- نعيم إبراهيم الطاهر إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي، عالم الكتب الحديث للطبع والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص207

[3]- المرجع نفسه، ص210

1-3-1- الدولة حارسة أو حامية:

لقد ساد مفهوم **الدولة الحارسة** في القرنين السابع عشر والثامن عشر في ظل سيادة أفكار ومبادئ النظرية الكلاسيكية التي كانت تبنى على أساس عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وترك الحرية للأفراد، مما جعل دور الدولة يقتصر على حراسة وحماية النشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.

1-3-2- الدولة المتدخلة:

بعد فشل ترك مبدأ حرية الكاملة للأفراد للقيام بالنشاط الاقتصادي، وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى، أو الكساد العالمي الكبير عام 1929 ومع بروز **النظرية الكينزية**؛ التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بدأ عصر أو فكرة الدولة المتدخلة، وذلك بإقامة مشاريع التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود الذي قد يحدث في أوقات معينة ويتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام.

1-3-3- الدولة المنتجة:

مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وازدهار المفاهيم الاشتراكية، بدأ انتشار مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، مما ترتب على ذلك التغير في وظيفة الدولة من متدخلة إلى مسيطرة على النشاط الاقتصادي، واختفاء دور الأفراد تقريبا في هذا النشاط.

2- الجوانب العامة للنشاط الاقتصادي:

النشاط:" يعبر عن مجموعة من الأفعال والأعمال المنسقة لها أهداف معينة وتجري في إطار اجتماعي معين مثلا،: نشاط فني - نشاط رياضي- نشاط سياسي...".

2-1- تعريف النشاط الاقتصادي:

وصف **ماكس فيبر** (Max Weber) النشاط الاقتصادي في المجتمعات ما قبل الرأسمالية على أنه يرتكز على الحفاظ على مصلحة طبقات اجتماعية معينة وجماعات معينة، ويقصد بذلك عدم الإبداع في النشاط الاقتصادي مخافة الخروج عن المألوف

والتقاليد السائدة والأعراف والوقوف في أضرار يحذر منها رجال الدين (عقوبات إلهية)[1].

يعرف (Oskar Lange) على أنه نشاط إنساني واع وهادف، ففي الظروف الاقتصادية العامة التي تقررها علاقات الإنتاج والتوزيع، تظهر حوافز اقتصادية معينة إلى جانب ظرف التأثير بهذه الحوافز، وتعبر عن هذه القوانين الاقتصادية للسلوك الإنساني[2].

ومما سبق نستنتج أن النشاط الاقتصادي يعبر عن مجموعة من الأفعال والمبادرات التي يأخذها الفرد أو المجتمع في الميدان الاقتصادي، أي فيما يخص: الإنتاج- المبادلة- التوزيع والاستهلاك.

2-2- مقومات النشاط الاقتصادي:

نقصد بمقومات النشاط الاقتصادي بعض الأفكار والظواهر الأساسية التي تسيطر على النشاط الاقتصادي، ومن بين هذه المقومات نذكر ما يلي[3]:

أ. **التخصص:** من الأفكار التي تسيطر على النشاط الاقتصادي فكرة التخصص وتأثيرها على زيادة الكفاءة الاقتصادية. والتخصص هنا يرد على أمور متعددة: فهناك تخصص الدولة أو الجماعة في إنتاج عدد معين من السلع والخدمات. وهناك تخصص العمل في نشاط معين أو مرحلة معينة من الإنتاج وهناك تخصص أملاك، منتجات...الخ. وللتخصص العديد من مزايا خاصة تخصص الأفراد في نشاط معين نذكر منها:

- يؤدي التخصص بالأفراد إلى اكتساب المعارف والخبرة.
- نتيجة للخبرة والمعارف المكتسبة لدى الأفراد يتم توزيع الأعمال بينهم على حسب هذه المزايا مما يجعل التخصص من عناصر زيادة الكفاءة في الإنتاج، وتحسن الإنتاجية.

---

[1]- ونادي رشيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد التاسع جوان 2011، جامعة بسكرة.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، المنشأة المعارف الإسكندرية، الطبعة الثانية، ص105

يؤدي التخصص إلى خلق مزايا وخصائص جديدة لدى الأفراد فتزيد من إتقانهم للعمل نتيجة الخبرة، والمعرفة التي قد يكتسبها الفرد من تخصصه في أداء ذلك العمل.

فإذا تعددت مزايا التخصص فهذا لا يعني أنه خالي من العيوب على العكس فهي تظهر بشكل خاص في العلاقات الإنسانية، فكثيرا ما يؤدي التخصص الشديد إلى المعاناة النفسية وفقد الاهتمام والملل والإرهاق والإحساس بالتعب...الخ، وبالتالي فلا بد أن يتطلب التخصص ضرورة التنظيم والإدارة لتحقيق الأعمال المختلفة.

ب. التراكم: هو قيام الإنسان بتخصيص جزءا من طاقته ليس لإشباع الحاجات مباشرة وإنما لإنتاج وسائل وأدوات تزيد من إنتاجيته في المستقبل. حيث أن التراكم (الاستثمار) لا يقوم إلى على التكلفة أو التضحية المتمثلة في الادخار بالامتناع عن الاستهلاك وتخفيضه وتخصيص جزءا من الجهود لتراكم رأس المال، لذلك فإن القيام بالتراكم يقتضي المقارنة بين التكلفة والتضحية المترتبة على الادخار، وبين الكسب المترتب عن زيادة المقدرة على الإنتاج في المستقبل.

الاستثمار يأخذ صورتين، حيث أن الصورة الأولى (توسيع الاستثمار) يتحقق بزيادة قاعدة استخدام الآلات والأدوات، أما الصورة الثانية يطلق عليها (تعميق الاستثمار) تكون عن طريق زيادة نسبة رؤوس المال المستخدم في العملية الإنتاجية.

ج. التقدم الفني: يرتبط التقدم الفني ارتباطا وثيقا بالتراكم ذلك أن معظم الاكتشافات الفنية الجديدة تتطلب استخدام أدوات وآلات جديدة. وهو يرتكز على عامل مهم وهو التنظيم، فالتقدم الفني في العصر الحديث أصبح لا يقتصر على تحسين وسائل الإنتاج فقط وإنما تجاوز ذلك من خلال مساهمته في تحسين أعمال الإدارة وتنظيم العمل عن طريق توفير المعلومات ووضعها تحت تصرف الوحدات الاقتصادية حتى أنه لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعدى إلى خلق مجموعة من الأبنية المنطقية التي تسهل على الوحدة اتخاذ قرارها على نحو رشيد مما أدى إلى ظهور مجموعة من العلوم المرتبطة بالقرار الهدف مثل ما يعرف باسم بحوث العمليات.

د. **الكفاءة:** هي أحد معايير الأداء الاقتصادي أو أحد أهدافه، إذ يشير مصطلح الكفاءة إلى وصول إلى أفضل الأوضاع بتحقيق أقصى إشباع ممكن للأفراد وإنتاج أقصى كمية ممكنة من السلع والخدمات بأدنى تكاليف ممكنة، إضافة إلى أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية لا يقتضي النظر إلى قيم المتغيرات بصفة عامة وإنما فقط التركيز على التغير الذي يطرأ على الوحدات الأخيرة.

ه. **التبادل:** بعد الإنتاج والمقصود به هنا عملية تحويل المواد الأولية إلى مواد قابلة للاستهلاك بناءا على مجموعة من القيود المتمثلة في عوامل الإنتاج سواء كانت عوامل ثابتة أو متغيرة، تأتي مشكلة وضع المنتجات التي تم إنتاجها بأيدي أولئك الذين يستخدمونها، وفي علم الاقتصاد بعد التخصص في العمل لم يعد هناك وجود للأشخاص المكتفين ذاتيا، أي ينتجون كل ما يحتاجون إليه من سلع وخدمات، وبالتالي لابد على كل فرد أن يقوم بمبادلة السلع الفائضة لديه بسلع أخرى يحتاجها، ومن هنا تتضح عملية التبادل وأهميته.

2-3- أهم القطاعات التي تحدد النشاط الاقتصادي:

لكي نتمكن من قياس النشاط الاقتصادي، لابد من معرفة القطاعات التي تحدد هذا النشاط، والمقصود بالقطاع هنا القطاع المؤسسي الذي يعرف على أنه:" مجموع الوحدات المؤسسية التي لها وظيفة أساسية وتتمتع بخصائص متقاربة بالنسبة لمصدر مواردها الأساسية".

وبعبارة أخرى فإن القطاع المؤسسي:" هو مجموع الوحدات المؤسسية التي لها سلوك اقتصادي متشابه"[1].

وهناك أربعة قطاعات اقتصادية على الأقل تكون النشاط الاقتصادي. وهذه القطاعات هي[2]:

---

[1]- قادة أقاسم، المحاسبة الوطنية، ترجمة: عبد المجيد قدي وقادة أقاسم، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص29.

[2]- أبو القاسم عمر الطبولي، علي عطية عبد السلام، فرحات صالح شرننه، أساسيات الاقتصاد، دار الكتب الوطنية، ليبيا، الطبعة الحادية عشر، 2008، ص216.

- القطاع العائلي (قطاع المستهلكين).
- قطاع الأعمال.
- القطاع الحكومي (القطاع العام).
- القطاع الخارجي (قطاع التجارة الخارجية).

ونتيجة تفاعل هذه القطاعات مع بعضها البعض يتم تحديد النشاط الاقتصادي للمجتمع.

3- دواعي ومبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

3-1- دور الدولة في النشاط الاقتصادي:

لقد أخذ دور الدولة في النشاط الاقتصادي منعرجا كبيرا شغل تفكير الكثير من الباحثين الاقتصاديين وزاد من درجة اهتمامهم، واختلفت وجهة نظر الباحثين حول هذا الموضوع، فمنهم من يرى أن هذا الدور يتمثل في:

- إعادة توزيع الدخول.
- إعادة تخصيص الموارد.
- المحافظة على الاستقرار.

وهناك من أرجع أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي يكون من خلال تحسين العوامل التالية:

- الزيادة من مهارة اليد العاملة.
- زيادة المعارف وتحسين التعليم، وتدريب، وتكوين.
- العمل على اكتساب المعلومات الاقتصادية.
- تحسين الهياكل القاعدية.
- ترقية البيئة وبصفة عامة البيئة التي تحتضن التنمية وتحفز على إنشاء الميزة التنافسية الشاملة للأمة و تطويرها.

وإذا ما نظرنا إلى الدول النامية فنجدها لم تدخل بعد عصر ما بعد الحداثة الذي رافقته التحولات والاتجاهات المعاصرة التالية[1]:

- التحول التركيزي من النمو إلى التنمية، بحيث لم يعد النمو الاقتصادي معيار للسباق، فالتوجه الحالي هو التنمية.
- التحول النسبي من النظرة الكلية إلى النظرة الجزئية، وهذا حتى لا يحصل إهمال لأي جزء، وكذلك لنراعي الخصوصيات الجزئية دون التغاضي عن التكامل، مثل إنشاء مراكز للبحث والتفكير والإبداع.
- التحول من المركزية إلى للامركزية، بهدف إعطاء حرية ومرونة أكبر في النشاط الاقتصادي، الشيء الذي يساعد على التخطيط والتنفيذ.
- التحول من الكلية التكنولوجيا إلى جزئيتها، وهذا لأن التنمية تتطلب التركيز على مناهج البحث والمعرفة، الإبداع والنمو.
- جملة نتائج والآثار التي قد تخلفها هذه الحروب من جهة أخرى.

3-2- آراء الاقتصاديين حول دور الدولة في الاقتصاد:

لقد اختلفت أدوار الدولة عبر مراحل تطورها، فمن الدولة الحارسة أو حامية للنشاط الاقتصادي إلى المتدخلة فيه بتحريكه من خلال الإنفاق العام مما أدى إلى اتساع وزيادة دورها لتتحول من دولة متدخلة إلى دولة منتجة، الشيء الذي كان له أثر واضح على بداية اختفاء دور الأفراد وذلك بصفة تدريجية من هذا النشاط.

ومع زيادة تدخلها بشكل كبير، أصبحت الدولة الحديثة تشكل "نظام" مكون من بشر وأجهزة تسيرها قوانين ولوائح تحت قيد الإيرادات لإتمام دورها من خلال تسيير نفقاتها المتزايدة بهدف تحقيق المنفعة والمصلحة العامة. ومن أجل هذا تقيدت الدولة بعدة وظائف، وتميزت كل مرحلة من مراحل تطور دور الدولة بمجموعة من الأفكار والآراء التي تفسر وظيفة الدولة. والجدول التالي يبين الآراء المختلفة والتي تفسر وظيفة الدولة في الاقتصاد:

[1]- موساوي عبد الله، دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة شلف.

الجدول رقم (01): يبين الآراء المختلفة حول تفسير وظيفة الدولة في الاقتصاد.

	الكنز يون	**الليبراليون**	**الليبراليون الجدد (النيوالليبراليون)**
التخصيص	نعم - يقبل **كينز** بتدخل الدولة لكن يعارض التأميم	نعم - تتدخل الدولة عندما يتعلق الآمر بمحاربة إخفاقات السوق	لا - يعود تخصيص الموارد إلى سوق وحده
التثبيت	نعم - يقبل **كينز** بإستعمال أدوات السياسة نقدية والمالية لمحاربة فترات الركود	لا - كل سياسة ظرفية تضاعف من الإختلالات	
إعادة التوزيع	نعم - يرى كينز ضرورة إعادة التوزيع المداخيل لصالح الطبقات الاجتماعية التي لها ميل حدي كبير للاستهلاك	نعم - في بعض الحالات، وفي بعض الحدود للتقليص من عدم المساواة الكبيرة جدا	لا - سياسة إعادة التوزيع ليس لها أي جدوى ومفهوم العدالة الاجتماعية ليس له معنى.

المصدر: بن شيخ عبد الرحمن، اتجاهات تقييم الاستقرار المالي في الإطار العولمي الجديد- دراسة حالة الجزائر، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – تخصص التحليل الاقتصادي، سنة (2009/2008)، ص36.

وكما رأينا، ومن خلال تتبعنا للتطور دور الدولة، كانت هناك عملية مراجعة لدورها في كل مرحلة، الشيء الذي جعلها تكتسب صفة أخرى في المرحلة الموالية، الهدف من كل هذا هو الوصول إلى أفضل تكييف لهذا الدور مع الظروف والأوضاع السائدة.

3-3- دواعي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[1]:

نعني بدواعي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الأسباب العامة لزيادة واتساع دور الدولة للتدخل في هذا النشاط، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

- عجز آلية السوق التلقائية عن تحقيق الاستخدام الكامل للموارد، والذي ارتبط بالفكر الكلاسيكي، الذي كان يعتقد أنه يتحقق التوازن بين العرض والطلب بصورة تلقائية

[1]- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص52

دون تدخل لأي جهة كانت في تفاعل قوى السوق من خلال مرونة الأسعار والأجور. حيث أن هذا المبدأ نتج عنه عدة إختلالات اقتصادية، وهو الآمر الذي دعا تدخل الدولة وزيادة اتساع دورها لضمان تلافي عدم حصول حالات الركود أو التضخم في الاقتصاد.

- حصول العديد من الأزمات الاقتصادية والتي كان أبرزها أزمة الثلاثينات من القرن الماضي، حيث تضمنت عدم استخدام واسع للموارد والسلع والطاقات الإنتاجية، واستمرارها لفترات زمنية طويلة دون أن تتمكن آلية السوق في الواقع من معالجتها، حيث عم الكساد، وسادت البطالة، وتحقق الركود الاقتصادي، وعجزت آلية السوق عن تحقيق التوازن بين العرض والطلب بصورة تلقائية، الشيء الذي أدى إلى زيادة درجة تدخل الدولة، والحاجة لتوسيع دورها.
- ظهور الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي اعتمدت على دور واسع للدولة بإتباع مناهج والتخطيط، وذلك بالقيام بالنشاطات الاقتصادية وتسييرها وتطويرها من خلال تدخل الدولة كبديل عن آلية السوق في إطار الملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية.
- توجه معظم الدول النامية نحو تحررها السياسي، وهو الآمر الذي تضمن التوجه نحوى تحقيق استقلالها الاقتصادي، الشيء الذي دعا إلى تحسين مستويات المعيشية والحياة في مختلف المجالات، حيث تشكل نوع من الضغط على الحكومات نتج عنه زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- اختلاف الحروب بين الإقليمية والحروب ذات الطبيعة الدولية، أدت بدرجة كبيرة إلى الحاجة لتدخل الدولة لتأمين متطلبات الحروب والاستعداد لها من جهة، ومتطلبات معالجة نتائج والآثار التي قد تخلفها هذه الحروب من جهة أخرى.

3-4- مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

هناك عدة مبررات تجعل الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي من بينها ما يلي[1]:

أ. **إشباع الحاجات العامة:** تتضمن المنتجات العامة التي تستهدف إشباع الحاجات العامة للأفراد المجتمع، والتي فشل نظام السوق في إشباعها كليا أو جزئيا، وهي تنقسم إلى مجموعتين:

1. **المجموعة الأولى**: يطلق عليها السلع الخاصة والتي يستطيع نظام السوق إشباعها كليا دون الحاجة إلى تدخل الدولة مثل الغذاء، السكن والمباني...الخ.
2. **المجموعة الثانية**: يطلق عليها بالمنتجات العامة والتي تتضمن مجموع السلع والخدمات والتي يعجز نظام السوق في إشباعها كليا أو حتى جزئيا، وبدورها تنقسم إلى قسمين:

- المنتجات العامة الاجتماعية/أو الصافية: تتسم هذه المنتجات بميزة خاصة ورئيسية تميزها عن غيرها، وهي خاصية "عدم القدرة على الاستبعاد"، مما يؤدي بنظام السوق إلى الفشل كليا في إشباعها.
- المنتجات العامة الجديرة بالإشباع/ أو المستحقة أو المنتجات شبه العامة: يتسم هذا النوع من المنتجات بخاصية وجود الآثار الخارجية (منافع، تكاليف)، وهي تخضع لمبدأ الاستبعاد، وبالتالي يستطيع نظام السوق الحر إشباع احتياجات الأفراد المجتمع من هذه المنتجات ولكن بكميات أكبر أو أقل من الاحتياجات الحقيقية.

ب. **تصحيح الاختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية:** تتدخل الدولة لتصحيح الاختلال في الموارد الاقتصادية لسببين:

- ضياع وتبديد الموارد الاقتصادية بسبب الاعتماد على نظام السوق الحر الذي يقوم على المنفعة الخاصة والتكلفة الخاصة.

[1]- سعد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية، بيروت، ص.ص:29-31

عدم توافر البيئة الملائمة لعمل نظام السوق الحر بفاعلية مثل توفر الحرية الاقتصادية (حرية الاختيار، حرية التملك...)، وتوافر ظروف المنافسة الكاملة في أسواق المنتجات.

ج. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** إزاء الأزمات المتتالية والدورية التي تصيب الدولة نتيجة اعتمادها علة قوى السوق الحر بدون تدخل من قبل الدولة، فأنه لا سبيل لمواجهة تلك التقلبات إلا عن طريق تدخل الدولة بما تملكه من أدوات وسياسات اقتصادية مختلفة.

د. **تحقيق معدلات فعالة للتنمية الاقتصادية:** نتيجة الإختلالات المنجزة عن الدولة النامية والرأسمالية لسبب خصائصها وظروفها لعمل نظام السوق على توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة في اتجاه أنشطة اقتصادية عميقة لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية بل تعيقها، وتقلل من معدلاتها الآمر الذي يستلزم التدخل السريع من قبل الدولة لتصحيح التفضيلات، والقرارات الأفراد، وتحصيل معدلات فعالة لتنمية الاقتصادية.

كذلك ما يبرر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من الناحية النظرية نجد ما قد يترتب على تشابك العلاقات داخل المجتمعات الإنسانية وتداخلها أن يكون لتصرفات الفرد الخاصة تأثير على حياة الآخرين، وبالتالي فإن الحرية التي أوجبت حقوقا للأفراد ترتب علها التزامات بالمقابل. كذلك نجد حاجة الأفراد إلى السلع الجماعية، كالمواصلات، وخدمات الآمن القومي، الصحة والتعليم والترفيه[1].

[1]- م. عصمت بكر أحمد، تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد14، 2009، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة الاقتصادية

إن تصميم أي سياسة اقتصادية يكون بمثابة البحث عن العلاج لمرض الإختلالات الاقتصادية الجارية، ولا يأتي هذا البحث إلا بعد القيام بعملية التشخيص لهذا المرض عن طريق التحليل للوضعية الاقتصادية السائدة من خلال المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية كمعدل النمو، معدل التضخم ومعدل البطالة، وبالإضافة إلى البعض الحالات الأخرى.

وبناءا على هذه المؤشرات يتم تصميم العلاج بتقديم وصفة تتمثل في إعداد السياسة الاقتصادية المناسبة التي ترمي إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

والكثير من الباحثين الاقتصاديين الذين يفرقوا بين السياسة الاقتصادية الظرفية أي أنها عابرة، ولا تكون إلا في الآجل القصير، حيث تعمل على توجيه الأسس النظرية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفقا لظرف معين (كحالة الركود والكساد، أو حالة التضخم....الخ). وبين السياسات الاقتصادية البنيوية أو الهيكلية التي لا تكون إلا في الآجل المتوسط والبعيد، وهذا النوع من السياسات يعمل على تغيير طريقة سير الاقتصاد كله بالتأثير على البنية الاقتصادية.

ويقف نجاح السياسة الاقتصادية وفعاليتها من خلال تحقيق أهدافها كما كان مسطر لها، ولا يكون هذا إلا بإتباع الخطوات المرسومة، وتوفير مقومات النجاح سواء كانت عامة أو خاصة، ونعني بالمقومات هنا تهيئة الجو المناسب لعمل السياسة الاقتصادية حتى نتفادى العراقيل والعوائق الممكنة، زيادة على ذلك لابد من اختيار المنهج المتبع سواء كان هذا الأخير أسلوب إرشادي أو توجيهي أو بإتباع طريقة التأميم.

و بناءا على ما سبق سنتناول في هذا المبحث المطالب التالية:

1. مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية.
2. أهداف وهيكل السياسة الاقتصادية والمتداخلون فيها
3. إطار السياسة الاقتصادية.

1- مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية:

1-1- مفهوم السياسية الاقتصادية:

1-1-1- تعريف السياسة:

أ. **لغة:** حسب لسان العرب تعرف السياسة على أنها:"مصدر السوس أي من الرياسة، وساس الأمر أي بمعنى قام به وأصلحه، والمقصود بالأمر هنا أمر الناس"[1].

ب. **اصطلاحا**[2]:

- لقد كان **أرسطو** يطلق على علم السياسة اصطلاحا العلم الكبير، ويؤكد في كتابه السياسات على أن العلاقات الاجتماعية جميعا مشروطة بالسياسة.
- ويعرف الأمريكي **تالكوت بارسونز** السياسة بأنها:" الوجه ألأداتي للتنظيم الاجتماعي، أو أنها وسيلة إحداث أو تكوين مقصود لبنى اجتماعية تستجيب لهدف معين".

ج. **علم فلسفة السياسة:** القصد منه معرفة الأنظمة المختلفة للحكومة، ومزايا كل نظام منها بالنسبة للآخر[3].

إن السياسة العامة تعني مجموعة من القرارات والأنشطة المتسقة، التي اتخذتها الجهات الحكومية والتي تهدف إلى توفير استجابة أكثر أو أقل من طابع مؤسسي على حالة المشكلة الموجودة[4]. وحسب طبيعة الأهداف السياسات العامة يمكن وضعها في المجال الاجتماعي- الاقتصادي أو المزيج، وبالتالي فلها عدة أبعاد منها:

- سياسة تحقيق الاستقرار والضبط الاقتصادي والإنعاش.

---

[1]- شنافي ليندة، تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري - دراسة تحليلية- دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، السنة الجامعية (2009-2010)، ص37.

[2]- نفس المرجع السابق، ص37.

[3]- ويليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، ترجمة: على أبو الفتوح، كامل إبراهيم صالح، نور الدين محمد صعود، مؤسسة هنداوي لتعليم والثقافة، سنة 2015، ص9.

[4] - Danial Tommasi, gestion des dépenses publique dans les pays en développement, AFD, France, 2010, P15.

- سياسات إعادة التوزيع التي ترتبط في جملة من الأمور السياسات الاجتماعية ومكافحة الفقر.
- السياسات الرامية إلى التدخل في توزيع الموارد من إنتاج خدمات المشتركة مثل الأمن أو الخدمات الفردية كالتعليم والصحة...الخ.

1-1-2- تعريف السياسة الاقتصادية:

يمكن تصور السياسة الاقتصادية على أنها:" مجموعة من الآراء السياسية والأهداف والقرارات والطرق، التي تضعها الدولة لتبين الاتجاهات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، والشروط الحاسمة، والوسائل والطرق التي ينبغي إتباعها للوصول إلى الأهداف الهامة"[1].

كما يمكن تعريف السياسة الاقتصادية:"على أنه مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة. وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف اقتصادية خلال فترة زمنية محددة، كما أنها مجموعة من الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة"[2].

كما تعني السياسة الاقتصادية:" مجموعة من التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل التأثير على سير الحياة الاقتصادية"[3]

من التعاريف السابقة يتضح لنا أن السياسة الاقتصادية هي جميع الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق الأهداف بهدف تحسين الحالة الاقتصادية العامة في البلد.

---

[1]- سيكوس ناجي، السياسة الاقتصادية الاشتراكية، ترجمة: محمد صقر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص18.

[2]- عمر شريف، مداخلة (السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في ظل النظام الإسلامي، جامعة باتنة، ص3.

[3]- Alain Euzéby, Introduction à l'économie politique, II politiques économiques, presses universitaires de Grenoble, 1998, P26.

1-1-3- الفرق بين السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية الجزئية:

يمكن تحديد السياسة الاقتصادية للدولة مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهم، وبالتالي لا يخرج مفهوم السياسة الاقتصادية على أنها:

أهداف + أدوات + زمن

كما قد تختلف السياسة الاقتصادية المقترحة عن الفعلية فالأولى مخططة وتصمم في شكل برنامج معدا للمستقبل في المدى القصير أو الطويل، أما الثانية فهي الجاري العمل بها، أو جرى العمل بها في الماضي، وغالبا ما تكون الأولى أكثر معقولية ورشدا اقتصاديا من الثاني.

وبعدما تناولنا في السابق تعاريف مختلفة للسياسة الاقتصادية والتي كلها تصب في إناء واحد، غير أنه لابد من التفريق بين السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية الجزئية:

أ. **السياسة الاقتصادية الكلية:** هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية محددة.

ب. **السياسة الاقتصادية الجزئية:** لها نفس مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية، غير أنه الذي يقوم بتصميم وإدارة السياسة الاقتصادية هم القائمون على إدارة المشروع.

الجدول رقم (02): أدناه يوضح الفرق بينهما من عدة جوانب:

	السياسة الاقتصادية الكلية	السياسة الاقتصادية الجزئية
في مجال التصميم والإدارة	الذي يقوم بتصميم وإدارة السياسة الاقتصادية (الدولة)	الذي يقوم بتصميم وإدارة السياسة الاقتصادية (القائمون على إدارة المشروع)
في مجال النطاق والتطبيق	الاقتصاد القومي كله هو مجال ونطاق التطبيق السياسة الاقتصادية	المشروع الاقتصادي أي المشروع كوحدة اقتصادية هو مجال وتطبيق السياسة الاقتصادية
من ناحية الآثار المترتبة	أثار السياسة الاقتصادية الكلية تقع على الاقتصاد القومي الكلي	أثار السياسة الاقتصادية الجزئية تقع على المشروع الاقتصادي فقط دون غيره
من ناحية الأدوات ومنهجية التحليل	تحليل السياسة الاقتصادية الكلية يعتمد على أدوات ومنهجية تحليل الاقتصاد الكلي والنظرية الاقتصادية الكلية	تحليل السياسة الاقتصادية الجزئية يعتمد على أدوات ومنهجية تحليل الاقتصاد الجزئي والنظرية الاقتصادية الجزئية
من ناحية الأهداف المرجوة	أهداف كلية تخص الاقتصاد ككل	أهداف جزئية تخص المشروع الواحد

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على المرجع: عبد المطلب عبد الحميد, السياسات الاقتصادية التحليل الكلي.

2- أهداف وهيكل السياسة الاقتصادية والمتداخلون فيها:

2-1- أهداف السياسة الاقتصادية:

إن السياسة الاقتصادية هي مجموعة القرارات التي اتخذتها الحكومة، ولتنفيذ هذه القرارات تم استخدام مختلف الوسائل المتاحة، ولبدا أن تكون هذه السياسة ذو كفاءة وفعالية من أجل تحقيق بعض الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية العامة أو تحقيق ما يسمى بـ **المربع السحري** لـ **كاردور**، الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس، يحتوي على الأهداف الأربعة الأساسية لسياسة الاقتصادية[*].

إن معدل البطالة، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، رصيد ميزان المدفوعات، هي الإحصاءات المتصلة بتعريف أربعة أهداف أساسية في

[*]- قام بتصميم هذه الأهداف الأربع الأساسية لسياسة الاقتصادية نيكولاس كالدور سنة 1960، وأصبحت تسمى بالمربع السحري **لكالدور** الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس، يحتوي الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية.

السياسة الاقتصادية لـ **كاردور** وهي[1]: التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار، التوازن الخارجي، حيث أن:

- في مجال التوظيف أو التشغيل الكامل فإن الدولة تسعى إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال والعمل من أجل الإبقاء على البطالة في أدنى مستوى ممكن، وهو يقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة من مجموع السكان النشطين.
- لأجل النمو لابد من تشجيع تنمية الإنتاج والدخل القومي لتحسين رفاهية الأفراد، وهو يقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام (***PIB***) بالمائة.
- استقرار الأسعار يعتبر أيضا تحديا كبيرا حيث أن التضخم يؤدي انعدام الأمن بين الوكلاء الاقتصاديين، ويقع على كاهل كل التوقعات والمبادرات، وهو يقاس بالنسبة المئوية للتضخم.
- أما التوازن الخارجي فإن مختلف الاقتصاديات الوطنية التي تعمل في نظام مفتوح، تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبالتالي أي خلل لا يخلو من تأثير على النشاط الاقتصادي، ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام (***PIB***).

وعليه فإنه يستحيل تحقيق الأهداف الأربعة، فهناك صراع بينهما فعلى سبيل المثال إنعاش الإنفاق الحكومي قد يخفض معدل البطالة وفي نفس الوقت قد يستأنف التضخم.

ونظرا لصعوبة الحصول على نتائج جيدة لمجموع هذه الأهداف مجتمعة نتيجة التعارض الموجود بينها، فقد قام كالدور سنة 1966 باقتراح قانون يعرف بقانون **كالدور- فيردورن**، الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بيانيا بين معدل النمو في الاقتصاد والمعدلات الثلاثة الأخرى الباقية، وذلك عن طريق إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات على النحو التالي[2]:

---

(1) – Pierre Cliche, Gestion budgétaire et dépenses publique, presses de l'université du Québec, Canada, 2009, P58.

(2)- محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور خلال الفترة (2000-2010)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014.

الشكل رقم (01): يوضح الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية حسب المربع السحري لـ **كالدور**.

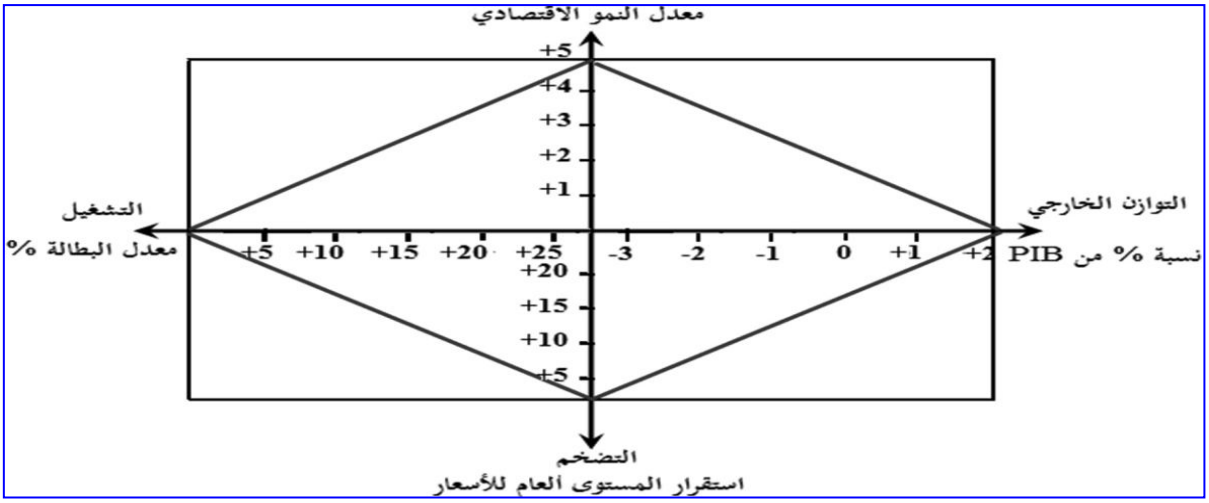

المصدر: محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور خلال الفترة (2000-2010)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014.

- النمو في الناتج الداخلي الخام (***PIB***): (5) بالمائة سنويا.
- معدل التضخم معدوما: أي (00.0) بالمائة سنويا.
- معدل البطالة معدوما: أي (00.0) بالمائة سنويا.
- رصيد ميزان المدفوعات كنسبة مئوية من (***PIB***)، معدوما أو موجبا.

وبالتالي إذا كان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار وكانت هناك بطالة منخفضة، بالإضافة إلى كون رصيد ميزان المدفوعات الخارجي موجبا، فإن واجهة المربع مهمة جدا وتوحي بأمثليه سير الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة المتبعة.

ونجد في رؤوس محاور المربع **السحري**، وضعية الأمثلية التالية:

- معدل البطالة يساوي (0) بالمائة.
- معدل التضخم يساوي (0) بالمائة.
- معدل النمو الاقتصادي في حدود (05) بالمائة.
- قيمة (الصادرات- الواردات)/ الناتج المحلي الإجمالي (***PIB***) تساوي (2) بالمائة.

ومن ثم؛ فإن الوصل بين القمم الأربع يشكل المربع السحري لـ **كالدور**، بحيث كلما اتجهت هذه القمم إلى الداخل المربع السحري على طول المحاور أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة، وهو بالتالي يمثل لنا الوضعية الاقتصادية للبلد على امتداد سنوات مختلفة من خلال امتداد قمم المربع واتساع مساحته.

2-2- هيكل السياسة الاقتصادية:

يتضمن هيكل السياسة الاقتصادية الكلية جميع أجزاء السياسة معا، وبالتالي فإن هذا الأخير لأي اقتصاد في أي دولة يتكون من:

- مجموعة من الأهداف المرجو تحقيقها.
- مجموعة من الأدوات الرئيسية والمساعدة لتحقيق الأهداف المسطرة.
- برنامج اقتصادي متسق الذي هو عبارة عن حزمة من السياسات الاقتصادية المتبعة لتحقيق الأهداف.

وبالتالي يوضح **الشكل رقم (02):** خريطة أجزاء هيكل السياسة الاقتصادية الكلية

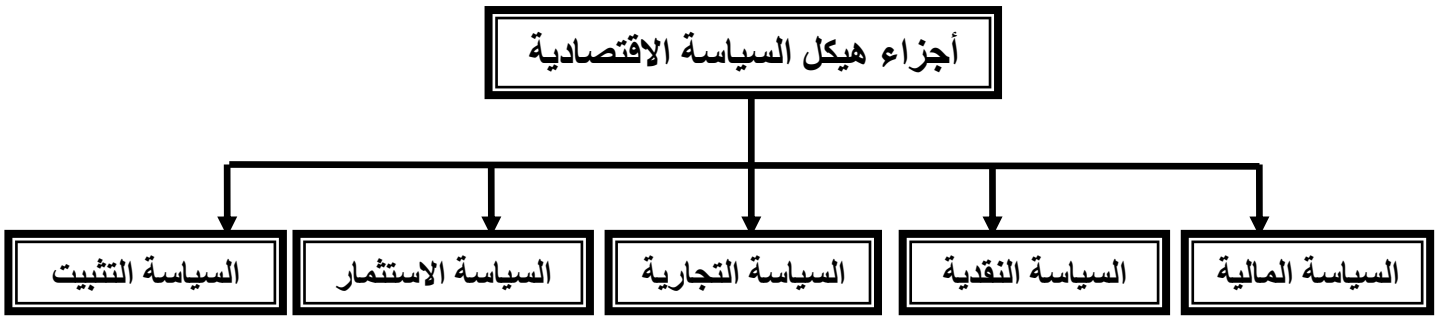

المصدر: من إعداد الطالب

2-3- المتداخلون في السياسة الاقتصادية:

إن السياسة الاقتصادية تدل على تدخل السلطات المعنية بغية تحقيق أهداف معينة وخلال فترة زمنية محددة عن طريق اتخاذ مجموعة الإجراءات والتدابير الأزمة لذلك.

ومما سبق يتضح أن التدابير والإجراءات المتخذة لا تتم من قبل جهة واحدة، ولهذا نميز بين عدد من السلطات الاقتصادية:

أ. **البنك المركزي:** لقد اختلفت تسميات هذا البنك باختلاف وظائفه، فيسمى البنك البنوك و بنك الدولة وبنك الإصدار، ويعرف هذا الأخير على أنه: سلطة نقدية يتخذ التدابير المتعلقة بالمجال النقدي، وتختلف درجة إنفراده باتخاذ القرار تبعا لدرجة الإستقرارية التي يتمتع بها. فهو الذي يقوم بعملية إصدار النقود حيث تعتبر وظيفته الرئيسية[1]، بالإضافة إلى تأثيره على حجم الاحتياطي الذي تحتفظ به البنوك التجارية مقابل ودائعها.

ب. **المجموعات الجهوية والمحلية:** هي عبارة عن وحدات مؤسسية مستقلة بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها الحكومة وتحولها بصورة رئيسية.

ج. **الجمعيات المهنية المنظمة:** وتتكون في العادة من نقابة أرباب العمل، الغرف التجارية والصناعية...الخ، تكون دائما قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة في شكل لوائح تؤثر على القرارات الخاصة، بل أحيانا تلعب دور السلطة المضادة بممارستها الضغوط على السلطات العمومية.

د. **الحكومة المركزية:** وتتكون من الوحدة أو الوحدات المؤسسية بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح، إذن هي تتولى مسؤولية توفير السلع و الخدمات للمجتمع، وتمويل توفيرها من الضرائب أو الإيرادات الأخرى.

3- إطار السياسة الاقتصادية:

3-1- مقومات نجاح السياسة الاقتصادية:

إذا كانت السياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات الاقتصادية بغية تحقيق أهداف مسطرة، إلا أن عمل هذه السياسة حتما سيواجه عراقيل وعوائق مختلفة، غير أنه في المقابل توجد عدة مقومات لنجاح أي سياسة اقتصادية مهما كان هدفها، تندرج تحت مجموعة من البنود العامة والخاصة:

[1]- المبارك محمد، اقتصاد النقود،منشورات دار الأديب، الطبعة الأولى، 2006، ص130.

3-1-1- المقومات العامة:

من أهم هذه المقومات ما يلي[1]:

- **استقرار النظام السياسي:** إن تغيير الحكومات و عدم تكملة أو مواصلة أي حكومة جديدة لبرنامج سابقتها، يؤدي إلى شل الأهداف السياسية المسطرة ومن الغير الممكن تحقيق المبتغى، فلابد من المراعاة لهذا الأمر عند تغيير حكومي.
- **تثبيت السيادة القانونية:** إن أي قانون يمثل مجموعة من القواعد القانونية تؤدي إلى الردع والتحفيز، وهاتان السمتان ضروريتان لنجاح السياسة العامة للدولة.
- **إصلاح الإدارة الحكومة:** لأن الغاية من أي إصلاح إداري هو تقليل البيروقراطية المتفشية وتسهيل معاملات المواطنين و خدمتهم.

3-1-2- المقومات الخاصة:

زيادة على المقومات العامة هناك أخرى خاصة نذكر منها ما يلي[2]:

- مصداقية القيمين على تنفيذها.
- ارتكازها على مبادئ سليمة.
- الشفافية.
- سرعة التنفيذ.

3-2- العوامل المساهمة في تبني السياسة الاقتصادية الناجحة:

تتطلب السياسة الاقتصادية عند إعدادها مجموعة من العوامل المساعدة والمساهمة في نجاحها ومن بين هذه العوامل يوجد عاملين أساسين هما:

3-2-1- يتطلب أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية توفر شرطين[3]:

- الاستخدام الكامل لجميع الموارد المتاحة.
- تحقيق أقصى إنتاج ممكن من الموارد المستخدمة.

---

[1]- موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص20.

[2] - المرجع نفسه، ص22 .

[3]- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، د/ط، د/س، ص17.

ومن خلال هذين الشرطين يتضح لنا مصطلح الكفاءة الاقتصادية التي تعني استخدام كافة الموارد المتاحة لتحقيق أقصى إنتاج ممكن منها. والاقتصاد الذي لا يتصف بالدقة وحسن التدبير هو الاقتصاد الذي تشيع فيه مختلف الإختلالات ممكنة.

3-2-2- أهم الخطوات التي يجب إتباعها عند إعداد سياسة الاقتصادية[1]:

أ. **تحديد الأهداف**: عند وضع سياسة اقتصادية لابد من تحدد الهدف الذي وضعت من أجله، ولتحديد الهدف لابد من تحديد الصدمة أو المشكلة التي من أجلها تم تصميم السياسة الاقتصادية، وتحيد المشكلة بدورها تتطلب معرفة الظروف هذه الأخيرة وما يحيط بها.

ب. **تحديد السياسة البديلة:** نعني بالسياسة البديلة هنا تحديد الإجراءات والتدبير التي من شأنها القضاء على المشكلة أو تخفيض من حدتها.

ج. **التحليل دقيق لكل من السياسات البديلة:** إن السياسة الاقتصادية كما تم تعريفها سابقا على أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطات المعنية، فلابد هنا أن ندرس كل إجراء وتدبير تم اقتراحه بعناية ودقة، وتحديد الآثار التي قد تنجم عن أي اقتراح.

د. **مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي:** هذه الخطوة تعبر على ما يسمى بالتفضيل، فبناءا على نجاعة وفعالية إحدى السياسة من بين السياسات الاقتصادية الماضية المتبعة يتم تقييم وتوقعات،الشيء الذي يساعد عن البحث عن السياسة الأفضل والملائمة.

3-3- مناهج السياسة الاقتصادية:

تعبر مناهج السياسة الاقتصادية على الطرق والأساليب المتبعة لتحقيق هذه السياسة، فبعض الأحيان تقوم السلطة المكلفة بتصميم السياسة لتدخلها في النشاط الاقتصادي إتباع أسلوب الإرشاد، التشجيع والمساعدة...الخ، حيث يأتي هذا الأسلوب تحت تسمية (المنهج الإرشادي)، ولكن في أغلب الأحيان تتبع السلطة أسلوب آخر يعكس سيادة الدولة عن طريق الجبر والإلزام من خلال التقرير وفرض وأمر بالتنفيذ

[1]- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، المرجع السابق، ص18

لتوجيه نشاط معين، ويسمى هذا الأسلوب (المنهج التوجيهي). وسوف نتطرق لكل من المنهجين وطرقهما بصفة مختصرة.

3-3-1- المنهج الإرشادي وطرقه:

أ. **تعريف المنهج الإرشادي**: نقصد بالمنهج الإرشادي: الاكتفاء الدولة لتحقيق سياستها الاقتصادية بهدف الوصول إلى الأهداف الموضوعة بإتباع وسيلة الإقناع، الإرشاد والتشجيع والمساعدة دون استخدام وسيلة الجبر والإلزام.

ب. طرق المنهج الإرشادي:

- وسيلة الإقناع: المقصود بها مجموعة من النصائح والإرشادات التي تقررها السلطة وتدعو إلى احترامها، هذه الوسيلة تأخذ عدة أشكال نذكر منها ما يلي:
  - الدعوة إلى الاكتساب بقرض وطني داخلي بهدف الحصول على موارد جديدة.
  - الدعوة إلى نهج خاص للاستهلاك كما حصل في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية حيث دعت السلطات إلى اعتماد المنتجات الزراعية والتقليل من استهلاك المواد الحيوانية لنذرتها. وكذلك قامت فرنسا في عام 1954 حيث دعت إلى التقليل من استهلاك النبيذ واستبداله بالحليب، هدفها من هذا التقليل من الاعتماد على خمر الجزائر حيث كانت الثورة والاستقلال في الطريق.
  - الدعوة لتنمية المنتجات الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في البلدان النامية.
- وسيلة تعزيز المنفعة الخاصة: والمقصود بها اتخاذ مجموعة التدابير التي تهدف إلى تحويل أوجه النشاط الاقتصادي إلى اتجاهات المرغوب فيها، وتأخذ هده الوسيلة عدة أشكال نذكر البعض منها:
  - منح إعفاءات تشريعية أو إدارية أو ضريبية.
  - تخصص أراضي من ملاكها إلى لإقامة منشآت صناعية أو أي مشاريع أخرى.
- وسيلة نظام الضرائب: لما لضرائب تأثيرات مختلفة على النشاط الاقتصادي.
- وسيلة التمويل: هي مجموعة الإجراءات تتخذها السلطة بهدف تسهيل الأعمال الاقتصادية عن طريق السلطات المالية مثل:
  - تقديم السلفات والقروض.

- منح مساعدة مباشرة لبعض النشاطات الاقتصادية.

- وسيلة الحماية الجمركية: تدخل هذه الأخيرة ضمن الوسائل الإرشادية لأنها لا تتدخل مباشرة في النشاط الداخلي، وإنما تقتصر على إقامة الحماية للإنتاج المحلي من منافسة الإنتاج الأجنبي في السوق المحلية.
- وسيلة تثبيت الدخل: تعني هذه الوسيلة ترك حرية الاختيار للأفراد مع ضمان دخل معين لهم، كترك العاملين في القطاع الزراعي باختيار نوع الزراعة التي يرغبون فيها، ويكون دخلهم مضمونا.
- وسيلة الإنفاق العام: تقوم هذه الوسيلة على تكييف الإنفاق العام حسب الوضع السائد:

- في حالة الركود أو الكساد الاقتصادي تزيد الدولة من إنفاقها، فيزيد الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تعدل الأسعار.
- في حالة التضخم تقلص الدولة من إنفاقها فيقل الطلب وتعدل الأسعار.
- حالات أخرى كحالة الجفاف أو الكوارث الطبيعية فتعطى الأفضلية للإنفاق على سبيل المثال لقطاع الزراعة.

3-3-2- النهج التوجيهي (أو كما يسميه البعض نهج القيادة الاقتصادي):

أ. **تعريف المنهج التوجيهي:** وهو تقريبا عكس النهج الأول (الإرشادي)، أي وفق هذا النهج يكون تدخل الدولة بشكل مباشر وإلزامي في النشاط الاقتصادي، فالدولة في هذه الحلة تقرر، تفرض وتأمر بالتنفيذ، وبهذه الطريقة تسيطر على النشاط الاقتصادي بأكمله، حيث تدفعه جبرا إلى السير وفق الخطة الموضوعة.

ب. **طرق المنهج التوجيهي**: قد اختلفت وقد تعددت وسائل وطرق هذا المنهج أبرزها:

- الرقابة المباشرة على النشاط الاقتصادي: حيث لا يمكن هذا إلا بتوفر مجموعة من العناصر:

- سلطة القرار (الحكومة أو الجهاز المختص).
- سلطة الرقابة (الجهاز التنفيذي للقيام بعملية المراقبة).
- سلطة المعاقبة التي تنص على العقاب والإحالة أمام الجهة التي تفرضه.

- مصادرة الوسائل النادرة: هذه الوسيلة تكمن في استيلاء الدولة على الوسائل النادرة التي ترى أن الوسائل العامة تحضا بمصادرتها وذلك من خلال وضع قوانين معينة، وكمثال على ذلك السيطرة على المواد الأولية، أو المنتجات الصناعية وأخذها لحسابها وتوزيعها بشكل الذي تراه مناسبا مثل القمح، السكر...الخ.
- التوزيع الإلزامي: يكون تدخل الدولة هنا بالشكل الذي يسمح بتغير الإطار الذي يجرى فيه الإنتاج كأن تساعد منتج معين على حمايته أو العكس كأن يحجب المنح والمساعدات عن منتج آخر حتى تحول عنه المنتجون.
- كذلك يمكن لهذا التغير أن يأخذ طابع اجتماعي: كأن تقوم الدولة بعملية إصلاح زراعي، تحدد فيه الملكية أو مدى استثمار أو توزيع الأراضي على الفلاحين.
- تحويل الاقتصاد الفردي إلى جماعي: حيث أن هناك تنتقل المبادرة من المبادرة الفردية إلى مبادرة جماعية أو جعلها في يد السلطة.

3-4- المبادئ والاعتبارات التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية:

عند وضع أو رسم سياسة اقتصادية هناك مجموعة من المبادئ والاعتبارات التي تقوم عليها لابد من أخذها بعين الاعتبار، ومن أهمها ما يلي[1]:

3-4-1- ضرورة التساوي العددي بين الأهداف و الأدوات:

كقاعدة عامة يجب أن يتساوى عدد من أدوات السياسة الاقتصادية مع عدد الأهداف التي تتضمنها، فإذا كان للسياسة الاقتصادية في الدولة هدفان هما توازن ميزان المدفوعات، وتحقيق مستوى معين مرتفع من التوظف، فإنه عند تصميم هذه السياسة يجب أن تشمل على وسيلتين كذلك كمعدل التبادل مثلا، ومستوى الإنفاق العام. إلا أن هذا المبدأ قد لا ينطبق على كل الأحوال لأن بعض الأهداف قد تتحقق تلقائيا نتيجة لتحقيق أهداف أخرى، مثل ارتفاع مستوى الدخل قد يؤدي إلى انخفاض معدل تزايد السكان.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص.ص:29-30.

3-4-2- كفاءات الأدوات المستخدمة بالنسبة للأهداف المسطرة:

إن صانعي السياسة الاقتصادية داخل بلد معين، فعند استخدامهم للأدوات أن يراعي تميز هذه الأخيرة بالكفاءة العالية المناسبة حتى تكون ذو فعالية وفائدة كبيرة.

3-4-3- مركزية ولا مركزية الأدوات:

من الصعب الجمع بين الأدوات وتحديدها وتنسيقها مركزيا، وكمبدأ فإنه يمكن القول بأن الأدوات التي لها تأثير على الكثير من الأهداف ينبغي أن تستخدم مركزيا، بينما الأدوات المؤثرة على عدد قليل من الأهداف عند استخدامها تطبق عليها اللامركزية.

المبحث الثالث: آليات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بمختلف الأوجه لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أصبح أمرا ضروريا لا محال، وهي بذلك تنتهج أو تتبع عدة آليات تتدخل بواسطتها في مختلف الجوانب الاقتصادية، هذه الآليات تعبر عن مختلف الصور أو الأجزاء المكونة لهيكل السياسة الاقتصادية المذكورة سابقا وفي حقيقة الأمر ينبغي انتهاج أكثر من آلية لكون إتباع آلية واحدة قد يسكن المرض ولا يعالجه، إلا أننا سنختص ونركز في هذا المبحث عن آلية واحدة وذلك لما لها من علاقة بموضوع البحث، ألا وهي آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، وبهذا تم تقسيم هذا البحث إلى المطالب التالية:

1. مفهوم السياسة المالية وأهميتها
2. أدوات السياسة المالية
3. مزايا السياسة المالية وصعوبات التي تواجهها والعوامل المؤثر عليها

1- مفهوم السياسة المالية وأهميتها:

تشكل السياسة المالية أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، لكونها واحدة من أهم الصور الرئيسية للتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لما تتضمنه من عملية التحصيل والتمويل عن طريق تكييف الكمي لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة، وتكييف النوعي لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف على أحسن مستوى، والتي نجد في طليعتها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تخصيص الموارد، ومن ثمة تحقيق العدالة الاجتماعية.

1-1- تعريف السياسة المالية:

أشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من كلمة فرنسية (***Fisc***)، وتعني بيت المال أو الخزانة[1]. وهناك في بعض المراجع الأخرى (حافظة النقود)، وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب (السياسة المالية ودورات الأعمال) للبروفيسور (Alain H. Hansen).

ومن أهم التعاريف السياسة المالية ما يلي:

أ. **السياسة المالية تعرف بأنها:** "مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على الاستقرار العام وتنمية ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة"[2].

ب. **السياسة المالية تعرف كذلك على أنها**: "طريقة تشكيل فرض الضرائب والإنفاق العام للمساعدة في تخفيف تذبذب الدورة الاقتصادية والمساهمة قي صيانة التنمية وبناء اقتصاد ذي عمالة عالية متحرر من التضخم العالي أو المتقلب"[3].

---

[1]- ضيف أحمد، آثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية (2014-2015)، ص71.

[2]- جمال بن دعباس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة باتنة، السنة الجامعية (2009-2010)، ص111.

[3]- المرجع نفسه، ص111.

ج. **كما تعرف بأنها:** "هي مجموعة من التدابير التي تؤثر على الموارد أو النفقات ميزانية الدولة، وبتالي يمكن أن تؤثر على الوضع الاقتصادي، كما يبين الكثير أن ميزانية الدولة ليست محايدة في الاقتصاد وهي تمارس دورا في تخفيف التقلبات الظرفية وإنعاش النشاط الاقتصادي[1].

د. **السياسة المالية:** مجموعة من التدابير التي يمكن للحكومة أن تتخذها أو من خلالها تأثر على مستوى تكوين الإيرادات والنفقات[2].

فإذا ما نظرنا إلى السياسة المالية من جهة الاقتصاد الوطني نجد أنها: "تشكل الأداة الهامة في سياسة الدولة تعبر عن التحكيم من الحكومة بشأن استخدام الإيرادات النفط، ويجب أن يدعم النمو الاقتصادي لتلبية الطلب المتزايد الاجتماعي والحفاظ على الاستقرار في إطار الاقتصاد الكلي"[3].

1-2- أهمية السياسة المالية:

إذا كانت السياسة تمثل جهود ومحاولات الحكومة التي تعتمد عليها في تحديد مصادر تحصيل الإيرادات العامة وكيفية استخدام وتسخير هذه الموارد لتمويل الإنفاق العام بغية تحقيق أهداف اقتصادية مختلفة، من هنا نجد أن أهمية السياسة المالية تكمن في تأمين الموارد المالية لتلبية احتياجات ومتطلبات الإنفاق العام، فهي مرتبطة بالمعطيات اليومية لحياتنا من خلال فرض الضرائب وتوجيه الإنفاق الحكومي وبالتالي لها تأثير مباشر على مختلف مستويات المعيشة مما يساهم في تكوين كما يرى البعض رأي العام الإيجابي أو سلبي اتجاه الحكومات، كما تعتبر أهم أداة من أدوات السياسة الاقتصادية لتأثير على النشاط الاقتصادي، كما تبرز أهمية السياسة المالية من خلال دورها الحيادي الذي يقتصر على وضع مجموعة من الإجراءات والتدابير اللازمة لعملية المراقبة، أي مراقبة إيرادات العامة وتسخيرها لتغطية النفقات الدولة، ومن

(1) – Pierre Cliche, gestion budgétaire et dépenses publique, presses de l'université du Québec, Canada, année 2009, P58.
(2) - www.dictionnaire.enap.ca.
(3) – Achor Tani Yamina, l'analyse de croissance économique en Algérie, thèse de doctorat en sciences, faculté des sciences économique commerciale et des sciences de gestion, université de Tlemcen, année (2013-2014), P42.

خلال تتبعنا لدور الإيرادات نجد أن دورها لا يقتصر على تغطية النفقات العامة بل تعدى ذلك حيث أصبحت أداة لمنع بعض الأنشطة غير المرغوبة، وكذلك توجيه الاستثمار الشيء الذي يزيد من أهمية السياسة المالية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.

1-3- أهداف السياسة المالية:

إن السياسة المالية والنقدية يتشاطرون نفس الهدف وهو أساسي، السيطرة على الطلب الكلي، ومن ناحية السياسة المالية فهي تعتمد على مجموعة من الوسائل والأدوات للقيام بالإجراءات والتدابير في حدود مجموعة من القواعد للتأثير على النشاط الاقتصادي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف، وليتسنى لها ذلك فهي تستخدم مكونات المالية العامة، فنجدها تشتمل على:

أ. **سياسة الإيرادات:** وتتكون من سياسة الضرائب وسياسة التمويل بالعجز وهي نوعان (سياسة التمويل بالتضخم، سياسة الإقراض العام).

ب. **سياسة الإنفاق:** وتتعلق بالإنفاق العام عموما.

ومع سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية[1]:

- **التوازن المالي:** والمقصود الاستخدام الأمثل لموارد الدولة بالشكل الذي يتلاءم وحاجات الخزانة العامة من جهة ومصلحة التمويل من جهة أخرى.
- **التوازن الاقتصادي:** ومعناه التوصل إلى حجم الإنتاج الأمثل بالتوازن بين نشاط القطاع العام والقطاع الخاص.
- **التوازن الاجتماعي:** الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات المجتمع.

[1]- عمر شريف، مداخلة: السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي، جامعة باتنة.

2- أدوات السياسة المالية:

إن السياسة المالية هي الطريق التي تنتهجها أو تتبعها الدولة في التخطيط للإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة، إذا السياسة المالية تباشر عملها عن طريق التأثير على الإيرادات العامة والنفقات العامة أو عليهما معا. من هنا نجد أدوات السياسة المالية تتمثل في الإيرادات، النفقات، الموازنة العامة، مما يستدعي منا الوقوف أمام كل أداة من هذه الأدوات مع التركيز على جانب الإيرادات وما تعلق بالضرائب.

2-1- النفقات العامة:

2-1-1- تعريف النفقات العامة:

- إن **تكاليف الدولة** تشمل طائفة واسعة من المجالات التي يمكن أن تعتمد على ميزانية الدولة، وهذا يعني أن السياسة المالية لابد أولا أن تحدد أصل النفقات ووجهتها.[1]
- **الإنفاق الحكومي (الأعباء المالية أو نفقات الدولة):** هي وسيلة من خلالها تستطيع الدولة التدخل بطريقة مالية في الحياة الاقتصادية في البلد[2].
- **يعرف علماء المالية العامة النفقة العامة بأنها:**" كم قابل لتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة"[3].
- **إلا أن هناك من يقدم تعريفا آخر وهو أن:**" النفقة العامة بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"[4].

---

(1) - John Sloman, Alison Wride, principes d'économie, Pearson éducation France, 7ème édition 2011, PP:531-532.

(2) - Ait Mokhtar Omar, l'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation, cas Algérie (1999-2014), thèse de doctorat en sciences économiques, université Tlemcen,2013-2014,P 07.

(3)- أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص26.

(4)- المرجع نفسه، ص27.

- **كما تعرف النفقة العامة بأنها:"** صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة"[1].
- **أما موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية فتعرفها بأنها:"** ما تنفقه الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمشروعات العامة على السلع والخدمات (متضمنة الإنفاق الرأسمالي) والإعانات والمنح والمدفوعات المحولة مثل فوائد الدين العام و معاشات التقاعد"[2].

من خلال التعاريف السابقة، فالنفقة العامة تقتضي توافر العناصر التالية:

أ. **النفقة العامة تتخذ الشكل النقدي:** هناك اختلاف متباين مبني على مجموعة من الحجج حول هذا العنصر بأن تكون النفقة العامة في صورة نقدية أو صورة نقدية وعينية حيث هناك من يعتبر أن النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي وبالتالي فهي قد تتخذ الشكل النقدي أو العيني كما يلي:

- النفقة العامة في الصورة النقدية: فهي تنفق من أجل إشباع الحاجات العامة، والحصول على السلع والخدمات لازمة لتسيير النفقات العامة.
- النفقة العامة في الصورة العينية: هناك من يرى أنه لا مانع أن تكون عينا، كأن تقوم الدولة بتقديم إعانات عينية للمنكوبين باقتطاع مواد وسلع من شركاتها الإنتاجية، أو توفر النقل للمواطنين في الحالات الاستثنائية عن طريق النقل التابع للخواص.

غير أن هناك من يعتبر أن كل صور الإنفاق لابد أن تتخذ الشكل النقدي حتى يمكن الاعتراف بوجود نفقة عامة.

---

[1]- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر، 2003، ص23.

[2]- كماسي محمد الآمين، دادن عبد الغني، تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية، مجلة الباحث، العدد 01، 2002، جامعة ورقلة، ص.ص:70-81.

ومما استندوا إليه من حجج ما يأتي[1]:

- الحجة الأولى: إن الإنفاق النقدي يسهل عملية الرقابة على النفقات العامة.
- الحجة الثانية: يثير الإنفاق العيني عدة مشاكل إدارية ويفضي إلى محاباة بعض الأفراد.
- الحجة الثالثة: يؤدي الإنفاق العيني إلى الإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة.
- الحجة الرابعة: في استعمال طرق الإكراه (الاستيلاء) مخالفة لروح الديمقراطية.

ب. الأمر بالنفقة العامة يكون من طرف شخص معنوي عام: يعتبر شخصا معنويا عاما الشخص القانوني الذي تحكمه قواعد القانون الإداري (الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كالولاية والبلدية والمؤسسات العامة الأخرى).

القصد من النفقة العامة: تحقيق المنفعة العامة وإشباع الحاجات العامة.

2-1-2- تصنيفات النفقة العامة:

لقد تعددت تصنيفات وتقسيمات النفقة العامة، إلا أننا سنكتفي بتقسيم الموضوعي والإداري وبالتالي سنكتفي بالتقسيم الرئيسي للنفقات العامة[2]:

أ. الإنفاق الإجباري: ويتضمن متطلبات تمويل أعباء القطاع الإداري للحكومة كالأمن القومي والقضاء، والخدمات العامة من مرافق إدارية وغيرها، ومن أهم بنود الإنفاق الرواتب والأجور، والمعاشات التقاعدية، ونفقات الماء والكهرباء والاتصالات... والالتزامات واجبة الأداء وتتمثل بشكل رئيسي في خدمة أعباء إسناد الدين العام ومعدات الاستثمار.

ب. الإنفاق الاستثماري: وينطوي على نفقات التمويل المشاريع الاستثمارية ولاسيما مجال البنية التحتية ومشاريع القطاع العام الاقتصادي.

---

[1]- أعمر يحياوي، المرجع السابق، ص.ص:28-29.

[2]- عبد الرزاق حساني، السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثالث، 2013.

وإن هذا التقسيم نجده يتوافق مع ما جاء به المشرع الجزائري والذي شمل نفقات التسيير ونفقات التجهيز[1] حيث أن:

نفقات التسيير: هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تتضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.

حسب المادة (24) من القانون (84-17) والمتعلق بقوانين المالية فإن نفقات التسيير تنقسم إلى أربعة أبواب وهي[2]:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء:
  - دين قابل للاستهلاك (إقراض الدولة).
  - الدين الداخلي – ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
  - الدين الخارجي.
  - ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).
  - نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة).
- تخصيصات السلطة العمومية: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الإعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:

---

[1]- المادة 23 من القانون المالية رقم (17/84) المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.
[2]- المادة 24 من نفس القانون.

- المستخدمين: مرتبات العمل، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية.
- معدات تسيير المصالح.
- أشغال الصيانة.
- إعانات التسيير.
- نفقات مختلفة.

- التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).
- النشاط الدولي (مساهمات قي الهيئات الدولية).
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ).

الشكل رقم (03): يوضح تقسيم نفقات التسيير

العنوان	**يغطي واحد من أربعة أصناف من النفقات الجارية لميزانية التسيير، مثل: وسائل المصالح**
القسم	**تجمع النفقات الجارية حسب طبيعتها، تحت عنوان مثل الموظفون**
الفصل	**تجزأ النفقات الجارية حسب طبيعتها، مثل الأجور، أعباء اجتماعية**
المادة	**تجزأ النفقات الجارية على عناوين مثل نوع التكاليف الاجتماعية أو المنح الخاصة**
الفقرة	**تجزأ النفقات على المستفيدين والأصناف مثل: تعويضات جزافية للخدمات الدائمة أو ذات الطبيعة**

نفقات التجهيز: هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد **الناتج الوطني الإجمالي (*PNB*)**، وبالتالي ازدياد ثروة البلاد وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وبصفة عامة تخصص ميزانية التجهيز للقطاعات الاقتصادية (القطاع الصناعي، الفلاحي...الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن وهي تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أنّ هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات. وتمويلها يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض و تسبيقات الخزينة أو من البنك أي من خلال رخص التمويل.

حسب المادة (35) من قانون (84-17) والمتعلق بقوانين المالية توزع ميزانية التجهيز على ثلاث أبواب وهي[1]: الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى برأسمال.

- التقسيم حسب القطاع: تجد نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات)، وهي: المحروقات- الصناعة التحويلية- الطاقة والمناجم- الفلاحة والري- الخدمات المنتجة- المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية- التربية والتكوين- المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية- المباني ووسائل التجهيز- المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أنّ القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.
- الفصول والموارد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي

[1]- المادة 35 من القانون المالية رقم (17/84) المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أنّ كل عملية مركبة من قطاع وقطاع فرعي وفصل ومادة، كأن نقول مثلا العملية رقم (2423) فهي تشمل على:

- القطاع (02)..... الصناعات التحويلية
- القطاع الفرعي (24)..... التجهيزات
- الفصل (242)..... الصلب
- المادة (2423)..... التحويلات الأولية للمواد

الشكل رقم (04): يوضح تقسيم نفقات التجهيز

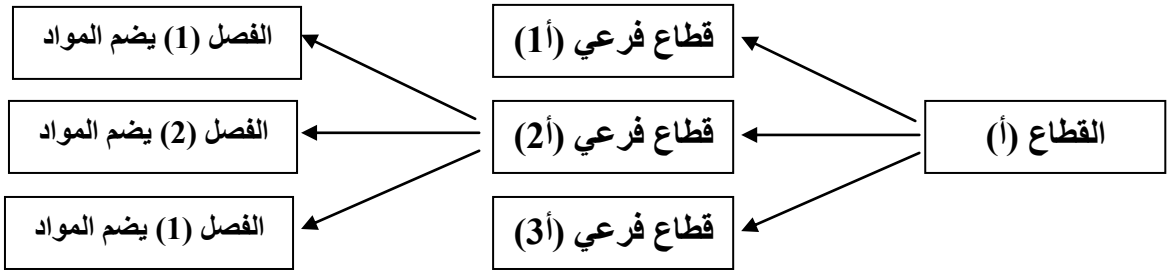

2-2- الإيرادات العامة:

2-2-1- تعريف الإيرادات العامة:

- **الإيرادات العامة:** "تتمثل في مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية، وتعتبر الضرائب من أهم الإيرادات التي تتحصل عليها الحكومة والتي تعتمد عليها في تغطية الإنفاق العام، إلى جانب القروض العامة، الأثمان العامة، الرسوم، أموال الدومين وإيرادات عامة أخرى"[1].
- **الإيرادات العامة:** "هي مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"[2].

[1]- عمر شريف، المرجع السابق، ص4.
[2]- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص87.

- **كما يمكن تعريفها على أنها:** "مجموع الموارد الاقتصادية التي تتحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع النفقات العامة".

ومن خلال التعاريف السابقة للإيرادات العامة فهي إذن تعتبر مصدر تحصيل الأموال اللازمة لتغطية النفقات المتعددة من أجل إشباع الحاجات العامة والضرورية للمجتمع.

2-2-2- تصنيفات الإيرادات:

وقد اختلفت تقسيمات وأصناف الإيرادات باختلاف المراجع فهناك من قسمها إلى إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية وإيرادات استثمارية، وهناك من استخدم مصطلح الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية، والكثير ممن اتبع تقسيم الإيرادات إلى اقتصادية وأخرى إيرادات سيادية، وتعرف كل منهما حسب التقسيم التالي كما يلي:

أ. **الإيرادات الاقتصادية:** هي الإيرادات التي تتحصل عليه الحكومة بصفتها شخصا قانونيا يمتلك الثروة يقوم بالخدمات وتشمل بيع وإيجار العقارات الحكومية، وأرباح المشروعات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة.

ب. **الإيرادات السيادية:** هي الإيرادات التي تتحصل عليها الحكومة جبرا مثل الضرائب والرسوم والغرامات، وهذا نوع من الإيرادات يظهر سيادة وسلطان الدولة.

ج. **مصادر أخرى للإيرادات:** وهناك مصادر أخرى للإيرادات تحصل عليها الدولة، ولكن بصورة غير دورية مثل إيرادات المنح والإعانات الداخلية والخارجية، وإيرادات القروض الداخلية والخارجية، أو إصدار نقدي جديد.

2-3- الموازنة العامة للدولة:

2-3-1- تعريف الموازنة العامة للدولة:

- **تعرف الموازنة العامة على أنها:**" وثيقة تحتوي على النشاطات والأهداف لفترة زمنية محددة مقرونة بمعلومات عن مصادر التمويل والإنفاق وكيفية الوصول إلى الأهداف المرسومة[1].
- **وتعتبر الموازنة العامة للدولة:**" بيان تقديري سنوي مفصل ومعقد يحدد الإيرادات والنفقات التي تقوم بها هيئة عامة لتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها[2].
- **وهي:**" وثيقة رسمية مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة[3].

كما تعتبر " وثيقة تقرر نفقات الدولة وإيراداتها خلال السنة المالية"[4].

2-3-2- خصائصها الموازنة العامة للدولة:

من خلال التعاريف المختلفة السابقة التي تطرقت إلى مفهوم الموازنة العامة من الناحية القانونية والناحية الاقتصادية نستنبط عدة خصائص رئيسية لها، وهي كالأتي:

أ. **أنها وثيقة رسمية:** لأنها تصدر عن جهة رسمية في الدولة هي الحكومة.

ب. **وتعتبر كذلك تشريعية:** لأنه يتم المصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية المختصة.

ج. **أنها خطة سنوية مقبلة:** هي عبارة عن تخطيط مالي قصير الأجل لعمل الحكومة لمدة زمنية مقبلة تسمى "السنة المالية".

د. **الموازنة العامة خطة مرنة:** لابد أن تتميز المرونة لمواجهة تغيرات التي قد تحدث أثناء السنة المالية.

---

(1)- جمال لعمارة، تطور فكرة الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، نوفمبر 2001، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة بسكرة، ص113.

(2) - المرجع نفسه.

(3)- جمال لعمارة، مداخيل الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، نوفمبر 2001، العدد الثاني، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة بسكرة، ص113.

(4) - Jean Longatte, Paseal Vanhove, Critophe Viprey, économie générale ;3ème édition, Paris, Dunod, 2002, P90.

ه. **تعتبر أداة تدخل الدولة:** إن الموازنة العامة عبارة عن تعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد من طرف الحكومة تسعى لتنفيذه للسنة القادمة تحقيقا للأهداف المجتمع، حيث أصبحت أداة الدولة المعاصرة للتدخل في النشاط الاقتصادي وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فهي تتدخل في المجالات التالية[1]:

- **أولا:** مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال وقوف الحكومة في الاتجاه المعاكس للتيارات السائدة.
- **ثانيا:** تحقيق التطور والتوازن الاقتصادي العام، ويبدو ذلك واضحا في قيام الدولة من خلال الموازنة العامة بتخصيص جزء من النفقات العامة من أجل: إنجاز بعض الاستثمارات الأساسية في بعض فروع النشاط الاقتصادي في محاولة لرفع معدلات الإنتاج الوطني، وتقديم العون والحماية اللازمة للصناعات الوطنية لمساعدتها على الصمود في وجه منافسة المنتجات المستوردة، وتخصيص مشاريع تنموية للمناطق الفقيرة في الدولة من أجل توفير فرص النمو المتوازن لمختلف أجزاء الدولة.
- **ثالثا:** إعادة توزيع الدخل الوطني، وذلك عن طريق زيادة النفقات الاجتماعية الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود، أو عن طريق إعادة تنظيم سياسة الأجور بما يقلل من التفاوت بين الفئات المختلفة للأجر، أو عن طريق توجيه الإعانات للفئات الأكثر حرمانا.
- **رابعا:** رفع مستوى الكفاءة الإدارية للجهاز الحكومي، إذ أن عمليات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تتطلب إجراء اتصالات على مدار العام بين مختلف الوحدات الإدارية للتنسيق والتشاور والتنظيم والتقييم المتواصل من أجل زيادة مستويات الأداء للجهاز التنفيذي.
- **خامسا:** الموازنة العامة أداة رقابية للنشاطات الحكومية، تحقق مبدأ المسؤولية والحاسبة في النظم الديمقراطية، وتساعد البرلمان على كشف الانحرافات، وتحديد الفروق بين ما تم تخطيطه، وما تم إنجازه فعلا في الواقع، وتمكن من تحديد أسباب الانحرافات وكيفية معالجتها مستقبلا، وإن الوظيفة الرقابية للموازنة العامة تحقق

[1]- جمال لعمارة، تطور فكرة الموازنة العامة للدولة، المرجع السابق، ص.ص:116-117.

في المجتمعات الديمقراطية عن طريق فصل السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية، وخضوع الجميع لمبدأ الشرعية القانونية، ومساءلة السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية، بالإضافة إلى جهات الرقابة الإدارية والداخلية والتنفيذية مثل رقابة وزارة المالية.

الشكل رقم (05): يمثل رسم توضيحي لوضعية عمليات الخزينة العامة للدولة.

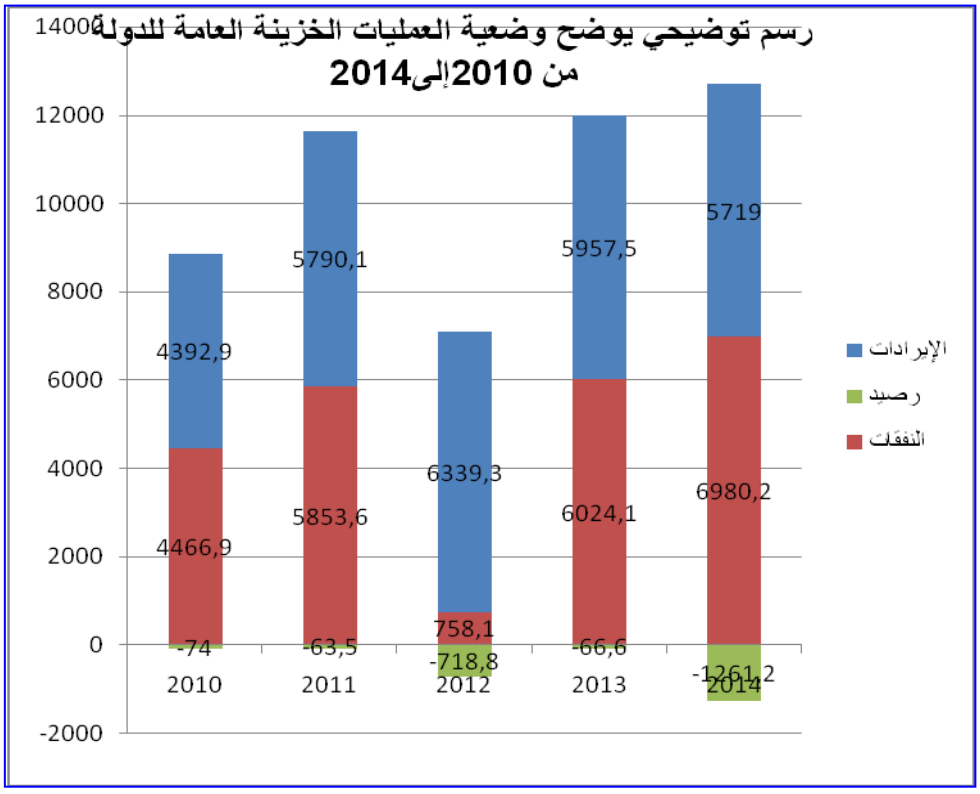

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الخزينة العامة.

2-3-3- بعض التوصيات بهدف التقليل من الإختلالات وتحقيق التوازن العام[1]:

- لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق والحد من الإنفاق العام الترفي وغير ضروري
- ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات.

[1] – http :/www.mouazaf-dz.

- تشجيع الصادرات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج، وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية.
- إن الموازنة العامة للدولة هي وسيلة أساسية لإخضاع السلطة التنفيذية لرقابة سلطة التشريعية فيما يتعلق بالتصرف في الموارد المالية، ولكل سلطة مهام في كل مرحلة من المراحل التي تمر بها الموازنة خلال دورتها، وعليه يجب العمل على ضمان عدم التداخل والازدواجية بين السلطتين ومهامهما.
- إنفاق العام أكثر رشدا، وتجارة خارجية أكثر ربحا، وسياسة اقتصادية أكثر فعالية، وموازنة عامة أكثر شفافية من شأنها مجتمعة أن يحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني.

3- مزايا السياسة المالية وصعوبات التي تواجهها والعوامل المؤثر عليها:

إن لسياسة المالية صفات إيجابية ومزايا متنوعة تتميز بها من خلال تأثيرها على النشاط الاقتصادي رغم الصعوبات التي قد تواجهها أثناء عملها واختلاف العوامل المؤثرة فيها كالعوامل الإدارية والسياسية.

3-1- مزايا السياسة المالية:

تتميز السياسة المالية بإتباع وتنوع المجالات تأثيرها خاصة في الدول النامية، لذا عن طريق السياسة المالية يمكن التأثير على:

- حجم الاستثمار بصورة عامة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي.
- مدى وفورة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.
- مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على الحد الأدنى للدخل الذي يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.

2-3- الصعوبات التي تواجه السياسة المالية:

من الصعوبات التي تواجه السياسة المالية نجد ما يلي:

- تعدد مراحل والخطوات الحكومية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه مما يؤدي إلى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الإجراء المناسب وإقراره ثم وضعه موضع التنفيذ، وعندما يتحقق ذلك فعلا يكون قد حصل تغير في الظروف التي أتخذ القرار من أجلها بحيث يصبح غير مناسب في الظروف الجديدة.
- تعرف السياسة المالية أنها مجموعة من الإجراءات متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها، أو إعادة النظر في بقية الإجراءات الأخرى متعلقة بالأبواب المختلفة للموازنة العامة للدولة[1].

3-3- العوامل المؤثرة في السياسة المالية:

سوف نركز على العوامل السياسية والإدارية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

3-3-1- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية:

يمكن النظر لهذا من ناحيتين:

أ. **من ناحية تأثير البنيات السياسية**: نجد أن الطبقة الحاكمة في أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيا الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي إن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات.

ب. **من ناحية تأثير الوقائع السياسية**: هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانية الإيرادات و ما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، ويمكن تتبع تطور السياسة المالية من

[1]- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص197.

خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلا مرتبط بظهور حملات عسكرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية، مثل عبئ القروض ونفقات إعادة التعمير، زيادة على الحروب هناك بعض الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية، وعادة ما تؤدي إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الأخر على التحصيل الضريبي، نجد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية تظهر جليا أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ برنامج طابعا ماليا مثل المطالبة بتخفيض الضرائب، أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة.

3-3-2- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية:

يمكن النظر لهذا كذلك من ناحيتين:

أ. **من ناحية تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية**: هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد أسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها.

ب. **من ناحية تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية**: للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على مصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

خلاصة الفصل:

لقد اختلف مفهوم الدولة عن الحكومة والسلطة ولكن تبقى تجمعهم علاقة ترابط داخلي باعتبار أن الحكومة أداة في يد الدولة تستخدمها لفرض سلطتها. ومع تطور الفكر الاقتصادي واهتمام المفكرين بقضايا التنمية جعل مفهوم الدولة يأخذ منعرجا أخر لينتقل بذلك من المفهوم الضيق المبني على تدخل الأفراد وتوفير الحماية والأمن إلى المفهوم الواسع الذي يبرز سيادة الدولة، حيث أصبحت بذلك تسيطر على النشاط الاقتصادي سيطرة كاملة وتزيح دور الأفراد في ذلك.

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الذي له عدة دواعي ومبررات يكون من خلال تصميم سياسة اقتصادية ظرفية أو هيكلية تتمثل في مجموعة إجراءات وأدوات تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهداف مسطرة من شأنها أن تحسن الحالة الاقتصادية العامة للبلد، ومع ازدياد الاضطرابات والتقلبات وظهور عدة أزمات اقتصادية متتالية من جهة، ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى جعل من تدخلها أمرا ضروريا لا محالة، الأمر الذي يتطلب منها انتهاج عدة آليات تتدخل بواسطتها في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، هذه الآليات هي مجموعة الأجزاء المكونة لهيكل السياسة الاقتصادية.

إن من أهم هذه الآليات، السياسة المالية التي تشكل أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية لما تتضمنه من عملية تحصيل وتمويل عن طريق التكيف الكمي والنوعي لإيرادات ونفقات الدولة للوصول إلى الأهداف المسطرة على أحسن مستوى. وتتمثل السياسة المالية في مجموعة من التدابير التي تؤثر على أحد عناصر ميزانية الدولة، وبالتالي يمكن أن تؤثر على الوضع الاقتصادي من خلال تخفيض التقلبات الظرفية وإنعاش النشاط الاقتصادي، وذلك بإتباع سياسة إنفاقية أو سياسة ضريبية.

وهنا يبقى السؤال مطروح عن اتجاه السياسة الضريبية ضمن الإصلاحات الضريبية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشكل عناصر قياس النشاط الاقتصادي؟ وهذا ما سنحاول التعرف عليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

اتجاهات السياسة الضريبية في ظل الإصلاح الضريبي في الجزائر

المبحث الأول: الضرائب والأساس القانوني والتاريخي لفرضها وتكييفها
المبحث الثاني: السياسية الضريبية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية
جوانب الإصلاح الضريبي في الجزائر:المبحث الثالث

تمهيد:

إن دراسة وتفحص اتجاه السياسة الضريبية في ظل الإصلاح الضريبي يستدعي منا أولا معرفة الضريبة، ونظريات أساس فرضها وتكييفها التاريخي والقانوني، وكذا النظام الضريبي الذي اعتبره التقليديون مصدر إيرادات تساهم في تمويل النفقات. غير أن هذه النظرة اختلفت حيث أصبح النظام الضريبي نظاما مرنا حسب الفكر الحديث يتكيف عن طريق تدخل الدول مع تغيرات والتطورات وأهم المستجدات في الساحة الوطنية والخارجية، وفي مختلف المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية والتقنية، ولمواكبة تلك التطورات والمستجدات تجد الدولة نفسها مجبرة على إعادة النظر في نظامها الضريبي، ووضع سياسة ضريبية تشمل جملة من الإصلاحات.

وهو الأمر الذي يقودنا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تخصص كالتالي:

- **المبحث الأول**: الضرائب والأساس القانوني والتاريخي لفرضها وتكييفها.
- **المبحث الثاني**: السياسة الضريبية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- **المبحث الثالث**: جوانب الإصلاح الضريبي في الجزائر.

المبحث الأول: الضرائب والأساس القانوني والتاريخي لفرضها وتكييفها

1- تعريف الضريبة:

- حسب **ريكاردو** الضريبة هي: "حصة من إنتاج الأرض الصناعة لبلد ما، توضع تحت تصرف الدولة بصفة نهائية هذه الحصة تدفع من رأسمال أو دخل الدولة"[1].
- **الضريبة** هي" قيمة نقدية مطلوبة من الأفراد أو الأشخاص الاعتباريين وفقا لقدراتهم تفرضها الدولة بصفة نهائية وبدون مقابل محدد، وتوجه لتغطية النفقات العامة[2].
- **الضريبة** " تعني مساهمة إجبارية تفرض على المكلفين من الأفراد والممتلكات والمؤسسات التجارية بدون مقابل مباشر بهدف دعم الإنفاق العام"[3].
- يعرف دليل **إحصائيات مالية الحكومة** لسنة 2001 الصادر عن الصندوق النقد الدولي:" الضريبة على أنها: تحويلات إجبارية يتلقاها قطاع الحكومة العامة، وتشمل الضرائب على الرسوم التي لا تتناسب على الإطلاق بكل وضوح مع تكاليف تقديم الخدمة ولكن تستبعد المساهمات الاجتماعية والغرامات والجزاءات"[4].
- **الضريبة** " تعتبر من الخدمات المالية المطلوبة من الأفراد عن طريق السلطة أي بصفة إجبارية ونهائية، مقابل تغطية النفقات العامة"[5].

نستنتج من خلال التعاريف السابقة للضرائب أنها فريضة نقدية يدفعها المكلف للدولة جبرا وإلزاما دون مقابل تحقيقا لأهداف المجتمع، فمن خلال هذا الاستنتاج نجد أن الضريبة تتمتع بمجموعة من الخصائص أو العناصر الأساسية التي لا تختلف عن

---

(1)-A. Meptoul et Autres, environnement et gestion des entreprises publique algériennes, OPU, Algérie,1986, P134.

(2) - Vedrine Claire, fiscalité et environnement, thèse pour obtenir le grade de docteur, université Montpellier 1, faculté de droit et sciences politique, année (2010/2011), P30.

(3)- علي طالب شهاب، النظام الضريبي في العراق (واقع وتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 28، أيار 2011.

(4)- المرجع نفسه.

(5) - Stéphanie Damarey, finances publique sgualino éditeur l'extenso édition 2014, 2ème édition, P34.

مثيلتها المتوفرة في مصطلح **التوظيف** الموجود في الفكر المالي الإسلامي، والذي هو في الحقيقة مرادف لمصطلح الضرائب، حيث يعتبر هذا الأخير "إجراء مؤقت يلجأ إليه ولي الأمر لمواجهة ظروف غير عادية، إذا كانت الخزينة عاجزة عن تمويل الأعباء العامة التي تتطلبها مثل هذه الظروف وهو محدد بالمقدار الذي يكفي لدفع هذه الظروف ومواجهتها"[1].

2- أهم النظريات المبررة للأساس التاريخي والقانوني لفرض الضرائب وتكييفها:

2-1- النظريات السياسية:

إن مبدأ هذه النظرية يبنى على أساس تفسير وجود الدولة، وسنلخص أهم هذه النظريات فيما يلي:

2-1-1- نظرية العقد المالي[2]:

أو كما تسمى بنظرية المنفعة، ذهب الكثير من الكتّاب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مثل: **هونرولوك ومونتسيكو وساي**، وغيرهم أن الأساس القانوني للضريبة هو عقد مالي يجمع بين الدولة والأفراد، أي أن الفرد يرتبط مع الدولة بعقد ضمني في إطار مالي يتضمن دفع الفرد الضريبة مقابل منفعة عامة التي تعود عليه من خدمات المرافق العامة. وقد اختلف أصحاب هذا الاتجاه في تحديد نوع هذا العقد، فمنهم من رأى أنه عقد إيجاري، وهناك من يقول أنه عقد تأمين، وآخرون كيفوه على أنه عقد شركة الإنتاج.

أ. **عقد إيجار أعمال (توريد أو بيع الخدمات):** يكيف بعض الكتاب العقد المالي على أنه عقد إيجار الأعمال بحيث الضريبة التي يدفعها الأفراد تكون مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة، وبالتالي فهو بمثابة عقد بيع الخدمات أو إيجار أعمال من الدولة.

---

[1]- فاطمة زهراء عراب، علالي فتيحة، خصوصية السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول، المركز الجامعي غرداية، 23-24 فيفري 2010.

[2]- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، سلطة الدولة بفرض الضرائب في الفكر المالي الإسلامي والقانون الوضعي، www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011. Le 14/01/2018.

ب. عقد تأمين: قام المفكر الفرنسي **مونتسيكو** في كتابه (روح القوانين) بتكيف هذا العقد على أنه عقد تأمين، معنى ذلك أنه عقد مبرم بين الدولة والأفراد يتضمن دفع الأفراد جزء من أموالهم للدولة لتوفر لهم الأمن وتحافظ على ممتلكاتهم، وتأخذ الضريبة هنا على إنها قسط تأمين.

ج. عقد شركة إنتاج: وذهب بعض أصحاب هذا الاتجاه أي نظرية العقد المالي على أنه عقد شركة إنتاج كبيرة والأفراد المجتمع هم الشركاء لكل منهم عمل معين يقوم به، ويتحمل في سبيل هذا العمل نفقة خاصة في شكل ضرائب تفرضها الدولة، إلى جانب ذلك توجد نفقات عامة يتحملها مجلس إدارة الشركة متمثلة في خدمات المرافق العامة.

2-1-2- نظرية نشوء الدولة[1]:

يرى الفيلسوف **هربرت سبنسر**، أن تطور العالم الاجتماعي هو تطور حي وشبهه بالتطور الحاصل في عالم النبات وعالم الحيوان، ويرى كذلك أنه تطور تلقائي وخارجي بمعنى يبقى فيه الأصلح والأقوى، وبتجميع قوى التطور أصبح من الممكن إنشاء المجتمعات السياسية والتي تتطور باستمرار وقد تجاوزت بذلك غايتها المتمثلة في مجرد المحافظة على النفس. ومن أهداف هذا التطور هو توفير الظروف اللازمة والملائمة للمؤسسة الاجتماعية حتى يتسنى للفرد المنتمي لتلك المؤسسة أن يحيا الحياة المليئة الكاملة، والتي تستلزم منح الفرد أقصى الحرية لممارسة قواه الذاتية التي تملي عليه البقاء والتطور، وهذا يحتاج إلى بعض الضوابط لتجنب التصادم والتضارب في ممارسة الأفراد لقواهم الذاتية للوصول لغايتهم. وبذلك استنتج الفيلسوف **سبنسر** أن في ممارسة حرية الفرد لتطوير نفسه تكمن حرية الآخرين. إن وضع مثل تلك الضوابط تفرض وجود سلطة عليا تتمتع بالقوة اللازمة لوضعها، والتي تضمن حدود الممارسة لكل فرد، وهذه السلطة برى **سبنسر** أنها الدولة.

[1]– محمد كامل شلغوم، أساس حق الدولة في فرض الضريبة، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد السابع، ديسمبر 2015.

إن الفيلسوف **سبنسر** استنتج من هذه النظرية أن الضريبة شر لابد منه، وهو عبارة عن تضحية بجزء من ثروة الإفراد تدفع للدولة مقابل ضمان حريتهم وتمتعهم بالأجزاء المتبقية لهم من ثروتهم، وقد ارتكز **سبنسر** على مجموعة من المبادئ الضريبية في تبرير وأساس فرض الضريبة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. **مبدأ المساواة:** يرى **سبنسر** في نظره أن الدولة حسب هذا المبدأ ملزمة بجباية الضريبة في حدود الجد الأدنى اللازم للقيام بمهمة ضمان حريات الأفراد وإلا اعتبرت متداخلة في شؤونهم.

ب. **مبدأ العدالة:** من وجهة نظر **سبنسر** أن حدود الضريبة هي حدود الكلفة الحقيقية والضرورية اللازمة لتوفير الضمان والحماية للأفراد بالشكل الحقيقي الذي يساعدهم على ممارسة نشاطاتهم في المجتمع دون التصادم والتضارب بل بانسجام والتناسق، وعلى هذا الأساس يقول **سبنير** أن يتم توزيع العبء الضريبي على أساس الانتفاع من الحماية.

ج. **مبدأ عموم الضريبة:** حسب **سبنسر** فعموم الضريبة يقصد بيه أن يتحمل جميع الأفراد الضريبة من خلال تقسيم كلفة حمايتهم.

2-1-3- نظرية السيادية (الضمان الاجتماعي):

قد بين الفكر المالي هذه النظرية بقيادة **جيري**، حيث تنطلق هذه النظرية من فكرة شعور الأفراد بحاجتهم الماسة لوجد سيادة وسلطة عامة المتمثلة في الدولة لتحقيق مصالحهم، والحفاظ على حقوقهم، وإشباع حاجتهم العامة في مختلف المجالات، حيث نشا نوع من التضامن الاجتماعي بين الأفراد يلزم كل واحد منهم بأداء الضريبة حسب مقدرته التكلفية للدولة حتى تتمكن من حماية المجتمع وتوفير قدر من الخدمات العامة لكل المواطنين بدون استثناء، وبغض النظر عن مدى مساهمة كل واحد، فارتباط هذه النظرية بفكرة سلطان الدولة يجبر ويلزم كل المواطنين المقيمين حتى ولو كانوا أجانب بأداء الضريبة.

2-2- النظريات الاجتماعية[1]:

سنبين نظرة وموقف النظريات الاجتماعية حول أساس فرض الضرائب من خلال النظريات التالية:

2-2-1- النظرية الاشتراكية:

تدعي هذه النظرية أن الدولة هي دولة العمل وليست دولة ذات سلطة سياسية، وذلك من خلال تملك المؤسسة الاجتماعية لجميع وسائل الإنتاج، وتمتع بحق الرقابة والتوجيه، مما يجعلها تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج والاستهلاك، الشيء الذي يجعلها في غنى عن اللجوء لفرض الضرائب.

إن ما يمكن قوله حول هذه النظرية، أن الدولة تستطيع الاستغناء عن الضرائب سواء لأغراض التمويلية أو التوجيهية، وبالتالي مسألة تحمل الأفراد للأعباء العامة لا يأتي عن طريق الضرائب وإنما عن طريق المشاركة في الإنتاج، كما أن الدولة تأخذ في الحسبان عدم قدرة الفرد على الإنتاج لعوامل جسمانية أو عقلية وبالتالي عدم قدرته على العمل.

2-2-2- النظرية الشيوعية:

يرى النظام الشيوعي أن الدولة وحدة إنتاجية واجتماعية واحدة، كما يرى أن يتساوى كافة الأفراد في تحمل الأعباء العامة للدولة، حيث حددت الدولة تدخل الفرد لذلك حسب مقدرته وحسب حاجته كمساهم في العملية الإنتاجية. وبالتالي ترى هذه النظرية أنه لا وجود لفرض الضرائب ولا يوجد مبرر لذلك.

2-2-3- النظرية الفوضوية:

تعتبر النظرية الفوضوية أخر مرحلة من مراحل النظريات الاجتماعية، فهذه النظرية ترى أن المجتمع وكافة أنشطته يسير من خلال مؤسسات أو جمعيات متطوعة وهذا التسيير يكون اختياريا وتطوعا، أما عن نفقات الخاصة بذلك فترى الفوضوية أن ذلك يكون من خلال التبرعات الطوعية سواء كان ذلك بصورة مستمرة أو منتظمة أو موقنة ومنقطعة، وهي بذلك ترى أنه لا وجود مكان لفرض الضرائب كما تنكر أصلا

[1]- محمد الكامل شلغوم، أساس حق الدولة في فرض الضريبة، المرجع السابق.

وجود الدولة، حيث يترك الأمر لضمير الفرد في تقدير التزامه من الكلفة العامة اتجاه المؤسسة الاجتماعية التي ينتمي إليها. وبتالي فمساهمة الفرد هنا تقف على عامل خلقي اختياري.

2-3- النظريات الاقتصادية[1]:

لقد جاءت النظريات الاقتصادية لتبين أساس فرض الضرائب وحق الدولة في ذلك، كما جاءت لتبرر ما تقتطعه من الثروة، وسنبين ذلك من خلال النظريات التالية:

2-3-1- نظرية التبادل:

لقد أسس العالم الاقتصادي النمساوي نظريته أي نظرية التبادل لتبرير فرض الضريبة الذي يقوم على مبدأ تقسيم العمل بين الأفراد والدولة.

وتقوم هذه النظرية على أن حصة الحكومة من تقسيم العمل بينها وبين الأفراد تتمثل في حماية جميع النشاطات والفعاليات التي يقوم بها الأفراد في المجتمع، وبالتالي فالحكومة هنا تقدم خدمة للأفراد مقدرة بنقود أو غيرها، والتي يتحملها الفرد ويدفعها للدولة مقابل الحماية التي يحصل عليها.

2-3-2- نظرية التأمين:

إن المتمعن في هذه النظرية يجدها لا تختلف كثيرا عن نظرية العقد المالي بل يقومان على نفس الفكرة تقريبا، حيث إن كل من **تايير** و**سمث** شبهوا الدولة بشركة التأمين، مبررين ذلك بأن كل ما يدفعه الأفراد من ضرائب للدولة هي مقابل حمايتهم وحماية أموالهم وممتلكاتهم وهذا المقابل يكون بمثابة أقساط التأمين.

2-3-3- نظرية الإنتاج:

لقد حاول كل من **فاكنر** و**ستاين** الرد وإبطال ما جاءا به **أدم سميث** من أن استهلاك الحكومة لجزء من الثروة على شكل ضرائب هو استهلاك غير منتج، وكذلك ما قاله **ريكاردو** أن الضرائب تحد من الإنتاج، فأنصار هذه النظرية يرو عكس ذلك.

[1]- مجمد الكامل شلغوم، المرجع السابق.

إن **فاكنر** يرى أن الضرائب منتجة وتدخل في الإنتاج بشكل مباشر، ويبرر ذلك عن طريق الدور الذي تلعبه الحكومة في الإنتاج من خلال تحويل السلع المادية (الضرائب) إلى سلع غير مادية (خدمات) التي تقدمها للمجتمع، والتي تعتبر ضرورية للإنتاج.

أما **ستاين** فيقول أن الضرائب تساعد على زيادة الإنتاج بشكل غير مباشر، ويبرر قوله قائلا أن الحكومة لا تستهلك بدون ما تنتج، فهي تساعد على تكوين رأس المال، وأن الضرائب هي جزء ضروري من كلفة الإنتاج.

2-3-4- نظرية المنفعة:

إن من رواد هذه النظرية الفقيه **ساكس**، وتقوم هذه النظرية على مبدأ خضوع الحاجات الجماعية في إشباعها إلى قانون المنفعة الحدية تماما كالحاجات الفردية.

إن الفقيه **ساكس** يبرر فرض الضرائب على أنه أقل تضحية ممكنة للفرد مقابل حصوله على أعلى منفعة ممكنة تقدمها الدولة له، أما فيما يخص توزيع العبء الضريبي فيقول **ساكس** لبدا من أن تكون هناك مساواة في تضحية الأفراد.

3- النظام الضريبي:

يمثل هذا النظام مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي وكذا السياسي للمجتمع، حيث تشكل في مجموعها هيكلا ضريبيا متكاملا، يعمل بطريقة محددة في إطار التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية، من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية[1].

إن النظام الضريبي يرتكز على ركيزتين أساسيتين الأولى تتمثل في الهدف، حيث كل نظام يطمح لتحقيق أهدفا معينة، وهذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى، أما الركيزة الثانية فتتمثل في الوسيلة أي بمعنى أي نظام ضريبي يحتاج إلى مجموعة من الوسائل الضرورية واللازمة لتحقيق الركن أو الركيزة الأولى.

[1]- عزوز علي، آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي "الواقع وتحديات"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية (2013-2014)، ص5.

المبحث الثاني: السياسية الضريبية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية

إن الحديث عن السياسة الضريبية هو جزء من الحديث عن السياسة الاقتصادية، فإذا كان هدف الدولة هو تحقيق النمو الاقتصادي فالسياسة الضريبية تعتبر شرطا ضروريا ولكن ليس كافيا، وذلك لتنوع وتشعب واختلاف مناهج وأساليب السياسة الاقتصادية للدولة التي ينبغي أن تدمج وتتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هذا الهدف، إن تحديد مفهوم السياسة الضريبية يتوقف على تحديد تقنيات والأدوات والآليات المتبعة التي تكون في مجملها تحت قيد واحد ألا وهو قيد الهدف المرغوب من وراء تطبيق هذه السياسة الضريبية.

1- مفاهيم عامة حول السياسة الضريبية:

1-1- تعريف السياسة الضريبية:

- هي مجموعة التدابير والإجراءات ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل قصد تغطية النفقات العامة من جهة وإحداث آثار الاقتصادية والاجتماعية حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى[1].
- هي تسخير كل ما يحيط بالبيئة الجباية من كافة الأدوات والوسائل، واستخدامها بشكل مخطط مبرمج هادف متناسق ومنسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية[2].
- هي مجموعة من الإجراءات والبرامج المتكاملة تضعها الدولة بهدف تحقيق أهداف المجتمع، مستخدمة في ذلك كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار في مختلف المجالات مرغوب فيها، وتجنب آثار غير مرغوبة[3].

---

[1]- شيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام،حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية (2012-2013)، ص19.

[2]- بابا عبد القادر، أجيري خيرة، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2، سبتمبر2014، جامعة المدية، ص13.

[3]- عبد الرزاق لجناف، تقييم الإصلاحات الجبائية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة – دراسة حالة لجزائر، خلال الفترة (1995-2014)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 13، جوان 2016، جامعة البليدة 2، ص274.

- هي مجموعة من الخيارات التي تساهم في تحديد خصائص النظام الضريبي (كمستوى الضغط الضريبي، تقنيات تحصيل الضرائب، القرارات الخاصة بمختلف الضرائب والرسوم)[1].

1-2- خصائص السياسة الضريبية:

من خلال التعارف السابقة يمكن أن نحدد مجموعة من الخصائص لسياسة الضريبية:

- تعبر السياسة الضريبية عن مجموعة البرامج الموضوعية المخططة، المتكاملة، المتناسقة والمترابطة الموضوعة بهدف تحقيق أهداف معينة.
- تعتمد على مجموعة من الأدوات الفعلية والمحتملة كالإعفاءات والتخفيضات...الخ.
- تعتبر الشق الثاني وأداة من أدوات السياسة المالية التي بدورها تعد جزءا من السياسة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق أهدافها.
- إن هدفها هو تحريك النشاط الاقتصادي عن طريق تحفيز وجذب الاستثمارات لدفع عجلة التنمية من خلال مجموعة التدابير والإجراءات المتخذة من طرف السلطة الضريبية وفق سياستها المخططة بقصد منح مزايا وإعتمادات ضريبية مختلفة باعتبار السياسة الضريبية أحد المعايير المتحكمة في قرارات التمويلية لمختلف المؤسسات والتسيير الجيد لها[2].

1-3- مكونات السياسة الضريبية:

تتكون السياسة الضريبية من عنصرين أساسين هما:

أ. **مجموعة الأهداف:** إن أي سياسة ضريبية إلا وأسست من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف في مختلف المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، المالية).

---

(1) - Eric Pichet, fiscalité des personnes: chronique de l'année 2016, revue de droit fiscal N°9, 2 mars 2017, P1.

(2)- مليكة زغيب، نظيرة قلادي، دراسة علاقة السياسة الجبائية بالهيكل التمويلي للمؤسسة، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01، ديسمبر2014.

ب. مجموعة الإجراءات: إن تحقيق أهداف السياسة الضريبية يعتمد أو يرتكز على مجموعة من الأدوات تجمع بين أدوات ضريبية تعتمدها الحكومة لتحقيق أهدافها والتنظيم الفني للضرائب من حيث (تحديد وعاء، السعر الضريبي وآليات التحصيل).

1-4- متطلبات السياسة الضريبية:

إن المقصود بمتطلبات السياسة الضريبية مجموعة من العناصر والآليات التي تعتبر كدعائم أساسية الواجب توفرها من أجل وضع سياسة ضريبية فعالة تتمتع بالكفاءة العالية في تحقيق أهدافها، نذكر منها[1]:

- تحسين الوسط الضريبي (المحيط المؤسساتي).
- وضع سياسة ضريبية واضحة، شفافة ومتناسقة.
- اختيار هيكل ضريبي متكامل ومتناسق ومرن.
- وضع إستراتيجية واضحة لعملية فرض الضرائب، حيث تعتبر شرطا أساسيا لنجاح هذه السياسة.

1-5- مبادئ السياسة الضريبية:

إن تطوير أو تعديل أي سياسة ضريبية يرتكز على مجموعة من المعايير المثلى وبيانات عامة لابد من توفرها، بمعنى أن أي سياسة ضريبية ترتكز على مبادئ توجيهية أساسية، حيث حدد الأستاذ **لوري** ثلاثة مبادئ، حددت كما يلي[2]:

- مبدأ الفعالية الاقتصادية (بحيث يكون مستوى الضريبة أقل أو يساوي لقيمة الخدمات والأعمال المختلفة التي تقوم بها الدولة بطريقة غير مباشرة).
- مبدأ الفعالية الاجتماعية (تطبيق العدالة الضريبية).
- مبدأ عدم الاختلاف (عدم التمييز بين المكلفين لتجسيد مبدأ المساواة).

---

[1]- محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، السنة الجامعية (2015/2014)، ص102.

[2]- المرجع نفسه، ص101.

1-6- أهداف السياسة الضريبية:

في الفصل السابق تطرقنا من مراحل تطور الدولة إلى مصطلح الدولة الحامية أين اقتصرت أهداف السياسة الضريبية على التمويل وظائف الدفاع وتوفير الأمن والعدالة، ومع مرور الزمن وتطور الدولة تعددت أهداف السياسة الضريبية لتشمل بذلك مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والمالية وحتى الثقافية، إلا أنه دائما يبقى الهدف الرئيسي من السياسة الضريبية هو تحديد الكيفية الكافية والمفيدة والمستمرة لتحصيل الإيرادات لتلبية وتغطية النفقات الحكومة، إضافة إلى ذلك تحقيق مبتغى الدولة المبني على دورها الاقتصادي وهو ضبط الاقتصاد وتخصيص الموارد، ومواجهة التحديات وتعزيز التنافسية[1] عن طريق تخفيض التكاليف الإنتاجية لصناعات المحلية القابلة للتصدير، وزيادة على هذا هناك أهداف أخرى هي كالتالي[2]:

أ. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** إن السياسة الضريبية تساهم في معالجة الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية، وبالتالي تجنب الآثار السيئة والسلبية لهما.

ب. **تحقيق النمو الاقتصادي:** إن الهدف الرئيسي لسياسة الضريبية هو تحقيق النمو خاصة بالنسبة للدول النامية، حيث نجد أن التحليل الاقتصادي الكلي يبرز بشكل واضح الأثر الجبائي على النمو الاقتصادي عن طريق الزيادة في الدخل الحقيقي في المدى الطويل من خلال مؤشر المضاعف الضريبي ***DY=(1/1-B)DT***، حيث إن:

- (***DY***): التغير في الدخل الحقيقي.
- (***DT***): حجم الضرائب.
- 1/(***1-B***): المضاعف الضريبي.

---

[1]- عبد الحميد شعبان، فاعلية السياسة الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني، المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة " نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية "، خلال المدة 16، 2012/10/17، رام الله- فلسطين.

[2]- ولهي بوعلام، عجلان العياشي، دور السياسة الجباية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة في ظل التحولات المتسارعة، الملتقى الدولي: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-2004/10/07.

ج. **تصحيح إخفاق السوق:** يعبر إخفاق السوق عن عجز الأسواق التنافسية عن تحقيق ما يسمى بتكافؤ الأمثل للموارد الاقتصادية بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تقليل التكلفة التي يتحملها الأفراد من جراء قيامهم بنشاط معين (الاستهلاك، إنتاج سلعة أو خدمة ما ...الخ) مقارنة بالتكلفة التي يتحملها المجتمع ككل،

د. **إعادة توزيع الدخول والثروات:** يتحقق هذا الهدف عن طريق تعديل الأسعار والمعدلات الضريبية لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد والعدالة الضريبية من خلال تعديل الأسعار والمعدلات الضريبية، وكذلك ما لضريبة من أثار على البنية الاجتماعية، التي كثيرا ما تكون سببا في التقليل من التفاوت بين مختلف الطبقات الاجتماعية، وتقليص درجة التركز الدخل لدى بعض الفئات.

كما يمكن لسياسة الضريبية زيادة على أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، أن توفر إيرادات عامة لمواجهة وتغطية النفقات العامة هذا من الناحية المالية، أما من الناحية الثقافية فهي تساهم في المحافظة على التراث الثقافي للمجتمعات وتثمينه، من خلال تمويلها للصناديق والبرامج التي أعدت لهذا الغرض. وإذا نظرنا لضرائب من الناحية السياسية فنجدها في بعض الأحيان أنها كانت سببا في نشوب بعض الثورات أو قيام بعض الانتفاضات أو تغيير أنظمة الحكم القائمة[1].

2- السياسة الضريبية بين الفعالية والمعوقات:

إن الغاية من وراء السياسة الضريبية هو تبسيط وتفعيل وتنشيط النظام الضريبي، وإدخال تحسينات والقضاء على التشوهات النظام السابق، وبالتالي فإن فعاليته هي محدد الرئيسي لفعالية السياسة الضريبية باعتباره التطبيق عملي لها، ولا ينبغي الحكم على هذه الفعالية دون المراعاة لأطراف هذا النظام المتمثلة في الإدارة الضريبية والمكلف الذي لهم الدور الكبير في تمكين من تحقيق هذه الفعالية من خلال مراعاة للمقدرة التكليفية للمكلفين وتشجيعهم على الاستثمار وذلك بتوفير الخدمات وتحقيق الأمن للمواطنين عامة والمكلفين خاصة، والقيام ببحوث ميدانية وإدارية قبل

[1]- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2011، ص.ص:111- 117.

قيام بأي التشريع أو فرض ضريبة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لابد من خلق دورات تكوينية لأعوان الإدارة الضريبية، وتقديم تحفيزات معيشية ووظيفية لهم، والحرص كل الحرص على ضمان مستقبلهم. إن السياسة الضريبية أصبحت اليوم رهينة بين هذه الفعالية والمعوقات التي تقف كحاجز أمام تحقيق أهداف السياسة الضريبية، والتي يمكن حصرها في مجموعة من المحددات كالغش، التهرب، الازدواج والضغط الضريبي، وسنتطرق لكل ذلك بشيء من التفصيل.

2-1- فعالية السياسة الضريبية:

تكون السياسة الضريبية فعالة بقدر انعكاساتها الإيجابية على الاقتصاد الوطني من خلال معالجتها لتذبذبات الاقتصادية، فائض الميزانية وتحقيق النمو الاقتصادي، هذه الأخيرة التي أصبحت الشغل الشاغل للاقتصاديات الأمم. إن فعالية السياسة الضريبية تقاس من خلال قدرتها على تحقيق أهدافها، وهذا ما تترجمه علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي، ويمكن النظر لذلك من خلال التطرق لنقاط التالية:

2-1-1- فعالية السياسة الضريبية في معالجة الفجوة الانكماشية:

إن الفجوة الانكماشية تظهر عندما يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي (أو في الحالة التي عندها يكون الاستثمار أقل من الادخار)، وعند هذه الحالة يكون الدخل الوطني التوازني أقل من مستوى التوظيف الكامل، الشيء الذي يستدعي زيادة الطلب الكلي.

الشكل رقم (06): يوضح فعالية السياسة الضريبية في معالجة الفجوة الانكماشية

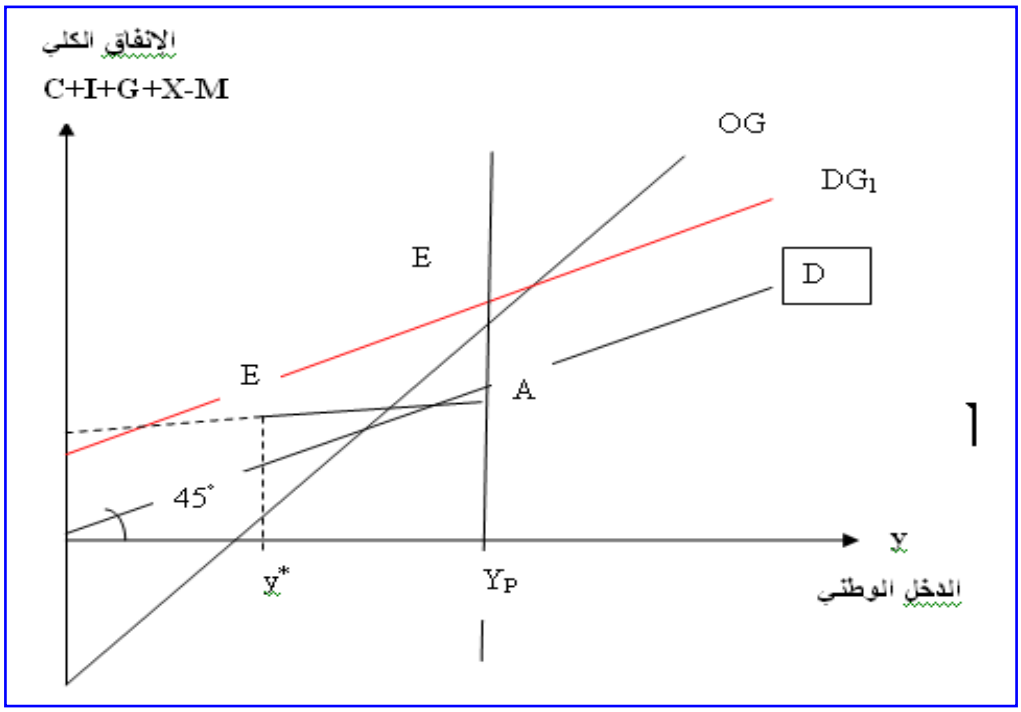

المصدر: عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، (2013-2014)، ص125.

نلاحظ من **الشكل البياني** أن الدخل التوازني يكون عند (y^*)، ومستوى التشغيل الكامل يكون عند (y_{PE})، ونقاط (E) و(E_1) تمثل نقاط التوازن عند المستوى والتوازن الجديد على التوالي، ويمثل كل من (OG)، (DG) و(DG_1) منحنى العرض الكلي الممثل بخط (45°) وكل من منحنى الطلب الكلي عند المستوى ومنحنى الطلب الكلي الجديد على التوالي.

وعلى هذا الأساس نلاحظ من الشكل أن مستوى التشغيل الكامل أكبر من مستوى الدخل التوازني، وبالتالي الاقتصاد الوطني يعاني من فجوة انكماشية مقدارها ($y_{EP} - y^*$)، وتمثل هذه الفجوة بيانيا بالمسافة (EA)، حيث يكون عند هذه الفجوة العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي أي أن: ($y>C+I+G+X-M$)، ولعلاج هذه الفجوة لابد من إتباع سياسات نقدية ومالية توسعية بهدف زيادة الطلب الكلي وبالتالي انتقال منحنى الإنفاق الكلي إلى الأعلى، فمن بين أدوات السياسة المالية نجد معدل الضريبة والإنفاق الحكومي.

إن تخفيض معدل الضريبة على الدخل يؤدي إلى زيادة في الدخل المتاح وهذا يزيد في الاستهلاك الخاص ومن ثم الطلب الكلي، وكذلك بالنسبة لضرائب على الأرباح فتخفيضها يشجع ويحفز الاستثمارات ويرغب فيها وهذا ما يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج.

وبالعودة إلى الإنفاق الحكومي فأثر زيادته تظهر بصفة مباشرة وسريعة على الزيادة في الطلب الكلي، إن كل من الإجراءات السابقة تزيد من حجم الطلب الكلي إلى مستوى التشغيل الكامل حيث يتم الانتقال منحنى الطلب (DG) إلى الأعلى (DG_1) وبالتالي الانتقال من نقطة توازن (E) إلى نقطة توازن جديدة (E_1)، وعليه تزول الفجوة الانكماشية.

2-1-2- فعالية السياسة الضريبية في معالجة الفجوة التضخمية:

إن الفجوة التضخمية تظهر عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي (أو في الحالة التي عندها يكون الاستثمار أكبر من الادخار)، وعند هذه الحالة يكون الدخل الوطني التوازني أكبر من مستوى التوظيف الكامل، الشيء الذي يستدعي نقص الطلب الكلي.

الشكل رقم (07): يوضح فعالية السياسة الضريبية في معالجة الفجوة التضخمية

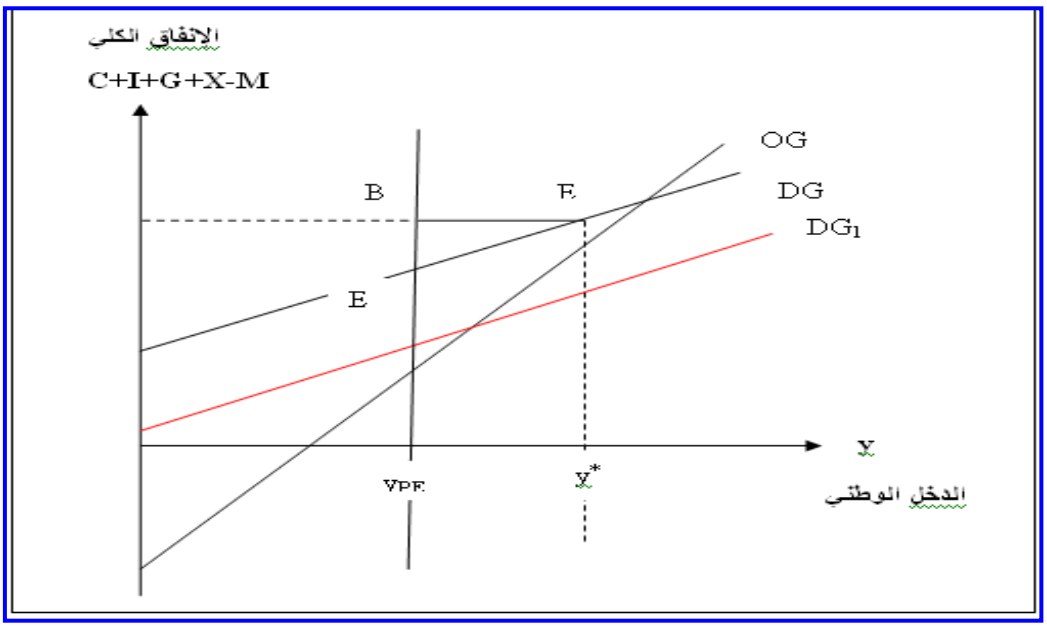

المصدر: عبد الكريم بريشي، المرجع السابق، ص125.

نلاحظ من الشكل البياني أن الدخل التوازني يكون عند (y^*)، ومستوى التشغيل الكامل يكون عند (y_{PE})، ونقاط (E) و(E_1) تمثل نقاط التوازن عند المستوى والتوازن الجديد على التوالي، ويمثل كل من (OG)، (DG) و(DG_1) منحنى العرض الكلي الممثل بخط (45°) وكل من منحنى الطلب الكلي عند المستوى ومنحنى الطلب الكلي الجديد على التوالي.

وعلى هذا الأساس نلاحظ من الشكل أن مستوى التشغيل الكامل أقل من مستوى الدخل التوازني، وبالتالي الاقتصاد الوطني يعاني من فجوة تضخمية مقدارها ($y^* - y_{PE}$)، وتمثل هذه الفجوة بيانيا بالمسافة (EB)، حيث يكون عند هذه الفجوة العرض الكلي أقل من الطلب الكلي أي أن: ($y<C+I+G+X-M$)، ولعلاج هذه الفجوة لابد من إتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية بهدف تقليل الطلب الكلي وبالتالي انتقال منحنى الإنفاق الكلي إلى الأسفل، فمن بين أدوات السياسة المالية والتي تعتبر من بين العوامل التي تلجأ إليها الدولة لمحاربة هذه الفجوة والتي تساعد على انتقال منحنى الطلب نجد معدل الضريبة والإنفاق الحكومي.

إن رفع معدل الضريبة على الدخل وكذا بالنسبة لمعدل الضرائب الغير مباشرة يقلل من الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي، وكذلك بالنسبة للإنفاق الحكومي فأثر التقليل منه تظهر بصفة مباشرة وسريعة على الطلب الكلي، إن كل من الإجراءات السابقة تقلل من حجم الطلب الكلي إلى مستوى التشغيل الكامل، بحيث تؤدي وعليه تزول الفجوة الانكماشية.

2-1-3- فعالية السياسة الضريبية في تحسين فائض الميزانية:

يعرف رصيد الميزانية الذي يرمز له (BS) على أنه الفرق بين إيراداتها المكونة من الضرائب (T) ونفقاتها التي تتكون من مشتريات السلع والخدمات (G) من مدفوعات تحويلية (R)، وبالتالي فإن: $BS=T-G-R$

ونميز حالتين هنا:

- إذا كان هذا الرصيد موجب فهناك فائض في الميزانية.
- إذا كان هذا الرصيد سالب فهناك عجز في الميزانية.

الشكل رقم (08): يوضح فعالية السياسة الضريبية في تحسين فائض الميزانية

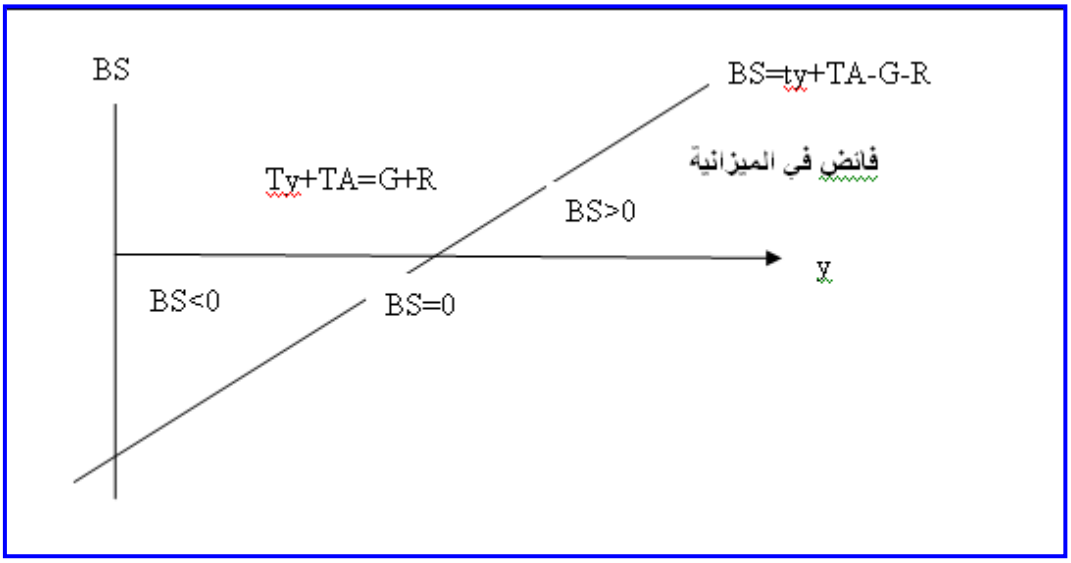

المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، ص77.

إن من الآثار المترتبة على الزيادة في معدلات الضرائب تخفيض في مستوى الدخل. فقد يبدو أن الزيادة في معدل الضريبة (بافتراض بقاء الإنفاق الحكومي ثابتا)، من الممكن أن يؤدي إلى تخفيض أو تقليص فائض الميزانية. ولكن في الحقيقة نلاحظ عمليا، أن الزيادة في معدل الضريبة تؤدي إلى زيادة فائض الميزانية بالرغم من الانخفاض في مستوى الدخل الذي ينتج عن ذلك، ومنه فإن الزيادة في معدل الضريبة تؤدي إلى تحسين في فائض الميزانية[1].

2-1-4- فعالية السياسة الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي:

إن السياسة الضريبية تؤثر على النشاط الاقتصادي بهدف الرفع من معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال منح امتيازات ضريبية أو الإعفاء من أداءها لبعض الأنشطة الاقتصادية حسب الاقتضاء، حيث أن الدول الرأسمالية لتحقيق هذا الهدف فهي تعمل على[2]:

---

[1]- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم والنظريات الأساسية، مطابع وتوزيع وكالة الأهرام بكورنيش النيل، الكويت، 1994، ص331

[2]- عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقا يد، تلمسان، السنة الجامعية (2013-2014)، ص127.

- تشجع تركز المشروعات وذلك عن طريق الحث على الاندماج في وحدات اقتصادية كبيرة تكون قادرة على المنافسة المشروعات التي تعمل في ميدان واحد.
- كذلك تشجع المشروعات على إقامة فروع تكون تابعة لها في الخارج للدخول في المنافسة والاستحواذ على جزء من الأسواق الخارجية.
- تعمل على تحقيق التنمية المتوازنة لكافة أقاليم الدولة، وذلك عن طريق حث المشروعات على استثمار أموالها في المناطق الأقل تقدما من خلال إتباع سياسة الإعفاءات الضريبية.

إن علاقة السياسة الضريبية بالنمو الاقتصادي يمكن النظر إليها من جانبين أحدهما إيجابي يكمن في تهيئة الأرضية ويوفر المناخ المناسب لتحقيق النمو من خلال توفير نظام ضريبي يكون واضح وشفاف، مستقر وغير معقد، وتخفيض معدلات الضرائب على الدخل التي تؤدي إلى زيادة الادخار الذي يعتبر جانب مهم في تحقيق النمو الاقتصادي ومحفز أساسي للقيام بالاستثمارات والترغيب فيها مما يؤدي إلى تحريك النشاط الاقتصادي.

أما الجانب الثاني فهو الجانب السلبي حيث أنه يؤدي إلى عرقلة عملية النمو الاقتصادي كما يقف أمام تحقيق معدلات النمو المرتفعة كزيادة العبء الضريبي على الأفراد المجتمع أو تجاوز طاقتهم الضريبية ومقدرتهم التكلفية وكذلك التغيرات المتكررة التي تخص التشريعات الضريبية فلها أثر سلبي على محددات النمو الاقتصادي.

2-2- معوقات السياسة الضريبية:

تمثل عوائق السياسة الضريبية مجموعة المحددات أو العقبات التي تقف أمام تنفيذ هذه الأخيرة، مما لا يسمح لها بتحقيق أهدافها المسطرة والمبرمجة وبالتالي استمرارها، فزيادة على عدم كفاءة الإدارة الضريبية ونقص درجة الوعي الضريبي نذكر بعض العوائق أهمها:

2-2-1- التهرب الضريبي:

هو ظاهرة عالمية تعاني منها الإدارات الضريبية لدول المتقدمة والنامية، ولهذه الأخيرة عدة أسباب تعتبر بمثابة الدوافع لقيامها كاتساع حجم الاقتصاد الموازي، تفشي الفساد الضريبي، تعقد النظام الضريبي وعدم استقراره، نقص المعلومات والبيانات الكافية عن نشاط المكلفين، بالإضافة إلى عدم ردع المكلفين المخالفين وعدم التشدد عند فرض الضرائب. فالتهرب الضريبي هو محاولة المكلف التخلص من الضريبة الواجبة عليه أو المستحقة كليا أو جزئيا بإتباع طرق وأساليب احتيالية مخالفة للقانون. ويمكن النظر للتهرب من الناحية القانونية، فقد يكون مشروعا، وفي هذه الحالة يطلق عليه (تجنب الضريبة)، وهو لا يتضمن مخالفة قانونية، كما قد يكون تهرب غير مشروعا، بحيث يتضمن أي مخالفة قانونية.

2-2-2- الغش الضريبي:

هناك الكثير ممن يرى أن للتهرب الضريبي والغش الضريبي نفس المفهوم، غير أن التهرب الضريبي يسمى بالغش الضريبي في حالة محاولة الممول الإفلات من واجب دفع الضريبة بوسائل عديدة تكون غير مشروعة عادة[1].

2-2-3- الازدواج الضريبي:

نعني بالازدواج الضريبي (أو التعدد الضريبي)، خضوع الشخص المكلف لنفس الضريبة أكثر من مرة على نفس المصدر وخلال نفس الفترة الضريبية[2].

وبالإضافة لما سبق هناك بعض المحددات الأخرى لسياسة الضريبية، نذكر منها[3]:

---

[1]- منصور الفيتو ري حامد، إشكالية التهرب الضريبي، مجلة البحوث القانونية، كلية القانون جامعة مصراته، السنة الثالثة، العدد الأول، أكتوبر2015، ص11.

[2]- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص115.

[3]- محمد مدلول علي، واقع السياسة المالية في البلدان العربية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد الأول، 2008، ص.ص:135-136.

أ. تخلف وجمود النظم الضريبية: المتمثل في:

- تخلف الأجهزة الإدارية للنظم الضريبية.
- انخفاض الكفاءة الإدارية الخاصة بالأجهزة القائمة على تطبيق تلك النظم.
- سيطرة أصحاب المصالح الخاصة على المؤسسات التشريعية، مما يقف كحاجز أمام تطوير هذه النظم الضريبية.
- انتشار ظاهرة القطاع غير النقدي.
- انخفاض الوعي الضريبي في البلدان النامية.

ب. هيمنة الضرائب غير مباشرة على الهيكل الضريبي.

3- أدوات تأثير السياسة الضريبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهدافها:

3-1- أدوات السياسة الضريبية:

ترتكز السياسة الضريبية لتحقيق أهدافها المرجوة في مختلف المجالات على مجموعة من الأدوات نذكر منها:

3-1-1- الإعفاءات الضريبية:

هناك من يفضل تسمية هذا النوع من الأدوات بـ **الفراغ الضريبي**، هي عبارة عن الإيرادات المضحى بها من طرف الدولة لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي فهي ضائعة على الخزينة، كما تعني تنازل الدولة عن حقها بمعنى إسقاط حقها اتجاه المكلفين في مبلغ الضرائب اللازم لسداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة[1]، وقد يكون الإعفاء إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم وذلك ضمن القانون.

3-1-2- التخفيضات الضريبية:

هي عملية تتعلق بالمكلف من حيث إخضاعه لمعدلات الاقتطاع أقل، أو تخص تقليص وعاء الضريبة، مقابل التزامه بشروط محددة. ومن وجهة نظرنا فإن

[1]- معيفي لعزيز: دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه في قانون الاستثمار الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 02، 2011، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، ص54.

التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من الإعفاءات الضريبية وذلك لعدة اعتبارات، نذكر منها[1]:

- يعتبر المستثمرين الإعفاء الضريبي وسيلة للتهرب الضريبي، خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل.
- من بين ما يهم المستثمر معدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء، باعتبار هذا الأخير مؤقت، وهذا خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي طويل الأجل.

3-1-3- المعدلات التميزية:

يقصد بالمعدلات التميزية تصميم جدول للأسعار الضريبية، حيث تحتوي هذا الأخير على معدلات تتعلق بنتائج المشروع، وترتبط عكسيا مع وحجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث يعني ذلك أن هذه المعدلات تزداد تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات المشروع والعكس صحيح[2].

4-1-3- نظام الاهتلاك:

يقصد بالاهتلاك النقص الحاصل. أما عن اعتبار اهتلاك أداة من أدوات السياسة الضريبية، فذلك من خلال تأثيره على النتيجة عن طريق حساب القسط الاهتلاك السنوي، فكلما كان هذا القسط كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.

5-1-3- إمكانية ترحيل الخسائر:

في حقيقة هذه الأداة تعتبر تحفيزا للمؤسسات، وتعني إمكانية ترحيل الخسائر وتحميلها على أرباح السنوات اللاحقة، حيث تعمل هذه طريقة على إمكانية خصم الخسائر هذه السنة من أرباح المحققة في السنة الموالية، فإذا لم تغط تلك الأرباح الخسائر فيتم خصم الخسارة المتبقية من أرباح السنة الموالية الأخرى، وهكذا شرط أن لا تتجاوز خمس السنوات.

---

[1]- طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص318.

[2]- المرجع نفسه، ص318.

3-2- تأثيرات السياسة الضريبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية:

3-2-1- الاستهلاك:

إن الاستهلاك يمثل قيمة السلع والخدمات التي يقوم المستهلك بشراء ها، كما يعتبر الإنفاق الاستهلاكي أحد مكونات الطلب الكلي وأكبر تأثيرا عليه، وإن أي تغير في الاستهلاك قد يؤدي إلى تغيرات محسوسة في النشاط الاقتصادي، وبالرغم من هناك عدة عوامل تحدد الاستهلاك كالدخل ومستوى الأسعار ومعدلات الفائدة والمعدلات الضريبية وميل الاستهلاك، إلا أنه يبقى المحدد الرئيسي له هو الدخل، وباعتبار أن الضريبة هي اقتطاع جزء من الدخل فلها تأثير على الاستهلاك إلا أن هذا التأثير يختلف باختلاف الفئة التي يقع عليها عبء الضريبة ودرجة مرونة الطلب على السلعة[1].

- من ناحية درجة المرونة: إن تأثير الضريبة على الاستهلاك يتوقف على مرونة الطلب على السلع والخدمات إذا ما نظرنا إلى ذلك من هذا الجانب، فبالنسبة للسلع الضرورية يقل تأثير فرض الضريبة عليها للانخفاض مرونة الطلب عليها، في حين يكون هناك تأثير بالغ على السلع غير الضرورية لارتفاع مرونة الطلب عليها.
- من ناحية الفئة التي يقع على عاتقها عبء الضريبة: إن تأثير فرض الضريبة في الحد من الاستهلاك لأصحاب الدخول الكبيرة أقل من تأثير على أصحاب الدخول الصغيرة التي تخصص معظم دخلها للاستهلاك العادي.

3-2-2- الادخار:

يمكن تعريف الادخار على أنه ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك تحت فرضية عدم الاكتناز، وكذلك الادخار يتوقف على مجموعة من العوامل تكون بمثابة المحددات له كحجم الدخل ومستوى المعيشة والأسعار الضريبية ورغبة الفرد في الادخار أي الميل الحدي للادخار، ويمكن النظر إلى أثر الضرائب على الادخار من عدة أوجه:

[1]- محمد طاقة، هدى العزاوي، المرجع السابق، ص123.

- من ناحية نوع الضريبة: فالضرائب المباشرة لها أثر سلبي على الادخار أكثر من الضرائب الغير المباشرة، خاصة أصحاب الدخل المرتفع الذي يوجهون جزءا كبيرا منه للادخار.
- من ناحية الفئات الدخل الذي يحصلون عليه الأفراد: حيث إن فرض الضريبة على أصحاب الدخل المرتفع سوف يقلل من مدخراتهم، لأنهم بكب بساطة يحرصون علة المحافظة علة مستوى الرفاهية التي يعيشون فيها، وبتالي يدفعون الضرائب من الدخل الذي كان سيوجه للادخار، أما أصحاب الدخل المتدني والمحدود لن يؤثر فرض الضرائب على مدخراتهم، لا يدخرون أصلا وهذا راجع إلى عدم وجود أي فائض من الدخل يوجه للادخار.

3-2-3- على الاستثمار الكلي:

إن الاستثمار هو المحرك الأساسي للنشاط اقتصادي، ومحور التنمية الاقتصادية، كما يعتبر أداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي، ومن شروط الأساسية للقيام بالاستثمار هو وجود مدخرات، غير أنه لا يمكن تحويل هذه المدخرات إلى استثمار إذا لم تكن هناك رغبة لدى المستثمرين في ذلك، بالإضافة إلى وجود عوامل تكون بمثابة تحفيزات استثمارية كالاستقرار السياسي وتوفر الأمن وأسعار الضريبة المناسبة، ويعتبر العامل الأخير من أهم محددات الاستثمار، حيث أن فرض الضرائب بمعدلات عالية تؤدي إلى طرد الاستمارات الأجنبية وما تجلبه من عتاد ومعدات إنتاجية متطورة ومن اكتساب الخبرة وتكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، ومن جهة أخرى تدفع بالمستثمر المحلي إلى البحث عن المناخ المناسب ذو أسعار ضريبية مناسبة في الخارج.

وما يمكن قوله باختصار هو أن الضرائب إذا ما فرضت بمعدلات مرتفعة تكون بمثابة معوقات وموانع توظيف رؤوس الأموال، أما إذا ما فرضت بمعدلات منخفضة فتكون بذلك حافزا لجذب وتوظيف رؤوس الأموال الخارجية أو عن طريق تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات، وبالتالي تحريك النشاط الاقتصادي ودفع عجلة النمو.

3-2-4- إعادة توزيع الدخل:

إن تحقيق العدالة الاجتماعية هو مبتغى كل دولة سواء كانت متقدمة أو نامية باعتبار هذا المبتغى له دور كبير في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وكذلك للحد مت التفاوت في الدخول بين مختلف الطبقات الاجتماعية. إن السلطات من وراء فرض الضرائب التصاعدية وتقديم إعفاءات ضريبية فإنها تسعى بذلك لتقليل من التفاوت الموجود بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المنخفضة لتحقيق العدالة الضريبية واكتساب ما يسمى بالتوزيع العادل للدخول.

3-2-5- المستوى العام للأسعار:

لقد بينت النظريات الحديثة لمالية الدولة الدور المهم لسياسة الضريبية من وصفها بأنها وسيلة فعالة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، إذ أن زيادة حصيلتها تؤدي إلى تقييد الإنفاق الخاص، محدد بذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم، أما فيما يخص انخفاض حصيلتها تؤدي إلى الحيلولة دون هبوط مستوى الإنفاق النقدي مما يعيد القوة الشرائية للنقود وزيادة الإنفاق الاستهلاكي والحد من الانكماش. ولتأكيد فإن أثر الضريبة يتباين في تأثير على المستوى العام للأسعار بحسب نوع الضرائب، وحسب مرونة السلع التي قد تفرض عليها الضرائب.

3-2-6- أثر الضريبة على كميات المعروضة من ساعات العمل (أثر الإحلال وأثر الدخل)[1]:

إن الفرد في غالب يسعى إلى تحقيق التوازن بين عائد وتكاليف العمل، وبين عائد وتكاليف وقت الفراغ، حتى يستطيع بذلك توزيع ساعات يومه (24 ساعة) بين العمل والراحة. فالدخل (أجر الساعة) هو عائد العمل وتضحيته بساعة من أوقات فراغه هي تكلفة العمل، بينما عائد وقت الفراغ هي قيمة المنافع الناتجة عن استمتاعه بوقت فراغه، أما تكاليف وقت فراغ هي قيمة الدخل ممكن تحقيقه لو لم يفضل الفراغ، وهذا ينطبق على أصحاب المهن الحرة الذي لهم الحرية المطلقة في تحديد ساعات

[1]- حنان عبد الخضر هاشم، دراسة تحليلية حول أثر السياسة الضريبية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 22، 2011، العراق، ص269.

العمل وساعات الفراغ، أما غير ذلك فليس للأفراد تحقيق الموازنة بين العمل والراحة لأن ساعات العمل تكون وفقا لعقد عمل رسمي.

ومن خلال هذا مثال نفترض أن الفرد يبحث عن تحقيق أقصى رفاهية اقتصادية من خلال توزيع ساعات عمل يومه بين العمل وراحة، وقد فرضت ضريبة نسبية بنسبة (50%) على الدخل، فسؤال المطروح هو: هل هذه الضريبة تؤدي بالفرد إلى زيادة في ساعات العمل أو الزيادة في أوقات الفراغ؟

إن فرض مثل هذه الضريبة ستخفض الدخل بنفس نسبة الضريبة المفروضة، وأيضا تكلفة الفراغ قد تخفض إلى النصف في نفس الوقت، وفي هذه الحالة فإن دخل الفرد أصبح غير كاف في حين أن تكلفة وقت الفراغ ليست مرتفعة، وبالتالي تصبح أوقات الراحة أكثر جاذبية وهذا قد يؤدي بالفرد إلى إحلال بعض ساعات الراحة محل عدد من ساعات العمل وهذا ما يسمى بأثر الإحلال، ومن ناحية أخرى فإن انخفاض دخل الفرد نتيجة دفعه للضريبة المفروضة تدفعه إلى زيادة ساعات العمل حتى يستطيع تعويض قيمة الضريبة المقتطعة والمحافظة على مستوى دخله كما كان من قبل أن تقطع منه الضريبة وهذا ما يسمى بأثر التغير في الدخل أو بأثر الدخل.

وبالتالي فإن أثر الضريبة على العمل يتكون من شقين الأول أثر الإحلال ويعني إحلال ساعات الراحة محل عدد من ساعات العمل، والثاني أثر الدخل الذي يعني أن الأفراد سوف يزيدون من ساعات العمل لتعويض قيمة الدخل الناقص بسبب دفع الضريبة المفروضة، ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة بخريطة أو منحنيات السواء في الأشكال البيانية التالية:

أ. أثر الإحلال:

الشكل رقم (09): يوضح أثر الإحلال للضريبة باستخدام منحنيات السواء

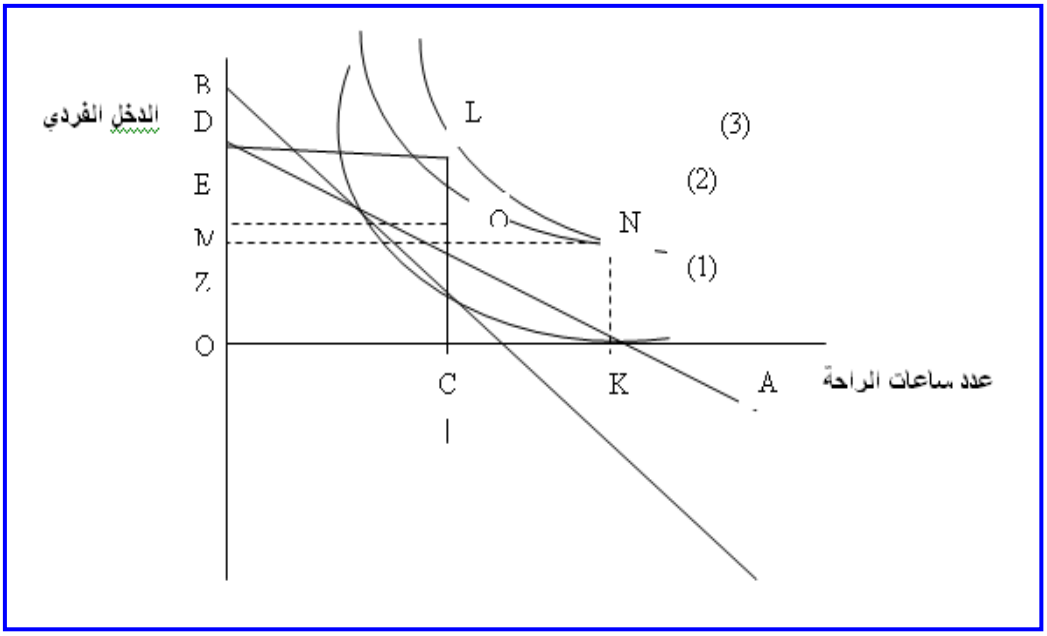

المصدر: حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العام، القسم الثاني، الدار الجامعية لطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، السنة 2001، ص200.

من الشكل (09)؛ نلاحظ أن المحور العمودي يمثل وحدات العمل والمحور الأفقي عدد ساعات الراحة، وبافتراض خضوع كل من الدخل الفردي وساعات الراحة لقانون تناقص المنفعة الحدية، والمنحنيات (1)، (2)، (3) هي منحنيات السواء لهذا الفرد، والخط (AB) يمثل خط الدخل قبل فرض الضريبة، ويمس خط الدخل منحنى سوار رقم (2) عند النقطة (L) حيث تمل نقطة توازن الفرد، وبذلك فإن الفرد يقضي عدد من ساعات الراحة قدرها (AC) يحصل مقابلها على دخل قدره (OD). فإذا ما فرضت هذه الضريبة النسبية على الدخل فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال خط الدخل إلى الأسفل بمقدار الضريبة ممثلا بالخط (AE) الذي يمس منحنى السواء رقم (1) عند النقطة (N)، حيث يتضح هنا أن قوة أثر الإحلال قد تغلبت على قوة أثر الدخل، حيث أن هذا الفرد نتيجة لفرض الضريبة قام بزيادة عدد ساعات الراحة إلى (OK) بدلا من

(OC)، وكذا إنقاص عدد ساعات العمل إلى (AK) بدلا من (AC)، وانخفض دخله الصافي بعد فرض الضريبة إلى (OZ).

ب. أثر الدخل:

الشكل رقم (10): يوضح أثر الدخل للضريبة باستخدام منحنيات السواء

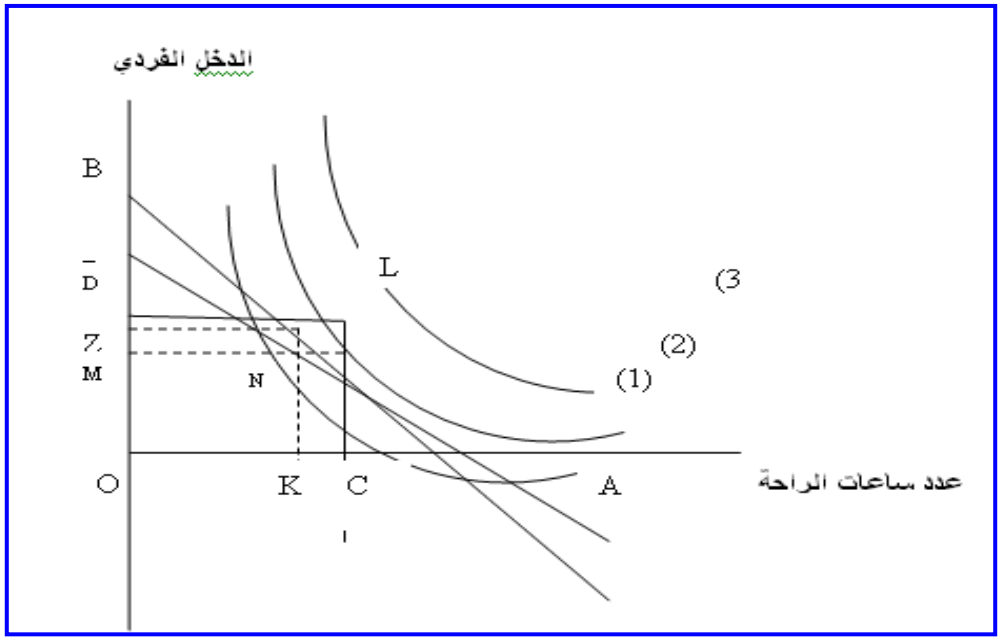

المصدر: حامد عبد المجيد دراز وآخرون، المرجع السابق، ص201.

من الشكل (10) نسجل على المحور العمودي وحدات العمل وعلى المحور الأفقي عدد ساعات الراحة، ونفس الشيء نفترض أن كل من الدخل الفردي وعدد ساعات الراحة لقانون تناقص المنفعة الحدية، والمنحنيات (1)، (2)، (3) تمثل منحنيات السواء لهذا الفرد، ومن هذا التمثيل البياني يتضح أن قوة أثر الدخل قد تغلبت على قوة أثر الإحلال في هذه الحالة، حيث قام هذا الفرد نتيجة لفرض الضريبة بإنقاص عدد ساعات الراحة إلى (OK) بدلا من (OC)، وزيادة عدد ساعات العمل من (AC) إلى (AK)، حيث انخفض دخله الصافي بعد دفع الضريبة إلى (OZ) فقط. ورغم انخفاض دخله إلى (OZ)، فإنه أكبر من الدخل (OM) الذي كان سيحصل عليه لو استمر بتأديته لنفس ساعات العمل قبل فرض الضريبة.

3-2-7- أثر الضريبة في الإنتاج:

يمكن تعريف الإنتاج على أنه عملية تحويل المواد الأولية إلى مواد قابلة للاستهلاك وذلك من خلال تضافر عناصر الإنتاج، وعليه يتضح من هذا التعريف أن آثار ضريبة الإنتاج قد تكون على الإنتاج نفسه أو على عوامل الإنتاج المستغلة.

فمن حيث تأثيرها على الإنتاج يمكن تقسيم هذه الآثار إلى:

أ. **أثار الانكماشية:** إن فرض ريبة على المواد المنتجة سيقلل من استهلاكها، وسيخفض من الطلب عليها مما يؤدي إلى تراكمها في الأسواق حيث يترتب على ذلك انخفاض في مستوى إنتاجها. كما أن ارتفاع الضرائب على دخول العاملين بما فيهم أصحاب المهن الحرة سيخفض ذلك من دخولهم وبالتالي يحد من حافز العمل لديهم ويقلل من كفاءتهم وقدرتهم على العمل، وكل ذلك يؤدي إلى ضعف مقدرتهم على الإنتاج.

ب. **أثار التوسعية:** كما أن في بعض الأحيان قد تحدت الضريبة على الإنتاج بعض الآثار التوسعية عن طريق دفع المنتجين لمضاعفة جهودهم، لتعويض النقص الناجم عن اقتطاع هذه الضريبة. إن أصحاب المصانع من خلال تنظيم العمل واستخدام الإمكانيات المتاحة والموجودة/ ومضاعفة الجهد تقليل من النفقات الرفع من الإنتاجية بنفس وقدر هذه الإمكانيات. كما أن فرض الضرائب على دخول العاملين قد تدفعهم إلى الزيادة في العمل لتعويض مقدار الضريبة المستقطع من الدخول، وبتالي تعتبر الضريبة هنا حافزا لزيادة الإنتاجية.

أما من ناحية تأثير هذه الضريبة على عناصر الإنتاج المستخدمة، حيث أن فرضها قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة التي يقل فيها عبء الضريبي.

3-2-8- أثر الضرائب على رؤوس الأموال[1]:

أ. **أثر الضرائب على توجيه رؤوس الأموال في اتجاه الأنشطة الاقتصادية غير مرغوب فيها**: إن الارتفاع الشديد في الضريبة قد يحفز العديد من الأفراد المجتمع علة محاولة التهرب من دفع الضريبة، وذلك من خلال توجيه ثرواتهم في اتجاه أشكال معينة يصعب الوصول إليها ضريبيا مثل اقتناء تحف ومجوهرات أو كالاستثمار في العقارات والمضاربة، كما قد يلجأ البعض إلى الاكتناز في صورة نقود.

ب. **هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج:** قد يصاحب ارتفاع أسعار ضريبة تحويل أموال المستثمرين والأفراد إلى الخارج، وقد ينتج عن ذلك العديد من الآثار الانكماشية في الاقتصاد القومي.

[1]- حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العام، القسم الثاني، الدار الجامعية لطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص.ص:200-201

المبحث الثالث: جوانب الإصلاح الضريبي في الجزائر

إن الجزائر كباقي الدول السائرة في طريق النمو لها أولويات لبناء اقتصادها أو ما يسمى بلبنى التحتية كصحة والتعليم وباقي خدمات الأساس الأخرى في إطار التنمية المستدامة الشيء الذي يحتاج إلى تمويل، هذا من جهة، ونتيجة التحولات الاقتصادية ومواكبة الإصلاحات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى، شهد النظام الضريبي إصلاحا ذو خصائص مميزة وفي مجالات مختلفة، حيث كان ذلك بداية التسعينيات. وقد اختلف معني الإصلاح الخاص بكل مجال فهناك ما هو سطحي وهناك ما يشمل التغيير الجذري، ولكل منهم دواعيه وأسبابه، والحكومة من وراء هذا تسعى إلى تحقيق أهدافها، فمن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم الإصلاح عامة والإصلاح الضريبي خاصة، وإلى دواعي وأسباب هذا الإصلاح ومكوناته وأهدافه.

1- مفهوم الإصلاح الضريبي ودوافعه

1-1- مفهوم الإصلاح الضريبي:

1-1-1- الإصلاح لغة:

الإصلاح في صحيح اللغة:" يعني التعديل في الاتجاه المرغوب فيه"، وقياسا على ذلك فإن الإصلاح الاقتصادي يعني "تعديل مفردات النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه[1].

- " فالإصلاح هو إحداث تغيير الهدف منه التحسين".
- " وهو الانتقال من حالة إلى حالة أحسن منها".

1-1-2- تعريف الإصلاح الضريبي:

- " الإصلاح الضريبي يعني إعادة تقويم الإدارة الضريبية ومعالجة أوجه القصور والخلل وغيرها من الإختلالات التي تحتاج إلى إعادة بناء وتنظيم في جميع

[1]- محمد علي حزام غالب المقبلي، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية (2004/2003)، ص29.

المجالات العمل في الإدارة الضرائب بما يكفل الارتقاء بمستوى الأداء وتحقيق الفعالية والكفاءة والسهولة والمرونة"[1].

- " الإصلاح الضريبي يعني إضفاء الشفافية على النظام الضريبي القائم سواء من حيث التشريع الضريبي وكذلك الهيكل والإدارة الضريبيين وجعلها أكثر واقعية وتوسيع الأوعية الضريبية مع استبعاد الفقراء والتخفيف عن كاهلهم بشكل يقلل من المصروفات الضريبية ويفعل من النظام الضريبي ويجعله أكثر اتساقا وتناغما مع الأداء الداخلي المطلوب والتطورات الخارجية المتسارعة"[2].

ومما سبق فالإصلاح الضريبي هو إدراك النقائص التي يتسم بها النظام الضريبي الحالي، ومن هناك تغييره على النحو المرغوب فيه حتى يكون مواكبا وملائما لمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية للبلاد.

2-1- دوافع الإصلاح الضريبي:

تسابقت الدول التي تعاني من المشاكل المالية إلى الإصلاح الضريبي، وذلك لعدة أسباب التي يمكن حصرها فيما يلي[3]:

1-2-1- ضعف الجهد الضريبي واختلال الجهاز المالي:

إن انخفاض الطاقة الضريبية الفعلية عن الطاقة الضريبية المحتملة أدى إلى ضعف الحصيلة الضريبية للدول، وذلك راجع حسب بعض المفكرين إلى الأسباب التالية:

- انخفاض مستوى الدخل الوطني ونصيب الفرد منه.
- عدم مسك المؤسسات للدفاتر المحاسبية مما ينتج عنه صعوبة تقدير الأرباح خلال السنة المالية.
- كثرة الإعفاءات الضريبية خاصة تلك المتعلقة بتحفيز الاستثمارات الأجنبية.

---

[1]- كريم عبيس حسان، الخصخصة وإصلاح النظام الضريبي في العراق، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 24، العدد الأول، ص264.
[2]- المرجع نفسه، ص264.
[3]- بريشي عبد الكريم، المرجع السابق، ص259.

- عدم إخضاع جزء كبير من المداخل إلى الضرائب بسبب كثرة النشاطات الاقتصادية غير المصرح بها.
- هشاشة ونقص الحداثة في الإدارة الضريبية مما أدى إلى ظهور بعض الظواهر كالتهرب الضريبي.

1-2-2- ضعف أداء الإدارة الضريبية:

إن مشكلة الإدارة الضريبية في الدول النامية لازالت تتصف بطابعها التقليدي في معاملتها التي تتم بوسائل تقليدية فيما يتعلق بفرضها وتقديرها وتحصيلها للضرائب، هذا الطابع التقليدي يتميز بنقص المعلومات والتكوين وتدريب لموظفي الإدارة الضريبية وما قد ينتج عنه من فساد الإداري الذي قد يؤدي بدوره إلى ظهور مجموعة من العراقيل كالغش والتهرب الضريبي والازدواج الضريبي...الخ، هذه الأخيرة تعتبر بمثابة معوقات تقف أمام تحقيق الأهداف المرجوة من وراء أي سياسة ضريبية تطمح إلى تحقيق أهداف المجتمع.

1-2-3- انعدام التناسق داخل الهيكل الضريبي:

إن الدول النامية تعاني من اختلال في الهياكل الضريبية أي مشكلة عدم توازن بين ضريبة مباشرة وضريبة الغير مباشرة حيث أن هذه الأخيرة تسيطر على عائدات والإيرادات الضريبية على عكس الدول المتقدمة[1]، وكذا قلة تنوع القاعدة الإنتاجية أدى بالدول إلى اعتمادها بشكل كبير على الضرائب التجارة الخارجية، خاصة الضرائب على الواردات. إضافة إلى اعتمادها على ضرائب الإنتاج والإنفاق والاستهلاك[2].

1-2-4- ضعف معالجة قضية العدالة:

إن النظام الضريبي في معظم الدول غير عادل بسبب تحمل أصحاب الدخول المتدنية والمحدودة العبء الأكبر من الضرائب باعتبار المصدر الوحيد للضرائب على الدخل هو الأجور والرواتب، ولا يشمل فوائد رأس المال والدخل من الأعمال الحرة.

---

[1]- علي طالب شهاب، المرجع السابق، ص40.

[2]- ناجي التوني، سياسات الإصلاح الضريبي، مجلة جسر التنمية، العدد الثالث عشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

1-3- مراحل الإصلاح الضريبي:

إن أي عملية إصلاح ضريبي عند تطبيقها في أي بلد تمر بمجموعة من الخطوات والإجراءات الممكن تضمينها في مجموعة من المراحل كالتالي[1]:

1-3-1- المرحلة الأولى (القيام بتشخيص ضريبي):

من خلال:

- إعادة النظر ومراجعة النظام الضريبي وتحليل الوضعية القائمة قبل الإصلاحات.
- تحليل الإمكانات والقدرات الضريبية من خلال:
  - تقدير هوامش الربح الحقيقية المنجزة بالنسبة لكل قطاع وهذا بالتمييز بين مختلف الأعوان المكونة لكل قطاع.
  - تحديد الضغط الضريبي الحالي.
  - تقدير الملائمة بين الضغط الحالي والضغط المرجو أخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للهوامش، تنافسية القطاع ومساهمة في الناتج المحلي الخام.
  - تقييم مدى قدرة الدولة على ضمان التحصيل الضريبي المستهدف.

1-3-2- المرحلة الثانية (اقتراح الإصلاح الضريبي):

من خلال:

- تحديد تدابير التنفيذ من خلال وضوحها وقابليتها للتنفيذ.
- توافق بين الإصلاحات الضريبية مع البرنامج أو المخطط التنموي للبلاد لضمان الانسجام الأهداف الاقتصادية والوطنية، وبالتالي لابد من تكوين مجموعة من الأشخاص (فريق) مكلفين بإعداد سياسة ضريبية للبلاد.
- مراجعة للإدارة الضريبية للوقوف على مكامن الخلل فيها.
- ضرورة قبول المقترحات المتعددة من فرق العمل من قبل السلطات البلاد لضمان استمرارية عملية الإصلاح.

---

[1]- عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص.ص:253-254.

1-3-3- المرحلة الثالثة- تطبيق الإصلاح الضريبي):

من خلال:

- إقرار واعتماد التدابير المقترحة.
- نشر وإعلان آثار الإصلاح.
- تكوين الموارد البشرية المعنية بالتطبيق.

1-4- مجالات الإصلاح الضريبي[1]:

إن القيام بعملية الإصلاح الضريبي لابد أن تكون ضمن إطار عام المقصود به هنا أن يكون هذا الإصلاح مدعوما بقرار سياسي مؤسسي واضح ومحدد يجعل منه أن يكون جزءا من عملية الإصلاح الاقتصادي، كما يشمل الإطار العام للإصلاح الضريبي تحديد المحاور أو المواقع الإصلاح أي مجالات الإصلاح الضريبي أو أهم النقاط التي يشملها هذا الإصلاح، ويمكن توضيحها كالتالي:

1-4-1- توسيع الوعاء الضريبي:

يتم توسيع الوعاء الضريبي من خلال طريقتين الأولى هي خلق أدوات جديدة لتشمل الضرائب أنواعا جديدة من الضرائب على الدخول أو السلع الاستهلاكية، والطريقة الثانية فهي زيادة كفاءة النظام بما يسمح للوصول إلى تغطية شرائح لم تكن مغطاة من قبل.

1-4-2- ترشيد معدل الضريبة:

إن مصطلح الترشيد يعني توسيع الوعاء، أما معدل الضريبة فيعني المعامل الذي يضرب في الوعاء الضريبة لتحديد مقدار الضريبة المستحقة، لذا فإن ترشيد سعر أو معدل الضريبة تأتي بعد مرحلة توسيع الوعاء، وهذه العملية أي عملية الترشيد تعني تقليل الفوارق بين معدلات الضريبة في الهيكل الضريبي، ومن أهم متطلبات للقيام بهذه العملية هو توافر المعلومات الدقيقة التي تسمح بالتفريق بين الأوعية الفرعية أو الجزئية.

[1]- ناجي التوني، سياسات الإصلاح الضريبي، المرجع السابق.

1-4-3- الانسجام بين الأدوات الضريبة:

نقصد بالانسجام هنا التناسق ولتحقيق ذلك فغن عملية الإصلاح نوع واحد من الضرائب لا يكون على حساب نوع أخر، بل يجب أن يكون هناك نوع من التنسيق بينهما.

1-4-4- تحسين أداء الجهاز الإداري:

وهدف من هذا هو زيادة فعالية وقدرته على التكييف مع الإصلاحات الجديدة.

1-5- أهداف الإصلاح الضريبي:

إن الهدف العام من وراء الإصلاح الضريبي هو الحصول أو إقامة نظام ضريبي كفوء، يستند إلى ضرائب يمكن قبولها سياسيا وتنفيذها عمليا، مما ينتج عنه زيادة في الإيرادات ونقص في التشوهات والمساهمة في معالجة التقلبات الاقتصادية، وزيادة على الهدف الرئيسي هناك أهداف أخري يمكن تقسيمها إلى أهداف مالية واقتصادية واجتماعية، وهي كالتالي:

أ. **أهداف مالية:** تعتبر الضرائب قناة من قنوات الإرادية التي تساهم وبشكل مباشر وأساسي في تمويل الإنفاق العام، وقد يساهم هذا الإصلاح في تفعيل عملية الإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

ب. **أهداف اجتماعية:** وتحقق هذه الأهداف من خلال تفعيل عملية توزيع الإيرادات وإعادة توزيع الدخل، حيث يمكن من خلال هذا إصلاح التخفيف من الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتوفير الحد الأدنى من مستلزمات العيش الكريم للفقراء، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المكلفين، من خلال المراعاة للمقدرة التكليفية للمكلف، والتمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

ج. **أهداف اقتصادية:** تكمن الأهداف الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار، إعطاء حافز للقطاع الخاص للمساهمة في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني، وخلق جو من المنافسة بين المؤسسات.

2- الإصلاح الضريبي في الجزائر:

لقد اكتسى النظام الضريبي الجزائري طابع الجمود والنقص والقصور، ولإزالة هذه الصفة الغير محمودة على هذا النظام قام المشرع الجزائري بإعادة النظر في النظام الضريبي من خلال إدخال إصلاحات ضريبية هدفها تصحيح الأخطاء ومحاولة سد الثغرات النظام الضريبي السابق، فقامت الحكومة بإنشاء وتشكيل خلية تحت تسمية **اللجنة الوطنية للإصلاح الضريبي** سنة 1987، مكونة من كبار موظفي وزارة المالية وممثلي رجال الأعمال والباحثين في المجال الاقتصادي[1]، حيث انتهت أشغال وأعمال هذه اللجنة سنة 1989 مقدمة بذلك مجموعة من الاقتراحات ضمن تقرير حول هذا الإصلاح الضريبي الجديد في الجزائر الذي لم يدخل حيز التنفيذ إلا في سنة 1992، هدفه إنعاش وتحريك النشاط الاقتصادي، كما سطرت هذه اللجنة بعض الأهداف نلخصها فيما يلي[2]:

- تجسيد إيرادات مالية كافية لتمويل وظائف الدولة.
- التوزيع الفعال للموارد.
- عدالة النظام الضريبي.
- بساطة النظام الضريبي وانسجامه مع الدول الأخرى.

2-1- دواعي الإصلاح الضريبي في الجزائر:

نقصد بالدواعي أهم الدوافع القيام بإصلاح الضريبي في الجزائر، أهمها انخفاض أسعار البترول سنة 1986 التي كان لها آثر كبير على الاقتصاد الجزائر باعتباره أحادي التصدير، ومن أهم هذه الدوافع ما يلي:

2-1-1- الأزمة البترولية:

كان لهذه الأخيرة الدور الكبير في إزالة الغبار على أرضية الاقتصاد الجزائري وتبيان هشاشته، مما أدى بالدولة إلى مراجعة إيراداتها بشكل عام، فكما هو معلوم أن فإن الاقتصاد الوطني كان يعتمد على إيرادات الجباية البترولية وبالتالي فهو مرهون

---

(1) - Ahmed Sadoudi, la reforme fiscale, Alger, ANEP,1995, P90.

(2)- ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009، ص181.

بأسعار البترول التي يحكمها السوق العالمي، ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات انخفضت أسعار البترول ولم يستطيع النظام الضريبي آنذاك تعويض النقص الحاصل في الإيرادات العامة وتغطية النفقات، الشيء الذي أثر سلبا وبشكل مباشر وغير مباشر على مختلف معالم اقتصاد الجزائر كعجز الميزانية العامة وتراجع الادخار العام، وتدهور حجم الاستثمارات العمومية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتدهور في الناتج الداخلي الخام، وكنتيجة لكل هذا اضطرت الدولة إلى التفكير واتخاذ التدابير اللازمة من خلال الإصلاح النظام الضريبي لسد النقص الحاصل في تمويل نفقاتها.

2-1-2- عدم استقرار النظام الضريبي:

تميز النظام الضريبي قبل الإصلاح بتعددية الضريبية وبكثرة تغيرات الضريبة وبالتالي استحالة استقرار النظام الضريبي، فمثلا معدل الضريبة على أرباح الصناعية والتجارية شهد تغيرا ملحوظا، كما يلي:

- (60%) قبل تاريخ 1986/01/01.
- (50%) من تاريخ 1986/01/01 إلى 1986/12/31.
- (55%) من تاريخ 1987/01/01 إلى 1988/12/31.
- (50%) من تاريخ 1989/01/01 إلى 1991/01/31.

2-1-2- ارتفاع مستوى الضغط الضريبي:

كما سبق الذكر حول نظام الضريبي السابق فإن من مميزاته تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، حيث قدر الضغط الضريبي محسوب على أساس كل الاقتطاعات الضريبية بمعدل (45.6) بالمائة و(46) بالمائة في سنتي (1986و1987) على التوالي، وأهم ما يبرر ذلك عل سبيل المثال ضريبة على أرباح الشركات بلغت لوحدها (55) بالمائة مقارنة بتونس أين بلغت (38) بالمائة ومصر (40) بالمائة[1].

[1]- جمام محمود، الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جوان 2009.

2-1-3- ضعف التشريع والإدارة الضريبية:

لقد افتقرت الإدارة الضريبية لمصطلح الحداثة باعتمادها في أداء وظيفتها من رقابة وحصر وتقدير على طرق تقليدية وبالتالي صعوبة حساب الضريبة، ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك نقص الدورات التكوينية التي قد تساهم وبشكل كبير في تجديد وتفعيل الإدارة الضريبية لمواكبة التطورات الحاصلة في ميدان الضرائب، بالإضافة إلى ارتفاع الإعفاءات وكثرة النزاعات بين الإدارة الضريبية والطرف الثاني أي المكلف، هذه الأسباب وغيرها بينت ضعف الجهاز الضريبي وتخلفه الذي لا يقابله سوى ضعف التشريع وعدم مرونته في بعض الأحيان لبعض التغيرات والمستجدات التي لها صلة بظروف المكلفين والتي قد تنعكس سلبا على تحصيل الضرائب وتفاقم ظاهرة التهرب والغش الضريبي.

2-1-4- نظام ضريبي غير متوازن:

يعتبر قطاع المحروقات أحد أهم المقومات والركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، واعتماد الجزائر على العائدات النفطية جعلها تهمل الجانب الثاني للإيرادات (الإيرادات الضريبية) الذي لا يقل أهمية عن الأول في مساهمته في الاقتصاد الوطني وتغطية النفقات.

2-2- مبادئ الإصلاح الضريبي في الجزائر:

تتمثل المبادئ الأساسية للإصلاح الضريبي في الجزائري في مجموعة المعايير التي تتخذها الدولة عند إعداد إستراتجية الخاصة بهذا الإصلاح، حيث نجد من بينها ما يلي:

أ. إعادة النظر في تركيبة النظام الضريبي من حيث الإدارة الضريبة والأجزاء الخاضعة للضريبة، ومن ناحية العدالة الضريبية باعتبار النظام الضريبي الأمثل هو من حقق أربعة أهداف رئيسية، وهي كالتالي[1]:

[1]- Chiha Khemici, la fiscalité comme levier de développement économique dans les pays en développement : cas de l'Algérie, revue algérienne de la mondialisation et des politiques économique, N°03, 2012.

- **توليد الدخل:** الهدف الأول هو جمع الإيرادات.
- **إعادة توزيع الدخل:** وذلك عن طريق الحد من عدم المساواة، وعموما الضرائب التصاعدية تسمح بتحقيق هذا الهدف.
- **إقامة أسعار جديدة للحلول الاقتصادية:** أي استخدام الضرائب والإعانات لضمان أن تعكس أسعار السوق الطريقة الأنسب لتكلفة والمنفعة الاجتماعية.
- **تعزيز السياسة الضريبية:** التي تمكن الحكومات من الاعتماد أكثر على العائدات الضريبية، والتقليص من الاعتماد على عائدات الموارد الطبيعية أو المساعدات الدولية أو التمويل عن طريق الديون.

ب. تكييف الضريبة مع اتجاهات السياسة العامة، والمستجدات الاقتصادية، وخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج. الأخذ بعين الاعتبار المقدرة التكلفية للمكلفين بالضريبة.

د. إضفاء البساطة والشفافية والقضاء على البيروقراطية وإزالة الغموض بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة.

ه. تحقيق العدالة في التكليف لمحاربة الغش والتهرب الضريبي.

و. تأهيل أعوان الجهاز الضريبي، واستخدام أجهزة الإعلام الآلي.

2-3- أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر:

إن نجاح عملية الإصلاح الضريبي في أي دولة يكمن في تحقيق مجموعة الأهداف المسطرة والمرجوة من وراء هذا الإصلاح وفي مختلف المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية، السياسية، المالية والثقافية، وبالنسبة للإصلاح الضريبي في الجزائر فتمثلت أهدافه فيما يلي:

2-3-1- الأهداف الاجتماعية:

إن الهدف الاجتماعي الرئيسي الذي تسعى إليه الدولة من وراء عملية الإصلاح الضريبي هو تحقيق العدالة الاجتماعية بين المكلفين بدفع الضرائب، ولهذا الغرض اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات والتدابير تمثلت في:

- الفصل بين الشخص الطبيعي والمعنوي من خلال التمييز بين ضريبة المداخل للأشخاص الطبيعيين (***IRG***) عن ضريبة الأشخاص المعنويين (***IBS***)، وكذا معاملة كل طرف مكلف حسب محددات الضريبة التي يخضع لها.
- توسع مجال الاقتطاعات من جهة ومراعاة المقدرة التكلفية من جهة أخرى، وهذا من خلال تقدير الإعفاءات الواجبة لذلك.
- التوسع أكثر في استخدام الضريبة التصاعدية التي تعتبر أكثر عدالة والتقليل من استخدام الضريبة النسبية التي تتميز بثبات في المعدل مهما تغير الوعاء وهي فكرة التقليديين السابقة.

2-3-2- الأهداف الاقتصادية:

إن الهدف الاقتصادي من وراء الإصلاح الضريبي هو إقامة نظام ضريبي مرن حتى يتكيف ويواكب التطورات والتغيرات الاقتصادية، وذلك من خلال استخدام الضريبة وجعلها أداة فعالة وثمينة في أيدي أصحاب القرار لتمتين وتثبيت برنامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك عن طريق:

- توفير المناخ المناسب وتعبئة الادخار للقيام بالاستثمارات.
- عدم عرقلة مختلف وسائل الإنتاج خاصة المستوردة منها.
- توفير حوافز وامتيازات ضريبية للقطاع الخاص لبعث روح المنافسة، وحتى يساهم في التنمية الاقتصادية.

2-3-3- الأهداف المالية:

إذا نظرنا إلى أهداف الإصلاح الضريبي من الناحية المالية نجد أن السلطات العمومية تطمح للوصل لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية باعتبار أن إيرادات هذه الأخيرة غير دائمة وغير مستقرة نتيجة تعرض أسعار البترول لأزمات وتقلبات في الأسواق العالمية، الشيء الذي يتطلب:

- رفع من حصيلة الجباية العادية ونسبة مساهمتها في تمويل وتغطية النفقات العامة.
- العمل على إيجاد أساليب وطرق جباية حديثة تعمل على كبح ظاهرتي التهرب والغش الضريبي.

2-3-4- الأهداف التقنية:

لقد تميز النظام الضريبي الجزائري السابق بتعقده وعدم الوضوح، لهذا كان من الأهداف التقنية المنتظرة من وراء الإصلاح الضريبي هي تبسيط هذا النظام وإزالة الغموض المتواجد فيه، الشيء الذي يتطلب معالجة تقنية لأطراف النظام الضريبي المتمثلة في الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة، وذلك من خلال:

أ. عصرنة الإدارة الضريبية عن طريق:

- إجراء دورات تكوينية للأعوان الإدارة الضريبية لتكيف مع التغيرات وتحسين في الأداء.
- توظيف الإطارات كفأه حاملة لشهادات جامعية بالمصالح الضريبية.
- تقديم تحفيز لمختلف موظفي الإدارة الضريبية لتحفيزهم وزيادة رغبتهم وإتقانهم في العمل.
- استخدام أجهزة الإعلام الآلي لتسهيل عملية المتابعة والمراقبة وتسهيل أنجاز أعمال الجهاز الإداري الضريبي وفعاليته.

ب. نشر الوعي الضريبي بين المكلفين بالضريبة عن طريق:

- إجراء اتصالات مباشرة وغير مباشرة بين الإدارة الضريبية والمكلف.
- إضفاء الشفافية ومحاربة البيروقراطية.
- توسيع دائرة الإعلام الضريبي.

3- هيكل ومكونات الإصلاح الضريبي في الجزائر:

إن جوهر الإصلاح الضريبي في الجزائر يمكن النظر إليه من جانبين:

3-1- إصلاح التشريعات الجبائية:

إن أهم نقاط إصلاح التشريعات الجباية بالنسبة للضرائب المباشرة هو فصل ضريبة المداخيل للأشخاص الطبيعيين (***IRG***) عن ضريبة المعنوية (***IBS***)، وكذلك إدخال (***TVA***) في إطار الضرائب الغير مباشرة، ومن هنا سنتناول كل ضريبة على حدا حسب قانون المالية لسنة 1991، وأهم المستجدات أو تغييرات التي شاهدتها كل ضريبة خلال السنوات المالية اللاحقة:

3-1-1- الضريبة عل الدخل الإجمالي (*IRG*):

حسب **المادة** (38):" تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى **ضريبة الدخل**، وتفرض هذه الضريبة على دخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة".

أ. **تعريفها:** هي عبارة عن ضريبة مباشرة تفرض عل مجموع صافي دخل الأشخاص الطبيعيين المكلفين بها، حيث جاءت لتعوض نظام الضرائب النوعية ذات معدلات متعددة التي كانت مفروضة في السابق.

ب. **خصائصها:** من خلال المادة السابقة يمكن أن نستنتج مجموعة من الخصائص للضريبة على الدخل الإجمالي، هي كالتالي:

- أنها جاءت لتعوض نظام الضرائب النوعية.
- ضريبة مباشرة: فهي تفرض على دخل الشخص وليس على العمليات أو التصرفات أو الأشياء، والشخص الذي يدفعها هو نفسه الشخص الذي حقق الدخل وفرضت عليه الضريبة، وبالتالي لا يمكنه نقل عبؤها للغير.
- ضريبة سنوية: بمعنى أنها تفرض على مجموع الدخل الصافي الذي حققه المكلف خلال أثنتا عشرة شهرا، باستثناء الأجراء الذين يتقاضون أجرا وحيدا، إذ تقتطع من مداخلهم الشهرية حسب السلم الضريبي.
- ضريبة وحيدة: حيث تفرض مرة وحيدة على مجموع المداخل الصافية لأصناف الدخل المحددة بالمادة (02) من قانون الضرائب المباشرة.
- ضريبة تصاعدية: حيث تحتسب وفقا جدول تصاعدي، باستثناء المداخل الخاضعة للاقتطاع من المصدر، فإنها تخضع لمعدل نسبي.
- ضريبة شخصية: حيث أنها تأخذ في الحسبان الوضعية الشخصية، وتراعي عند فرضها كافة الظروف الشخصية والاجتماعية للمكلف بدفعها.
- ضريبة تصريحية: يعني بهذا التزام المكلفين أو الخاضعين لهذا النوع من الضرائب بتصريح عن طريق اكتتاب وإرسال قبل الفاتح أفريل من كل سنة إلى مفتش الضرائب لمكان إقامتهم بدخلهم الإجمالي حتى يتسنى تحديد أساس هذه الضريبة.

- أنها مفروضة على دخول الأشخاص الطبيعيين: أي أن فرضها يقتصر على دخول التي يحققها الأشخاص الطبيعيين حيث تفرض على دخل كل شخص طبيعي على حدة[1].

ج. **أصناف الدخل الإجمالي:** قد حددت في المادة (02) أن الدخل الصافي الإجمالي يتكون من مجموع المداخل الصافية للأصناف الآتية: أرباح المهنية، عائدات المستثمرات الفلاحية، الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير مبنية، عائدات رؤوس الأموال المنقولة، المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير مبنية.

د. **مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي:** يخضع لهذه الضريبة الشخص الطبيعي الذي له موطن اعتيادي في الجزائر، عائداته من مصدر جزائري، أعضاء شركات الأشخاص، الشركاء في الشركات المدنية المهنية، أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محدودة فيها، وأعضاء الشركات المهنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات ذات الأسهم الجماعي.

ه. **الإعفاءات من ضريبة على الدخل الإجمالي فنجد:**

- الأشخاص الذي يساوي دخلهم السنوي الصافي أو أقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي (120.000).
- السفراء والأعوان الدبلوماسيين والقناصل وأعوان القنصليين من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان الذين يمثلونها نفس الامتيازات للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الجزائريين.

و. **المعدلات القابلة للتطبيق:** إن قسط الدخل الذي يخضع للضريبة هو صافي الدخل الإجمالي السنوي الذي يحققه المكلف الطبيعي بعد طرح مختلف التكاليف والتخفيضات المسموح بها، وتحسب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعا للجدول التصاعدي الآتي:

---

[1]- منصور أحمد البدوي، جمال عبد الغني مدكور، الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، د/ط، د/س، ص.ص:43-44.

قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)	نسبة الضريبة
لا يتجاوز 120.000	0%
من 120.001 إلى 360.000	20%
من 360.001 إلى 1.440.000	30%
أكثر من 1.440.000	35%

المصدر: المادة (104) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

ز. **مميزات ضريبة على الدخل الإجمالي:** من الخصائص السابقة لضريبة على الدخل الإجمالي نستنتج أن هذه الضريبة تتميز بما يلي[1]:

- تمتاز بالشفافية: وذلك من خلال شمولها لمجموع مداخل المكلف، وكذا طريقة تحديد الدخل الخاضع للضريبة، باعتبار وجود ضريبة واحدة على الدخل رغم تعدد طبيعة مداخليها.
- تمتاز بكونها أكثر تحقيقا للعدالة الضريبية: وذلك من خلال مراعاتها للمقدرة التكلفية للمكلف، كتحديد للحد الأدنى المعفى منه.
- تمتاز بالبساطة: بالنسبة للمكلف أو إدارة الضرائب:
  - بالنسبة للمكلف: فإنه يكتفي باكتتاب تصريحي ضريبي واحد بدلا من عدة تصريحات إلى مصالح الضريبية مختلفة عن كل صنف من أصناف دخله.
  - بالنسبة للإدارة الضريبية: فإنها تكتفي بفحص تصريح ضريبي واحد، تطبق عليه إجراءات موحدة متعلقة بالربط والتحصيل الضريبة والطعن فيها.

ح. **نقائص ضريبة على الدخل الإجمالي:** رغم تعدد الميزات الإيجابية لهذه الضريبة غير أنها تعاني من جملة من النقائص يمكن سردها فيما يلي:

- إن ضريبة تبنى على تصريح المكلف ومع غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين من جهة، وضعف كفاءة إدارة الضريبية من جهة أخرى جعلها تواجه إشكالا حول مدى نجاعة تطبيقها مما يقلص فعاليتها.
- صعوبة وصول هذه الضريبة إلى دخول بعض الأنشطة كمدا خيل الأعمال المنزلية، ومدا خيل أنشطة الاقتصاد الموازي.

[1]- محمد لعلاوي، المرجع السابق، ص130.

- رغم أهمية السلم المتصاعد واكتساب هذه الضريبة لميزة الاقتراب من العدالة الضريبية، إلا أن صياغتها لازالت تحتاج إلى مراجعة كونه ليراعي بعض المعايير التنظيمية.
- رغم أهمية الاقتطاع من المصدر في محاربة ظاهرة التهرب الضريبي، إلا أن اقتصاره على بعض المداخيل يشكل ضغط على سيولة المكلف من حيث طريقة التحصيل التي لا تحقق في هذه الحالة مبدأ الملائمة، ولذلك لابد من إعادة النظر في النظام الضريبي ثم توسيع مجال تطبيقه لتشمل مدا خيل أخرى.

3-1-2- الضرائب على أرباح الشركات (*IBS*):

حسب المادة (135):" تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين".

أ. **تعريفها:** هي نوع الثاني من الضرائب المباشرة تفرض على الأرباح المحققة من قبل شركات الأموال مهما كان شكلها وغرضها وفق معدل سنوي ثابت بناءا على تصريح يلزم به المكلف لدى الإدارة الضريبية وفق صيغة محددة من طرف هذه الأخيرة.

ب. **خصائصها**[1]**:** من خلال التعريف السابق نستنتج مجموعة من الخصائص لضريبة على أرباح الشركات، هي كما يلي:

- ضريبة عامة: لأنها تفرض على جميع الأرباح دون تمييز لطبيعتها، بما في ذلك الأرباح الاستثنائية.
- ضريبة سنوية: لأنها تفرض على ريح سنة واحدة.
- ضريبة تصريحية: أي يلتزم المكلف بالتصريح عن طريق إرسال ميزانية جبائية لدي الإدارة الضريبية قبل الفاتح ماي من كل سنة.
- ضريبة نسبية: لأنها تعتمد على معدل واحد وليس على جدول تصاعدي.
- ضريبة وحيدة: كونها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على أشخاص معنويين.

[1]- بن عمارة منصور، الضريبة على أرباح الشركات، دار الهومة - الجزائر، الطبعة الثانية، 2011، ص15.

ج. مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات[1]: تنص المادة (136) من قانون الضرائب المباشرة على أنه تخضع للضريبة على أرباح الشركات كل من:

- الشركات مهما شكلها وغرضها باستثناء:
  - شركة الأشخاص وشركات المساهمة إلا إذا قررت هذه الشركة إختارت الخضوع لهذه الضريبة .
  - الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركات أسهم باستثناء الشركات التي إختارت الخضوع لهذه الضريبة.
  - هيئات توظيف جماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع.
- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع صناعي وتجاري :أما فيما يخص الإعفاءات نجد:
  - الشركات التي تستفيد من نشاطات معلن عن أولويتها ضمن مخططات التنموية لستة أو عدة سنوات من الإعفاء.
  - التعونيات الاستهلاكية، والجمعيات المدنية وغيرها بشكل دائم.

د. المجال الإقليمي للضريبة: حسب المادة (137) من قانون الضرائب المباشرة، تستحق الضريبة على أرباح المحققة بالجزائر، وتعتبر أرباح محققة بالجزائر على الخصوص:

- الأرباح المحققة في شكل شركات، والعائدات من الممارسة العادية لنشاط ذو طابع صناعي وتجاري أو فلاحي عند عدم وجود إقامة ثابتة.
- أرباح المؤسسات التي تستعين في الجزائر بممثلين ليست لهم شخصية مهنية متميزة عن هذه المؤسسات.
- أرباح المؤسسات التي زغن كانت تملك إقامة أو ممثلين معينين، إلا أنها تمارس بصفة مباشرة أو غير مباشرة نشاطا يتمثل في إنجاز حلقة كاملة من العمليات التجارية.

[1]- بن عمارة منصور، الضريبة على أرباح الشركات، المرجع الساق، ص16.

ه. **المعدلات القابلة للتطبيق:** تتمثل معادلات الضريبة على أرباح الشركات القابلة للتطبيق في ما يلي[1]:

- النسبة العادية (25%) أما الأرباح المحققة من القطاعات الإنتاجية فحددت النسبة بـ (19%).
- النسبة المخفضة (12.5%) تطبق هذه النسبة على الأرباح المعاد استثمارها وفقا للشروط المحددة في القانون.
- نسبة الاقتطاع من المصدر (24%) وتتمثل في مداخيل الشركات الأجنبية غير المقيمة بالجزائر.

و. **مميزات الضريبة على أرباح الشركات:** من خصائص هذه الضريبة نستنتج بعض المميزات لها:

- الشفافية: إن الشفافية والوضوح الذي تتميز به ضريبة على أرباح الشركات يمكن النظر إليه من جانب النظرة الإجمالية لمجموع أرباح المكلف، وكذلك من جانب طريقة تحديد الربح الخاضع للضريبة.
- البساطة: تتميز هذه الضريبة بالبساطة كون المكلفون مطالبون بتصريح وبضريبة واحدة على الأرباح هذا من جهة المكلف، أما من جهة الإدارة الضريبية فإن هذا الإجراء يسهل عليها مسك ومراقبة الملفات الضريبية.
- الاقتراب من العدالة: يمكن النظر لهذه الميزة من خلال إلغاء التميز بين الشركات العمومية والشركات الخاصة، وكذلك بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية.

ز. نقائص ضريبة على أرباح الشركات: رغم أهمية هذه ضريبة على أرباح الشركات التي تتضح من عملية اقتطاعها من المصدر، وتخفيض التدريجي والمستمر لمعدلها والتي من شأنهما أن تضعا حد لظاهرة التهرب الضريبي، كما تعتبر أداة لضبط قطاع الإنتاج وترشيد جباية المؤسسة، إلا أن هناك نقائص تحد من فعالية هذه الضريبة، ولعلى أهمها ما يلي:

[1]- سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، رسالة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، السنة الجامعية (2014-2015)، ص10.

- رغم ما عرفته هذه الضريبة من تطور نسب مساهمتها في الجباية العادية، ومن التخفيضات التدريجة المستمرة، إلا أن ذلك في الحقيقة لا يتماشى مع أهداف السياسة الضريبية المنظرة، وقد يرجع ذلك إلى بعض العوامل منها[1]:
  - تزايد حجم الإعفاءات الضريبية للضريبة على أرباح الشركات.
  - محاولة الشركات الانصياع لظاهرة التهرب الضريبي عن طريق استغلال الثغرات الموجودة في التشريع، وكذا ضعف الأدوات الرقابية.
  - تمركز الشركات الأجنبية في قطاعات محدودة كقطاع المحروقات والاتصالات.
- إن اعتماد معدل وحيد على جميع المؤسسات دون المراعاة لحجمها أو التمييز بين القطاعات سيخفض ذلك من فعالية هذه الضريبة، إذ قد يكون مجحفا في حق بعض المؤسسات ذات الربحية الضعيفة[2].
- إن اقتصار هذه الضريبة على بعض المداخل سيطرح إشكالا حول مدى احترام مبدأ العدالة.

3-1-3- الضريبة على القيمة المضافة (*TVA*):

- بطاقة التعريف لضريبة على القيمة المضافة[3]:
- تاريخ الميلاد: 1954/04/10.
- الجنسية: فرنسية.
- أنشأت من طرف: المفتش (Maurice Lauré) نائب مدير المديرية العامة للضرائب.

قبل التطرق إلى مفهوم الضريبة على القيمة المضافة لبدا من تعريف القيمة المضافة[4]: مصطلح وتعبير اقتصادي يقصد بيه قيمة التحول الذي طرأ على مادة ما

---

[1]- ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2012/02، ص141.

[2]- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2003/02، ص.ص:24، 32.

[3] - Françoise Ferre, Fiscalité des entreprises et des particuliers, édition Bréal 2016 en France, P12.

[4] - أسامة دياب، سلمى حسين، طارق عبد العال، ورقة موقف، مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الطبعة الأولى 2016، ص5.

نتيجة عملية إنتاجية، مثل تحول القطن من نبتة إلى غزل، وتحسب على أساس الفرق بين سعر الشراء (نبتة القطن) وسعر البيع (القطن المغزول).

بصفة عامة القيمة المضافة تمثل الفرق بين قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل المؤسسات واستهلاك الوسيط من السلع والخدمات المستعملة للإنتاج.

أ. **تعريف الضريبة على القيمة المضافة**[1]**:** اختلفت تعار يف الضريبة على القيمة المضافة من اتجاه إلى آخر، فهناك من يعرفها على أنها نوع من الضرائب غير مباشرة يتحملها المستهلك النهائي لسلعة أو عند الاستفادة من الخدمة، أما الاتجاه الآخر عرفها بأنها شكل من أشكال ضريبة المبيعات تفرض على المراحل المتعددة من العملية الإنتاجية حتى مرحلة التوزيع النهائي.

وتعرف كذلك بأنها ضريبة عامة على السلع والخدمات تفرض على أساس القيمة المضافة التي تنتجها الشركة[2].

أما هذه الضريبة بالنسبة للمشرع الجزائري فجاءت ضمن الإصلاحات الضريبة، وهو ما يترجمه قانون المالية لسنة 1991 الذي أدخل الرسم على القيمة المضافة ليحل محل الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، حيث تمثل هذه الأخيرة قيمة تطبق بمعدل نسبي على قيمة المنتج أو الخدمة حسب كل المراحل التي إنتاج هذه السلعة أو الخدمة إلى غاية وصولها إلى المستهلك النهائي الذي يتحملها في الأخير.

ب. **خصائص الضريبة على القيمة المضافة:** نستنتج مما سبق أن الضريبة على القيمة المضافة تتميز بمجموعة من الخصائص، وهي:

- تعتبر ضريبة القيمة المضافة قيمة مطبقة بمعدل نسبي على قيمة المنتج أو الخدمة.
- هي ضريبة غير مباشرة نسبية وعينية.
- تتميز بالبساطة لقلة معدلاتها المستعملة.

---

(1) - خالد عبد العليم السيد عوض،الضريبة على القيمة المضافة، إيتراك للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى 2008، ص.ص:14-15.

(2) - Hervé Kruger, les principes généraux de la fiscalité, ellipses édition marketing S.A., Paris, 2000, P47.

- هي ضريبة عامة لأنها تشمل مراحل إنتاج السلعة إلى غاية وصولها إلى المستهلك الأخير.

ج. مبادئ الضريبة على القيمة المضافة[1]: تتمثل المبادئ في مجموعة الأسس والركائز ضريبة القيمة المضافة، وهي كالتالي:

- مبدأ خصم الضريبي: هو حق المكلف باسترداد مبلغ الضريبة التي سبق أن دفعها عند شرائه للسلع أو الخدمات التي قام ببيعها، ومنه فإن عبء الضريبة يتحملها المستهلك النهائي في نهاية مراحل الدورة الاقتصادية.
- مبدأ الحساب الذاتي (التقدير الذاتي): يعني أن المكلف يحتسب الضريبة على القيمة المضافة بذاته بناءا على تقديرات المحددة في الفواتير والمستندات.
- مبدأ الوجهة: يقوم هذا المبدأ على فرض وتحصيل الضريبة في الأسواق الداخلية وعلى النشاطات التي يتم فيها الاستهلاك للسلعة أو الاستفادة من الخدمة داخل الوطن، لأن الصادرات غالبا ما تعفى من هذه الضريبة لأن استهلاكها يتم في الخارج.

د. أهداف الضريبة علة القيمة المضافة[2]:

- تخفض من تكاليف الاستثمار بتطبيق نظام استرجاع المالي لأجل تطوير وإنعاش الاقتصاد الوطني.
- تشجيع المؤسسات الجزائرية على منافسة المؤسسات الأجنبية عن طريق إلغاء الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمنتجات الوطنية الموجهة للتصدير.
- تبسيط الضرائب الغير المباشرة من خلال تعويض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، والرسم الإجمالي الوحيد بتأدية الخدمات بالضريبة على القيمة المضافة.
- خلق انسجام بين الضرائب الغير مباشرة على المستوى المغربي.

---

[1]- عايدة فضيلة، آلية حساب الضريبة على القيمة المضافة، خصائصها ومعوقات تطبيقها في الجمهورية العربية السورية،مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية العدد 2، 2010، ص169.

[2]- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، المرجع السابق.

ه. **مجال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة**[1]: يتضمن مجال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة جانبين من حيث العمليات ومن حيث الأشخاص:

- العمليات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة: هناك قسمين من العمليات يخضعان للرسم على القيمة المضافة:
  - العمليات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة وجوبا: وتضم العمليات المتعلقة بالأملاك المنقولة (المبيعات والتسليمات المنتجون حسب المادة 04 من قانون الرسوم على الأعمال، عمليات تجار الجملة المادة 05، أنشطة تجارة التجزئة، نشاطات التجارية المتعددة)، كما تضم العمليات المتعلقة بالأملاك العقارية (الأشغال العقارية، عمليات التجزئة وبيع الأراضي، عمليات بيع المحلات التجارية والعقارات من طرف ملاكها، إضافة إلى عملية تأدية الخدمات كعمليات كراء أعمال الدراسات والبحث، عملية الاستهلاك للمواد الغذائية في عين المكان مثل المطاعم ومحلات الحلويات)، وهذا حسب المادة (02).
  - العمليات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة اختياريا: وتتمثل حسب المادة (03) من قانون الرسوم والأعمال في عمليات التصدير، شركات البترولية، عمليات المكلفين بالرسم الأخريين.
- من حيث الأشخاص الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة: من بين الأشخاص المعنيين بالضريبة على القيمة المضافة هم (المنتجون، الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المالكين للمحلات التغليف أو التعليب أو الإرسال أو الإيداع المنتجات، تجار التجزئة الخاضعين لشروط البيع بالتجزئة)، وهذا حسب المادة (04) من قانون الرسوم على الأعمال.

و. **المعدلات القابلة للتطبيق:** إن المعدلات المفروضة لهذا الرسم كانت (18) معدلا قبل الإصلاحات لتتحول إلى أربعة (04) معدلات عند بداية الإصلاح، ثم تقلصت إلى ثلاثة (03) معدلات. وبموجب قانون المالية لسنة 2001 أصبح لضريبة على

[1]- المواد من (02 إلى 05) من قانون الرسوم على الأعمال سنة 2010.

القيمة المضافة تضم معدلين فقط العادي (17%) والمخفض (7%)، وقد تم رفع نسبة هذه المعدلات بـ(2%) حسب ما أقره المشرع الجزائري في قانون المالية لسنة 2017 ليصبح المعدل العادي (19%) والمخفض (9%).

ز. مزايا الضريبة على القيمة المضافة: من بين مزايا نجد[1]:

- تحفيز الاستثمار من خلال سماح المشرع بفرض الرسم على القيمة المضافة الخاص بالمشتريات التجهيزات ووسائل الإنتاج في نفس الشهر الذي اشتريت فيه.
- تساهم في توفير إيرادات كبيرة لخزينة الدولة لاتساع نطاق تطبيقها ومواعيد تحصيلها.
- حيادية لأنها لا تندرج ضمن تكاليف المؤسسة.

بالإضافة إلى بعض المزايا الأخرى منها[2]:

- مرنة وملائمة للخزينة العامة، لأنها تزداد مع ازدياد النشاط الاقتصادي و لا تتأثر كثيرا في حالة الركود.
- أداة تقييم حقيقي ومباشر لمخرجات كل مرحلة من مراحل النشاط الاقتصادي المختلفة وتضمن للمكلف في نفس الوقت استيراد كامل الضريبة المدفوعة من قبله على نشاطه الإنتاجي.
- ضريبة سهلة التحصيل والجباية لأن تحصيلها وسدادها يتم من قبل المكلف مباشرة، ومنه تساهم في انخفاض التكاليف الإدارية للتحصيل الضريبي.
- تعتبر أداة رقابية على الدخل، لأنها تحقق تدقيق مزدوج بينها و بين ضرائب الدخل عن طريق مقارنة البيانات الخاصة بالقيمة المضافة و البيانات الخاصة بضرائب الدخل.

و. عيوب الضريبة على القيمة المضافة:

- هي ضريبة نسبية لا تراعي ظروف الممول والقدرة التكلفية للمستهلك وتتميز في تطبيقها بانحراف ميزان العدالة.

---

[1]- ناصر مراد، المرجع السابق.
[2]- عايدة فضيلة، المرجع السابق، ص171.

- ضريبة سهلة لقلة المعدلات المستخدمة فيها وصعبة من حيث التطبيق.
- يمكن حصول ازدواج ضريبي.
- إجبار الإدارة الضريبية مع التعامل مع عدد كبير من المؤسسات والتجار.
- تطبق ضريبة القيمة المضافة على جميع مراحل الإنتاج فإنها تحتاج لمسك عدة دفاتر حسابية وهذا ما ينعكس في الدول النامية التي أغلب المصانع فيها تمتلك دفتر حسابي واحد.
- أما فيما يخص أصحاب الرأي الذين يرون أن من أثر الضريبة على القيمة المضافة ارتفاع الأسعار يترتب عليه جملة من النقائص (زيادة أعباء المعيشية، الضغط على الحكومة على زيادة الأجور، انخفاض الطلب الاستهلاكي خاصة السلع الترفه والكمالية...)، إلا أن أصحاب هذا الاعتقاد مردود من طرف الخبراء الذين لا يؤكدون وجود هذا الأثر في أغلب ومعظم الحالات.

3-2- إصلاحات الإدارة الضريبية:

لقد أخذت الإدارة الضريبية حصتها من الإصلاح في إطار عصرنه الإدارة العمومية، حيث سطرت السلطات العمومية برنامجا يهدف إلى تحديث الإدارة الضريبية ترتكز على محورين أساسين:

3-2-1- إحداث هياكل جديدة للإدارة الضريبية:

لقد عرفت الإدارة الضريبية إصلاحا شاملا لهياكلها الجبائية، حيث تم إحداث هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية، وهي مديرية كبريات المؤسسات، والمراكز الضريبية والمراكز الضريبية الجوارية، وسنتناول كل هيكل على حدا:

أ. مديرية كبريات المؤسسات:

- تعريفها وصلاحياتها: لقد تم إنشاء مديرية كبريات المؤسسات بموجب قانون المالية لسنة 2002، وقد تعددت صلاحيات والمهام المسندة إليها وفقا المؤسسات الخاضعة لمجال اختصاصها، كمجال الوعاء والتحصيل والمراقبة ومجال المنازعات وتسيير الوسائل والاستقبال والإعلام، وسنذكر منها بإيجاز ما يلي:

- مسك والمراقبة والتكفل بملفات المكلف الجبائي، وإصدار جداول وقوائم التحصيل وشهادات الإعفاء أو التخفيض.
- البحث وجمع المعلومات الجبائية لغرض استغلالها، وإعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى المكلفين بالضريبة وتقييم نتائجها.
- دراسة ومعالجة التظلمات وطلبات التخفيض الإداري، ومتابعة المنازعات الإدارية والقضائية.
- استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة وتذكيرهم بحقوقهم وواجباتهم في مجال الجباية.

- الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات:

تتكون مديرية كبريات المؤسسات من خمس مديريات فرعية، وهي مبينة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (11): يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات

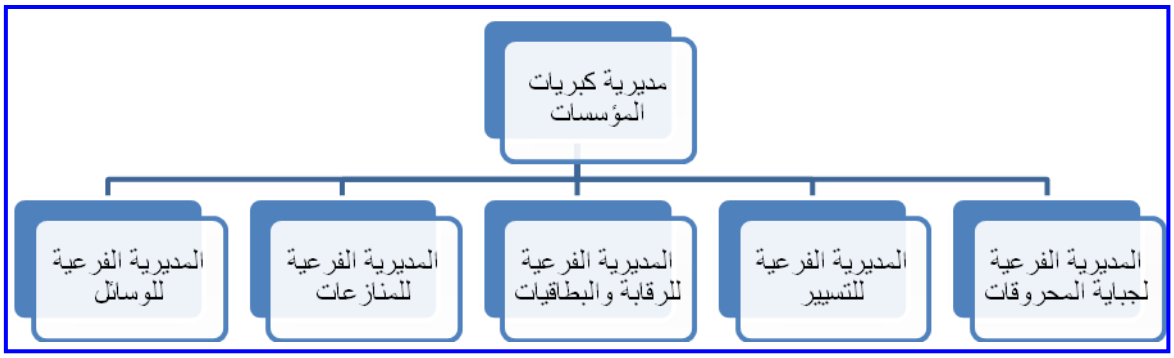

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59 بتاريخ 24 سبتمبر 2006، ص8.

ب. المراكز الضريبية:

- تعريفها وصلاحياتها: هي مصلحة عملية تقنية على المستوى المحلي تابعة لمديرية الضرائب، كما يمكن إنشاء أكثر من مركز للضرائب على مستوى كل ولاية، أما عن الخاضعين لهذه المصلحة فهم مختلف الخاضعين للنظام الحقيقي من متوسطي الحجم الذي لا يتجاوز رقم أعمالهم مستوى (100.000.00دج)، ومن المهام المسندة إليها، نذكر منها وبإيجاز ما يلي:

- تسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من الخاضعين للنظام الحقيقي أو المكلفين بالضريبة من متوسطي الحجم، وإصدار جداول وقوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها.
- مراقبة التصريحات والصهر على البحث عن المعلومات الجبائية وتجمعيها لاستغلالها.
- دراسة الشكاوى و معالجتها ومتابعة المنازعات الإدارية والقضائية.
- استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.

- الهيكل التنظيمي لمراكز الضرائب:

تتكون مراكز الضرائب من ثلاثة (03) مصالح رئيسية، ومصلحتين (02) والقباضة، وهذه المصالح مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): يوضح الهيكل التنظيمي لمراكز الضرائب

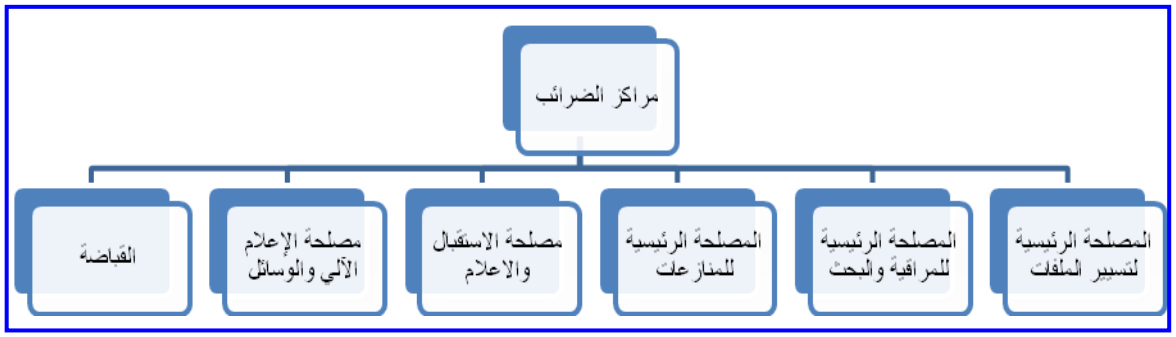

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59 بتاريخ 24 سبتمبر 2006، ص11.

ج. المراكز الجوارية للضرائب:

- تعريفها وصلاحياتها: تعتبر المراكز الجوارية للضرائب مصلحة تقنية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب، حيث يمثل انطلاق إجراءات وتسييرها المرحلة النهائية للجانب الثاني من الإصلاحات الضريبية وهو عصرنة وتحديث هياكل الإدارة الجبائية وهذا بعد الجانب التشريعي، حيث تعتبر سنة 2006 سنة انطلاق إجراءات وتسيير هذه المصلحة من خلال افتتاح مديريات كبريات المؤسسات ووضع حيز عمل بعد ذلك لمراكز الضرائب، كما يمكن إنشاء أكثر من مركز جواري للضرائب على مستوى كل ولاية. أما عن الخاضعين لها فهي تقوم بالتكفل والتسيير:

- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي.
- المستثمرات الفلاحية.
- الأشخاص الطبيعيين برسم الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي أو على الذمم المالية وكذا الرسوم المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية وغير مبنية.
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات أو أي تنظيم آخر برسم الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأجور والرواتب المدفوعة، أو أي جزء آخر من نشاطهم الخاضع للرسم.
- المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات أو المراكز الضريبية، برسم الضرائب أو الرسوم غير المتكفل بها من قبل الهيئات الجبائية التي تخضع لها.

ومن المهام المسندة لها فهي تختص كذلك في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات، نذكر منها بإيجاز ما يلي:

- ✓ مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة للتابعين لاختصاصها، وكذا إصدار جداول وقوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها.
- ✓ الصهر على البحث عن المعلومات الجبائية وتجمعيها لاستغلالها.
- ✓ دراسة الشكاوى و معالجتها ومتابعة المنازعات الإدارية والقضائية.
- ✓ استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.

- <u>الهيكل التنظيمي للمراكز الجوارية للضرائب</u>:

تنظم المراكز الجوارية للضرائب في ثلاثة (03) مصالح رئيسية، ومصلحتين (02) والقباضة، وهذه المصالح مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (13) : يوضح الهيكل التنظيمي للمراكز الجوارية للضرائب

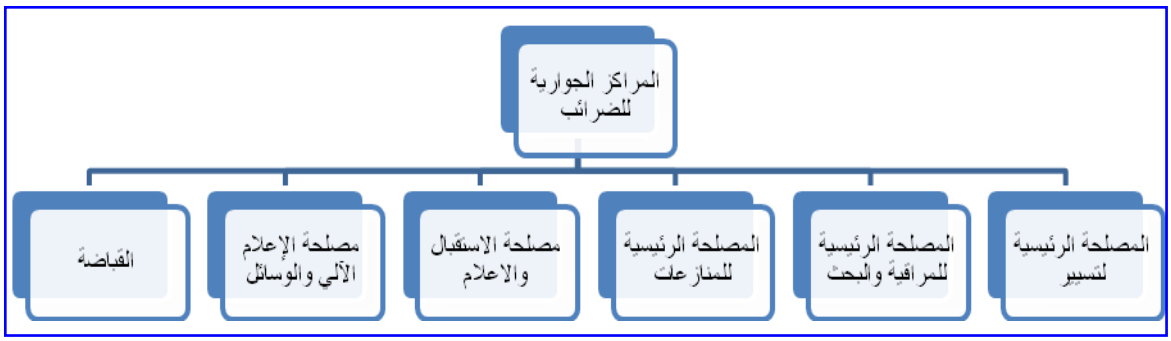

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59 بتاريخ 24 سبتمبر 2006، ص12.

3-2-2- إدخال تكنولوجيا المعلومات:

من المراحل الهامة في تحديث الإدارة الضريبية إدخال التكنولوجيات الحديثة على مستوى هده الإدارة، ومن هذا الجانب فقد قامت الإدارة الضريبية بالاستعانة بمكتب استشارة أجنبي إسباني (***Indra – Sitemas***) قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي لتحديث الإدارة لما له من دور في[1]:

- تقديم دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات للمديرية العامة للضرائب، وكذا تقديم تطبيقات سهلة الاستعمال للمستخدمين لتبسيط مهمتهم.
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمكلفين بالضريبة.
- تحسين الأداء من التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها.

وعليه فإن إدخال تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الضريبية له دور كبير في تحديثها، حيث أن هذا الإجراء يهدف إلى: تسهيل وتبسيط الإجراءات بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة من حيث التكفل بالانشغالات المجتمع الضريبي، ومن حيث الاستقبال ونوعية الخدمة على مستوى الإدارة الجبائية، وكذلك من خلال معالجة السريعة لتصريحات الجبائية للمكلف وكذا مراعاة ظروفه، وهذا من جهة. أما من ناحية أخرى فإن إدخال طرق وأساليب ضريبية جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات من شأنها أن تساعد على الحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي.

---

[1]- أوشان أحمد، بلعزوز بن على، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 17، جانفي 2017، ص70.

3-2-3- رقمنة الإدارة الضريبية[1]:

دائما في مجال الجانب الثاني من الإصلاحات الضريبية الخاص بالإدارة الضريبية، فرقمنة هذه الإدارة نلتمسها من خلال تحول من السير التقليدي إلى السير الإلكتروني، وتتمثل الإجراءات التي ساعدت على هذا التحول فيما يلي:

- في إطار تعزيز التعاون والتنسيق بين مصالح الإدارة الجبائية تم تعميم تقنية الربط عن بعد بالانترنت والانترانت بين هذه المصالح.
- إنشاء موقع إلكتروني خاص بالمديرية العامة للضرائب، الذي يحتوي على معلومات جبائية ومنشورات وتصريحات، قوانين ومجلات...الخ.
- إمكانية اكتتاب التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة عن طريق الانترنت عبر موقع جبايتك الذي أحدث لهذا الغرض.
- اعتماد تقنية جديدة للحصول التعريف الجبائي عن طريق إرسال طلب الترقيم من طرف المكلف بالضريبة في البريد الإلكتروني الخاص بالإدارة الضريبية، والشيء الذي بدوره يسهل على المكلف بالضريبة سرعة الحصول غلى هذا الرقم وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني.
- اعتماد طريقة للحصول على المستخرج الضريبي باستعمال تقنية الانترنت أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي الإلكتروني، فيكفي أن يدخل المكلف بالضريبة المعلومات الخاصة بيه على الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية للحصول على هذا المستخرج الضريبي.
- سعي السلطات لتجسيد إستراتيجية جديدة للفحص الضريبي، وذلك بغية تطوير آليات وتكييفه مع الرهانات الجديدة.

[1]– المرجع نفسه، ص 70.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو تعدد النظريات التي تفسر تبرير فرض الضريبة وحق الدولة في ذلك، والتي حاولت وضع مجموعة من الأسس التي لابد أن تأخذ بعين الاعتبار سواء من طرف فارض الضرائب أو المكلف بها عند فرض الضريبة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعدد تعاريف الضريبة فهناك من يعتبرها حصة من إنتاج الأرض والصناعة، وهناك من يراها قيمة نقدية أو خدمة مالية مطلوبة، كما يوجد من يعرفها على أنها مساهمة إجبارية والبعض الأخر يقول إنها تحويلات إجبارية، ومهما يكن وصفها فلا يمكن للدولة الاستغناء عنها لأنها تمثل موردا أساسيا للدولة، وخاصة مع ظهور مستجدات وتطورات داخلية وخارجية وجدت دولة نفسها مجبرة على إعادة النظر في نظامها الضريبي الذي يتميز بالمرونة حسب الفكر الحديث، وبالتالي محاولة تكييفه مع الوضع الحالي. الشيء الذي يتطلب وضع سياسة ضريبية تشمل مجموعة من الإجراءات والبرامج تضعها الدولة بغية تحقيق مجموعة من الأهداف، حيث تستخدم لأجل ذلك مجموعة من الأدوات لإحداث أثار إيجابية وأخرى سلبية في مختلف المجالات.

إن اتجاه السياسة الضريبية في الجزائر تتمثل في إدخال جملة من الإصلاحات الضريبية في بداية التسعينات هدفا تصحيح الأخطاء ومحاولة سد الثغرات النظام الضريبي السابق الذي اكتسى طابع الجمود والنقص والقصور. حيث يمكن النظر لهذا الإصلاح من جانبين، جانب التشريعات الضريبية التي تمثلت في فصل ضريبة المداخيل للأشخاص الطبيعيين (***IRG***) عن الضريبة المعنوية (***IBS***) وكذلك إدخال (***TVA***) في إطار الضرائب الغير مباشرة.

أما الجانب الثاني فتمثل في إصلاح الإدارة الجبائية، الهدف منه تحديث وعصرنة هذه الإدارة وذلك من خلال إحداث هياكل جديدة تابعة لها، وإدخال تكنولوجيا المعلومات وكذا رقمنتها.

الباب الثاني
الجانب التطبيقي

الفصل الثالث

الإطار النظري والمحاسبي لنموذج التوازن العام الحسابي

المبحث الأول: الإطار النظري لنموذج التوازن العام الحسابي
المبحث الثاني: الإطار المحاسبي لنموذج التوازن الحسابي العام
المبحث الثالث: بناء (وصفه، معايرته وطرق إغلاقه) وأهم البرامج المستخدمة في حل النموذج

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لنموذج التوازن العام الحسابي من خلال إعطاء مفاهيم عامة لهذا النموذج، وتوضيح كيفية ومراحل بنائه، ثم سنتناول الإطار المحاسبي لنموذج (مصفوفة المحاسبة الاجتماعية) من خلال تعريفها وتركيبها وتوضيح حساباتها وخصائصها ومبادئها، وبعد ذلك سنحاول في الفصل الموالي تطبيق نموذج التوازن العام الحسابي على الاقتصاد الجزائري لتقييم أثر تغيرات معدلات الضريبية على النشاط الاقتصادي، ومما سبق سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: الإطار النظري لنموذج التوازن العام الحسابي.
- **المبحث الثاني**: الإطار المحاسبي لنموذج التوازن العام الحسابي.
- **المبحث الثالث**: بناء نموذج التوازن العام الحسابي.

المبحث الأول: الإطار النظري لنموذج التوازن العام الحسابي

إن أدبيات الاقتصادية التي ركزت على دراسة الآثار المترتبة عن توسيع وعاء السياسات الاقتصادية أو تجديدها، أو عن الصدمات الهيكلية الخارجية لأي اقتصاد يخص بلد أو مجموعة من البلدان أو منطقة أو إقليم...، قد بينت أن هناك عدة نماذج قد تستخدم لتقييم وتحليل هذه الآثار، ومنها ما هو صالح لتقييم والتنبؤ ومنها ما هو صالح لتقييم وغير صالح لتنبؤ، حيث نذكر منها ما يلي[1]:

- نموذج المدخلات- المخرجات.
- نموذج مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.
- نماذج الاقتصاد القياسي والبرمجة.
- نماذج القاعدة الاقتصادية.

بالإضافة إلى[2]:

- نماذج الانحدار الذاتي.
- نماذج الدورة التجارية الحقيقية.
- نماذج المتعاملين الاقتصاديين التمثليين.

غير أنه من بين هذه النماذج سنركز في دراستنا على نموذج التوازن العام الحسابي (***MEGC***).

1- مفاهيم عامة حول نماذج التوازن العام الحسابي:

1-1- المسار التاريخي لنماذج التوازن العام الحسابي:

إن مفهوم التوازن العام يعود في الأصل إلى أعمال المدرسة الكلاسيكية، حيث أن **أدم سميث** أحد مؤسسي هذه المدرسة يعتبر منذ عام 1976 في كتابه المشهور (ثروة الأمم)؛ أن النظام الاقتصادي في السوق التنافسية يسمح بتحقيق كفاءة تخصيص

(1) - Faycel Zidi, politiques économiques et disparates régionales en Tunisie : une analyse en équilibre générale micro simule, thèse de doctorat en sciences économiques, Université Sorbonne Nouvelle-paris 3, Année Universitaire, (2012-2013), P72.

(2)- بومدين حسين، آثار اتفاق الشراكة الأورومتوسطية على المالية العامة في الجزائر تقييم عن طريق ***MEGC***، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، (2014/2013)، ص 70.

الموارد، ومع ذلك فإن نظرية التوازن العام التنافسية في الواقع تطورت وتجسدت نتيجة لأعمال المدرسة النيوكلاسيكية، حيث أن الاقتصادي **فالراس** طور وناصر تحليل التوازن العام الذي يراعي فيه للعلاقات المتداخلة بين العديد من المتغيرات في الاقتصاد، وهذا ما نلتمسه من كتابه (عناصر الاقتصاد النقي)[1].

إن الأشكال الرياضية ونظريات الموجودة في نموذج التوازن العام هي من أعمال (J'arrow & Debreu : 1954)، (M ckenzie : 1954, 1959, 1981)، وبالتالي فإن حل النموذج النظري الذي اقترحه **فالراس** وطوره (J'arrow) و(Debreu) يمكن من خلال تطوير أجهزة الكومبيوتر وتصميم الخوارزميات القادرة على الحل العددي لجميع متغيرات النموذج، هذه الخوارزميات تطورت من طرف كل من (Johannsen :1960) و(Scarf :1967-1973)، حيث تعتبر بمثابة النماذج التجريبية الأولى، ومن خلال المحاولات المتكررة وتحقيق النجاحات المتعددة والمتتالية تم التوصل إلى ما يسمى بـ **نموذج التوازن العام الحسابي أو التطبيقي**[2].

1-2- تعريف نموذج التوازن العام الحسابي:

تعتبر نماذج التوازن العام الحسابي في المقام الأول تمثيل رياضي للاقتصاد ككل(تفاعلات، مكونات، سلوكيات)، حيث استخدمت في العديد من الدراسات والبحوث لتحديد آثر الصدمات الهيكلية الخارجية أو الآثار المترتبة عن توسيع وعاء السياسات الاقتصادية أو تنفيذها أو تجديدها، كما أنها تساعد على اتخاذ القرار الأنسب[3] باعتبارها أسلوب تحليلي يستخدم في تقييم هذه الآثار.

تعرف هذه النماذج (***MEGC***) على أنها من الأدوات التحليلية للاقتصاد الكلي التي تعتمد على تمثيل **فالراس** للاقتصاد على وجه التحديد، وهي تمثيل مبسط للاقتصاد يصف مجموعة التفاعلات بين الأعوان الاقتصادية (الأسر، المؤسسات، الحكومة

---

(1)- علي مجيد لحمادي، التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار البازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2010، ص113.

(2) - Faycel Zidi, op.cit, P71.

(3) - Mohamed Bayoudh en infrastructure publique et croissance en Tunisie: un analyse en équilibre générale calculable, thèse pour l'obtention du grade de Philosophai doctorat (Ph,d), Université Laval Québec, 2012, P19

وباقي العالم)، وبين القطاعات الاقتصادية والاقتصاد ككل والخارج، كما تعتبر أداة في أيدي أصحاب القرار للاتخاذ القرار المناسب[1].

وتعرف كذلك على أنها نظام من المعادلات الغير خطية تهدف إلى تشبيه تصرفات الأعوان الاقتصادية عن طريق التخصصات الكاملة للعرض والطلب لمختلف الأسواق (السلع، الخدمات، العوامل...) الذي يحل عند أسعار هذه الأخيرة والكميات المناسبة[2].

وحسب (Shoven) و(Whally) فتعرف على أنها نماذج التوازن العام تحدد عدديا وذلك لتقييم السياسات الاقتصادية[3].

1-3- أهداف نماذج التوازن العام الحسابي:

إن هذه النماذج سواءا كانت الديناميكية أو ستاتيكية، تخص بلد أو منطقة أو إقليم (بمعنى اقتصاد واحد أو متعدد الاقتصاديات)، تخص قطاع واحد أو عدة قطاعات، اقتصاد مغلق أو مفتوح، فإنها تصمم على حسب الدراسة والهدف المحدد، فهي تساعد على إيجاد الحل الرقمي عن طريق المحاكاة وتسمح بتتبع الآثار على متغيرات الاقتصاد الكلي والقطاعية والدخل ورفاهية، وبناءا على ذلك فمن بين أهداف هذه النماذج ما يلي:

- إنها أداة تسمح بمحاكاة الصدمات الخارجية أو السياسات الاقتصادية التي لها تأثير على التوازن العام في الاقتصاد.
- إنها أداة تسمح بقياس أثر السياسة الاقتصادية سواء كانت مالية، ضريبية، تجارية أو على مستوى مختلف التحويلات أو الاستثمارات.
- إنها أداة تستخدم كذلك بمحاكاة أثار بعض السياسات الاقتصادية حول الاقتصاد الوطني ومستويات المعيشية لجميع الأسر أو فئات معينة منها.

---

(1) - Faycel Zidi, op.cit, P72.

(2)- زين الدين قدال، الآثار الكمية لخلق منطقة تبادل الحر الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري: نموذج التوازن العام الحسابي، مجلة شمال إفريقيا، العدد العاشر، 2012، ص68.

(3) - Kamel Oukaci, Kherbachi Hamid, impact de la libéralisation commerciale l'intégration et le développement de l'économie algérienne : évaluation par un ***MEGC***, Revu CREAD, N°83-84, P3.

1-4- سمات نماذج التوازن العام الحسابي:

تعتبر نماذج التوازن الحسابي العام تطبيق رقمي لنظرية التوازن العام لـ **فالراس** تستخدم أساسا للمحاكاة ووضع وتقييم السياسات الاقتصادية[1]، ترتكز في ذلك على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، وهي تتضمن السمات التالية:

- أنها ملائمة لتحليل السياسات الاقتصادية من حيث التعديل أو التجديد والتخطيط وغير ملائمة للتنبؤ.
- تعتمد على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية باعتبار هذه الأخيرة قاعدة بيانات هامة لهذا النوع من النماذج.
- تصف سلوك مختلف الوحدات والأعوان الاقتصادية كالأسر، المؤسسات، الحكومة وباقي العالم.
- تصف موارد واستخدامات كل حساب.

وزيادة على ذلك فإنها أداة قوية تبنى على الأسس النظرية المتينة وليس فقط على العلاقات المتبادلة، أكثر من ذلك أنها تأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين جميع المكونات الاقتصادية. إن ما يفسر قوة هذه النماذج هو[2]:

- قدرتها على تمثيل المعاملات بين القطاعات والأسواق في الاقتصاد والتي يمكن أن تكون ممثلة من قبل المئات.
- تصف سلوك الأعوان ومختلف الهيئات الاقتصادية والتي يمكن أيضا أن تكون عديدة وفقا لنظرية الاقتصاد الجزئي.
- تستخدم الأسعار التي تعكس ظاهرة النذر والمعاملة الضريبية.

---

(1) - Bernaed Decaluwé, André Martens, Marcel Monette, comment construire modèle d'équilibre générale calculable ***MEGC***, une illustration l'actualité économique, Revue d'analyse économique, vol 62, N° 3, Sept enlié 1986, P3.

(2) - Sébastien Houde, Adaptation d'un modèle d'équilibre générale calculable aux politiques pour lutter contre les changements climatiques, mémoire pour l'obtention du grade de maitrise (M.A.), université Laval, Québec, 2005, P5.

2- أهمية نماذج التوازن العام الحسابي:

2-1- نقاط القوة ونقاط الضعف لنماذج التوازن العام الحسابي[1]:

2-1-1- نقاط القوة:

- مبني على أساس نظري قوي.
- يستخدم لتقييم السياسات الاقتصادية و/أو الصدمات الخارجية.
- يستخدم كمعيار لتحكيم بين سياستين.
- مرن عند الاستخدام مقارنة بنماذج الأخرى.
- يتميز بقلة البيانات اللازمة عند الاستخدام.

2-1-2- نقاط الضعف:

- تأخذ كأولوية تنظيم الأسواق (تعتبر الأسواق منظمة).
- قيم المعلمات غير متوافقة كمرونة الإحلال بين رأس المال والعمل.
- يفترض التوازن العام في البداية لحالة الاقتصاد حتى بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو أو اقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية.

2-2- الفرق بين نموذج اقتصاد الكلي- الاقتصاد القياسي ونموذج التوازن العام الحسابي وأهم نقاط المشتركة:

2-2-1- الفرق بين نموذج اقتصاد الكلي-الاقتصاد القياسي ونموذج التوازن العام الحسابي وأهم النقاط المشتركة[2]:

نموذج الاقتصاد الكلي – الاقتصاد القياسي	نموذج التوازن العام الحسابي
- إلهام كينزي	- إلهام كلاسيكي ويرجع التوازن العام لفراس
- تعتمد هذه النماذج على مجموعة من المعادلات تصف تطورات المجاميع الاقتصادية	- دراسة السياسات تسمح بتعديل هيكل اقتصاد (كتحرير التجاري، الإصلاح الضريبي،...الخ)
- المعادلات تقدر حسب طرق الاقتصاد القياسي	- المعلمات تقدر بطريقة المعايرة
- التحليل يميز سلوك سياسة العرض والطلب	- التحليل يوضح سلوك الاقتصاد الجزئي
- صالح لتقييم والتنبؤ	- صالح لتقييم وغير صالح للتنبؤ

المصدر: من إعداد الطالب

[1]- بومدين حسين، المرجع السابق، ص174.

[2] - www.master 211.dauphine.fr/fileadmin/mediath, le 30/12/2017.

2-2-2- النقاط المشتركة:

رغم الفرق الموجود بين هذه النماذج إلا انه هناك نقاط مشركة بينهما تكمن في:

- التقييم.
- الأولوية تنظيم الأسواق.

3- إعداد نموذج التوازن العام الحسابي، مراحل ومجالات تطبيقها:

3-1- إعداد نموذج التوازن العام الحسابي:

تتكون نماذج التوازن العام الحسابي من جزأين رئيسيين هما:

- مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي تمثل الإطار المحاسبي والمغذ الأساسي لنموذج التوازن العام الحسابي.
- معادلات النموذج.

وبالتالي لإعداد هذا النموذج لابد من الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من النقاط تتمثل أساسا فيما يلي:

- تحديد تشكيلة عناصر النموذج: عوامل الإنتاج، الأعوان الاقتصادية، منتجات من سلع وخدمات وقطاعات الإنتاج.
- تحديد سلوك الفردي لمختلف الأعوان الاقتصادية: تعظيم ربح المنتج ورفاهية المستهلك.
- تحديد مختلف المؤشرات المستخدمة كمعلمات القرار و غالبا ما تتمثل في الأسعار.
- بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

3-2- مراحل بناء نماذج التوازن العام الحسابي:

لبناء نماذج التوازن الحسابي العام لابد من إتباع المراحل التالية[1]:

أ. تحديد المشكلة محل الدراسة.

ب. اختيار قاعدة البيانات:

- اتساق المعطيات الإحصائية (المصادر).

---

(1) - Haykal Hadj Salem, impact des accords de partenariat entre la Tunisie et l'union européenne sur l'économie tunisienne à l'aide d'un ***MEGC***, Thèse pour l'obtention grade docteur de l'université du Maine, année 2004, P161.

- تكوين قاعدة البيانات (***MCS***).
- تكوين وضعية الأساس.

ج. بناء نموذج (***MEGC***):

- تحديد أشكال المعادلات.
- إغلاق النموذج.
- التعيير.
- إعادة تكوين وضعية الأساس.

د. طبيعة الصدمات (المحاكاة):

- اقتراح مجموعة السيناريوهات المتعلقة بمشكلة الدراسة.
- نتائج مختلف المحاكاة (الوضعية الجديدة).
- تفسير النتائج ومقارنتها بوضعية الأساس.

3-3- مجالات استخدام نماذج التوازن العام الحسابي:

قد تم تطبيق نماذج التوازن العام الحسابي في العديد من المجالات والتي يمكن تجميعها في أربعة فئات، هي كالتالي[1]:

3-3-1- تحليل التجارة الدولية:

يوجد نوعان من نماذج التوازن الحسابي العام تتعلق بالتجارة الخارجية، فهناك نماذج متعددة البلدان (الأقاليم أو المناطق)، وهناك نماذج تخص البلد الواحد، إن أشهر النماذج التي طبقت في هذا المجال هناك نموذج (Sohven et Whalley :1984)، ونموذج (Brown :1988)، ونموذج (Snnivasu et Whalley :1986)، وغالبا ما نعالج هذه النماذج أثر الحماية والحواجز الجمركية والغير الجمركية من خلال نمذجة تخص سعر الصرف، إستراتجية المبادلات التجارية، ضرائب على الواردات والصادرات وحركة وتنقل رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تعتبر هذه النماذج من بين أدوات التحليل المهمة على مستوى التجارة الخارجية وخصوصا ما تعلق باتفاقيات التجارة الحرة.

(1) - Yazid Benchabane, construction d'un modèle calculable d'équilibre générale du canada, thèse pour l'obtention du grade de maitrise ès arts (économie), université de Moncton, année 1995, PP22-24.

3-3-2- تحليل توزيع الدخول:

إن هذا النوع من النماذج يستخدم في تحليل استراتجيات التنمية التغيرات الهيكلية من حيث تأثيرها على الفوارق وعدم المساواة في الدخل، ومن بين النماذج المعروفة أكثر في هذا المجال هناك دراسة في البرازيل (Taylor et Al :1980)، حيث يفحص هذا النموذج تقنيات التعديل الاقتصاد الكلي كأداة لتحليل التغير في الدخل الحقيقي الناتج عن التغيرات الأجور والأسعار، وكانت الدراسة ثانية على كوريا (Adelman et Robinson :1978) حسب هذا النموذج فأدوات التحليل اختيرت وفقا لدرجة التأثير: على الأسعار النسبية للسلع والعوامل التكنولوجيا والضرائب...الخ، حيث أظهرت النتائج أن أثر توزيع الدخل حساس لتعديلات المختارة (الأسعار، الأجور والضرائب...الخ).

3-3-3- تحليل أثر الصدمات الخارجية:

بعد صدمة النفط عام 1973 سارعت العديد من المنظمات مثل البنك العالمي إلى تطوير نماذج قادرة على تتبع وتحليل أثار هذه الصدمات وبالتالي التنبؤ لتكييف الهيكلي مع ذلك، حيث ظهرت نماذج التوازن الحسابي العام وطبقت في هذا المجال واستخدمت كأداة تحليلية لسعر الصرف وعدم استقرار الصادرات، ومن بين النماذج التي طبقت في هذا السياق (Mayer : 1980 &1982)، حيث بينت النتائج بعد تطبيق هذا النموذج (خاصة عل صناعة البن في كولومبيا) أن هناك أثار مباشرة المترتبة عن عدم استقرار الصادرات على النمو الاقتصادي وعواقب ذلك على سلوك المنتجين والمستهلكين والحكومة، وأظهرت النتائج النهائية أن فرضية تدهور النمو ناتج عن عدم استقرار الاقتصادي صحيحة.

3-3-4- تحليل السياسات الضريبية:

قد استخدمت نماذج التوازن العام الحسابي كأداة لتحليل التغير في السياسة الضريبية وتحليل خصائص النظام الضريبي وتأثير تغيير الضريبة على مستوى الرفاهية، وقد طبق نموذج على الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف (Shoven et Whalley :1972).

المبحث الثاني: الإطار المحاسبي لنموذج التوازن الحسابي العام

إن بناء نماذج التوازن العام الحسابي يمر عن طريق بناء الإطار المحاسبي الاجتماعي الذي يعطي صورة عامة عن اتساق نظام العلاقات الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومي، كما يسمح بتوضيح وإعطاء عرض شامل وثابت لهذا النظام، إن الإطار المحاسبي الذي ينتمي إلى عائلة الجداول الاقتصادية الذي يعود تاريخها إلى الجدول الاقتصادي الذي أنجزه الاقتصادي **فرانسوا كيناي** (François Quesnay :1694-1774) مؤسسا وقائدا في المدرسة الطبيعية أو الفيزوقراطية[1]، تعتبر تعميم لجداول المدخلات- المخرجات لليونتيف.

إن الاقتصاد القومي عبارة عن علاقات متبادلة مابين الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار وباقي العالم، وبالتالي فبناء هذا الإطار يكون من خلال جمع البيانات والمعلومات التي تمثل تلك علاقات المتبادلة في شكل جدول مربع الشكل ذو مدخلين يطلق عليه **مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (*MCS*)**، يعود فضل استخدام هذه المصفوفة إلى (R. Stone) عام 1962 عندما استخدمها في مشروعه **نموذج كمبرج للنمو**[2]، غير أن أول مصفوفة محاسبة اجتماعية أنجزت في سنوات السبعينات كانت خاصة باقتصاد سيريلانكا قام بإنجازها مجموعة من الاقتصاديين الإنجليز[3].

إن هذه المصفوفة من جهة تعطي نظرة وعرض ثابت عن المعاملات والعلاقات المتبادلة والتي تجرى في اقتصاد محدد يخص بلد أو منطقة أو مجموعة من البلدان أو المناطق، ومن جهة أخرى فهي توفر لصانع القرار السياسات الاقتصادية قاعدة بيانات هامة لاستخدامها في إطار تحليلي للاتخاذ القرار وتسهيل الاختيار.

---

[1]- علي مجيد الحمادي، المرجع السابق، ص59.

[2]- أحمد كواز، مصفوفات الحسابات الاجتماعية وبعض الاستخدامات، سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، العدد 56، 2006، ص2.

[3] - Bernard Decaluwé, André Martens, Luc Savard, la politique économique du développement et les ***MEGC***, les presses de l'université de Montréal, 2001, P107.

1- مفاهيم عامة حول مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (*MCS*):

1- 1- تعريف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (*MCS*):

وتعد مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هيكل ونظاما شاملا لتنظيم البيانات الاقتصادية في إطار محدد لفترة زمنية معينة، وهي أداة تستخدم لتمثيل حسابات النظام المحاسبة الوطنية في شكل مصفوفاتي يساهم في تطوير العلاقات المتبادلة بين جدول الموارد والاستخدامات وحسابات القطاعات المؤسساتية[1].

وهي عبارة عن جدول إحصائي مربع يظهر التدفقات بالقيمة (الكمية في السعر) بين مختلف الحسابات في الاقتصاد، حيث نسجل الاستعمالات في السطر والمصادر في العمود ويمثل المربع الموجود في المصفوفة التدفق النقدي من العمود إلى السطر[2].

كما تعرف حسب (Declauwé & Marten :1996) على أنها:" جدول مربع الشكل ذو مدخلين لسنة محددة يسجل فيه التدفقات المحاسبية (المعاملات) للإيرادات والنفقات للاقتصاد محل الدراسة، حيث يسجل الإيرادات في السطر، ويرمز له بالمؤشر (***i***) مع (***i =1,2,3….n***) وفي الأعمدة نسجل النفقات، ويرمز لها بالمؤشر (***j***) مع (***j=1,2,3,….,n***) والعنصر العام في هذه المصفوفة يرمز له بـ t_{ij} حيث يعرف على أنه عبارة عن دفع الحساب (***j***) الذي يساهم في تكوين إيراد (***i***)، حيث أن الاتساق الداخلي للمصفوفة يضمن التوازن على مستوى كل حساب (مجموع نفقات يساوي مجموع الإيرادات)[3].

إن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية تسمح بالجمع في جدول واحد جميع المعاملات والتفاعلات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي هي جدول يدمج بين جدول المدخلات- المخرجات، وجدول الاقتصاد الكلي، وهو يحتوي على ملخص جميع

---

(1) - Tuoati et Kherbachi, étude d'impact des programme d'investissements publics sur la croissance économique en Algérie par le modèle des multiplicateurs de la ***MCS***, revue des sciences économique et de gestion N°14, 2014.

(2) - Laurent Piet, Spatialisation d'un ***MEGC*** pour l'étude de la localisation des activités agricoles aune échelle infranationales, thèse pour obtenir le grade de docteur de l'engrée, l'école nationale du génie rural, des eaux et foret, centre de: Parise, 2002, P89.

(3) - Touati, Kherbachi, op.cit, 2014.

العلاقات المتبادلة كالعمالة، توزيع الدخل، هيكل الإنتاج.إذا مما سبق نستنتج أن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هي جدول إحصائي مربع الشكل ذو مدخلين يحتوي ظاهرة واحدة يخص فترة محددة، حيث أن الأعمدة تمثل الإنفاق والصفوف تمثل الموارد للنشاطات الاقتصادية المختلفة وكل خلية آو مربع من هذه المصفوفة تمثل مدفوعات من حساب الأعمدة إلى حساب السطر.

1-2- خصائص مصفوفة المحاسبة الوطنية:

من التعارف السابقة يتضح لنا أن لهذه المصفوفة مجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

- هي عبارة عن جدول ستاتيكي (ثابت) يخص فترة محددة.
- هي عبارة عن جدول مربع الشكل ذو مدخلين.
- إن أعمدة وأسطر هذه المصفوفة تحتوي على نفس الظاهرة.
- هي أداة تسمح بتمثيل حسابات نظام المحاسبة الوطنية في شكل مصفوفاتي.
- كما تعبر أداة خامة لكثير من التحليلات الاقتصادية والنمذجة، وبالتالي تساعد على اتخاذ القرار الأنسب.

1-3- ركائز مصفوفة المحاسبة الاجتماعية:

يرتكز تركيب هذه المصفوفة على ثلاثة قواعد أساسية ومهمة، هي[1]:

- لكل صف هناك عمود مماثل.
- مجموع الأعمدة متطابق مع مجموع الصفوف التي تقابلها أو تماثلها.
- كل مدخل هو إيراد من جهة الصفوف وإنفاق من جهة الأعمدة.

(1) - Bouziane Bentabet, une ***MCS*** : le cas de l'économie algérienne, cahiers du ***CREAD*** N°40 2ème trimestre, 1997, PP:47-72.

2- مميزات الأساسية لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية، أهدافها ومبادئها:

2-1- مميزات الأساسية لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية:

- إنها توفر لصانعي القرار الخاص بمختلف السياسات الاقتصادية الأساس المحاسبي التحليلي الذي يساعدهم على اتخاذ القرار المناسب من جهة وتسهيل الاختيار من جهة أخرى.
- في شكلها القياسي فإنها تجمع في جدول واحد البيانات والمعلومات من حسابات المحاسبة الوطنية (***TEE, TES***)، وبالتالي فهي تصف الترابط بين العمالة وتوزيع الدخل وهيكل الإنتاج على أساس التسجيل الكامل للحسابات[1].

2-2- أهداف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية:

إن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية تعطي نظرة ثابتة للواقع الاقتصادي والغرض من إنشاءها المحاكاة الاقتصادية، ولا يوجد مصفوفة محاسبة اجتماعية قياسية تلبي جميع الاحتياجات، إن الغرض من تركيبها هو تحقيق هدفين رئيسين[2]:

أ. جمع وتنظيم المعلومات بصفة متسقة وكاملة في جدول واحد.

ب. توفير إطار إحصائي محاسبي مقبول للنمذجة.

بالإضافة إلى الأهداف التالية[3]:

- تسمح بتطوير العلاقات والتدفق الدائري للدخل بين عوامل الإنتاج ومختلف الهيئات والمنتجات وباقي العالم.
- تقترح إطارا لتنظيم الكامل والمتسق للمعلومات والمعطيات المتعلقة بالنظام الاقتصادي المعطى أو محل الدراسة لتحليل السياسات، وذلك حسب الهدف المقترح.

---

(1) - Sabrina Zerka, Mohamed Achouche, une ***MCS*** de l'économie algérienne pour l'année 2013, méthode et résultats, le cahier du ***CREAD,*** N° 117.

(2) - Laurent René Parrot, étude de l'impact de mesures macro-économique sur une économie villageoise africaine : un ***MEGC*** simplifié d'un petite ville, thèse pour l'obtention du doctorat d'économie , université de paris I, Panthéon-Sorbonne? Année 1997, P27.

(3) - Sabrina Zerka, op.cit.

- تسمح بتمثيل أو إعطاء صورة عن الترابط والتفاعلات والتدفقات الدخل بين عوامل الإنتاج والأعوان الاقتصادية.
- توفر الإطار المرجعي لهيكلة وبناء نموذج التوازن العام الحسابي ونموذج المضاعفات.

2-3- المبادئ الأساسية لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية:

إن لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية مجموعة من المبادئ الرئيسية نذكر منها[1]:

- مجموع التكاليف الإنتاج تساوي قيمة الإنتاج للقطاع.
- مجموع نفقات كل هيئة يساوي مجموع دخلها.

الطلب الكلي على المنتجات كل قطاع يساوي العرض الكلي لهذا القطاع.

3- حسابات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، هيكلها العام ومصادرها:

1-3- حسابات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية:

تحتوي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد المفتوح على الحسابات التالية:

- حساب عوامل الإنتاج.
- حساب الهيئات.
- حساب القطاعات.
- حساب المنتجات.
- حساب الادخار الاستثمار.

2-3- الهيكل العام لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية:

إن التركيب العام لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية هو معطى وموضح من طرف (Pyatt et Thorbecke :1976)، وأغلب المصفوفات المحاسبة الاجتماعية المركبة هي مستوحاة من أعمالهم، وحسب كل من [2](Decaluwé, Martens et Savard :2001) فهناك صفات مشتركة لمصفوفات المحاسبة الاجتماعية، هي أنها تظهر في شكل جدول مربع مدخلات- مخرجات، تخص سنة واحدة محددة، تسجل التدفقات المحاسبية (أو

[1]- Bamou Ermest, impact des incitation économique sur le pêche au Cameroun: Document de travail N°12 Février 1997,université de yaoundé, publication ***RPT*** , P16.
[2] - Bernard Decaluwé, André Martens, Luc Savard, op.cit, P107.

المعاملات) من إيرادات ونفقات للاقتصاد المدروس، حيث يسجل الإيرادات في السطر ويرمز له بالمؤشر (i) مع ($i=1,2,3....n$) وفي الأعمدة نسجل النفقات، ويرمز لها بالمؤشر (j) مع ($j=1,2,3,....,n$) والعنصر العام في هذه المصفوفة يرمز له بـ t_{ij} حيث يعرف على أنه عبارة عن دفع الحساب (j) الذي يساهم في تكوين إيراد (i)، حيث أن الاتساق الداخلي للمصفوفة يضمن التوازن على مستوى كل حساب (مجموع نفقات يساوي مجموع الإيرادات).

الشكل رقم (14): يوضح رسم توضيحي لنموذج مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

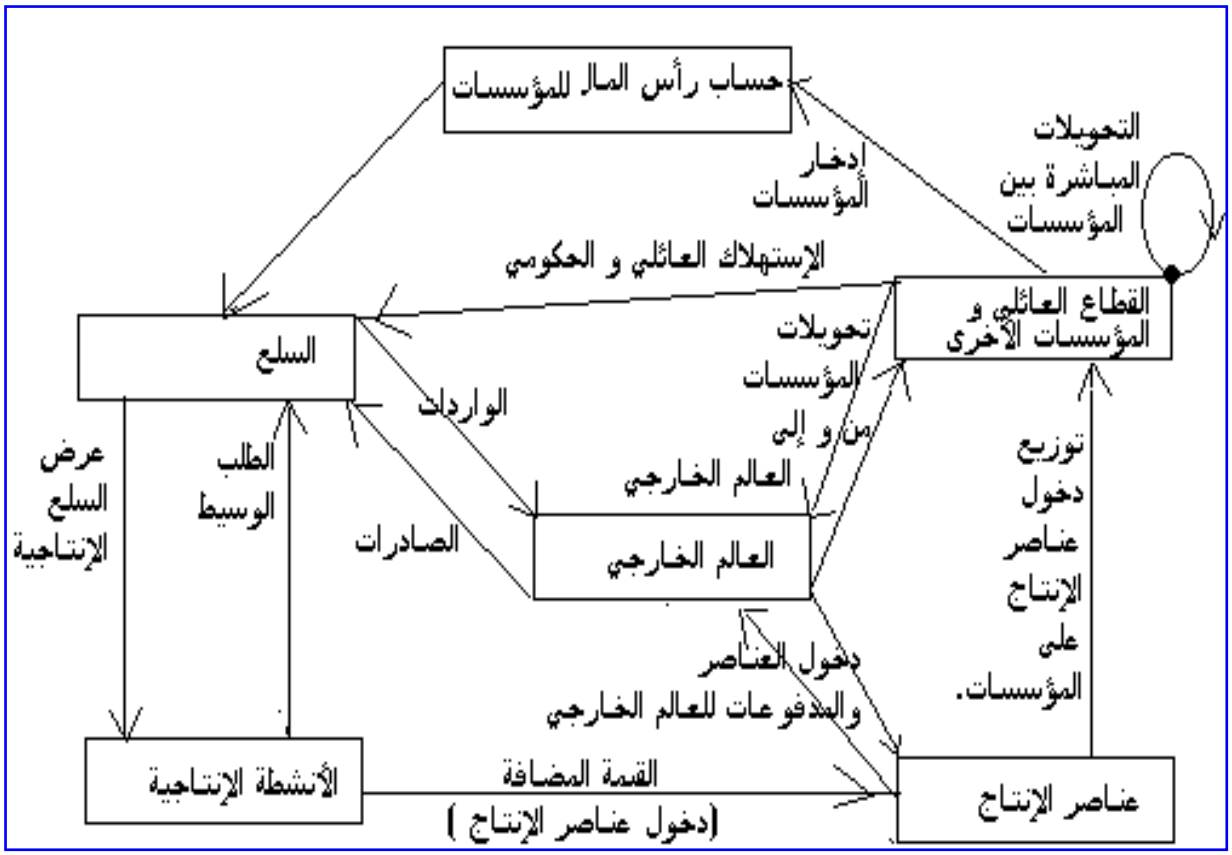

المصدر: السعدي الرجال، مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وسيلة لتحليل الجهاز الإنتاجي ومدخل لبناء نموذج التوازن العام: إشارة خاصة للاقتصاد الجزائري.

شرح الشكل:

مكونات النموذج: نلاحظ أن النموذج يتكون من ثلاثة عناصر أساسية، وهي:

- الصندوق (حساب).
- سهم (خلية).

- سهم دائري (سهم ذاتي).

حيث أن:

- الصندوق هو حساب يمثل في المصفوفة بسطر أو عمود.
- كل السهم هو خلية تمثل عنصر من عناصر المصفوفة، ومكان الخلية هو نقطة تلاقي حسابين بواسطة السهم، حيث أن هذا السهم له نقطة بداية تتمثل في الصندوق المصدر تحدد رقم العمود ونقطة نهاية تتمثل في الصندوق المستقبل تحدد رقم السطر.
- أما السهم الذاتي أي من صندوق لنفسه فهو يظهر في الخلية القطرية للمصفوفة.

الجدول رقم (03): يوضح الهيكل العام لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية[1]

	حساب رأس المال	باقي العالم	الحكومة	المؤسسات	العائلات	العوامل	السلع	النشاطات	
العرض المحلي			ضرائب غ. مباشرة			الأجور	مدخلات- مخرجات		النشاطات
		الواردات	حقوق جمركية					عرض السلع المحلية	السلع
إنفاق العوامل				الأرباح	دخل العوامل				العوامل
إنفاق العائلات	ادخار الخاص		ضرائب مباشرة				الاستهلاك الخاص		العائلات
	ادخار المؤسسات		ضرائب م. على أرباح الشركات		الأرباح الموزعة				المؤسسات
إنفاق الحكومي	ادخار الحكومي				تحويلات		الاستهلاك العام	إعانات الصادرات	الحكومة
	ادخار الخارجي		تحويلات		تحويلات			الصادرات	باقي العالم
							الاستثمارات		حساب رأس المال

(1) -Oukaci Kamel, impacts de la libéralisation sur l'intégration et le développement économique : cas de l'économie algérienne thèse pour l'obtention du grade de docteur en sciences, P107.

من الجدول رقم (03) نلاحظ أن:

حساب النشاطات (المؤسسات الإنتاجية) تدفع إلى حساب السلع (المؤسسات الأخرى) مقابل حصولها على مستلزمات وسيطة، كما تدفع إلى عوامل الإنتاج وتدفع الضرائب الغير مباشرة، ومن جهة أخرى تستلم في المقابل إيرادات على شكل مقبوضات من مبيعاتها لذلك المنتج.

أما عن حساب المنتجات من السلع والخدمات يبين شراء المنتجات من مختلف القطاعات الإنتاجية وباقي العالم (الواردات)، كما تدفع ضرائب غير مباشرة لحساب المؤسسات، كما يسجل هذا الحساب المدخلات الناتجة عن عملية بيع المنتجات الوسيطة إلى القطاعات وكذلك بيع المنتجات النهائية إلى الهيئات المحلية كالعائلات والحكومة إضافة الاستثمار وباقي العالم.

3-3- مصادر مصفوفة المحاسبة الاجتماعية:

عامة تنقسم المصادر الإحصائية إلى قسمين إدارية وميدانية، وهذا ما ينطبق على تركيب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، فزيادة على المصادر الأساسية المتمثلة في جدول المدخلات- المخرجات وجدول الاقتصاد الكلي ينبغي عند تركيبها الاستعانة بمصادر أخرى، كتقارير الإدارية والبيانات الإدارية التي تخص مختلف القطاعات، بالإضافة إلى مختلف المسوحات الميدانية التي تخص الأسر وغيرها.

المبحث الثالث: بناء (وصفه، معايرته وطرق إغلاقه) وأهم البرامج المستخدمة في حل النموذج

إن جميع النماذج الاقتصادية هي تمثيل رياضي للاقتصاد ككل، حيث تعبر عن العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية، إن هذه العلاقات يعبر عنها بدوال مختلفة، ودالة هي اعتماد متغير على متغير آخر أو مجموعة من المتغيرات، والمقصود من هذا هو المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة، إن بناء وتصميم نماذج التوازن العام الحسابي لا تخرج عن نطاق النماذج اقتصادية الأخرى، فتكوينها يتبع موضوع محل الدراسة من ناحية النوع (ستاتيكي أو ديناميكي)، ومن ناحية التصنيف (كأن تشمل الدراسة بلد، منطقة، إقليم، مجموعة من البلدان...)، كما يتوقف على اختيار أشكال الدوال، حيث نميز في هذا النموذج نوعين من المتغيرات (الداخلية والخارجية) ونوعين من المعلمات (حرة وغير حرة)، وسنتطرق في هذا المبحث إلى نوع من التفصيل لما سبق.

1- وصف النموذج:

يتضمن وصف النموذج اختيار مستوى التصنيفات وأشكال الدوال المستخدمة في الدراسات التي تستخدم نماذج التوازن العام الحسابي، وسنبين ذلك فيما يلي:

1-1- متغيرات نماذج التوازن العام الحسابي:

هناك نوعين من المتغيرات المستخدمة في هذه النماذج، وهي كالتالي:

أ. **متغيرات خارجية:** هي متغيرات يتم تحديدها خارج نظام المعادلات الهيكلية الاقتصادية.

ب. **متغيرات داخلية:** وهي على عكس المتغيرات الخارجية، فهي تحدد من خلال المعادلات الهيكلية الاقتصادية.

1-2- معلمات نماذج التوازن العام الحسابي:

كذلك نميز نوعين من المعلمات تخص هذه النماذج:

أ. **المعلمات غير الحرة:** هذه المعلمات يتم تعييرها (قياسها) من خلال معطيات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

ب. **المعلمات الحرة:** هذه المعلمات تقدر خارج النموذج باستخدام طرق الاقتصاد القياسي وهذا عندما لا تأخذ من مصادر أخرى وعامة هناك بعض القيم لبعض المعلمات شائعة الاستخدام، وهي معطاة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): يوضح بعض المعلمات التي تقدر خارج النموذج.

القطاعات – المرونات	مرونة الإحلال لدالة الطلب على الواردات	مرونة التحول لدالة عرض الصادرات	مرونة الطلب العالمي على المنتج المصدر
الفلاحي	2.0	1.5	3.0
الصناعي	0.6	0.5	3.0
الخدامات المسوقة	0.2	1.0	3.0

Source **:** Sébastien Houde, adaptation d'un ***MEGC*** aux politiques pour lutter contre les changements climatiques, mémoire pour l'obtention du grade de maitrise(M.A), université Laval, Québec, 2005.

1-3- الأعوان الاقتصادية:

نقصد بالأعوان الاقتصادية مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي يتشكل منها أي اقتصاد، ومن المستحيل محاولة تتبع نشاط كل وحدة على حدة، ولهذا تلجأ المحاسبة الوطنية إلى تجميع هذه الوحدات وهذا تبعا لتجانس نشاطها تبعا لأهداف التحليل الاقتصادي، وهناك عدة معايير مستخدمة في التجميع منها المعيار القانوني والمعيار التقني، إلا أننا سنركز على التجميع حسب المعيار القانوني وهذا لتوافقه مع أهم الوحدات المستخدمة في نماذج التوازن العام الحسابي، وبناءا على ما سبق فإن نظام المحاسبة الاقتصادية الجزائرية يميز بين أربعة قطاعات مؤسسية (المؤسسات، العائلات، الحكومة والقطاع المالي)، وشبه قطاع (باقي العالم)[1]، كما يمكن تجزئة هذه القطاعات لأغراض التحليل إلى قطاعات الجزئية، فمثلا بالنسبة للعائلات قد تكون

[1]- أقاسم قادة، قدي عبد المجيد، الوجيز في المحاسبة الوطنية، أطلس لنشر، بدون سنة النشر، ص.ص:15-16.

هناك عائلات حضرية وعائلات ريفية، أو حسب الطبقات قد تكون عائلات غنية أو متوسطة أو فقيرة.

1-4- اختيار مستوى التصنيف:

إن نماذج التوازن العام الحسابي كما قد تكون ديناميكية أو إستاتيكية فإن الدراسات التي تستخدم هذا النوع من النماذج كذلك تتوقف على مستوى التصنيف أخر، فنميز هنا نوعين من مستويات التصنيف فقد يكون جغرافيا كأن تشمل الدراسة بلد معين، منطقة أو إقليم (أو عدة بلدان، أقاليم أو مناطق)، وقد يكون التصنيف قطاعي كأن تشمل الدراسة كل القطاعات أو البعض منها.

إن نتائج هذا الاختيار إذا كان دقيق يعطي حلا وسطا بين الرغبة في بناء نموذج مع التفصيل والتصنيف بما فيه الكفاية ليعكس الواقع الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى فإن الكثير من التفصيل من شأنها أن تحجب سهولة قراءة وفهم آليات المركزية.

1-5- اختيار أشكال الدوال:

إن أشهر الدوال النيوكلاسكية التجريبية المرنة ولأكثرها شيوعا التي تستخدم في نماذج التوازن العام الحسابي، يمكن تصنيفها في أربعة عائلات كبيرة (Shoven et Whalley :1992)، وهي كما يلي[1]:

متغير الإخراج (z) يستنتج من (i) متغيرات المدخلات X_i حسب:

أ. دالة ليونتيف: $Z = \min\left\{\frac{X_i}{a_i}\right\} i$

حيث أن: $\mathbf{a}_i$ معلمة (معامل المدخلات- المخرجات)، مع $0 \leq a_i \leq 1$

ب. دالة كوب دوغلاس: $Z = \prod_i X_i^{\alpha_i}$

حيث أن: α_i معلمة حيث أن $0 \leq \alpha_i \leq 1$ تمثل جزء المدفوع من المخرجات (i).

(1) - Laurent Piet ,op-cit, P70.

ج. دالة (*CES*): $Z = \phi.\left[\sum_i \delta_i . X_i^{-p_i}\right]^{\frac{-1}{p}}$

حيث أن: p, δ_i, ϕ هي معلمات تمثل على التوالي معلمة السلم $(\phi \geq 0)$، معلمة التوزيع $(0 \leq \delta_i \leq 1)$ ومعلمة الإحلال $(-1 \leq p \leq +\infty)$ حيث أن هذه الأخيرة تحدد من خلال مرونة الإحلال σ مع $0 \leq \sigma \leq +\infty$ و $p = (1-\sigma)/\sigma$

د. دالة (النظام الخطي للنفقات: *LES*) من نوع كوب دوغلاس:

$$Z = \prod_i (X_i - \overline{X})^{\alpha_i}$$

حيث أن $\overline{X}$ تمثل أدنى مستوى للاستهلاك، حيث أن $(\overline{X} \geq 0)$

ه. دالة (*LES*) من نوع (*CES*): $Z = \phi.\left[\sum_i \delta_i (X_i - \overline{X})^{-p_i}\right]^{\frac{-1}{p}}$

وبناءا على هذا فإن بناء النموذج يقسم إلى ستة أقسام كما يلي:

- **قسم الإنتاج:**

لتحديد مستوى الإنتاج لابد من الوقوف على مستوى العمالة، وكيفية استخدام رؤوس الأموال، ولبناء نموذج (*MEGC*) يتم اعتماد إجراءات نموذجية قياسية ودقيقة محددة بفرضيتين من أجل وصف وتمييز سياق الإنتاج هما:

- عوامل الإنتاج قابلة للإحلال في تحديد القيمة المضافة في الفرع (*j*) حسب علاقة (*C-D*) كوب **دوغلاس** بمرونة الإحلال التقني تساوي الواحد بين هذه العوامل، وعائد الغلة ثابتا.
- يوجد منافسة كاملة من خلال **ليونتيف** (*Leontif*) بين المدخلات الوسيطية والقيمة المضافة، معنى ذلك أن مرونة الإحلال التقني معدومة.

من الفرضيات السابقة فإن الإنتاج الكلي لكل فرع (*j*) محدد بتقنية تستلزم استخدام التكنولوجيا في الإنتاج، إذا الإنتاج يتم نمذجته حسب مستويين كالتالي:

المستوى الأول: القيمة المضافة للفرع (***j***) يتم الحصول عليها من خلال استعمالات العوامل الأولية (رأس المال والعمل) لكل فرع (***j***) بتكنولوجيا أو تقنية من نوع (***C-D***) كوب **دوغلاس** إذا القيمة المضافة (VA_j) هي دالة من نوع كوب **دوغلاس** بين العمل (LD_j)، ورأس المال (LK_j).

[1]. $VA_j = C - D(LD_j.LK_j.\alpha_j)$.

[2]. $VA_j = A_j LD_j^{\alpha_j} LK_j^{1-\alpha_j}$

حيث أن:

- α_j: مرونة القيمة المضافة للفرع (***j***) بالنسبة لاستعمال اليد العاملة.
- $1-\alpha_j$: مرنة القيمة المضافة للفرع (***j***) بالنسبة لاستعمال رأس المال.
- $\mathbf{A}_j$: معامل السلم / أو ثابت مستوى القيمة المضافة للفرع (***j***).

مع أن:

$$0 < \alpha_j < 1$$

$$A_j > 0$$

[3].$VA_4 = LD_4$

حيث أن:

- VA_4: القيمة المضافة لفرع الخدمات الغير تجارية.
- LD_4: الطلب على العمل لفرع الخدمات الغير تجارية.

ملاحظة: تم وصف أو تسمية قطاع الخدمات الغير تجارية تحت رقم (04)، وهذا حتى يتوافق مع بناء نموذج التوازن العام المحسوب للاقتصاد الجزائر زيادة على فرع نشاط الزراعي، الصناعي، الخدمات التجارية.

المستوى الثاني: القيمة المضافة تركية من مدخلات ومخرجات حسب تقنية ليونتف بالنسبة للاستهلاكات الوسيطية (CI_j) التي تمثل المدخلات، وذلك لإنتاج منتجات مركبة (XS_j) (لأجل السوق المحلي، ولأجل التصدير) والتي تمثل المخرجات.

ما يمكن ملاحظته من ما سبق أن مدخلات الإنتاج حسب المستويين المذكورين تتمثل أساسا في عوامل الإنتاج (VA_j) والاستهلاكات الوسيطية (CI_j) لكل فرع (j). إذا هي عوامل متكاملة أو تكاملية، وبالتالي تقنية الإنتاج هنا هي من نوع **ليونتيف** (***Leontief***)، أين:

[4]. $XS_j = Leontif\ (VA_j.CI_j.V_j io_j)$

[5]. $Min\left[\frac{VA_j}{V_j}.\frac{CI_j}{io_j}\right]$

حيث أن:

- io_j, V_j: هي معاملات فنية **لليونتيف** أو معاملات تقنية بمعنى نسب استخدام (VA_j)
- ($\mathbf{CI_j}$) على التوالي في الإنتاج بالنسبة لكل فرع إنتاجي (j) مع:

[6]. $V_j = \frac{VA_j}{XS_j}$

[7]. $io_j = \frac{CI_j}{XS_j}$

[8]. $CI_j = io_j XS_j$

الاستهلاك الوسيطي (DI_j) الخاص بكل فرع إنتاج (j) حسب المدخلات الوسيطية لكل فرع (i) يكون كما يلي:

[9]. $DI_j = aij_{ij} CI_j$

حيث أن:

- aij_{ij}: حجم المدخلات الوسيطية (i) للوحدة من الطلب الوسيط لقطاع النشاط (j)

وبالتالي الطلب الوسيطي اللازم للإنتاج في الفرع الإنتاجي (j) هو مجموع الاستهلاكات الوسيطية (DI_j) اللازمة للإنتاج في هذا الفرع أي:

[10]. $DIT_j = \sum_j DI_j$.

أما الطلب على اليد العاملة (LD_j) للفرع (j) التي تعظم الربح تعطى بالعلاقة التالية(*):

$$[11].\ LD_j = \frac{\alpha_j PV_j VA_j}{W}$$

حيث أن:

- (PV_j): سعر القيمة المضافة للفرع (j).
- (W): أجور الفرع (j).

والطلب على العمل لفرع الخدمات الغير تجارية ($j=4$):

$$[12].\ LD_4 = \frac{P_4 XS_4 - \sum_j PC_j Di_4}{W}$$

حيث أن:

- (PC_i): سعر السوق للمنتوج (j) المباع محليا

- قسم الدخل- الادخار/ أو الإنفاق لمختلف الأعوان (القطاعات):

أ. قطاع العائلات (الأسر):

- **دخل الأسر (YM):** يتكون دخل الأسر (YM) أساسا من مختلف عوائد عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال)، (RLM، RKM) على التوالي، ومن التحويلات الصافية من الحكومة على شكل إعانات (Tr_{GM})، التحويلات من العائلات للعائلات على شكل (أرباح، تأجير، حصص...) (DIV_{MM}). ومن عوائد رأسمالية موزعة من المؤسسات على العائلات على شكل (فوائد، أرباح...) (DIV_{EM})، ومن مجموع التحويلات المتأتية من الخارج أو باقي العالم (Tr_{RM})، وبالتالي دخل الأسر (YM) يكون كما يلي:

$$[13].\ YM = RLM + RKM + DIV_{EM} + DIV_{MM} + Tr_{GM} + Tr_{EM} + Tr_{RM} ER$$

(*) voir : Bernard Decaluwé, André Martens, Luc Savard, section A2, op.cit, P479.

حيث أن:

[14]. $RLM = W\sum_j LD_j$

[15]. $RKM = \lambda\sum_j r_j KD_j$

حيث أن:

- (ER): عامل التحويل النقدي (سعر الصرف الاسمي).
- (w): أجور الفرع (j).
- (r): مردود رأس المال للفرع (j).
- (λ): نسبة نصيب رأس المال للعائلات التي لها نشاط مؤسسات خاصة.

وبالتالي يصبح (YM) حسب العلاقة التالية:

[16]. $YM = W\sum_j LD_j + \lambda\sum_j r_{jKD_j} + DIV_{EM} + DIV_{MM} + Tr_{GM} + Tr_{RM}$

- **الدخل المتاح للعائلات (YDM):**

[17]. $YDM = SM + CM$

إن الدخل المتاح للعائلات مخصص للادخار (SM) أو للاستهلاك (CM)، وهو عبارة عن الدخل مطروحا منه الضرائب المدفوعة للحكومة (TD_M) إذا:

[18]. $YDM = YM - TD_M$

حيث أن:

[19]. $TD_M = ty_M YM$
[20]. $YMD = YM - ty_M YM$
[21]. $YDM = (1 - ty_M)YM$

- ty_M: معدل الضريبة على دخل العائلات.

- **ادخار العائلات (SM):**

[22]. $SM = S_m YDM$

- S_m: الميل الحدي للادخار.

- **استهلاك العائلات (CM):**

[23]. $CM = (1 - S_m)YDM$

- $(1\text{-}S_m)$: الميل الحدي للاستهلاك.

ب. المؤسسات:

- **دخل المؤسسات (YE):** كما هو معلوم فإن دخل المؤسسات (YE) يتكون من بين بيع المنتجات، وكذلك من التحويلات الصافية من الحكومة (Tr_{GE})، ومن الدخل على رأس المال من العائلات للمؤسسات (فوائد، أرباح، تأجير...) (DIV_{ME})، ودخل على رأس المال من العالم الخارجي للمؤسسات (فوائد، أرباح، تأجير...) (DIV_{RE})، وهذا بعد دفع الأجور ومختلف الضرائب المتعلقة بالإنتاج، والاستهلاكات الوسيطية المشترات، وعوائد رأس المال الخاص بالعائلات، وبالتالي يعتبر دالة في معدل عائد رأس المال ومختلف التحويلات من مختلف الهيئات حسب العلاقة التالية:

[24]. $YE = (1-\lambda)\sum_j r_j KD_j + DIV_{ME} + Tr_{GE} + DIV_{RE} ER$

- **ادخار المؤسسات (SE):** هو عبارة عن دخل المؤسسات مطروحا منه ضرائب المباشرة المدفوعة من طرف المؤسسات (TD_E) ومختلف التحويلات لباقي القطاعات:

[25]. $SE = YE - TD_E - DIV_{EM} - Tr_{ER} ER$

[26]. $TD_E = t_{YE} YE$

[27]. $SE = (1 - t_{YE})YE - DIV_{EM} - Tr_{ER} ER$

حيث أن:

- t_{YE}: معدل الضرائب المباشرة على دخل المؤسسات.

ج. الإيرادات والادخار الخاصة بالدولة:

- **إيرادات الدولة:** إن الجزء الكبير من إيرادات الدولة يتكون من عائدات الضرائب المباشرة والغير مباشرة المدفوعة من مختلف القطاعات كالضرائب المباشرة على

دخل المؤسسات والعائلات وتلك المتعلقة بالإنتاج، أما الضرائب الغير مباشرة كالرسم على القيمة المضافة ورسوم والحقوق الجمركية:

- **الرسم على القيمة المضافة (*TVA*)** [1]:

[28]. $TVA = tv_j(P_j XS_j - PE_j Ex_j) + tv_j(1 + t_{Mj})PWM_j ERM_j$

حيث أن:

- tv_j: نسبة أو معدل (TVA_j).
- P_j: الأسعار بتكلفة عوامل الإنتاج.
- PE_j: الأسعار المدفوعة للمصدر من المنتج (j) بالعملة الوطنية.
- EX_j: الصادرات من المنتج (j).
- T_{Mj}: نسبة الرسوم الجمركية على الواردات (j).
- PWM_j: السعر العالمي بالعملة الصعبة للواردات (j).
- M_j: الواردات من المنتج (j).
- ER: سعر الصرف الخارجي الاسمي.

- **الرسوم والحقوق الجمركية (DTI_j):**

[29]. $DTI_j = t_{Mj} PWM_j ERM_j$

- **الضرائب المتعلقة بالإنتاج (ILP_j):**

[30]. $ILP_j = t_{Pj} P_j XS$

- t_{Pj}: معدل المتوسط لضرائب عوامل الإنتاج.

[31]. $TAxEx = t_e PE\ ER$

حيث أن:

- t_e: المعدل المطبق.
- PE: سعر المعمل (التصنيع).

(1) - Bernard Decaluwé, André Martens, Luc Savard, op.cit, P107.

وبالتالي دخل الحكومي (YG) يعطي كما يلي:

[32]. $$YG = \sum_j DTI_j + \sum_j ILP_j + \sum_j TVA_j + \sum_j TAxEx + TD_E + TD_M$$

$$YG = \sum_j DTI_j + \sum_j ILP_j + \sum_j TVA + \sum_j TAxEx + TD_E + TD_M$$

.

- **الادخار الحكومي (SG):** إن الادخار الحكومي هو عبارة عن الدخل الحكومي مطروحا منه مجموع قيمة استهلاك للإدارات العمومية (CG) ومختلف التحويلات من الحكومة إلى العائلات والمؤسسات وباقي العالم: $(Tr_{GR}, Tr_{GE}, Tr_{GM})$ على التوالي، حيث:

[33]. $$SG = YG - (CG + Tr_{GM} + Tr_{GE} + Tr_{GR})$$

- **هامش النجاح (MC_j):**

يمثل نسبة مئوية من الإنتاج المباع محليا والمستورد أي[1]:

[34]. $$MC_j = t_{MCj}\left(PD_j D_j + PM_j M_j\right)$$

حيث أن:

- T_{MCj}: يمثل نسبة مئوية.

- **قسم الطلب النهائي الداخلي:**

يمثل الطلب النهائي الداخلي في طلب العائلات للاستهلاك النهائي وكذلك بالنسبة للحكومة ولأجل الاستثمار.

[35]. $$CMi = BMi\frac{YDM}{PCi}$$

حيث أن:

- BMi: الجزء المخصص من ميزانية العائلات لاستهلاك المنتج (j).

[36]. $$INVi = \frac{\mu_i IT}{PCi}$$

(1) – Oukaci Kamel, op.cit, P127.

حيث أن:

- ($INVi$): تدفق الاستثمار من إنتاج الفرع (j).
- (Mi): الجزء المخصص من المنتج (i) في استثمارات البلد.
- (IT): الاستثمار الكلي للبلد.

[37]. $G = P_4 XS_4$

- **قسم الدوال التجارة الخارجية:**

أ. **معالجة الواردات:** في هذا الجزء أغلب نماذج ($MEGC$) توجه من خلال افتراضين هما **التخصص، البلد الأصلي** للسلع المنتجة (Armigton, l'Hypothèse, 1963) لوضع الإحلال غير تام بين الواردات والسلع المحلية، وفي سنة 1982 قام كل من (Demelo, Derris Ronson) بتطوير هذا الشكل لتجارة خارجية في الواردات والصادرات مع نماذج ($MEGC$)، وكما هو معروف أن الاستيعاب المحلي يعرف على أنه إجمالي الطلب الكلي الذي يساوي مجموع الطلبات من السلع للأجل الاستهلاك المحلي الوسطي، الاستهلاك النهائي أو للأجل الاستثمار، حيث أن السلع المطلوبة هي سلع مركبة بنسب متفاوتة (Q_j) الناتجة عن تراكم المنتجات المحلية (D_j) والمستوردة (M_j)، وبالتالي الفرضية المستعملة هي تخصيص السلع المركبة كدالة (CES) للنوعين من السلع، كالتالي:

[38]. $Q_j = A_j^M \left[\delta_j^M M^{-P_j} + (1 - \delta_j^M) D^{-P_j}\right]^{-\frac{1}{P_j}}$

تشير هذه المعادلة لحجم السلع المركبة المعروضة في الوقت المحلي.

حيث أن:

- A_j^M: ثابت مستوى دالة الإحلال التجاري (j).
- δ_j^M: يمثل معامل التفضيل للسلعة المستوردة (j) أو معلمة التوزيع لدالة الإحلال التجاري للمنتج (j) مع: $0 < \delta_j^M < 1$.
- P_j^M: معلمة أو ثابت مع $1 < P_j^M < \infty$.

أين:

$$P_j^M = \frac{1-\sigma_j^M}{\sigma_j^M} \Rightarrow \sigma_j^M = \frac{1}{P_j^M + 1}$$

حيث أن:

σ_j^M: مرونة الإحلال التجارية للمنتج المركب (j) مع $0 < \sigma_j^M < \infty$.

إذن مشكلة المستهلك هي تدنئه النفقات الكلية على المنتج المركب (j) [1]:

[39]. $$\frac{M_j}{D_j} = \left[\left(\frac{\delta_j^M}{1-\delta_j^M} \right) \left(\frac{PD_j}{PM_j} \right) \right]^{\sigma_j^M}$$

تحت قيد (1)، حيث أن Pc_j، PD_j، PM_j أسعار السلع المركبة، المحلية والمستوردة على التوالي، الشرط من الدرجة الأولى يتضمن تساوي القيم التالية:

[40]. $$PC_j Q_j = PD_j D_j + PM_j M_j$$

وللتفريق بين الطلب على المنتجات المحلية وبدائلها المستوردة أو إمكانية إحلالها بالطلب على المنتجات المستوردة لابد من الرجوع إلى المعادلة.

كذلك هذه الأخيرة تسمح باستنتاج دالة الطلب على الواردات من المنتج j كالتالي:

[41]. $$M_j = \left[\left(\frac{\delta_j^M}{1-\delta_j^M} \right) \left(\frac{PD_j}{PM_j} \right) \right]^{\sigma_j^M} D_j$$

وهي معادلة حجم السلع المستوردة المطلوبة في السوق المحلي.

ب. معالجة الصادرات: نفترض أن المنتج للمنتج (j) يوجه منتجه الإجمالي (XS_j) بنسب متغيرة للمبيعات المصدرة (Ex_j) والمبيعات المحلية (D_j) أي يوجد إحلال محدود بين السلع المنتجة من أجل السوق المحلي (D_j) والسلع المنتجة للتصدير (Ex_j)، المعبر عنها بدالة التحول التجاري (CET) بمرونة ثابتة كالتالي:

[42]. $$XS_j = B_j^E \left[\delta_j^E \left(Ex_j \right)^{-P_j^E} + \left(1-\delta_j^E \right) D_j^{-P_j^E} \right]^{-\frac{1}{P_j^E}}$$

(1) - Bernard Decaluwé, André Martens, Luc Savard, op.cit, P479.

حيث أن:

ج. B_j^E: ثابت مستوى دالة التحول التجاري للمنتج (*j*).

د. δ_j^E: معلمة التوزيع لدالة التحول التجاري للمنتوج j مع $0 < B_j^E < 1$.

ه. P_j^E: معلمة لدالة التحول التجاري للمنتج (*j*).

أين:

$$P_j^E = \frac{1 - \sigma_j^E}{\sigma_j^E} \rightarrow -\infty < P_j^E < -1 \, , \infty < \sigma_j^E < 0$$

حيث أن:

- σ_j^E: مرونة الإحلال التجارية للدالة التحول التجاري (***CET***).

إذن مشكلة المنتج هي تعظيم الربح[1]:

$$[43]. \quad \frac{D_j}{Ex_j} = \left[\left(\frac{1-\delta_j^E}{\delta_j^E} \right) \left(\frac{PE_j}{PI_j} \right) \right]^{\sigma_j^E}$$

وهذا يسمح باستنتاج العلاقة المثلى من وجهة نظر المنتج بين حجم العرض في السوق المحلي والسوق الأجنبي كما يلي:

$$[44]. \quad D_j = \left[\left(\frac{1-\delta_j^E}{\delta_j^E} \right) \left(\frac{PE_j}{PI_j} \right) \right]^{\sigma_j^E} Ex_j$$

حيث أن:

- (PE_j): أسعار السلع من أجل التصدير.
- (PI_j): أسعار السلع من أجل الطلب الداخلي.

- **قسم معادلات الأسعار:**

(1) – Bernard Decaluwé, André Martens, Luc Savard, op.cit, P493.

أ. **أسعار القيمة المضافة:** بالنسبة لأسعار القيمة المضافة لابد هنا أن نميز بين القطاعات التي نضع المنتج j خاضع للضريبة أو غير خاضع للضريبة كالتالي:

[45]. $$PV_j = \frac{(1-t_{vj})P_j XS_j - \sum_j PciDi_j}{VA_j}$$

وبالتالي أسعار القيمة المضافة هي أسعار المخرجات صافية من الضرائب مطروح منها حصة أسعار السلع الوسطية الداخلية.

[46]. $$PV_j = \frac{P_j XS_j - \sum_j PciDi_j}{VA_j}$$

وبالتالي أسعار القيمة المضافة هي أسعار المخرجات مطروحا منها حصة أسعار السلع الوسطية الداخلية.

حيث أن:

- (Pc_i): سعر استهلاك السلع.
- (Di_j): الاستهلاك الوسطي للقطاع (j) الغير مسوق.
- Tv_j: معدل ضريبة الإنتاج للقطاع (j).

ب. **عائد رأس المال (r_j):** لدينا:

[47]. $$PV_j VA_j = r_j KD_j + WLD_j$$

وبالتالي يمكن استنتاج (r_j) كما يلي:

[48]. $$r_j = \frac{PV_j VA_j - WLD_j}{KD_j}$$

ج. **أسعار الواردات (أسعار استهلاك المنتجات المستوردة):** بالنسبة لأسعار الواردات أنها مرتبطة بسعر العالمي وسعر الصرف الحقيقي، أي أنها دالة في سعر العالمي وسعر الصرف الحقيقي وهذا في حالة عدم وجود (رسوم جمركية، وضرائب داخلية) كالتالي:

[49]. $$PM_j = ER.PWM_j$$

أما في حالة وجود رسوم جمركية وضرائب داخلية فهي كالتالي:

[50]. $PM_j = ER.PWM_j\,(1+t_{Mj})(1+t_{Vj})$

د. **أسعار الصادرات:** بالنسبة لأسعار الصادرات تجمعها علاقة عكسية من معدل مختلف الرسوم على الصادرات وعلاقة طردية مع عوائد الصادرات وسعر الصرف الحقيقي، وهنا كذلك نميز بين حالتين:

- **حالة الأولى:** وجود إعانات التصدير ورسوم على الصادرات وبالتالي أسعار الصادرات تكون كالتالي:

[51]. $PE_j = \dfrac{ER.PWE_j}{1+te_j}$.

- **حالة الثانية:** عدم وجود إعانات التصدير ولا رسوم على الصادرات فإن أسعار الصادرات تكون مرتبطة بالسعر العالمي وسعر الصرف الحقيقي كما يلي:

[52]. $PE_j = ER.PWE_j$

ه. **أسعار السلع المركبة (سعر السوق: PC_j):** لدينا حسب العلاقة رقم السابقة أن:

[53]. $PC_jQ_j = PD_jD_j + PM_jM_j$

وبالتالي ومن العلاقة الأخيرة فإن سعر السلع المركبة (بسعر الصرف) يكون كما يلي:

[54]. $PC_j = \dfrac{PD_jD_j + PM_jM_j}{Q_j}$

وهو بمثابة المتوسط الحسابي لأسعار الاستهلاك المحلي وأسعار استهلاك السلع المستوردة.

و. **أسعار السلع المحلية:** فهي كالتالي:

[55]. $PD_j = \dfrac{PD_jQ_j - PM_jM_j}{D_j}$

حيث أن:

- (PD_j): هو سعر المنتج المحلي المباع في السوق الداخلي بسعر السوق.
- PD_jD_j: وهي تمثل الفرق بين قيمة العرض الكلي للمنتج (Q_j) بسعر المركب (PC_j) والواردات من هذا المنتج (M_j) بسعرها الداخلي للوحدة المباعة محليا.

ز. السعر المقبوض من طرف المنتج على المبيعات في السوق المحلي (PI_j): يساوي:

$$PI_j = \frac{PD_j}{(1+t_{Vj})} \quad .[56]$$

ح. السعر ($Perci$) للمنتج (P_j): يمثل السعر المركب للمنتج من خلال البيع في السوقين المحلي والخارجي وهو متوسط ما بين قيمة الإنتاج المحلي وقيمة الصادرات أي:

$$P_j = \frac{PD_jD_j + PE_jEx_j}{XS_j} \quad .[57]$$

في الأخير نعرف مؤشر سعر (PIB) بسعر تكلفة العوامل:

$$P_{\ln jic} = \sum_j PV_j\delta_j \quad [58].$$

حيث أن:

- δ_j: تمثل حصة القيمة المضافة لفرع (j) في (PIB) بسعر العوامل.

أين: $\sum_j \delta = 1$

- قسم توازن الأسواق (أو معادلات شرط التوازن):

أ. المعادلة الأولى: متعلقة بتوازن الاقتصاد الكلي الذي يتمثل في تساوي الأشعار بالادخار، حيث هذا الأخير هو مجموع الادخار الوطنية وادخار باقي العالم أي:

$$IT = SM + SE + SG + SR \quad [59].$$

ب. المعادلة الثانية: متعلقة بالسوق العمل حيث عوض العمل يساوي الطلب عليه؛ أي:

[60]. $LS = \sum_j LD_j$

ج. المعادلة الثالثة: متعلقة ما سبق السلع؛ أي:

[61]. $SX_j = DITi + CMi + INVi$

د. المعادلة الرابعة: متعلقة بالتوازن ميزان المدفوعات (إلا أننا تفرضنا معادلة لحساب الادخار لباقي العالم ***SR***)، كما يلي:

[62].

$$SR = e\sum_j PWM_j M_j + Tr_{ER} + Tr_{GR} - DIV_{RE} - Tr_{RG} - e\sum_j PWEX \cdot ER$$

2- تعيير نموذج التوازن العام الحسابي:

هو إجراء يقوم به العاملون على النموذج لتقدير بعض أو كل المقاييس المطلوبة في النموذج، وهو خطوة قياسية مهمة في بناء النماذج التطبيقية وخاصة نماذج التوازن العام الحسابي، كما يعبر التعيير على الطريقة التي تسمح بقياس النموذج وذلك من خلال مرحلتين أساسيتين[1]، هما:

- **المرحلة الأولى:** تركيب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (***MCS***) التي يجب أن تكون متسقة مع النموذج (سنتطرق لهذه المصفوفة في المبحث اللاحق).
- **المرحلة الثانية:** وصف وتعيير النموذج.

إن مرحلة التعيير تعني حل النموذج بصورة عكسية بعد تحديد القيم العددية للمعلمات لوضعية الأساس من خلال معطيات وبيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية المركبة في المرحلة الأولى، إن هذا التحديد القياسي لمعالم النموذج هو ما اقترحه (Jorgenson :1984)[2].

إن معظم نماذج التوازن العام الحسابي (***MEGC***) يتم معايرتها من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (***MCS***) ولا تخضع لتقدير الاقتصادي باستثناء بعض المعلمات

(1) - Anne Yapaudian-Thibaut, Sophi Tarascou et David Labrde ; Mondialisation et répartition des revenus un Modèle d'équilibre générale calculable, Revu Région et développement N°17, 2003, P83.
(2) - Laurent Piet , op.cit, P95.

تسمى **المعلمات الحرة**؛ والتي تقدر في بعض الأحيان خارج النموذج عندما لا تأخذ من مصادر أخرى، غير أن هناك صعوبات من الناحية العملية جعل تقنية التعيير تواجه الانتقادات التالية:

- من ناحية الأولى اختيار سنة واحدة كسنة الأساس للقيام بالمعايرة قد يعكس نقص في توفر المعطيات.
- من ناحية أخرى هناك فئة من المعلمات سابقة الذكر " المعلمات الحرة " قد تحدد كليا خارج النموذج كمرونة الإحلال والتحول لدوال الإحلال التجاري والتحول التجاري وبالتالي يصعب قياسها في شكل العددي وخاصة مع وجود عدد قليل من الدراسات الاقتصاد القياسي التي تسمح بمعرفة ذلك (Shoven & Walley :1992)

3- إغلاق نموذج التوازن العام الحسابي:

إن نماذج التوازن العام الحسابي هي عبارة عن نظام من المعادلات الآنية يتطلب أن عدد المعادلات يساوي عدد المتغيرات حتى يكون لنموذج حل واحد، يعتبر إغلاق نموذج التوازن العام الحسابي مشكلة هذه الأخيرة قد درست من طرف الاقتصادي (Sen :1963)، لأن عادة ما يكون عدد المجاهل وعدد المعادلات مختلف، ولحل هذا النظام لابد من إغلاق النموذج عن طريق التعديل من خلال الحد من عدد المجاهل أو المعادلات حسب الاقتضاء، إذا الإغلاق هو القضاء على عدم المساواة وتحقيق التعادل بين عدد المتغيرات الداخلية وعدد المعادلات، وهو يلعب دورا هاما في ضبط النموذج خلال المحاكاة[1]، إن اختيار نوع الإغلاق كذلك هاما في النموذج وطبيعته تختلف من تطبيق لأخر وقد يؤدي ذلك إلى تغيير في النتائج،إلا أنه في الواقع لا يوجد معيار نظري للاختيار أو تحديد نوع الإغلاق[2]، قد تم تحديد أربعة أنواع

(1) - Sébastien Mathouraparsad, la modélisation et la préparation de la politique économique des régions, thèse pour l'obtention du doctorat en sciences économiques, université des Antilles et de la Guyane.
(2) - Yazid Benchabane, op.cit, PP22-24.

للإغلاق في الأدبيات الاقتصادية[1] (الإغلاق الكينزي، الكالدوري، الكلاسيكي وإغلاق جوها نسن):

3-1- الإغلاق الكينزي:

إن طريقة الإغلاق الكينزي تخلق إمكانية البطالة، ومنه الطلب على العمل يصبح متغير خارجي. كذلك بموجب هذا الإغلاق تحدد وتثبت الأجور الاسمية ويمكن لمستويات التوظيف أن تزيد لتواجه أي زيادة في الطلب الكلي، وذلك من خلال تخفيض الأجور الحقيقية.

3-2- الإغلاق الكالدوري:

إن النظرة الكالدورية للإغلاق تفترض أن عوامل الإنتاج لم تساهم في الإنتاجية الحدية، والتوازن بين الادخار والاستثمار يكون من خلال إعادة توزيع الدخل الذي يؤثر على معدل الادخار.

3-3- إغلاق جوها نسن:

تفترض طريقة إغلاق جوها نسن أن الاستثمارات متغيرات خارجية، ومن ثم الاستهلاك يعدل من خلال الميل إلى النظام الضريبي، وبالتالي يصبح من الضروري إضافة سياسة ضريبية خارجية التي تضمن التساوي بين الادخار والاستثمار.

3-4- الإغلاق الكلاسيكي:

إن طريقة الإغلاق الكلاسيكي تفترض أن الاستثمارات الفعلية متغير خارجي، وهذا ما يتطلب آلية لتعديل سعر الفائدة خارج النموذج الذي يعادل ويساوي الادخار مع الاستثمار.

(1) - Akiko Suwa, le modèle d'équilibre générale calculable, économie et prévision, N°97-1991, PP69-76.

4- البرامج المستخدمة في بناء وحل نماذج التوازن العام الحسابي وأشهر طرق البرمجة الرياضية المستخدمة:

4-1- البرامج الأكثر شيوعا في بناء وحل نماذج التوازن العام الحسابي:

إن أكثر البرمجيات شيوعا المستخدمة في يناء وحل نماذج التوازن العام الحسابي هي برمجيات (***MATLAB***) و(***GAMS***)، وسنركز على برنامج (***GAMS***) لأنه البرنامج المستخدم في دراستنا، وكذلك لما يمتاز به من قدرة الكبيرة في معالجة البيانات.

إن تنفيذ نموذج التوازن العام الحسابي في لغة (***GAMS***) يمر عبر خمسة مراحل[1]:

- إدخال البيانات بالاعتماد على مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.
- معالجة البيانات.
- تعيير معالم النموذج (المعالم الحرة ومعالم السياسة الاقتصادية).
- معالجة معادلات النموذج.
- حل النموذج وعرض النتائج.

4-2- أشهر طرق البرمجة الرياضية المستخدمة في حل النماذج التوازن العام الحسابي:

في إطار تكوين النموذج كمسألة توازنية هناك طريقتان[2]:

أ. تعرف بنظام غير خطي المقيد (***CNS***) وفيها يشمل النموذج كل المعادلات التي تمثل حسابات المصفوفة.

ب. تعرف بالنظام التكاملي المختلط (***MCP***) وفيها يشمل النموذج على نصف المعادلات فقط التي تمثل حسابات المصفوفة وذلك باستخدام نظرية الازدواجية.

---

(1) - https ;//www.pep-net.org le 30/12/2017.

(2) - www.arab-api,org/images/training/programs/1/2003/48-c5-3 le 14/06/2017.

خلاصة الفصل:

لقد خلص هذا الفصل إلى إعطاء مفاهيم عامة حول نماذج التوازن العام الحسابي تمثلت في إطاره النظري والمحاسبي، وعن كيفية بناءه. إن نماذج توازن الحسابي العام تعتبر أداة تحليلية صالحة للتقييم وغير صالحة للتنبؤ، فهو يقوم على التمثيل المبسط للاقتصاد يصف مجموعة التفاعلات بين مختلف الأعوان الاقتصادية حسب تقسيمات المحاسبة الوطنية لها، وبين مختلف القطاعات الاقتصادية، وكذلك بين الاقتصاد ككل والخارج، كما تعتبر أداة تساعد على اتخاذ القرار والمفاضلة بين سياستين، إلا أن هدفه الرئيسي هو محاكاة الصدمات الخارجية ومختلف السياسات الاقتصادية التي لها تأثير على التوازن العام للاقتصاد.

إن بناء هذا النوع من النماذج لابد أن يمر عن طريق بناء الإطار المحاسبي له الذي يتمثل في تركيب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي تعتبر امتداد وإعادة هيكلة جدول المدخلات-مخرجات. فهي قاعدة بيانات هامة تساعد على بناء هذا النموذج ومعدلاته، كما أن هناك مرحلتين أساسيتين في هذا النموذج هما مرحلة التعيير (القياس) التي تعتبر إجراء يقوم به العاملون على النموذج لتقدير بعض أو كل المقاييس المطلوبة في النموذج، ومرحلة الإغلاق التي لازالت هذه النماذج تعاني في هذه المرحلة من اختيار طريقة الإغلاق المناسبة بحيث لا توجد معايير تساعد على ذلك، وقد اختلفت طرق الإغلاق فمنها الإغلاق الكينزي، الكالدوري، الكلاسيكي وإغلاق جوهانسن.

إن أكثر البرمجيات شيوعا لحل هذا النوع من النماذج هي برنامج (***GAMS***) و(***MATLAB***).

الفصل الرابع

تطبيق نموذج التوازن العام الحسابي على الإقتصاد الجزائري

المبحث الأول: تركيب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري
المبحث الثاني: بناء النموذج التوازن العام الحسابي للاقتصاد الجزائري
تمثيل السيناريوهات الخاصة بفرضيات تغيير معادلات:المبحث الثالث
الضريبية ومحاكاتها وتفسير النتائج

تمهيد:

نتيجة الأزمات المتكررة الناتجة عن انخفاض أسعار البترول وما نتج عن ذلك من آثار متفاوتة على الاقتصاد الجزائري، جعل من الحكومة الجزائرية القيام بجملة من الإصلاحات من بينها إعادة النظر في نظامها الضريبي من خلال إحداث تغييرات متتالية في معادلات الضريبية، فمن خلال هذا الفصل سنحاول تطبيق نموذج التوازن العام الحسابي على الاقتصاد الجزائري لتقييم الآثار المترتبة عن هذه التغييرات التي مست معدلات الضريبية على عناصر ومكونات قياس النشاط الاقتصادي وبالتالي معرفة توجهه، حيث سنعتمد في ذلك على تمثيل مجموعة من السيناريوهات لمحاكاة مجموعة من الفرضيات تخص هذه التغييرات.

إن بناء هذا النموذج يعتمد على بنك من المعطيات وقاعدة بيانات هامة تشكل في مضمونها الإطار المحاسبي لهذا النموذج هي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري، حيث قمنا باختيار سنة (2014) لتركيب هذه المصفوفة وذلك لتوفر البيات اللازمة لتركيبها، وبناء على ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: تركيب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري.
- **المبحث الثاني**: بناء نموذج التوازن العام الحسابي للاقتصاد الجزائري.
- **المبحث الثالث**: تمثيل السيناريوهات الدراسة وتفسير النتائج.

المبحث الأول: تركيب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

كل مصفوفة محاسبة اجتماعية تصف واقع اقتصادي ما وتساعد على تحليل الظروف الاقتصادية السائدة في ذلك الاقتصاد هذا من جهة، وإعطاء صورة متكاملة ومتسقة عن مختلف التفاعلات والترابط والسلوك مختلف الأعوان الاقتصادية من جهة أخرى، وبالتالي فهي أداة هامة في التخطيط إلا أن ذلك يتطلب معطيات دقيقة ومن مصادر موثوقا فيها، وبالرجوع إلى حالة اقتصاد الجزائر فالمصفوفة المقترحة في هذه الدراسة هي مصفوفة ثابتة تخص سنة واحدة (2014) كسنة أساس أو سنة مرجعية للدراسة، حيث تعتبر نقطة انطلاق وقاعدة بيانات هامة لبينا نموذج التوازن العام الحسابي لنفس الاقتصاد.

1- مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري، مصادرها وحساباتها:

1-1- مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري:

إن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة (2014) ما هي إلا ملخص لجدولين جدول المدخلات- المخرجات، وجدول الاقتصاد الكلي لنفس السنة باعتبارهما مصدرين المعتمدين في بناء هذه المصفوفة التي تتكون من حسابات ماكرو اقتصادية وحسابات ميكرو اقتصادية.

1-2- مصادرها:

مما سبق نستنتج أن أهم مصادر تركيب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري، هي:

- (***TES***): جدول المدخلات- المخرجات (2014).
- (***TEE***): جدول الاقتصادي الكلي (2014).
- بالإضافة لبعض التقارير تخص سنة (2014).

1-3- حساباتها:

إن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري المقترحة لسنة 2014 في حالة الاقتصاد المفتوح تتكون من (21) سطر و(21) عمودا، أما عن حساباتها فهي الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): يوضح حسابات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ماكرو اقتصادية وحسابات ميكرو اقتصادية

حسابات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لسنة 2014	
حسابات ماكرو اقتصادية	**حسابات ميكرو اقتصادية**
عوامل الإنتاج	العمل
	رأس المال
الهيئات	العائلات
	المؤسسات
	الحكومة
	باقي العالم
القطاعات	الزراعة
	الصناعة
	الخدمات التجارية
	الخدمات الغير تجارية
المنتجات المركبة	الزراعة
	الصناعة
	الخدمات التجارية
	الخدمات الغير تجارية
المنتجات المصدرة	الزراعة
	الصناعة
	الخدمات التجارية
التراكم	الاستثمار-الادخار
	ضريبة على القيمة المضافة
	الحقوق والرسوم الجمركية
	الهامش التجاري

المصدر: من إعداد الطالب.

2- تركيب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة (2014):

2-1- التمثيل الهيكلي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة (2014):

الإيرادات		عوامل الإنتاج		الوحدات				*TVA*	*DTI*	*MC*	القطاعات			
		العمل	رأسمال	العائلات	المؤسسات	الحكومة	باقي العالم				الفلاحي	الصناعي	خدمات م	الخدمات غ م
النفقات		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
عوامل الإنتاج	1										عائد العمل	عائد العمل	عائد العمل	عائد العمل
	2										عائد رأسمال	عائد رأسمال	عائد رأسمال	
الوحدات	3	الأجور	أرباح			تحويلات	تحويلات							
	4		أرباح			تحويلات								
	5			ض،م،على دخل	ض،م،على أ، م		تحويلات	ض،غ، مباشرة	ض،غ، مباشرة	ه.تجاري				
	6					تحويلات								
TVA	7													
DTI	8													
MC	9													
القطاعات	10													
	11													
	12													
	13													
منتجات مركبة	14			استهلاك نهائي							استهلاك وسيطي	استهلاك وسيطي	استهلاك وسيطي	استهلاك وسيطي
	15			استهلاك							استهلاك	استهلاك	استهلاك	استهلاك

وسيطي	وسيطي	وسيطي	وسيطي								نهائي			
استهلاك وسيطي	استهلاك وسيطي	استهلاك وسيطي								16	استهلاك نهائي			
										17		إنفاق حكومي		
										18			صادرات	منتجات مصدرة
										19			صادرات	
										20			صادرات	
										21	ادخار العائلات	ادخار المؤسسات	ادخار حكومي	ادخار أجنبي	تراكم/ادخار

الإيرادات النفقات		منتجات مركبة				منتجات مصدرة			تراكم- استثمار
		الفلاحي	الصناعي	خدمات م	الخدمات غ م	الصناعي	خدمات م	الخدمات غ م	
		14	15	16	17	18	19	20	21
عوامل الإنتاج	1								
	2								
الوحدات	3								
	4								
	5								
	6	واردات	واردات	واردات					
TVA	7	ض،غ،مباشرة	ض،غ،مباشرة	ض،غ،مباشرة					
DTI	8	ض،غ،مباشرة	ض،غ،مباشرة						
MC	9	هامش تجاري	هامش تجاري	هامش تجاري					
القطاعات	10	مبيعات محلية				صادرات			
	11		مبيعات محلية				صادرات		
	12			مبيعات محلية				صادرات	
	13				مبيعات محلية				
منتجات مركبة	14								استثمار
	15								استثمار
	16								استثمار
	17								
منتجات مصدرة	18								
	19								
	20								
تراكم/إدخار	21								

المصدر: من إعداد الطالب.

2-2- التمثيل الرمزي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة (2014):

	عوامل الإنتاج		الوحدات				*TVA*	*DTI*	*MC*	قطاعات النشاط				منتجات مركبة				منتجات مصدرة			تراكم	المجموع
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	
1.العمل										WL_A	WL_I	WL_{SM}	WL_{SNM}									WL
2.رأس المال										RK_A	RK_I	RK_{SM}										RK
3.العائلات	WL	RKM			Tr_{GM}	Tr_{RM}																YM
4.المؤسسات		RKE			Tr_{GE}																	YE
5.الحكومة			TDM	TDE		Tr_{RG}	TVA	DTI														YM
6.باقي العالم					Tr_{GR}									M_A	M_I	M_{SM}						YR
TVA.7														TVA_A	TVA_I	TVA_{SM}						TVA
DTI.8														DTI_A	DTI_I	DTI_{SM}						DTI
MC.9														MC_A	MC_I	MC_{SM}						MC
10.زراعية														D_A				EX_A				VX_A
11.صناعية															D_I				EX_I			VX_I
12.خ تجارية																D_{SM}				EX_{SM}		VX_{SM}
13.خ غ تج																	D_{SNM}					VX_{SNM}
14.زراعية			CM_A							$CI_{A,A}$	$CI_{A,I}$	$CI_{A,SM}$	$CI_{A,SNM}$								IV_A	VXC_A
15.صناعية			CM_I							$CI_{I,A}$	$CI_{I,I}$	$CI_{I,SM}$	$CI_{I,SNM}$								IV_I	VXC_I
16.خ تجارية			CM_{SM}							$CI_{SM,A}$	$CI_{SM,I}$	$CI_{SM,SM}$	$CI_{SM,SNM}$								IV_{SM}	VXC_{SM}
17.خ غ تج					G																	VXC_{SNM}
18.زراعية						ET_A																ET_A
19.صناعية						ET_I																ET_I
20.خ تجارية						ET_{SM}																ET_{SM}
21.تراكم- إدخ			SM	SE	SG	SR																ST
المجموع	WL	RK	YM	YE	YG	YR	TVA	DTI	MC	VX_A	VX_I	VX_{SM}	VX_{SNM}	VXC_A	VXC_I	VX_{SM}	VX_{SNM}	ET_A	ET_I	ET_{SM}	IT	

المصدر: من إعداد الطالب استئناسا بالمصفوفة المعمول بها.

ترميز مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة 2014:

لدينا:

$$i, j \in \{A.I.S.N\}$$

حيث أن:

i و j : تمثل فروع الإنتاج والمتجات، مع:

A: الزراعة.

I: الصناعة.

S: خدمات مسوقة أو تجارية.

N: خدمات غير مسوقة أو غير تجارية.

RK . إجمالي العائد الكلي لرأس المال.

$\mathrm{RK_M}$. عائد رأس المال الموجه للعائلات.

$\mathrm{RK_E}$. عائد رأس المال الموجه للعائلات.

WL. إجمالي الأجور المدفوعة للعائلات.

WL_j . كتلة الأجور في القطاع j.

Tr_{GM}. تحويلات حكومية للعائلات.

Tr_{GE}. تحويلات حكومية للمؤسسات.

Tr_{GR}. تحويلات حكومية لباقي العالم.

Tr_{RM}. تحويلات من باقي العالم للعائلات.

Tr_{RG}. تحويلات من باقي العالم للحكومة.

TD_M. ضرائب على دخل العائلات.

TD_E. ضرائب على أرباح المؤسسات.

TVA. ضريبة القيمة المضافة.

DTI. الرسوم الجمركية على الواردات.

MC. الهامش التجاري.

CM_i. استهلاك العائلات.

$CI_{i,j}$. استهلاك الوسيط للمنتج i في القطاع j.

ST. الادخار الكلي.

SM. ادخار العائلات.

SE. ادخار المؤسسات.

SG. ادخار الحكومي.

SR. ادخار باقي العالم.

G. الإنفاق الحكومي.

EX_i. الصادرات خارج الضرائب.

ET_i. الصادرات بما فيها الضرائب.

M_i. الواردات.

IT. إجمالي الاستثمارات.

IV_i. الاستثمار في المنتج i.

D_j. الإنتاج المحلي المعروض في السوق المحلي.

VX_j. العرض الكلي بالقيمة.

VXC. الطلب الكلي بالقيمة.

YM. دخل العائلات.

YE. دخل المؤسسات.

YG. دخل الحكومي.

YR. دخل باقي العالم.

TVA_i. ضرائب على القيمة المضافة على المنتج j.

DTI_i. الرسوم الجمركية على المنتج j.

MC_I. الهامش التجاري على المنتج j.

2-3- التمثيل العددي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة (2014):

الإيرادات		عوامل الإنتاج		الوحدات				TVA	DTI	MC	القطاعات			
		العمل	رأسمال	العائلات	المؤسسات	الحكومة	باقي العالم				الفلاحي	الصناعي	خدمات م	الخدمات غ م
النفقات		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
عوامل الإنتاج	1										186894	1094057	579414	2791257,2
	2										1584602	6194719	3611616	
الوحدات	3	4651622,2	4270458,9			128909	16640,2							
	4		7120478,1			5658								
	5			715076,7	2061649,3		4779,7	869248	369162	0				
	6					32895,8								
TVA	7													
DTI	8													
MC	9													
القطاعات	10													
	11													
	12													
	13													
منتجات مركبة	14			1664438							74250	661648	163141	255874
	15			2141980							283000	3476077	933361	97760
	16			2356302							63162	269659	235027	376455
	17					3521346,2								
منتجات مصدرة	18						4639							
	19						4986145							
	20						261811							
تراكم/إدخار	21			2189833,6	5064490,8	331106,7	261285,9							
المجموع		4651622,2	11390937	9067630,3	7126136,1	4019915,7	5535300,8	869248	369162	0	2191908	11696160	5522559	3521346,2

الإيرادات / النفقات		منتجات مركبة				منتجات مصدرة			تراكم-استثمار	المجموع
		العائلات	المؤسسات	الحكومة	باقي العالم	الصناعي	خدمات م	الخدمات غ م		
		14	15	16	17	18	19	20	21	
عوامل الإنتاج	1									4651622,2
	2									11390937
الوحدات	3									9067630,3
	4									7126136,1
	5									4019915,7
	6	413663	4446305	642437						5535300,8
TVA	7	83537	639520	146191						869248
DTI	8	25454	343708							369162
MC	9	179714	2299521	2479235-						9
القطاعات	10	2187269				4639				2191908
	11		6710015				4986145			1169616
	12			5260748				261811		5522559
	13				3521346,2					35213546,2
منتجات مركبة	14								70286	2889637
	15								7506891	14439069
	16								269536	3570141
	17									3521346,2
منتجات مصدرة	18									4639
	19									4986145
	20									261811
تراكم/إدخار	21									7846713
المجموع		2889637	14439069	3570141	3521346,2	4639	4986145	261811	7846713	

المصدر: من إعداد الطالب.

3- قراءة وتحليل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة (2014) وتوازنها:

3-1- حسب الأسطر:

3-1-1- حساب العوامل الإنتاج، السطر (1 و2):

يصف هذا الحساب تدفق عائدات من عملية الإنتاج على شكل مدفوعات من الفروع الأنشطة الإنتاج الأربعة التي تستخدم هذه العوامل كمدخلات، حيث أن مجموع هذه العائدات لكل فرع نشاط تعطي ما يسمى بالقيمة المضافة له.

أ. **حساب العمل، السطر (1):** تمثل التقاطعات ($t_{1.10}$، $t_{1.11}$، $t_{1.12}$، $t_{1.13}$) في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية الجزائرية سنة 2014 أجور العمال المستلمة من مختلف فروع الأنشطة الإنتاج بالمبالغ التالية على التوالي 186894، 1094057، 579414 ، 2791257.2 لفائدة حساب العائلات.

ب. **حساب رأس المال، السطر الثاني (2):** يمثل هذا الحساب تدفق عوائد رأس المال الموجودة في التقاطعات ($t_{2.10}$ $t_{2.11}$, $t_{2.12}$) ، بالمبالغ الآتية 1584602، 6194719، 3611616 على التوالي، مع الملاحظة أن فرع الإدارة العامة يستخدم العمل كعامل أو كمدخل وحيد في الإنتاج.

الجدول رقم (09): يمثل مساهمة عوامل الإنتاج في تكوين القيمة المضافة وكثافة استخدام رأس المال بالنسبة للعمل

القطاعات	العمل القيمة المضافة	رأس المال القيمة المضافة	رأس المال العمل
الفلاحي	0.11	0.89	8.48
الصناعي	0.15	0.85	5.66
الخدمات التجارية	0.14	0.86	6.23
الخدمات الغير التجارية	1	0	/

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن فروع أنشطة الإنتاج (الفلاحي والصناعي، فرع لخدمات التجارية) تستخدم عنصر رأس المال بكثافة، وهذا ما تثبته نسب كثافة رأس المال للعمل والتي تمثل (8.48 ، 5.66 ، 6.23) على التوالي.

وكذا مساهمة رأس المال في تكوين القيمة المضافة فهو يساهم بنسب عالية لهذه الفروع الإنتاج الثلاثة المقارنة بعنصر العمل، حيث نسجل (0.89 و0.85 و0.86) على التوالي كمساهمة رأس المال في تكوين القيمة المضافة بالنسبة للفروع المذكورة سابقا، أما فرع الخدمات الغير التجارية الذي يمثل الإدارة العامة فهو يستخدم عنصر العمل كمدخل وحيد في الإنتاج.

3-1-2- حساب الوحدات، السطر من (3 إلى 6):

أ. **حساب العائلات، السطر (3):** إن موارد الأسر تتمثل في مدفوعات من الأجور من طرف فروع أنشطة الإنتاج، ومن أرباح الشركات مقابل خدمة رأس المال، بالإضافة إلى التحويلات من الدولة وباقي العالم لهذا الحساب، وهذا ما نلاحظ في التقاطعات التالية($t_{3.1}$, $t_{3.2}$, $t_{3.5}$,$t_{3.6}$) بالمبالغ التالية 4651622.2، 4270458.9، 128909، 1660.5 على التوالي، حيث أن مجموع هده الموارد يمثل دخل العائلات وهو مجموع السطر (3).

الجدول رقم (10): يوضح مصادر دخل الأسر ونسب مساهمة كل منها في تكوين هذا الدخل

المصادر	المبلغ	نسبة مساهمة المصدر في دخل الأسر
الأجور	4651622.2	0.513
عوائد رأس المال	4270458.9	0.471
تحويلات في الدولة	128909	0.014
تحويلات من باقي العالم	1660.5	0.002
المجموع	9067630.3	1

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) 2014.

يلاحظ من الجدول رقم (10) أن جزء الأكبر من دخل الأسر يأتي من الأجور أي بنسبة (0.513) كمصدر أول ثم من أرباح الشركات كعوائد رأس المال بنسبة (0.471) كمصدر ثاني ، أما تحويلات من الدولة ومن باقي العالم فتساهم بنسب ضئيلة في تكوين هذا الدخل.

ب. حساب المؤسسات، السطر (4): تتلقى المؤسسات مواردها من مدخلات رأس المال وتحويلات من الدولة وهذا ما توضحه التقاطعات التالية($t_{4.3}$, $t_{4.5}$ (بالمبالغ 7120478.1، 5658 على التوالي، أما فيما يخص تحويلات الدولة لصالح حساب المؤسسات فهذا يدل على أن الشركات قد تكون عامة.

الجدول رقم (11): يوضح مصادر دخل المؤسسات ونسب مساهمة كل منها في تكوين هذا الدخل

المصادر	المبلغ	نسبة المساهمة المصادر في تكوين دخل المؤسسات
عوائد رأس المال	7120478.1	0.9992
التحويلات الحكومية	5658	0.0008
المجموع	7126156.1	1

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد (***MCS***) 2014.

يدل الجدول رقم (11) أن المصدر الرئيسي والأساسي لدخل المؤسسات يأتي من عوائد رأس المال وهذا ما توضحه نسبة مساهمتها في تكوينه المقدر بـ(0.9992)، أما نسبة التحويلات الحكومية فهي ضئيلة جدا الشيء الذي يدل على قلة الشركات التابعة للدولة.

ج. حساب الحكومة، السطر (5): يتكون دخل الحكومة من إيرادات الضرائب المباشرة (ضرائب على دخل الأسر وعلى أرباح الشركات)، وهذا يتمثل في التقاطع التالي $t_{5.4}$ ،$t_{5.3}$ وبالمبالغ الآتية 715076.7، 20616493 على التوالي، وإيرادات الضرائب الغير مباشرة (***TVA*** ورسوم الجمركية) حسب التقاطعات $t_{5.7}$،$t_{5.8}$ بالمبالغ 869248، 369162 على التوالي. بالإضافة إلى التحويلات من باقي العالم في تقاطع $t_{5.6}$ بمبلغ 4779.4 وإجمالي هذه الإيرادات يقدر بـ(4019915.7) يمثل الدخل الحكومي.

الجدول رقم (12): مصادر الدخل الحكومي ونسبة المساهمة كل مصدر

المصادر	المبلغ	نسبة مساهمة المصدر في تكوين دخل الحكومي
الضرائب المباشرة	277672.6	0.690
الضرائب الغير مباشرة	1238410	0.308
التحويلات من باقي العالم	4779.4	0.002
المجموع	40119915.7	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

تجدر الإشارة من خلال الجدول رقم (12) إلى أن الضرائب المباشرة تعتبر المصدر الأساسي لإيرادات الدولة وهذا ما تبينه نسبة مساهمتها في تكوين الدخل الحكومي، والتي تقدر نسبة (0.690) متبوعة بنسبة (0.308) التي تمثل نسبة مساهمة الضرائب الغير مباشرة في دخل الحكومي والتي تعتبر المصدر الثاني لإيرادات الدولة.

د. **حساب باقي العالم، سطر (6)**: إن موارد باقي العالم حسب (***MCS***) لسنة 2014 تأتي من مصدرين، الأول التحويلات من الحكومة لباقي العالم وهدا ما يوضحه التقاطع $t_{6.5}$ بمبلغ 32895.8، أما المصدر الثاني من خلال صادرتها لسلع والخدمات حسب التقاطعات التالية t_{614}، $t_{6.15}$، $t_{6.16}$ بالمبالغ التالية على التوالي 413663، 4446305، 642437، مع الأخذ بعين الاعتبار أن فرع أو قطاع الخدمات الغير التجارية لا يصدر ولا يستورد.

الجدول رقم (13): مصادر باقي العالم ونسبة مساهمة كل في تكوينه

المصادر	المبلغ	نسبة مساهمة
تحويلات الحكومية إلى العالم الخارجي	32895.8	0.0059
صادرات العالم الخارجي	5052405	0.9941
المجموع	5535300.8	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

إن الجدول رقم (13) يوضح أن صادرات باقي العالم تعتبر المصدر الرئيسي لموارده وهذا ما توضحه نسبة مساهمة صادرات باقي العالم المقدرة بـ(0.9941)، بالإضافة إلى نسبة المساهمة تحويلات الحكومية للعالم الخارجي التي تقدر بـ(0.0059).

3-1-3- حساب الأنشطة السطر (10 إلى 13):

يشمل حساب الأنشطة أربعة فروع هي الزراعة والصناعة والخدمات المسوقة والخدمات الغير مسوقة، حيث أن مصادر هذا الحساب تتكون من قيمة المبيعات من المنتجات هذه الأنشطة في السوق المحلي والسوق الخارجي والمدفوعة من حساب المنتجات وحساب باقي العالم.

3-1-4- حساب المنتجات المركبة السطر (14 إلى 17):

إن موارد حساب المنتجات المركبة الخاصة بالقطاعات الأربعة يتكون من الطلب الوسيطي من طرف حساب القطاعات والطلب النهائي من طرف حساب العائلات والطلب الحكومي والطلب الاستثماري، فمثلا بالنسبة لحساب المنتج المركب الزراعي السطر (14) فموارده تأتي نتيجة الطلب الوسيطي من قبل القطاعات حيث نسجل من خلال تدفق المصفوفة أن حساب القطاع الزراعي يطلب (74250) من المنتجات المركبة الزراعية كاستهلاك وسيط وهذا ما يوضحه تقاطع $t_{14.10}$، أما القطاع الصناعي يطلب كاستخدام وسيط قيمة (661648) من المنتجات المركبة الزراعية وهذا ما نجده في تقاطع $t_{14.11}$ وحساب قطاع الخدمات التجارية يطلب كاستخدام وسيط قيمة 163141 من المنتجات المركبة الزراعية وهذا من خلال تقاطع $_{14.12}$ أما قطاع خدمات الغير تجارية فيطلب قيمة (255874) من المنتجات المركبة الزراعية كاستهلاك وسيط أما بنسبة لقطاع العائلات فيطلب ما قيمته (1664438) كاستهلاك نهائي من المنتجات المركبة الزراعية، كما يندرج ضمن موارد سطر (14) الطلب لاستثماري وهذا ما يوضحه تقاطع $t_{14.21}$ بقيمة (70286)، أما فيما يخص قراءة السطر (16و15) فتقرأ بنفس كيفية قراءة السطر (14)، أما السطر (17) والخاص بحساب المنتجات المركبة الغير التجارية فموارده تنحصر في طلب الحكومي وهذا ما يوضحه $t_{17.5}$ بقيمة (3521346.2).

3-1-5- حساب المنتجات المصدرة السطر من (18 إلى 20):

إن إنتاج الفروع أو القطاعات موجه إما لسوق المحلي أو للتصدير والقطاعات المعنية بالتصدير هي القطاع الزراعي، الصناعي وقطاع الخدمات التجارية حيث أن هذه القطاعات تصدر ما قيمته (4639،4986145، 261811) من منتجاتها وهذا بتكلفة عناصر الإنتاج حيث وهذا ما تمثله التقاطعات التالية $t_{18.6}$ ،$t_{19.6}$ ،$t_{20.6}$ إن المبالغ السابقة تعتبر بمثابة نفقات باقي العالم وموارد بالنسبة لهذه الحسابات.

3-1-6- حساب الاستثمار، السطر (21):

عموما يسمى هذا الحساب بحساب رأس المال من قبل معظم أغلب الاقتصاديين، غير أنه لتوضيح ذلك ففي إطار ستاتيكي يسمى حساب الادخار والاستثمار، أما على المستوى الديناميكي فيسمى حساب التراكم، وهذا الحساب يحتوي على مستوى السطر الادخار الأسرى والمؤسسات والادخار الحكومي وباقي العالم (يتعلق بالعجز في ميزان المدفوعات) بالقيم التالية 2189833.6، 5064486.8، 331106.7، 261285.9 على التوالي وهذا ما توضحه التقاطعات الآتية $t_{21.3}$ ،$t_{21.4}$ ،$t_{21.5}$ ،$t_{21.6}$.

3-2- حساب الأعمدة:

3-2-1- حساب عوامل الإنتاج، العمود (1 و2):

إن حساب العائلات والمؤسسات الفردية، والمقصود بالمؤسسات الفردية هي العائلات التي تمارس لنشاط المؤسسة وتتحصل على أرباح مقابل زيادة على الأجور مقابل خدمة رأس المال.

أ. **حساب العمل العمود رقم (1):** نجد في هذا العمود مجموع أجور التي يدفعها حساب القطاعات و يتحصل عليها حساب العائلات التي تمتلك عامل العمل وهو ما يمثله تقاطع $t_{3.1}$ بمبلغ 4651622.2 في (*MCS*) 2014.

ب. **حساب رأس المال، العمود رقم (2):** استخدامات هذا العمود تمكن في توزيع عوائد رأس المال التي تدفع من طرف فروع أنشطة الإنتاج باستثناء فرع قطاع الخدمات

الغير التجارية لحساب العائلات وحساب المؤسسات وهذا ما تمثله التقاطعات التالية $t_{3.2}$ ، $t_{4.2}$ بمبالغ (4270458.9، 71220478.1) على التوالي.

الجدول رقم (14): يوضح نسب توزيع عوائد رأس المال لفائدة حساب العائلات وحساب المؤسسات

الاستخدامات	المبالغ	النسبة التوزيع
العائلات	4270458.9	0.375
حساب المؤسسات	7120478.1	0.625
المجموع	11390937	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) 2014.

من جدول رقم (14) نلاحظ أن استخدامات حساب رأس المال يتمثل في عوائد التي توجه لفائدة مؤسسات تكون بنسبة كبيرة حوالي (0.625) من هذه العوائد وهذا تأكدها القراءة حسب السطر التي تدل أن المصدر الأساسي لدخل المؤسسات تتمل في العوائد الناتجة من خدمة رأس المال.

3-2-2- حساب الوحدات، الأعمدة (3 إلى 6):

أ. **حساب العائلات، العمود رقم (3):** إن دخل حساب العائلات فهو يوزع على الاستخدامات التالية يدفع العائلات الضرائب المباشرة على دخلها لحساب الحكومة و هذا ما يوضحه التقاطع $t_{5.3}$ بالمبلغ 715076.7.

كما تقوم بشراء ما قيمته 1664438، 2141980، 2356302 من المنتجات المركبة الزراعية، الصناعية والخدمات التجارية وهذا ما نلاحظه في التقاطعات التالية $t_{14.3}$،$t_{15.3}$،$t_{16.3}$ على التوالي كإستهلاكات نهائية أما الفرق بين دخل العائلات وإنفاقها يمثل ادخار وهذا ما يظهره التقاطع $t_{21.3}$ بمبلغ (2189833.6).

الجدول رقم (15): يمثل نسب توزيع دخل حساب العائلات

استخدامات	المبالغ	النسب
دفع الضرائب المباشرة	714076.7	0.08
الاستهلاك النهائي	6162720	0.68
الادخار	2189833.6	024.
المجموع	9067630.3	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) 2014.

نلاحظ من الجدول السابق أن جزء كبير من دخل العائلات ينفق على استهلاكاتها من مختلف المنتجات المركبة الزراعية، الصناعية والخدمات التجارية وهذا ما توضحه نسبة توزيع الدخل على الاستهلاك التي تمثل (0.68)، كما تقوم العائلات بادخار نسبة (0.24) من دخلها الذي يساهم في تمويل الاستثمار الوطني ، أما النسبة المتبقية (0.08) فتوجه من هذا الدخل لفائدة الحكومة في شكل ضرائب مباشرة على هذا الدخل.

ب. حساب المؤسسات، العمود رقم (4): إن استخدام هذا الحساب يتمثل في دفع ضرائب المباشرة على أرباح هذا الحساب لفائدة الحكومة ، وما تبقى يذهب إلى الادخار بمعنى أن مدفوعات هذا الحساب تكون لفائدة الإدارات العامة لأجل الضرائب المباشرة على أرباح المؤسسات بقيمة (2061649.3) الذي يوضحه التقاطع $t_{5.4}$ أو لحساب الادخار الاستثمار لأجل الادخار الذي يساهم كذلك بدوره في تمويل الاستثمار الوطني بمبلغ (5064486.8) الذي يوضحه التقاطع التالي $t_{21.4}$.

الجدول رقم (16): يوضح نسب توزيع دخل حساب المؤسسات

استخدام	المبلغ	النسبة الاستخدام
دفع ضرائب على أرباحها	2061649.3	0.29
الادخار	5064486.8	0.71
المجموع	7126136.1	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) 2014

نلاحظ من جدول رقم (16) أن الجزء الكبير من موارد المؤسسات يوجه للادخار أي بنسبة (0.71)، أما نسبة (0.29) فهي عبارة عن ضرائب مباشرة تدفعها المؤسسات على أرباحها لحساب الحكومة.

ج. حساب الحكومة، العمود رقم (05): إن موارد الدولة الآتية من مختلف المصادر بقيمة (4019915.7) توجه في شكل تحويلات إلى كل من حساب العائلات وحساب المؤسسات وحساب باقي العالم بالمبالغ التالية (1289095 ،5658، 32895.8) على التوالي، وهدا ما نلاحظه من خلال تدفق المصفوفة (***MCS***)

2014 الاقتصاد الجزائري في التقاطعات التالية: $t_{3.5}$ ،$t_{4.5}$،$t_{6.5}$، كما توجه الحكومة جزء من دخلها للاستهلاك العام من خلال إنفاقها على مجموع الخدمات الغير التجارية مبلغ (3521346.2)، وهذا نلاحظه في القاطع التالي $t_{17.5}$، أما الفرق بين موارد حساب الحكومة (سطر5) واستخداماتها أو إنفاقها (العمود 5) يمثل ادخار حكومي، حيث يقدر هذا الفرق بمبلغ (331106.7) ونلتمسه في التقاطع $t_{4.6}$.

الجدول رقم (17): يوضح من نسب استخدامات موارد الحكومة

الاستخدامات	المبلغ	نسبة الاستخدام
التحويلات		
1-للأسر	128909	0.032
2-للمؤسسات	5658	0.002
3-للعالم الخارجي	32895.8	0.008
الاستهلاك العام	3521346.2	0.876
الادخار	331106.7	1
المجموع	4019915.7	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) 2014

إن جزء الكبير من موارد الدولة يوجه لا محالة للإنفاق على الاستهلاك العام أي ما نسبته (0.876) وهذا ما يؤكده الجدول رقم (17).

د. **حساب باقي العالم، العمود رقم (6):** إن إنفاق باقي العالم يمكن أن نلاحظ من تدفق مصفوفة (***MCS***) 2014 في تقاطع $t_{3.6}$ بمبلغ (16640.2) على شكل تحويلات من هذا الحساب للعائلات، وتقاطع $t_{5.6}$ بمبلغ (4779.7) كذلك على شكل تحويلات لفائدة حساب الحكومة، كما نسجل من خلال تدفق (***MCS***) 2014 مدفوعات هدا الحساب إلى حساب القطاعات الزراعية وصناعية وخدمات تجارية على صادراتها من المنتجات وهذا ما توضحه التقاطعات $t_{18.6}$،$t_{19.6}$،$t_{20.6}$ بالمبالغ التالية (4639، 4986145، 261811) على التوالي هذا فيما يخص مدفوعات هذا الحساب إلا أننا نسجل في التقاطع $t_{21.6}$ قيمة (261285.9) تمثل ادخار خارجي (عجز ميزان المدفوعات).

الجدول رقم (18): يوضح نسب الاستخدامات حساب باقي العالم

الاستخدامات	المبالغ	نسبة الاستخدام
إنفاق على الصادرات	5252595	0.9489
التحويلات	21419.9	0.0039
الادخار	261285.9	0.0472
المجموع	55353008	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

من الجدول رقم (18) نسجل نسبة (0.9489) من موارد باقي العالم توجه للإنفاق على الصادرات الموجهة له.

3-2-3- حساب القطاعات، الأعمدة (10-13):

إن استخدامات حساب القطاعات تمثل في دفع الأجور لحساب العمل وهذا ما تمثله التقاطعات التالية $t_{1.10}$ ، $t_{1.11}$، $t_{1.12}$، $t_{1.13}$ بالمبالغ التالية (186394، 1094057، 579414، 1791257.2) على التوالي، كما تدفع هذا القطاعات كعوائد مقابل خدمة رأس المال لحساب رأس المال المبالغ التالية:

(1584602،6194719،3611616)، وهذا نلاحظه من تدفق المصفوفة (***MCS***) 2014 قي تقاطعات التالية $t_{2.10}$، $t_{2.11}$، $t_{2.12}$ على التوالي، كما تدفع القطاعات مقابل استهلاكاتها الوسطية لحساب المنتجات المركبة والتي يمكن أن نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): يمثل التدفقات الوسطية

القطاعات المنتجات المركبة	زراعي	الصناعي	خدمات التجارية	خدمات غير تجارية
الزراعية	74250	661648	163141	255874
صناعية	283000	3476077	933361	97760
الخدمات التجارية	63162	269659	235027	376455

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

ملاحظة: إن مجاميع أعمدة الخاصة بحساب القطاعات تمثل قيمة إنتاج هذه القطاعات بتكلفة عناصر الإنتاج أي قبل خضوعها للضرائب الغير مباشرة.

3-2-4- حساب المنتجات المركبة، الأعمدة (14 إلى17):

إن استخدامات هذا الحساب تجمع ما بين ما تم شراءه في السوق المحلي والسوق الخارجي (على شكل واردات) حيث أن مثلا المنتج المركب الزراعي فهو ما قيمة (2187269) كمشتريات في السوق المحلي وما قيمته (413663) كمشتريات في السوق الدولية (واردات)، هذه الأخيرة تقيم بأسعار الحدود (***Prix CAF***)، (التكلفة، التأمين، مصاريف الشحن) خارج الرسوم الجمركية و(**TVA**).

إن قيم هذه الضرائب (***TVA*** والرسوم الجمركية) والتي تمثل المبالغ التالية (83557، 25454) على التوالي تدفع من قبل حساب المنتجات المركبة الزراعية إلى حساب الحكومة، كذلك نسجل قيمة (179714) كهامش تجاري تدفع لفرع الخدمات هذا يخص قراءة العمود رقم (14) لحساب المنتج المركبة الزراعي أما باقي الأعمدة الخاصة بحسابات المنتج المركب فتقرأ بنفس الشيء لعمود رقم (14)، وهي الأعمدة من (15 إلى 17).

ملاحظة: إن مجاميع هذه الأعمدة هي قيم بأسعار السوق لموارد مختلف المنتجات سواء منتجة محليا أو مستوردة (28896.37 للمنتجات المركبة الزراعية، 14439069 للمنتجات المركبة الصناعية و3570141 للخدمات التجارية).

3-2-5- حساب المنتجات المصدرة، الأعمدة (18 إلى 20):

نسجل في هذا الحساب المنتجات المصدرة من طرف فروع أو قطاعات الإنتاج المبينة في التقاطعات التالية:

- المنتجات المصدرة الزراعية في التقاطع $t_{10.18}$ بمبلغ (4639).
- المنتجات المصدرة الصناعية في التقاطع $t_{11.19}$ بمبلغ (4986145).
- الخدمات التجارية المصدرة في التقاطع $t_{12.60}$ بمبلغ (261811).

إن هذه المبالغ تعتبر بمثابة نفقات تقع على عاتق حساب باقي العالم.

3-2-6- حساب الادخار- الاستثمار، العمود (21):

يظهر العمود (21) استخدامات حساب التراكم المكون من الطلب الاستثماري حسب الفرع الأصلي المنتج للسلع المكونة لهذا التراكم ، وليس حسب الفرع الذي وجهت له وهذا ما تمثله التقاطعات التالية $t_{14.21}$،$t_{15.21}$،$t_{16.21}$ بالمبالغ التالية (269536،7506891،70286)على التوالي، والتي توضح الطلب الاستثماري لسلع الزراعية والصناعية والخدمات التجارية على التوالي.

3-3- التوازن الداخلي والخارجي للمصفوفة:

بعد تركيب المصفوفة لابد من التحقق من الاتساق الداخلي والخارجي للمصفوفة:

أ. **الاتساق الداخلي:** يتعلق هذا بالتحقق من تساوي أو تطابق مجموع الأعمدة مع مجموع الصفوف التي تقابلها أو تماثلها وهذا ما يمكن ملاحظته من المصفوفة [2014].

ب. **الاتساق الخارجي:** يتعلق هذا الاتساق بالتحقق من التوازن الاقتصادي الكلي المحاسبي داخل المصفوفة، وللقيام بذلك لابد من التحقق من:

- تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي أي:

$$Y = C + G + I + (X - M)$$

$$\Longrightarrow Y - M = C + G + I + X$$

ومنه:

$$\Rightarrow Y(17280969.2) + M(5502405) = C(6162720) + G(3521346.2) + IT(7846713) + X(5252595)$$

$$\Rightarrow 22783374.2 = 22783374.2$$

- تساوي الاستثمار الكلي مع الادخار الكلي أي:

$$IT = SM + SE + SG + SR$$

$$IT(7846713)=SM(2189833.6)+SE(5064486.8)+SG(331106.7)+SR(261285.9)$$

حيث إن:

- ***Y***. الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق.
- ***C***. الاستهلاك العائلي.
- ***IT***. الاستثمار الكلي.
- ***G***. الإنفاق الحكومي.
- ***X***. الصادرات.
- ***M***. الواردات.
- ***SM***. ادخار العائلات.
- ***SE***. ادخار المؤسسات.
- ***SG***. الادخار الحكومي.
- ***SR***. الادخار الأجنبي (أو الخارجي).

ومن تدفقات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لاقتصاد الجزائري نجد القيم المتغيرات السابقة كما يلي:

$$Y = \sum t_1 + \sum t_2 + t_{5,7} + t_{5,8}$$

$$\Rightarrow Y = 4651623.2 + 11390937 + 869248 + 369162$$

$$\Rightarrow Y = 17280969.2$$

$$C = t_{14,3} + t_{15,3} + t_{16.3}$$

$$\Rightarrow C = 1664438 + 2141980 + 2356302$$

$$\Rightarrow C = 6162720$$

$$G = \sum t_{17}$$

$$\Rightarrow G = 3521346.2$$

$$IT = \sum t_{21}$$

$$\Rightarrow IT = 7846713$$

$$.X = \sum t_{18} + \sum t_{19} + \sum t_{20}$$

$$\Rightarrow X = 4639 + 4986145 + 261811$$

$$\Rightarrow X = 5252595$$

$$.M = t_{6,14} + t_{6,15} + t_{6,16}$$

$$\Rightarrow M = 413663 + 4446305 + 642437$$
$$\Rightarrow M = 5502405$$

$$.SM = t_{21,3}$$

$$\Rightarrow SM = 2189833.6$$

$$.SE = t_{21.4}$$

$$\Rightarrow SE = 5064486.8$$

$$SG = t_{21,5}$$

$$\Rightarrow SG = 331106.7$$

$$SR = t_{21.6}$$

$$\Rightarrow SR = 261285.9$$

المبحث الثاني: بناء النموذج التوازن العام الحسابي للاقتصاد الجزائري

إن النموذج المستخدم في دراستنا هو مستوحاة من النموذج المفتوح لـ (Décaluwé et Al :2001) يحص أربع فروع إنتاج (لزراعة، الصناعة، الخدمات المسوقة والخدمات الغير مسوقة)، وعوامل الإنتاج (العمل، رأسمال)، مع أربعة أعوان اقتصادية (الأسر، المؤسسات، الحكومة وباقي العالم)، وهو نموذج **ستاتيكي** يعتمد على معطيات وبيانات تخص سنة واحدة، حيث يستند هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات.

1- فرضيات النموذج ووصفه:

1-1- فرضيات النموذج:

- اقتصاد البلد اقتصاد صغير لا يؤثر في الأسعار العالمية.
- هو أيضا نموج المنافسة الكاملة وبالتالي فإن شرط التعظيم الربح تستلزم أن سعر عوامل الإنتاج يساوي قيمة الإنتاجية الحدية.
- النقود هي فقط وسيلة للتبادل (حيادية النقود).
- تتحدد أسعار الواردات والصادرات في الأسواق العالمية.
- المنتجين المحليين لا يواجه أي صعوبات في الأسواق الخارجية.
- الصناعات تستخدم عوامل الإنتاج وكذلك المنتجات الوسيطة من الأنشطة الأخرى، بالإضافة إلى ذلك هناك تكامل مثالي لـ **اليونتيف** (حيث مرونة الإحلال التقنية تساوي الصفر بين المدخلات الوسيطة من جهة وبين المدخلات الوسيطة وعوامل الإنتاج من جهة أخرى.
- يوجه الإنتاج الوطني للاستهلاك المحلي ولتصدير من خلال ثبات مرونة التحول التجاري (***CET***).
- تعظم الأسر دالة منفعتها تحت قيد ميزانيتها حيث أن الاستهلاك العائلي يوزع بين مختلف المنتجات حسب دالة الطلب (***LES***).

- تتلقى المؤسسات دخلها من عائد رأسمال ومن التحويلات وتوزعه بين الادخار والتحويلات للعائلات وباقي الهيئات الأخرى.
- العائلات والمؤسسات تدفع الضرائب للحكومة، وعلاوة على ذلك هناك العديد من التحويلات تتم بين مختلف الهيئات والأعوان الاقتصادية.
- العمل يتحرك تماما بين القطاعات الإنتاجية في حين رأسمال هو المحدد لكل قطاع منهم، وبالتالي فإن تخصيص العامل لا يتأثر عن طريق نقل الموارد إلى بقية العالم.

1-2- وصف النموذج:

1-2-1- معادلات النموذج:

إن نموذج التوازن العام الحسابي يتكون من جزأين رئيسيين كما سبق الذكر في الفصل السابق، فالجزء الأول هو تركيب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وهذا قد تم في المبحث السابق من هذا الفصل، أما الجزء الثاني فهو اختيار شكل المعادلات التي لا تخرج عن نطاق محتوى المصفوفة، وقد تم تقسيم معادلات النموذج التوازن العام الحسابي لاقتصاد الجزائري إلى ثمانية أقسام رئيسية هي كالتالي:

أ. معادلات الإنتاج:

[1]. $VA_j = A_j LD_j^{\alpha_j} KD_j^{1-\alpha_j}$ $(j = 1.2.3)$

[2]. $VA_4 = LD_4$

[3]. $XS_j = \frac{VA_j}{V_j}$ $(j = 1.2.3.4)$

[4]. $CI_j = io_j XS_j$ $(j = 1.2.3.4)$

[5]. $DI_{ij} = aij_{ij} CI_j$ $(i = 1.2.3; j = 1.2.3.4)$

[6]. $DIT_i = \sum_{j=1}^{4} aij_{ij} CI_j$ $(i = 1.2.3)$

[7]. $LD_j = \frac{\alpha_j PV_j VA_j}{w}$ $(j = 1.2.3)$

[8]. $LD_4 = \frac{P_4 XS_4 - \sum_{i=1}^{3} PC_i DT_{i4}}{w}$

ب. معادلات الدخل- الادخار:

[9]. $YM = W\sum_{j=1}^{4} LD_j + \lambda\sum_{j=1}^{4} r_j\, KD_j + Tr_{GM} + Tr_{RM}$

[10]. $YDM = YM - TD_M$

[11]. $SM = s_m YDM$

[12]. $YE = (1-\lambda)\sum_{j=1}^{4} r_j KD_j + Tr_{GE}$

[13]. $SE = YE - TD_E$

ج. إيرادات- ادخار الدولة:

[14]. $TVA_j = t_{vj}\left(P_j XS_j - PE_j EX_j\right) + t_{vj}\left(1 + t_{Mj}\right)PWM_j\, ER\, M_j, \qquad (j = 1.2.3)$

[15]. $DTI_j = t_{Mj} PWM_j\, ER\, M_j$

$(j = 1.2.3)$

[16]. $YG = \sum_{j=1}^{3} TVA_j + \sum_{j=1}^{3} DTI_j + TD_M + TD_E + Tr_{RG}$

[17]. $SG = YG - G - Tr_{GM} - Tr_{GE} - Tr_{GR}$

د. معادلة هامش الربح التجاري (MC_j):

[18]. $MC_j = T_{MCj}\left(PD_j D_j + PM_j M_j\right) \qquad (j = 1.2.3)$

[19]. $TD_M = t_{YM} YM$

[20]. $TD_E = t_{YE} YE$

ه. دوال التجارة الخارجية:

[21]. $Q_j = A_j^M \left[\delta_j^M M_j^{-P_j^M} + (1-\delta_j^M) D_j^{-P_j^M}\right]^{-\frac{1}{P_j^M}}$ $(j = 1.2.3)$

[22]. $M_j = \left[\left(\frac{\delta_j^M}{1-\delta_j^M}\right)\left(\frac{PD_j}{PM_j}\right)\right]^{\sigma_j^M} D_j$ $(j = 1.2.3)$

[23]. $XS_j = B_j^E \left[\delta_j^E (EX_j)^{-P_j^E} + (1-\delta_j^E) D_j^{-P_j^E}\right]^{-\frac{1}{P_j^E}}$ $(j = 1.2.3)$

[24]. $D_j = \left[\left(\frac{1-\delta_j^E}{\delta_j^E}\right)\left(\frac{PE_j}{PI_j}\right)\right]^{\sigma_j^E} EX_j$ $(j = 1.2.3)$

و. الطلب النهائي الداخلي:

[25]. $C_{Mi} = \frac{B_{Mi} YD_M}{Pci}$ $(i = 1.2.3)$

[26]. $INV = \frac{\mu_i IT}{Pci}$ $(i = 1.2.3)$

[27]. $G = P_4 XS_4$

ز. الأسعار:

[28]. $PV_j = \frac{P_j XS_j - \sum_{i=0}^{3} PciDi_j}{VA_j}$ $(i = 1.2.3.4)$

[29]. $r_j = \frac{PV_j VA_j - WLD_j}{KD_j}$ $(j = 1.2.3)$

[30]. $PM_j = ER\ PWM_j (1 + t_{Mj})(1 + tv_j)$ $(j = 1.2.3)$

[31]. $PE_j = ER\ PWE_j$ $(j = 1.2.3)$

[32]. $PD_j = \frac{PC_j Q_j - PM_j M_j}{D_j}$
$(j = 1.2.3)$

[33]. $PI_j = \frac{PD_j}{1+tx_j}$ $(j = 1.2.3)$

[34]. $P_j = \frac{PI_j D_j + PE_j EX_j}{XS_j}$ $(j = 1.2.3)$

[35]. $P_{injex} = \sum_{j=1}^{4} PV_j \delta_j$

ح. التوازن:

[36]. $IT = SM + SE + SG + SR$

[37]. $LS = \sum_{j=1}^{4} LD_j$

[38]. $Q_j = DITi + CMi + INVi$ $(j = 1.2.3)$

[39].

$$SR = ER \sum_{j=1}^{3} PWM_j M_j + Tr_{ERDM} + Tr_{ERDM} - Tr_{GR} - DIV_{ER} - Tr_{GR} ER \sum_{j=1}^{3} PWE_j EX_j$$

1-2-2- ضبط النموذج:

إن نموذج التوازن العام الحسابي للاقتصاد الجزائري هو عبارة عن نظام من المعادلات الآنية مكون من (96) معادلة و(104) من المتغيرات، ولضمان وجود حل وحيد للنموذج لابد من أن يكون عدد المعادلات مساويا لعدد المتغيرات الداخلية لهذا النظام، وللقضاء على عدم المساواة بين عدد المعادلات وعدد المتغيرات الداخلية وتحقيق التعادل بينهما قمنا بتثبيت (18) متغيرا وجعلها متغيرات خارجية، وكل ذلك موضح في التمثيل الرياضي لهذا النموذج.

2- التمثيل الرياضي للنموذج المفتوح للاقتصاد الجزائري:

2-1- التمثيل الرياضي لمعادلات النموذج:

أ. الإنتاج:

المعادلة	العدد
[1]. $VA_j = A_j LD_j^{\alpha_j} KD_j^{1-\alpha_j}$	3
[2]. $VA_4 = LD_4$	1
[3]. $XS_j = \frac{VA_j}{V_j}$	4
[4]. $CI_j = io_j XS_j$	4

[5]. $DI_{ij} = aij_{ij} CI_j$ 12

[6]. $DIT_i = \sum_{j=1}^{4} aij_{ij} CI_j$ 3

[7]. $LD_j = \frac{\alpha_j PV_j VA_j}{w}$ 1

[8]. $LD_4 = \frac{P_4 XS_4 - \sum_{i=1}^{3} PC_i DT_{i4}}{w}$ 3

ب. الدخل- الادخار:

	العدد
المعادلة	
[9]. $YM = W \sum_{j=1}^{4} LD_j + \lambda \sum_{j=1}^{4} r_j KD_j + Tr_{GM} + Tr_{RM}$	1
[10]. $YDM = YM - TD_M$	1
[11]. $SM = s_m YDM$	1
[12]. $YE = (1-\lambda) \sum_{j=1}^{4} r_j KD_j + Tr_{GE}$	1
[13]. $SE = YE - TD_E$	1
[14]. $TVA_j = t_{Vj}(P_j XS_j - PE_j EX_j) + t_{vj}(1 + t_{Mj}) PWM_j ERM_h$	1
[15]. $DTI_j = t_{Mj} PWM_j \; ER \; M_j$	1
[16]. $YG = \sum_{j=1}^{3} TVA_j + \sum_{j=1}^{3} DTI_j + TD_M + TD_E + Tr_{RG}$	3
[17]. $SG = YG - G - Tr_{GM} - Tr_{GE} - Tr_{GR}$	3
[18]. $MC_j = T_{MCj}(PD_j D_j + PM_j M_j)$	3
[19]. $TD_M = t_{YM} YM$	1
[20]. $TD_E = t_{YE} YE$	1
[21]. $Q_j = A_j^M [\delta_j^M M^{-P_j} + (1 - \delta_j^M) D^{-P_j}]^{\frac{-1}{P_j}}$	3

[22]. $M_j = \left[\left(\frac{\delta_j^M}{1-\delta_j^M}\right)\left(\frac{PD_j}{PM_j}\right)\right]^{\sigma_j^M} D_j$ 3

[23]. $XS_j = B_j^E \left[\delta_j^E (EX_j)^{-P_j^E} + (1-\delta_j^E) D_j^{-P_j^E}\right]^{-\frac{1}{P_j^E}}$ 3

[24]. $D_j = \left[\left(\frac{1-\delta_j^E}{\delta_j^E}\right)\left(\frac{PE_j}{PI_j}\right)\right]^{\sigma_j^E} EX_j$ 3

ج. الطلب:

	العدد	المعادلة
[25]. $C_{Mi} = \frac{B_{Mi} YD_M}{Pci}$	3	
[26]. $INV = \frac{\mu_i IT}{Pci}$	3	
[27]. $G = P_4 XS_4$	1	

د. الأسعار:

	العدد	المعادلة
[28]. $PV_j = \frac{P_j XS_j - \sum_{i=0}^{3} PciDi_j}{VA_j}$	4	
[29]. $r_j = \frac{PV_j VA_j - WLD_j}{KD_j}$	3	
[30]. $PM_j = ER\ PWM_j(1+t_{Mj})(1+t_{Vj})$	3	
[31]. $PE_j = ER\ PWE_j$	3	
[32]. $PD_j = \frac{PC_j Q_j - PM_j M_j}{D_j}$	3	
[33]. $PI_j = \frac{PD_j}{1+t_{Vj}}$	3	
[34]. $P_j = \frac{PI_j D_j + PE_j EX_j}{XS_j}$	3	

[35]. $P_{injex} = \sum_{j=1}^{4} PV_j w_j$	1

ه. التوازن:

المعادلة	العدد
[36]. $IT = SM + SE + SG + SR$	1
[37]. $LS = \sum_{j=1}^{4} LD_j$	1
[38]. $Q_j = DITi + CMi + INVi$	3
[39]. $SR = ER \sum_{j=1}^{3} PWM_j M_j + Tr_{GR} - Tr_{RM} - Tr_{RG} ER \sum_{j=1}^{3} PWE_j EX_j$	1
TOTAL	**= 97**

2-2- متغيرات النموذج:

2-2-1 المتغيرات الداخلية (*Les Variables Endogènes*):

المتغيرات	العدد
- VA_j: القيمة المضافة للفرع j (حجم).	4
- CI_j: إجمالي الاستهلاك الوسيط للفرع j (حجم).	4
- XS_j: إنتاج الفرع j (حجم).	4
- TDM: الإيرادات من الضرائب المباشرة على دخل العائلات.	1
- TME: الإيرادات من الضرائب المباشرة على دخل المؤسسات.	1
- LD_j: الطلب على اليد العاملة في الفرع j (حجم).	4
- w: معدل الأجور الفرع (j).	1
- PV_j: سعر القيمة المضافة للفرع j.	4
- P_j: سعر الإنتاج بتكلفة عوامل الإنتاج.	4
- PD_j: سعر السوق للمنتج المحلي j المباع في السوق المحلي.	3
- PC_i: سعر السوق للمنتج المركب j.	3
- PM_j: السعر المحلي للمنتج المستورد j.	3

- PE_j: السعر المحلي للصادرات من المنتج j.	3
- CM_i: استهلاك العائلات للمنتج i (حجم).	3
- PI_i: استهلاك العائلات للمنتج i (حجم).	3
- IT: إجمالي الاستثمار بالقيمة.	1
- DI_{ij}: طلب الوسيط للمنتج i من طرف الفرع j(حجم).	12
DIT_i : طلب الوسيط للمنتج i (حجم).	3
- M_j: الواردات من المنتج j (حجم).	3
- EX_j: الصادرات من المنتج j (حجم).	3
- D_j: الطلب الداخلي من المنتج المحلي j (حجم).	3
- D_jطلب على المنتج المركب j (حجم).	3
- YM: دخل العائلات (قيمة).	1
- YDM: الدخل المتاح للعائلات.	1
- YE: دخل المؤسسات.	1
- YG: دخل الحكومة.	1
- TVA_j: الإيرادات من الضرائب على القيمة المضافة للمنتج j.	3
- : الإيرادات من الضرائب الجمركية على المنتج	3
- r_j: معدل عائد رأس المال في الفرع j.	3
- MC_j: الهامش التجاري على المنتج j.	3
- ادخار العائلات:	1
- SE: ادخار المؤسسات.	1
- SG: الادخار الحكومي.	1
مؤشر سعر (PIB) بسعر تكلفة العوامل.	1
- INV: طلب الاستثماري على المنتج i (حجم).	3

مجموع المتغيرات الداخلية (96)

2-2-2- المتغيرات الخارجية*(Les Variables Exogènes)*:

المتغيرات	العدد
- KD_j: الطلب على رأس المال في الفرع j (حجم).	3
- L_s: عرض الكلي للعمل (حجم).	1
- PWM_j: السعر العالمي للواردات بالعملة الصعبة للمنتج j.	3
- $PWEX_j$: السعر العالمي للصادرات بالعملة الصعبة للمنتج j.	3
- ER: سعر الصرف.	1
- Tr_{GM}: التحويلات الجارية من الدولة إلى العائلات.	1
- Tr_{GR}: التحويلات الجارية من الدولة إلى المؤسسات	1
- Tr_{GR}: التحويلات الجارية الدولة إلى باقي العالم.	1
- Tr_{RM}: التحويلات الجارية باقي العالم إلى العائلات.	1
- Tr_{RG}: التحويلات الجارية من باقي العالم إلى الدولة.	1
- G: الإنفاق الحكومي.	1
- SR: الادخار الأجنبي.	1

مجموع المتغيرات الخارجية (18)

2-3- المعلمات النموذج:

2-3-1- المعلمات المعيارية، أو الخاصة، أو القياسية (*Les Paramètres Calibrés*):

- A_j: ثابت مستوى القيمة المضافة للفرع (j).
- α: مرونة دالة كوب دوغلاس.
- aij_{ij}: معامل المدخلات المخرجات.
- io_j: معامل تقني ثابت (**ليونتيف**)، يوضح حجم المدخلات الوسطية المطلوبة لإنتاج وحدة من الفرع (j).

- V_j: معامل تقني ثابت (**ليونتيف**)، يمثل معامل القيمة المضافة لإنتاج للفرع (j).
- λ_j: حصة رأس المال الذي تحصل عليه العائلات.
- $1-\lambda_j$: حصة رأس المال الذي تحصل عليه المؤسسات.
- Sm: الميل الحدي لادخار العائلات.
- A_j^M: ثابت مستوى معادلة (الإحلال) التجاري للمنتج المركب(j)
- δ_j^M: معامل التفضيل أو معلمة التوزيع لدالة الإحلال التجاري للمنتج المركب(j)
- B_j^E: ثابت مستوى معادلة التحول التجاري للمنتج (j)
- δ_j^E: معلمة التوزيع لدالة التحول التجاري للمنتج (j)
- T_{MCj}: معدل هامش التجاري على المنتج(j).
- δ_j : حصة الفرع (j) في إجمالي القيمة المضافة.
- μ_j: الجزء المخصص من المنتج (i) في استثمارات البلد.
- B_{Mi}: الجزء المخصص من المنتج (i) في إجمالي استهلاك العائلات.

2-3-2- المعلمات الحرة:

- σ_j^M: مرونة الإحلال التجارية للمنتج المركب (j) مع $\left(\sigma_j^M=\frac{1}{P_j^M+1}\right)$
- σ_j^E: مرونة الإحلال التجارية لدالة التحول التجاري للمنتج j مع $\left(\sigma_{\mathrm{j}}^{\mathrm{E}}=\frac{1-\sigma_{\mathrm{j}}^{\mathrm{E}}}{\sigma_{\mathrm{j}}^{\mathrm{E}}}\right)$

2-3-3- معلمات السياسات الاقتصادية (معيارية):

- t_{YM}: معدل الضرائب المباشرة على دخل العائلات.
- t_{YE}: معدل الضرائب المباشرة على دخل المؤسسات.
- T_{Vj}: معدل الضريبة على القيمة المضافة على المنتج j.
- T_{Mj}: معدل الضريبة الجمركية على الواردات من المنتج(j).

ملاحظة: P_j^M، P_j^E هما معالم أو ثوابت لدوال الإحلال التجاري والتحول التجاري للمنتوج (j) على التوالي.

3- إحصائيات النموذج التوازن العام الحسابي لاقتصاد الجزائري وتعييره (قياسه):

3-1- إحصائيات النموذج التوازن العام الحسابي لاقتصاد الجزائري:

وبالتالي يمكن تلخيص ما سبق حول عدد المعادلات، متغيرات ومعلمات نموذج التوازن العام الحسابي للاقتصاد الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): يوضح إحصائيات النموذج التوازن العام الحسابي

معادلات النموذج ومتغيراته	العدد
عدد معادلات النموذج	97
عدد المتغيرات الداخلية للنموذج	96
عدد المتغيرات الخارجية للنموذج	18
عدد المعلمات الحرة للنموذج	2
عدد المعلمات الغير حرة للنموذج	16
عدد معلمات السياسة الاقتصادية	04

المصدر: من إعداد الطالب

3-2- تعيير النموذج:

كما سبق فإن تعيير النموذج هو إجراء يقوم بيه العاملون على النموذج لقياس بعض أو كل المعلمات المطلوبة في النموذج محل الدراسة لحله بصورة عكسية بعد تحديد القيم العددية للمعلمات من معطيات وبيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة (2014)، حيث تسمى هذه المعلمات بالمعلمات الغير الحرة أو الداخلية، ويوجد نوع آخر من المعلمات يسمى بالمعلمات الحرة أو الخارجية لأنها تقدر خارج النموذج بالطرق القياسية أو تأخذ من مصادر أخرى.

3-2-1- المعلمات الحرة أو الخارجية المستخدمة في النموذج التوازن العام للاقتصاد الجزائري:

القطاعات – المرونات	مرونة الإحلال لدالة الطلب على الواردات	مرونة التحول لدالة عرض الصادرات
الفلاحي	2.0	1.5
الصناعي	0.6	0.5
الخدامات المسوقة	0.2	1.0

Source : Sébastien Houde, adaptation d'un MEGC aux politiques pour lutter contre les changements climatiques, mémoire pour l'obtention du grade de maitrise (M.A), université Laval, Québec, 2005.

3-2-2- المعلمات الغير الحرة أو الداخلية المستخدمة في النموذج التوازن العام للاقتصاد الجزائري:

من خلال معادلات النموذج ومعطيات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية يمكن قياس وتعيير كالتالي:

أ. حساب مختلف الأسعار:

- حساب أسعار السلع المركبة (PC_j):

$$PC_j = \left((1 + tv_j)\, D_j + (1 + t_{Vj})(1 + t_{Mj})M_j\right)(1 + tmc_j)/Q_j$$

حيث أن:

$$Q_j = D_j + M_j$$

$$t_{Vj} = TVA_j/(D_j + M_j + DTI_j)$$

$$t_{Mj} = \frac{DTI_j}{M_j}$$

$$tmc_j = MCO_j(D_J + M_j + DTI_j + TVA_j)$$

الجدول رقم (21) التالي: يبين حساب نسبة الضرائب على القيمة المضافة (t_{vj})، ونسبة الرسوم الجمركية (t_{Mj})

j	D_j	M_j	TVA_j	DTI_j	MC_j	tv_j	tm_j	tmc_j
	1	2	3	4	5	3/(1+2+4)	4/2	5/(1+2+3+4)
1	2187269	413663	83537	25454	179714	0.031806825	0.06153318	0.066317013
2	6710015	4446305	639520	343708	2299521	0.055610299	0.077301939	0.189423939
3	5260748	642437	146191	0	-2479235	0.024764766	0	-0.409833179

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

وبعد إيجاد نسب الضرائب على القيمة المضافة والرسوم الجمركية بإمكاننا حساب أسعار السلع المركبة PC_j حسب العلاقة السابقة.

الجدول رقم (22) : يوضح حساب أسعار السلع المركبة PC_j

j	$1+tv_j$	$1+tm_j$	$1+tmc_j$	D_j	M_j	Q_j	PC_j
	1	2	3	4	5	6	x [(1x4)+(1x2x5]3/6
1	1.031806825	0.06153318	0.066317013	2187269	413663	2600932	1.111000595
2	1.055610299	0.077301939	0.189423939	6710015	4446305	11156320	1.294250165
3	1.024764766	0	-0.409833179	5260748	642437	5903185	0.604782164

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

- **حساب سعر السلع المستوردة (PM_j):**

لدينا:

$$= ER.PWM_j\,(1+t_{Mj})(1+t_{Vj})PM_j$$

الجدول رقم (23): يوضح قيم أو أسعار السلع المستوردة (PM_j)

j	$1+tv_j$	$1+tm_j$	ER	PWM_j	PM_j
	1	2	3	4	1 x 2 x 3 x 4
1	1.031806825	0.06153318	1.000	1.000	1.095297181
2	1.055610299	0.077301939	1.000	1.000	1.13721102
3	1.024764766	0	1.000	1.000	1.024764767

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

مع العلم أن الأسعار العالمية للواردات بالعملة الصعبة وسعر الصرف الخارجي الاسمي معطاة كالتالي:

$$PWM_j = 1.000\ , j = 1.2.3$$

- **حساب أسعار السلع المحلية (PD_j):**

لدينا:

$$3.\ PD_j = (1 + t_{vj})$$

أو

$$PD_j = \frac{PC_jQ_j - PM_jM_j}{D_j}$$

لأن حسب المعادلة ليدينا:

$$= PC_jQ_j - PM_jM_jPD_jD_j$$

الجدول رقم (24): يوضح حساب (PD_j) حسب القانون الأول

j	$PD_i = (1+tv_i)$
1	1.031806825
2	1.055610299
3	1.024764766

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

الجدول رقم (25): يوضح حساب (PD_j) حسب القانون الثاني

j	PC_i	Q_i	PM_i	M_i	D_i	PD_i
	1	**2**	**3**	**4**	**5**	**(1x2+3 x 4)/5**
1	1.111000595	2600932	1.095297181	413663	2187269	1.031806825
2	1.294250165	11156320	1.13721102	4446305	6710015	1.055610299
3	0.604782164	5903185	1.024764767	642437	5260748	1.024764766

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

ملاحظة: في حالة عدم وجود رسوم وحقوق جمركية فإن:

$$PD_j = PM_j = PC_j$$

- **حساب السعر المقبوض من طرف المنتج على المبيعات في السوق المحلي PI_j:**

وبعد إيجاد أسعار السلع المحلية يمكن حساب السعر المقبوض من طرف المنتج على المبيعات في السوق المحلي (PI_j)، لدينا:

$$4.\ PI_j = \frac{PD_j}{(1 + t_{vj})}$$

الجدول رقم (26): يوضح قيم (PI_j):

j	PD_j	$1+tv_j$	$PI_j=PD_j/(1+tv_j)$
1	1.031806825	1.031806825	1
2	1.055610299	1.055610299	1
3	1.024764766	1.024764766	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

ب. حساب DI_{ij} حجم طلب القطاع j من المنتجات المركبة i:

لدينا من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية المصفوفة الجزئية لتدفق المبادلات الوسيطية CI_{ij} كما يلي:

الجدول رقم (27): يوضح المصفوفة الجزئية لتدفق المبادلات الوسيطية CI_{ij}

CI_{ij}	**1**	**2**	**3**	**4**
1	74250	661648	163141	255874
2	283000	3476077	933361	97760
3	63162	269659	2350027	376455

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

وبالاعتماد على المصفوفة CI_{ij} وأسعار المنتجات المركبة (PC_i) يمكن تحديد حجم المدخلات الوسيطية من المنتجات المركبة i لكل قطاع j، وذاك من خلال قسمة عناصر كل صف من صفوف المصفوفة الجزئية لتدفق المبادلات الوسيطية على سعر المنتج المركب الموافق للصف وسيتم توضيح ذلك في الجدول أدنا:

حيث أن:

$$DI_{ij} = \frac{CI_{ij}}{PC_i}$$

DI_{ij} : حجم طلب القطاع j من المنتجات المركبة i.

الجدول رقم (28): يوضح حجم طلب القطاع j من المدخلات الوسيطية i (DI_{ij})

DI_{ij}	1	2	3	4
1	66831.64708	595542.4327	146841.5049	230309.507
2	218659.4283	2685784.485	721159.6559	75534.0838
3	104437.6044	445877.9009	388614.307	622463.798

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

- **حساب الاستهلاك الوسيط للقطاع j ، CI_j**:

إن الاستهلاك الوسيط (CI_j) لكل قطاع j هو مجموع طلبات هذا القطاع من المدخلات الوسيطية i، أين:

$$CI_j = \sum_{i=1}^{3} DI_{ij}$$

الجدول رقم (29): يوضح الاستهلاك الوسيط (CI_j) لكل قطاع j.

	CI_4	CI_3	CI_2	CI_1
CI_j	928307.388	1256615.468	3727204.819	389928.6798

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

ج. حساب نسبة حجم المدخلات الوسيطية i لكل قطاع النشاط j، aij_{ij}:

بعد حساب طلب كل قطاع j من المدخلات الوسيطية i، والاستهلاك الوسيط لكل قطاع j، إذا يمكن حساب نسبة حجم المدخلات الوسيطية i لكل قطاع النشاط j حسب العلاقة التالية:

$$aij_{ij} = \frac{DI_{ij}}{CI_j}$$

الجدول رقم (30): يوضح حساب نسب حجم المدخلات الوسيطية i حسب كل قطاع j aij_{ij}

aij_{ij}	*1*	*2*	*3*	*4*
1	0.171394541	0.159782588	0.116854765	0.248096169
2	0.56076775	0.720589454	0.573890482	0.081367535
3	0.267837709	0.119627958	0.309254754	0.670536296
Total aij_{ij}	1	1	1	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

د. حساب نسبة الاستهلاك الوسيط للقطاع j , IO_j:

حسب ما سبق لدينا:

$$IO_j = \frac{CI_j}{XS_j}$$

الجدول رقم (31): يوضح نسبة الاستهلاك الوسيط للقطاع j , IO_j

J	1	2	3	4
CIj	389928.6798	3727204.819	1256615.468	928307.388
XSj	2191908	11696160	5522559	3521346.2
IOj	0.177894638	0.318669103	0.227542244	0.263622869

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

ذ. حساب معامل α (مرونات عوامل الإنتاج):

تحسب مرونة عوامل الإنتاج حسب العلاقة التالية:

$$\alpha_j = \frac{\mathrm{LD_j}}{\mathrm{VA_J}}$$

الجدول رقم (32): يوضح كيفية حساب المعامل α.

j	VA_j	LD_j	KD_j	α_j	$1-\alpha_j$	LD_j^{α}	$KD_j^{1-\alpha}$
1	1771496	186894	1584602	0.105500662	0.894499338	3.598792428	351418.416
2	7288776	1094057	6194719	0.150101608	0.849898392	8.062497795	592281.6038
3	4101030	579414	361161	0.138250979	0.861749021	6.262372089	447809.0924

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (***MCS***) لسنة 2014.

ر. حساب معلمات دوال التجارة الخارجية:

- حساب ثابت المستوى دالة الإحلال التجاري (A_j^M)، ومعامل التفضيل أو معلمة التوزيع لدالة الإحلال التجاري (δ_j^M)، وثابت (P_j^M)، مع العلم كما ذكر سابقا أن هذا الثابت يعطى كما يلي:

$$\mathrm{P_j^M} = \frac{1 - \sigma_j^M}{\sigma_j^M}$$

J	حيث أن مرونة الإحلال التجارية للمنتج المركب j (σ_j^M) وهي معلمة حرة معطاة كما يلي: σ_j^M
1	2.000
2	0.600
3	0.200

المصدر: من إعداد الطالب

- حساب (δ_j^M) معامل التفضيل أو معلمة التوزيع لدالة الإحلال التجاري:

مع العلم أن:

$$0 < \delta_j^M < 1$$

لدينا من معادلة رقم [22] والتي تمثل حجم السلع المستوردة المطلوبة في السوق المحلي، أن:

$$M_j = \left[\left(\frac{\delta_j^M}{1-\delta_j^M}\right)\left(\frac{PD_j}{PM_j}\right)\right]^{\sigma_j^M} D_j$$

$$\Rightarrow \frac{M_j}{D_j} = \left[\left(\frac{\delta_j^M}{1-\delta_j^M}\right)\left(\frac{PD_j}{PM_j}\right)\right]^{\sigma_j^M}$$

$$\Rightarrow \left(\frac{\delta_j^M}{1-\delta_j^M}\right)^{\sigma_j^M} = \left(\frac{M_j}{D_j}\right) \div \left(\frac{PD_j}{PM_j}\right)^{\sigma_j^M}$$

وبالتطبيق العددي نجد عندما:

$$j = 1, \sigma_1^M = 2$$

$$\left(\frac{\delta_1^M}{1-\delta_1^M}\right)^{\sigma_1^M} = \left(\frac{M_1}{D_1}\right) \div \left(\frac{PD_1}{PM_1}\right)^{\sigma_1^M}$$

$$\Rightarrow \left(\frac{\delta_1^M}{1-\delta_1^M}\right)^2 = \left(\frac{413663}{2187269}\right) \div \left(\frac{1.03180683}{1.095297181}\right)^2$$

$$\Rightarrow \left(\frac{\delta_1^M}{1-\delta_1^M}\right)^2 = (0.189123057) \div (0.94203368)^2$$

$$\Rightarrow \left(\frac{\delta_1^M}{1-\delta_1^M}\right)^2 = 21311382$$

$$\Rightarrow 2\ln\left(\frac{\delta_1^M}{1-\delta_1^M}\right) = \ln(21311382)$$

$$\Rightarrow 2\ln\left(\frac{\delta_1^M}{1-\delta_1^M}\right) = -1.54592887$$

$$\Rightarrow \ln\left(\frac{\delta_1^M}{1-\delta_1^M}\right) = -0.77296443$$

$$\Rightarrow \left(\frac{\delta_1^M}{1-\delta_1^M}\right) = e^{-0.77296443}$$

$$\Rightarrow \left(\frac{\delta_1^M}{1-\delta_1^M}\right) = 0.46164253$$

$$\Rightarrow \delta_1^M = 0.315838189$$

وبنفس الشيء نقوم بحساب باقي معاملات التفضيل أو معلمات التوزيع لدوال الإحلال التجاري، حيث أنه عندما تكون:

$j = 2, \sigma_j^M = 0.600$ فإن:

$$\delta_j^M = 0.351735365$$

$j = 3, \sigma_j^M = 0.200$ فإن:

$$\delta_j^M = 0.000271583$$

- **حساب ثابت أو المعلمة (P_j^M):**

لدينا كما سبق ذكره أن:

$$\sigma_j^M = \frac{1}{1+P_j^M}$$

$$\Rightarrow P_j^M = \frac{1-\sigma_j^M}{\sigma_j^M}$$

الجدول رقم (33): يبين كيفية حساب ثابت أو المعلمة (P_j^M)

j	σ_j^M	$1-\sigma_j^M$	$(1-\sigma_j^M)/\sigma_j^M = P_j^M$
1	2.000	−1.000	−0.500
2	0.600	0.400	0.6666667
3	0.200	0.800	4.000

المصدر: من إعداد الطالب

- **حساب ثابت مستوى دالة الإحلال التجاري (A_j^M):**

بعد ما تم حساب ثابت (P_j^M) ومعلمة التوزيع لدالة الإحلال التجاري (δ_j^M)، إذا يمكن حساب ثابت مستوى دالة الإحلال التجاري (A_j^M) كما سيوضح:

لدينا حسب المعادلة رقم [21] أن:

$$Q_j = A_j^M \left[\delta_j^M M^{-P_j^M} + (1-\delta_j^M) D^{-P_j^M}\right]^{-\frac{1}{P_j^M}}$$

$$\Rightarrow A_j^M = \frac{Q_j}{\left[\delta_j^M M_J^{-P_j^M} + (1-\delta_j^M) D_j^{-P_j^M}\right]^{-\frac{1}{P_j^M}}}$$

وبالتالي فإنه حسب العلاقة السابقة عند:

$j = 1$

$$A_1^M = \frac{Q_1}{\left[\delta_1^M M_1^{-P_1^M} + (1-\delta_1^M) D_2^{-P_1^M}\right]^{-\frac{1}{P_1^M}}}$$

$$\Rightarrow A_1^M = \frac{2600932}{[0.315838189(413663)^{-(-0.500)} + (1-0.315838189)2187269^{-(-0.500)}]^{-\frac{1}{(-0.500)}}}$$

$$\Rightarrow \boldsymbol{A_1^M = 1.76196156}$$

$j = 2$

$$A_2^M = \frac{Q_2}{\left[\delta_2^M M_2^{-P_2^M} + (1-\delta_2^M) D_2^{-P_2^M}\right]^{-\frac{1}{P_2^M}}}$$

$$\Rightarrow A_2^M = \frac{11156320}{[0.351735365(413663)^{-0.6667} + (1-0.351735365)2187269^{-0.6667}]^{-\frac{1}{0.6667}}}$$

$$\Rightarrow A_2^M = 1.94710367$$

$$j = 3$$

$$A_3^M = \frac{Q_3}{\left[\delta_3^M M_3^{-P_3^M} + (1-\delta_3^M) D_3^{-P_3^M}\right]^{-\frac{1}{P_3^M}}}$$

$$\Rightarrow A_3^M = \frac{5903185}{[0.000271583(642437)^{-4} + (1-0.000271583)5260748^{-4}]^{-\frac{1}{4}}}$$

$$\Rightarrow A_3^M = 1.15490332$$

- **حساب معلمة التوزيع لدالة التحول التجاري (δ_j^E)، وثابت أو معلمة لدالة التحول التجاري (P_j^E)، وثابت مستوى دالة التحول التجاري (B_j^E)، مع العلم أن (P_j^E) يعطى حسب العلاقة التالية:**

$$P_j^E = \frac{1+\sigma_j^E}{\sigma_j^E}$$

حيث أن σ_j^E مرونة الإحلال التجارية للدالة التحول التجاري للمنتج j وهي معلمة حرة معطاة سابقا كما يلي:

J	σ_j^E
1	1.500
2	0.500
3	1.000

المصدر: من إعداد الطالب

- **حساب ثابت أو معلمة لدالة التحول التجاري P_j^E:**

بناءا على القيم المعطاة للمعلمة الحرة (σ_j^E) نستطيع حساب معلمة لدالة التحول التجاري P_j^E كما يلي:

الجدول رقم (34): يوضح كيفية حساب ثابت أو معلمة لدالة التحول التجاري P_j^E

J	σ_j^E	$1+\sigma_j^E$	$(1+\sigma_j^E)/\sigma_j^E$
1	1.500	2.5	1.66666667
2	0.500	1.5	3
3	1.000	2	2

المصدر: من إعداد الطالب

- **حساب معلمة التوزيع لدالة التحول التجاري للمنتج j:**

لدينا حسب العلاقة رقم [24] المثلى بين حجم العرض في السوق المحلي والسوق الأجنبي من وجهة نظر المنتج أن:

$$D_j = \left[\left(\frac{1-\delta_j^E}{\delta_j^E}\right)\left(\frac{PE_j}{PI_j}\right)\right]^{\sigma_j^E} EX_j$$

$$\Rightarrow \frac{D_j}{EX_j} = \left[\left(\frac{1-\delta_j^E}{\delta_j^E}\right)\left(\frac{PE_j}{PI_j}\right)\right]^{\sigma_j^E}$$

$$\Rightarrow \left(\frac{1-\delta_j^E}{\delta_j^E}\right)^{\sigma_j^E} = \left(\frac{D_j}{EX_j}\right) \div \left(\frac{PE_j}{PI_j}\right)^{\sigma_j^E}$$

وبما أن أسعار الصادرات (PEj) والأسعار المقبوضة من طرف المنتج في السوق المحلي (PI_j) تأخذ قيم واحد صحيح مهما كان j بمعنى أن:

$$PE_j, PI_j = 1 \forall j \; avec \; j = 1,2,3$$

فتصبح العلاقة الأخيرة كما يلي:

$$\left(\frac{1-\delta_j^E}{\delta_j^E}\right)^{\sigma_j^E} = \left(\frac{D_j}{EX_j}\right)$$

وبالتطبيق العددي أين يكون:

$j = j, \sigma_j^E = 1.500$ نجد:

$$\left(\frac{1-\delta_1^E}{\delta_1^E}\right)^{\sigma_1^E} = \left(\frac{D_1}{EX_1}\right)$$

$$\Rightarrow \left(\frac{1-\delta_1^E}{\delta_1^E}\right)^{1.500} = \left(\frac{2187269}{6439}\right)$$

$$\Rightarrow \left(\frac{1-\delta_1^E}{\delta_1^E}\right)^{1.500} = 471.4957965$$

$$\Rightarrow 1.500 \ln\left(\frac{1-\delta_1^E}{\delta_1^E}\right) = \ln 471.4957965$$

$$\Rightarrow 1.500 \ln\left(\frac{1-\delta_1^E}{\delta_1^E}\right) = 6.155910187$$

$$\Rightarrow \ln\left(\frac{1-\delta_1^E}{\delta_1^E}\right) = 4.103940125$$

$$\Rightarrow \left(\frac{1-\delta_1^E}{\delta_1^E}\right) = e^{4.103940125}$$

$$\Rightarrow \boldsymbol{\delta_1^E = 0.983760567}$$

وبنفس الشيء نقوم كذلك بحساب باقي معلمات التوزيع لدوال التحول التجاري للمنتج j لنجدها عند:

$j = 2, \sigma_2^E = 0.500$ فإن:

$$\boldsymbol{\delta_2^E = 0.64425404}$$

$j = 3, \sigma_3^E = -1.000$، فإن:

$$\boldsymbol{\delta_3^E = 0.95259245}$$

- **حساب ثابت المستوى دالة التحول التجاري (B_j^E) للمنتج j:**

بعد حساب المعلمات السابقة لدالة التحول التجاري $(\delta_j^E), (P_j^E)$ يمكن الآن حساب (B_j^E) كما يلي:

لدينا حسب المعادلة رقم [23] أن:

$$XS_j = B_j^E \left[\delta_j^E (EX_j)^{P_j^E} + (1-\delta_j^E) D_j^{P_j^E}\right]^{\frac{1}{P_j^E}}$$

$$\Rightarrow B_j^E = \frac{XS_j}{\left[\delta_j^E (EX_j)^{P_j^E} + (1-\delta_j^E) D^{P_j^E}\right]^{\frac{1}{P_j^E}}}$$

وحسب العلاقة السابقة فإنه عند:

$j = 1$

$$B_1^E = \frac{XS_1}{\left[\delta_1^E (EX_1)^{P_1^E} + (1-\delta_1^E) D_1^{P_1^E}\right]^{\frac{1}{P_1^E}}}$$

$$\Rightarrow B_1^E = \frac{2191808}{[0.98081297(4639)^{1.66666667} + (1-0.98081297)2187269^{1.6666667}]^{\frac{1}{1.6666667}}}$$

$$\Rightarrow \boldsymbol{B_1^E = 11.5883847}$$

$j = 2$

$$B_2^E = \frac{XS_2}{\left[\delta_2^E (EX_2)^{P_2^E} + (1-\delta_2^E) D_2^{P_2^E}\right]^{\frac{1}{P_2^E}}}$$

$$\Rightarrow B_2^E = \frac{11696160}{[0.64425404(4986145)^3 + (1-0.64425404)6710015^3]^{\frac{1}{3}}}$$

$$\Rightarrow \boldsymbol{B_2^E = 2.04408938}$$

$j = 3$

$$B_3^E = \frac{XS_3}{\left[\delta_3^E (EX_3)^{P_3^E} + (1-\delta_3^E) D_3^{P_3^E}\right]^{\frac{1}{P_3^E}}}$$

$$\Rightarrow B_3^E = \frac{5522559}{[0.95259245(261811)^2 + (1-0.95259245)5260748^2]^{\frac{1}{2}}}$$

$$\Rightarrow \boldsymbol{B_3^E = 4.70568303}$$

3-3- القيم العددية للمعلمات:

3-3-1- .المعلمات الغير الحرة (المعيارية أو الخاصة أو القياسية):

الجدول رقم (35): يوضح قيم العددية للمعلمات الغير حرة

تعريف المعلمة	الرمز	القيمة العددية	القانون من خلال تدفق MCS
معلمة التوزيع لدالة كوب دوغلاس أو مرونة القيمة المضافة للإنتاج في فرع النشاط j بالنسبة للاستخدام اليد العاملة حيث أن: $j=1,2,3$	α_1	0.1055	$\frac{t_{1.8}}{t_{1.8}+t_{2.8}}$
	α_2	0.1501	$\frac{t_{1.9}}{t_{1.9}+t_{2.9}}$
	α_3	0.1383	$\frac{t_{1.10}}{t_{1.10}+t_{1.10}}$
معلمة السلم لكوب دوغلاس أو ثابت مستوى القيمة المضافة لفرع النشاط j حيث آن : $j=1,2,3$	A_1	1.4007	
	A_2	1.5263	
	A_3	1.4945	
معامل تقني ثابت (ليونتيف)، يمثل معامل القيمة المضافة لإنتاج للفرع (j) حيث أن: $j=1.2.3.4$	v_1	0.8082	$\frac{t_{1.8}+t_{2.8}}{tota\ col.8}$
	v_2	0.6232	$\frac{t_{1.9}+t_{2.9}}{tota\ col.9}$
	v_3	0.7589	$\frac{t_{1.10}+t_{2.10}}{tota\ col.10}$
	v_4	0.7927	$\frac{t_{1.11}}{tota\ col.11}$
معامل تقني ثابت (ليونتيف)، يوضح حجم المدخلات الوسطية المطلوبة لإنتاج وحدة من الفرع (j) حيث أن: $j=1.2.3.4$	io_1	0.1779	
	io_2	0.3187	
	io_3	0.2275	
	io_4	0.2636	
معامل المدخلات المخرجات، يمثل حجم المدخلات الوسيطة i مع $(i=1.2.3)$ بالنسبة لوحدة الطلب الوسيط لفرع النشاط j مع $(j=1.2.3.4$	aij_{11}	0.1714	
	aij_{12}	0.1598	
	aij_{13}	0.1169	
	aij_{14}	0.2481	
	aij_{21}	0.5608	
	aij_{22}	0.7206	
	aij_{23}	0.5739	
	aij_{24}	0.0814	
	aij_{31}	0.2678	
	aij_{32}	0.1196	
	aij_{33}	0.3093	
	aij_{34}	0.6706	
نسبة رأس المال الذي تحصل عليه العائلات	λ	0.3751	$\frac{t_{3.2}}{tota\ col.2}$
الميل الحدي لادخار العائلات	S_m	0.2621	$\frac{t_{19.3}}{total\ col.3-t_{5.3}}$

الجزء المخصص من المنتج i في إجمالي استهلاك العائلات مع $(i=1,2,3)$	B_{M1}	0.1993	$\frac{t_{12.3}}{tota\ col.3 - t_{5.3}}$
	B_{M2}	0.2564	$\frac{t_{13.3}}{total\ col.3 - t_{5.3}}$
	B_{M3}	0.2822	$\frac{t_{14.3}}{total\ col.3 - t_{5.3}}$
الجزء المخصص من المنتج i $(i=1,2,3)$ في استثمارات البلد	μ_1	0.0089	$\frac{t_{12.19}}{tota\ col.19}$
	μ_2	0.9565	$\frac{t_{13.19}}{tota\ col.19}$
	μ_3	0.0344	$\frac{t_{14.19}}{total\ col.19}$
حصة القيمة المضافة لفرع النشاط j في الناتج الداخلي الخام بتكلفة عناصر الإنتاج مع $(j=1\ ;2\ ;3\ ;4)$	δ_1	0.1104	$\frac{t_{1.8} + t_{2.8}}{PIB^{(1)}}$
	δ_2	0.4543	$\frac{t_{1.9} + t_{2.9}}{PIB^{(1)}}$
	δ_3	0.2612	$\frac{t_{1.10} + t_{2.10}}{PIB^{(1)}}$
	δ_4	0.1739	$\frac{t_{1.11}}{PIB^{(1)}}$
ثابت مستوى معادلة (الإحلال) التجاري للمنتج المركب j مع $(j=1,2,3)$	A_1^M	1.7619	أنظر إلى 10-1-2- من الفصل التطبيقي
	A_2^M	1.9471	
	A_3^M	15491.	
معامل التفضيل أو معلمة التوزيع لدالة الإحلال التجاري للمنتج المركب j مع $(j=1,2,3)$	δ_1^M	0.3158	أنظر إلى 10-1-1- من الفصل التطبيقي
	δ_2^M	0.3517	
	δ_3^M	20.000	
معلمة التوزيع لدالة التحول التجاري للمنتج j مع $(j=1,2,3)$	β_1^E	11.588	أنظر إلى 10-1-5- من الفصل التطبيقي
	β_2^E	2.044	
	β_3^E	4.706	
معلمة التوزيع لدالة التحول التجاري للمنتج j مع $(j=1,2,3)$	δ_1^E	0.9838	أنظر إلى 10-1-4- من الفصل التطبيقي
	δ_2^E	0.6443	
	δ_3^E	0.9526	
معلمة أو ثابت لدالة الإحلال التجاري للمنتج المركب j مع $(j=1,2,3)$	ρ_1^M	-0.500	$\frac{1 - \sigma_1^M}{\sigma_1^M}$
	ρ_2^M	0.667	$\frac{1 - \sigma_2^M}{\sigma_2^M}$
	ρ_3^M	4.000	$\frac{1 - \sigma_3^M}{\sigma_3^M}$
معلمة أو ثابت لدالة التحول التجاري للمنتج j مع $(j=1,2,3)$	ρ_1^E	1.667	$\frac{1 - \sigma_1^E}{\sigma_1^E}$
	ρ_2^E	1.000	$\frac{1 - \sigma_2^E}{\sigma_2^E}$
	ρ_3^E	.0002	$\frac{1 - \sigma_3^E}{\sigma_3^E}$

معدل هامش التجاري على المنتج j مع $(j=1,2,3)$	tmc_1	**0.0663**	$\frac{t_{9.14}}{t_{10.14}+t_{6.14}+t_{7.14}+t_{8.14}}$
	tmc_2	**0.1894**	$\frac{t_{9.15}}{t_{11.15}+t_{6.15}+t_{8.15}+t_{7.15}}$
	tmc_3	**-0.409**	$\frac{t_{9.16}}{t_{12.16}+t_{6.16}+t_{7.16}+t_{8.16}}$

المصدر: من إعداد الطالب.

3-3-2- المعلمات الحرة:

الجدول رقم (36): يوضح القيم العددية للمعلمات الحرة

تعريف المعلمة	الرمز	القيمة العددية
مرونة الإحلال التجارية للمنتج المركب j مع $(j=1,2,3)$	σ_1^M	2.000
	σ_2^M	0.600
	σ_3^M	0.200
مرونة الإحلال التجارية لدالة التحول التجاري للمنتج j مع $(j=1,2,3)$	σ_1^E	1.500
	σ_2^E	0.500
	σ_3^E	1.000

3-3-3- معلمات السياسات الاقتصادية (المعيارية):

الجدول رقم (37): يوضح القيم العددية لمعلمات السياسة الاقتصادية

تعريف المعلمة	الرمز	القيمة العددية	القانون من خلال تدفق MCS
معدل الضرائب المباشرة على دخل العائلات	t_{YM}	0.0789	$\frac{t_{5.3}}{\text{tota col. 3}}$
معدل الضرائب المباشرة على دخل المؤسسات	t_{YE}	t_{YE}	$\frac{t_{5.4}}{\text{tota col. 4}}$
معدل الضريبة على القيمة المضافة على المنتج j مع $(j=1,2,3)$	t_{v1}	0.0318	$\frac{t_{7.14}}{t_{6.14}+t_{10.14}+t_{8.14}}$
	t_{v2}	0.0556	$\frac{t_{7.15}}{t_{6.15}+t_{11.15}+t_{8.15}}$
	t_{v3}	0.0248	$\frac{t_{7.16}}{t_{6.16}+t_{12.16}+t_{8.16}}$
معدل الضريبة الجمركية على الواردات من المنتج j مع $(j=1,2,3)$	t_{mj}	0.0615	$\frac{t_{8.14}}{t_{6.14}}$
	t_{mj}	0.0773	$\frac{t_{8.15}}{t_{6.15}}$
	t_{mj}	0	$\frac{t_{8.16}}{t_{6.16}}$

المصدر: من إعداد الطالب.

المبحث الثالث: تمثيل السيناريوهات الخاصة بفرضيات تغيير معادلات الضريبية ومحاكاتها وتفسير النتائج

1- تمثيل السيناريوهات (المحاكاة: *Simulation*):

إن حل النموذج السابق يتم باستخدام برنامج (***GAMS***) بعد إعادة كتابة كل المعادلات بلغة هذا البرنامج، ويتم ذلك عبر مرحلتين:

أ. **المرحلة الأولى:** يتم في هذه المرحلة حل النموذج وتكوين السنة المرجعية باستخدام مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (***MCS***)، وهذا لتحقق من الوثوق بالنموذج والتأكد من أن النموذج أصبح جاهزا للمحاكاة، إن هذه السنة المرجعية تسمى بسنة الأساس أو سنة المقارنة وذلك لأن نتائج المحاكاة تقارن بمعطيات هذه السنة.

ب. **المرحلة الثانية:** يتم في هذه المرحلة تحليل أثر مختلف السيناريوهات عن طريق محاكاتها مع التعديل في بعض المعلمات وفقا لهدف الدراسة.

إن المحاكاة الأولى المستخدمة في هذه الدراسة تتعلق بسيناريو الأول:

- **السيناريو الأول:** رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة بنسبة (2%) حسب ما أقره المشرع الجزائري للسنة المالية 2017 من خلال اعتماد معطيات سنة 2014.

أما المحاكاة الثانية والثالثة تتعلق بالسيناريوهات المفترضة التالية:

- **السيناريو الثاني:** فرضية رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي (***IRG***) بدلا من رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة (***TVA***) بنفس النسبة.
- **السيناريو الثالث:** فرضية تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات (***IBS***) بدلا من رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة (***TVA***) بنفس النسبة كذلك.

2- نتائج المحاكاة:

الجدول رقم (38): يوضح نتائج المحاكاة

المتغيرات		وضعية الأساس (المقارنة)	المحاكاة (1): زيادة على معدل (*TVA*) نسبة 2%		المحاكاة (2): زيادة على معدل (*IRG*) نسبة 2%		المحاكاة (1): تخفيض في معدل (*IBS*) نسبة 2%	
التعريف	الرمز	القيمة	القيمة	نسبة التغير (%)	القيمة	نسبة التغير (%)	القيمة	نسبة التغير (%)
الأسعار:								
الأجرة:	w	1.000	1.000	0.000	1.000	0.000	1.000	0.000
عائد رأسمال:								
الزراعة	R_1	1.000	1.000	0.000	0.999	-0.142	1.000	0.000
الصناعة	R_2	1.000	0.999	-0.058	1.000	0.000	1.000	0.000
الخدمات التجارية	R_3	1.000	1.000	0.000	0.999	-0.082	1.000	0.000
سعر المنتج بتكلفة العوامل:								
الزراعة	P_1	1.000	1.000	0.000	0.999	-0.105	1.000	0.000
الصناعة	P_2	1.000	1.000	0.000	1.000	0.000	1.000	0.000
الخدمات التجارية	P_3	1.000	1.000	0.000	0.999	-0.056	1.000	0.000
الخدمات غير تجارية	P_4	1.000	1.000	0.000	1.000	0.000	1.000	0.000
سعر القيمة المضافة:								
الزراعة	PV_1	1.000	1.000	0.000	0.999	-0.127	1.000	0.000
الصناعة	PV_2	1.000	0.999	-0.052	1.000	0.000	1.000	0.000
الخدمات التجارية	PV_3	1.000	1.000	0.000	0.999	-0.071	1.000	0.000
الخدمات غير تجارية	PV_4	1.000	1.000	0.000	1.000	0.000	1.000	0.000

سعر سوق للمنتج المركب:								
الزراعة	PC_1	1.111	1.111	0.000	1.110	-0.088	1.111	0.000
الصناعة	PC_2	1.294	1.296	0.104	1.294	0.000	1.294	0.000
الخدمات التجارية	PC_3	0.605	0.605	0.000	0.604	-0.053	0.605	0.000
سعر السوق للمنتج المحلي المباع في السوق الداخلي:								
الزراعة	PD_1	1.032	1.032	0.000	1.031	-0.106	1.032	0.000
الصناعة	PD_2	1.056	1.057	0.103	1.056	0.000	1.056	0.000
الخدمات التجارية	PD_3	1.025	1.025	0.000	1.024	-0.059	1.025	0.000
سعر المنتج للمنتج المباع في السوق الداخلي:								
الزراعة	PI_1	1.000	1.000	0.000	0.999	-0.106	1.000	0.000
الصناعة	PI_2	1.000	1.000	0.000	1.000	0.000	1.000	0.000
الخدمات التجارية	PI_3	1.000	1.000	0.000	0.999	-0.059	1.000	0.000
السعر الداخلي للواردات:								
الزراعة	PM_1	1.095	1.095	0.000	1.095	0.000	1.095	0.000
الصناعة	PM_2	1.137	1.138	0.105	1.137	0.000	1.137	0.000
الخدمات التجارية	PM_3	1.025	1.025	0.000	1.025	0.000	1.025	0.000
سعر المنتج للمنتج المصدر:								

الزراعة	PE_1	1.000	1.000	0.000	1.000	0.000	1.000	0.000
الصناعة	PE_2	1.000	1.000	0.000	1.000	0.000	1.000	0.000
الخدمات التجارية	PE_3	1.000	1.000	0.000	1.000	0.000	1.000	0.000
مؤشر السعر (PIB) بتكلفة العوامل:	Pindex	1.000	1.000	0.000	1.000	0.000	1.000	0.000
معدل الصرف الخارجي الإسمي:	E	1.000	1.000	0.000	1.000	0.000	1.000	0.000
الإنتاج بتكلفة العوامل:								
الزراعي	XS_1	2191908	2191875.39	-0.001	2191583.84	-0.015	2191908	0.000
الصناعي	XS_2	11696160	11695445.8	-0.006	11696735.7	0.005	11696160	0.000
الخدمات التجارية	XS_3	5522559	5522877.88	0.006	5521945.63	-0.011	5522559	0.000
خدمات غير تجارية	XS_4	3521346.2	3521635.52	0.008	3521810.85	0.013	3521346.2	0.000
القيمة المضافة بتكلفة العوامل:								
الزراعي	VA_1	1771496	1771469.65	-0.001	1771234.02	-0.015	1771496	0.000
الصناعي	VA_2	7288776	7288330.91	-0.006	7289134.78	0.005	7288776	0.000
الخدمات التجارية	VA_3	4191030	4191271.99	0.006	4190564.52	-0.011	4191030	0.000
خدمات غير تجارية	VA_4	2791257.2	291486.53	0.008	2791625.51	0.013	2791257.2	0.000
اليد العاملة:								
الزراعي	LD_1	186894	186867.646	-0.014	186632.179	-0.14	186894	0.000
الصناعي	LD_2	1094057	1093611.98	-0.014	1094415.83	0.033	1094057	0.000
الخدمات التجارية	LD_3	579414	579656.037	0.042	578948.678	-0.08	579414	0.000
خدمات غير تجارية	LD_4	2791257.2	2791486.53	0.008	2791625.51	0.013	2791257.2	0.000
عرض العمل:	LS	4651622.2	4651622.2	0.000	4651622.2	0.000	4651622.2	0.000
الرأسمال:								
الزراعي	KD_1	1584602	1584602	0.000	1584602	0.000	1584602	0.000

الصناعي	KD_2	6194719	6194719	0.000	6194719	6194719	0.000	0.000
الخدمات التجارية	KD_3	3611616	3611616	0.000	3611616	3611616	0.000	0.000
الدخل الشخصي:								
العائلات	YM	9067630.3	9066297.32	-0.022	9065617.8	9067630.3	-0.015	0.000
الدخل التصرفي المتاح:								
العائلات	YDM	8352550.6	8337026.31	-0.022	8350699.81	8352553.6	-0.186	0.000
إستهلاك العائلات:								
من المنتج الزراعي	C_1	1498143.21	1496676.19	-0.014	1497938.06	1498143.2	-0.098	0.000
من المنتج الصناعي	C_2	1654996.89	1651680.76	-0.126	1652907.79	1654996.9	-0.2	0.000
من الخدمات التجارية	C_3	3896116.88	3890927.35	-0.053	3894057.7	3896116.9	-0.133	0.000
دخل المؤسسات:	YE	7126136.1	7124065.73	-0.028	7124127.71	7126136.1	-0.029	0.000
دخل الحكومي:	YG	4019915.7	4033522.56	0.299	4031925.64	3978682.1	0.338	-1.026
الإنفاق الحكومي:	G	3521346.2	3521346.2	0.000	3521346.2	3521346.2	0.000	0.000
الضرائب الغير المباشرة الداخلية على:								
المنتجات الزراعية	TVA_1	83537	83421.312	-0.013	83525.777	83537	-0.138	0.000
المنتجات الصناعية	TVA_2	639520	639717.827	2	652256.484	639520	0.031	0.000
الخدمات التجارية	TVA_3	146191	146091.635	0.039	146247.767	146191	-0.068	0.000
الحقوق الجمركية:								
المنتجات الزراعية	TIM_1	25454	25396.365	-0.022	25448.416	25454	-0.226	0.000
المنتجات الصناعية	TIM_2	343708	343794.381	-0.008	343681.246	343708	0.025	0.000
الخدمات التجارية	TIM_3	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الهامش التجاري:								
المنتجات الزراعية	MC_1	179714	179465.119	-0.013	179689.855	179714	-0.138	0.000
المنتجات الصناعية	MC_2	2299521	2300232.33	0.097	2301753.54	2299521	0.031	0.000
الخدمات التجارية	MC_3	-2479235	-2477549.9	0.039	-2480197.7	-2479235	-0.068	0.000

الضرائب المباشرة على:								
العائلات	TDM	715076.7	714917.994	-0.022	729271.013	2	715076.7	0.000
المؤسسات	TDE	2061649.3	2061068.26	-0.028	2061050.33	-0.029	2020416.3	-2
الادخار:								
العائلات	SM	2189833.6	2189347.58	-0.022	2185762.73	-0.186	2189833.6	0.000
المؤسسات	SE	5064486.8	5063059.46	-0.028	5063015.4	-0.029	5105719.8	0.814
الحكومي	SG	331106.7	33116.641	3.627	344713.558	4.11	289873.72	-12.453
الخارجي	SR	261285.9	261285.9	0.000	261285.9	0.000	261285.9	0.000
الواردات:								
المنتجات الزراعية	M_1	413663	413572.26	-0.022	412726.353	-0.226	413663	0.000
المنتجات الصناعية	M_2	4446305	4445958.9	-0.008	4447422.45	0.025	4446305	0.000
الخدمات التجارية	M_3	642437	642528.796	0.014	642271.507	-0.026	642437	0.000
الصادرات:								
المنتجات الزراعية	E_1	4639	4639.64	0.014	4645.664	0.144	4639	0.000
المنتجات الصناعية	E_2	4986145	4985870.02	-0.006	4986034.98	-0.002	4986145	0.000
الخدمات التجارية	E_3	261811	261740.296	-0.027	261929.67	0.045	261811	0.000
المنتج المحلي المباع في السوق الداخلي:								
المنتجات الزراعية	D_1	2187269	2187235.75	-0.002	2186938.17	-0.015	2187269	0.000
المنتجات الصناعية	D_2	6710015	6709575.75	-0.007	6710700.71	0.01	6710015	0.000
الخدمات التجارية	D_3	5260748	5261137.57	0.007	5260015.92	-0.014	5260748	0.000
مصادر:								
المنتجات الزراعية	Q_1	2600932	2600803.68	-0.005	2599619.33	-0.05	2600932	0.000
المنتجات الصناعية	Q_2	11156320	11155532.2	-0.007	11158153	0.016	11156320	0.000

الخدمات التجارية	Q_3	5903185	5903666.36	0.008	5902287.4	-0.015	5903185	0.000
الاستثمار:								
المنتجات الزراعية	INV_1	63263.692	63350.482	0.137	63384.531	0.191	63263.692	0.000
المنتجات الصناعية	INV_2	5800185.47	5801605.98	0.024	5805304.88	0.083	5800185.5	0.000
الخدمات التجارية	INV_3	445674.519	446111.14	0.098	446368.123	0.156	445674.52	0.000
الاستثمار الكلي:	IT	7846713	7856809.58	0.129	7854777.59	0.103	7846713	0.000
الطلب الوسيط:								
المنتجات الزراعية	DIT_1	1039525.1	1039515.14	-0.001	1039558.61	0.003	1039525.1	0.000
المنتجات الصناعية	DIT_2	3701137.64	3701018.22	-0.003	3701167.38	0.001	3701137.6	0.000
الخدمات التجارية	DIT_3	1561393.6	1561438.4	0.003	1561439.08	0.003	1561393.6	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (***GAMS***).

نتائج الأساسية للمحاكاة الماكر واقتصادية (التغير بالمائة)

الجدول رقم (39): يوضح نتائج الأساسية للمحاكاة الماكر واقتصادية (التغير بالمائة)

المحاكاة / المجاميع	وضعية الأساس	المحاكاة 01	المحاكاة 02	المحاكاة 03
الدخل والادخار:				
(YDM)	835255,6	8350699.81	8337026.31	8352553.6
		(-0.022)	(-0.186)	(0.00)
(YM) دخل الأسر	9067630.3	9065617.8	9066297.32	9067630.3
		(-0.022)	(-0.015)	(0.00)
(SM) ادخار الأسر	2189833.6	2189347.58	2185762.73	2189833.6
		(-0.022)	(-0.186)	(0.00)
(YE) دخل المؤسسات	7126136.1	7124127.71	7124065.73	7126136.1
		(-0.028)	(-0.029)	(0.00)
(SE) ادخار المؤسسات	5064486.8	5063059.46	5063015.4	5105719.79
		(-0.028)	(-0.029)	(0.814)
(YG) الدخل الحكومي	4019915.7	4031925.64	4033522.56	3978682.71
		(0.299)	(0.338)	(-1.026)
(SG) الادخار الحكومي	331106.7	343116.641	344713.558	289873.714
		(3.627)	(4.11)	(-12.453)
الطلب المحلي:				
الاستهلاك الخاص	7049256.99	7044903.73	7039284.3	7049256.99
		(-0.06)	(-0.141)	(0.00)
الإنفاق الحكومي	3521346.2	3521346.2	3521346.2	3521346.2
		(0.00)	(0.00)	(0.00)
الاستثمار العام	7846713	7856809.58	7854777.59	7846713
		(0.129)	(0.103)	(0.00)
الطلب المحلي	6302056.33	6301971.76	6302165.06	6302056.33
		(-0.001)	(0.002)	(0.00)

التجارة الخارجية:				
الصادرات	5252595	5852249.96 (-0.007)	5252610.31 (0.00029)	5252595 (0.00)
الواردات	5502405	5502059.96 (-0.006)	5502420.31 (0.00028)	5502405 (0.00)
الادخار الخارجي	261285.9	261285.9 (0.00)	261285.9 (0.00)	261285.9 (0.00)
الإنتاج:				
الإنتاج الإجمالي	22931973.2	22931834.6 (-0.0006)	22932076 (0.00045)	22931973.2 (0.00)
القيمة المضافة	16042559.2	160425591 (0.00)	16042558.8 (0.00)	16042559.2 (0.00)
الأسعار:				
معدل الأجور	1.000	1.000 (0.00)	1.000 (0.00)	1.000 (0.00)
بيع الصرف	1.000	1.000 (0.00)	1.000 (0.00)	1.000 (0.00)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (***GAMS***).

3- تفسير النتائج المحاكاة:

من خلال المحاكاة واستخدام برنامج (***GAMS***) تبين لنا ما يلي:

أ. إن تطبيق السياسة الضريبية المتعلقة برفع معدل ضريبة على القيمة المضافة (***TVA***) بنسبة (2%) بالنسبة للمنتجات الصناعية، سيترتب عليه ارتفاع في الأسعار المركبة لهذه المنتجات بنسبة (0.104)، وكذلك ارتفاع في سعر السوق للمنتج المحلي المباع في السوق الداخلي بنسبة (0.103) الشيء الذي يؤدي إلى الانخفاض في الاستهلاك الخاص (استهلاك الأسر) بنسبة (0.06)، وبالتالي انخفاض في الطلب المحلي بنسبة (0.001) مما يترتب على ذلك تراكم المنتجات في الأسواق، وفي هذه الحالة سيضطر المنتجون إلى التقليل من الإنتاج، وبالفعل

هذا ما نلاحظه حول الإنتاج الإجمالي الذي انخفض بنسبة طفيفة تقدر بنسبة (0.0006) مؤديا بذلك إلى انخفاض في القيمة المضافة (بتكلفة العوامل:***PIB***) بنسبة ضئيلة جدا. في حين قد أرتفع الدخل الحكومي بنسبة (0.299) على حساب انخفاض في دخل المؤسسات بنسبة (0.028)، وقد زاد بذلك الادخار الحكومي بنسبة (3.627)، وكذلك حجم الاستثمار العام بنسبة (0.129)، أما فيما يخص الإنفاق الحكومي فلا نسجل أي ارتفاع أو انخفاض والسبب في ذلك أننا قمنا بتثبيته وجعله متغيرا خارجيا.

كما بينت نتائج المحاكاة على مستوى التجارة الخارجية أن الانخفاض الذي شهده الإنتاج الإجمالي قد صاحبه تراجع بنسبة (0.007) في توجيه المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية ولشرح هذه النتيجة لابد من مراعاة ما يحدث في الطلب المحلي.

نحن نعلم أن لطلب المحلي ثلاثة مكونات: الاستهلاك الخاص، الاستثمار، الطلب الوسيطي. وبالتالي لابد من معرفة من هو المسئول عن انخفاض الطلب المحلي الذي ترتب عليه انخفاض في حجم الإنتاج الإجمالي؟. و من خلال نتائج المحاكاة تبين أن الاستهلاك الخاص هو المسئول عن ذلك خاصة بالنسبة للمنتجات الصناعية التي طبقت عليها الزيادة في معدل ضريبة على القيمة المضافة بنسبة(2%). فقد لحضنا أن استهلاك هذه المنتجات قد انخفض فعلا بنسبة (0.126). وعلى غرار ذلك حجم الاستثمارات لهذه المنتجات قد ارتفع بنسبة (0.024).

ب. وقد بينت نتائج المحاكاة أثر رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي (***IRG***) بنسبة (2%) ما يلي:

إن زيادة معدل الضريبة على الدخل الإجمالي ستؤدي إلى تدهور في دخل الأسر بنسبة (0.186) الشيء الذي يؤدي إلى تراجع في مستوى استهلاكها بنسبة (0.141)، وكذلك انخفاض في ادخارها بنفس نسبة تدهور دخلها. وهذا رغم الانخفاض الطفيف على مستوى الأسعار المركبة للمنتجات الزراعية والخدمات التجارية بنسبة (0.088) و(0.053) على التوالي، مع بقاء الأسعار المركبة للمنتجات

الصناعية بدون تغيير، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لأسعار السوق المحلي للمنتجات المباعة في السوق الداخلي التي شهدت انخفاض طفيف في الأسعار المحلية للمنتجات الزراعية والخدمات التجارية بنسبة (0.106) و(0.059) على التوالي وبقاء الأسعار المحلية للمنتجات الصناعية بدون تغيير.

ومن جهة المؤسسات فقد عرف دخلها تراجعا بنسبة (0.029) وكذلك تراجع ادخارها بنفس النسبة، في حين شهد الدخل الحكومي ارتفاعا بنسبة (0.338) نتيجة زيادة إيراداتها الناتجة عن رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة (2%) مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى الادخار الحكومي بنسبة (4.11).

كما بينت نتائج المحاكاة لهذا الأثر أن هناك تغيرات جد طفيفة على مستوى الإنتاج والطلب المحلي وعلى مستوى التجارة الخارجية.

ج. أما ما تعلق بالسياسة الضريبية الخاصة بتخفيض الضرائب على أرباح الشركات (***IBS***) بنسبة (2%)، فقد بينت نتائج المحاكاة ما يلي:

سينجم عن تطبيق هذه السياسة الضريبية أثر بالغ الأهمية على ثلاثة متغيرات أساسية فقط كما بينت ذلك نتائج هذه المحاكاة، هذه المتغيرات تمثلت في الدخل الحكومي الذي انخفض بنسبة (1.026)، وقد صاحب ذلك الانخفاض المحسوس في الادخار الحكومي الذي قدر بنسبة (12.453) وهي نسبة معتبرة. أما المتغير الثالث فهو يخص ادخار المؤسسات الذي ارتفع بنسبة (0.814).

أما باقي المتغيرات فلم تشهد أي تغيير حسب نتائج هذه المحاكاة.

خاتمة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بتطبيق نموذج التوازن العام الحسابي على الاقتصاد الجزائري، وكما ذكرنا في الفصل السابق أن هذا النموذج يتكون من جزأين رئيسيين، الإطار المحاسبي للنموذج ومعادلات النموذج.

فمن ناحية الإطار المحاسبي للنموذج قمنا بتركيب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الوطني لسنة (2014)، والتي تعتبر ملخص لجدولين، جدول المدخلات- المخرجات (***TES***) وجدول الاقتصاد الكلي (***TEE***)، بالإضافة إلى بعض التقارير تخص بنك الجزائر وكل ذلك لنفس السنة.

أما من ناحية المكون الثاني فقد قمنا بتكوين مجموعة المعادلات الهيكلية لهذا النموذج الذي يخص الاقتصاد الوطني وتجميعها ضمن مجاميع، هذه المعادلات تتكون من متغيرات ومعلمات بعضها يحتاج للتعيير (القياس).

وبعد تعيير النموذج وتكوين وضعية الأساس (المقارنة)، والتأكد من اتساق النموذج والتعيير بشكل صحيح، وبالتالي قابليته للنمذجة وذلك باستخدام برنامج (***GAMS***)، قمنا بتمثيل السيناريوهات وتحليل نتائج المحاكاة لأثر تغيرات معدلات الضريبية على النشاط الاقتصادي.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

ما يمكن التوصل إليه من هذه الدراسة من خلال محاولتنا للإجابة على السؤال المطروح حول أثر تغيرات معدلات الضريبة على النشاط الإقتصادي تبين لنا أنه بالرغم من أن الدولة تتمتع باحتكار السلطة والسيادة، إلا أن تدخلها في النشاط الاقتصادي له دواعي ومبررات، ويكون عن طريق وضع وتصميم سياسة اقتصادية بعد القيام بعملية التشخيص للوضعية الاقتصادية السائدة، وبالتالي الدولة هنا تنتهج مجموعة من الآليات تتدخل بواسطتها في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، هذه الآليات ما هي إلا أجزاء مكونة لهيكل السياسة الاقتصادية ولغرض الدراسة ركزنا على آلية واحدة تمثلت في السياسة المالية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم الصور الرئيسية لتدخل الدولة بغية تحقيق مجموعة من الأهداف وللوصول إلى ذلك المبتغى فهي تنتهج ضمن هذا الإطار إما سياسة إنفاقية أو سياسة ضريبية.

إن الحديث عن السياسة الضريبية يقودنا إلى الحديث عن أهم النظريات التي تفسر تبرير أساس فرض الضرائب وحق الدولة في ذلك، هذه النظريات حاولت وضع مجموعة من المبادئ والقواعد التي يجب أن يتبعها كل من فارض الضرائب والمكلف بها عند فرضها، ورغم اختلاف وجهات النظر حول مفهوم الضرائب إلا أنها تبقى من أهم مصادر إيرادات الدولة التي يمكن أن تتخلى عنها.

إن تكرر الأزمات الاقتصادية وظهور مستجدات وتطورات داخلية وخارجية، ولمواكبة ذلك تجد الدولة نفسها مجبرة على تكييف نظامها الضريبي مع ذلك، خاصة وأن هذا النظام يتميز بالمرونة كما وصفه الفكر الحديث، الشيء الذي يتطلب من الدولة وضع سياسة ضريبية عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات والتي يترتب عليها إحداث مجموعة من الآثار مرغوبة وأخرى غير مرغوبة وفي مختلف المجالات.

إن الجزائر وفي إطار سياستها الضريبية قامت بإدخال جملة من الإصلاحات الضريبية وكان ذلك بداية التسعينات هدفها تصحيح الأخطاء وإدراك الفراغ والنقائص النظام الضريبي السابق، غير أنه لا يزال إلى يومنا هذا هناك تغييرات تخص التعديلات في معدلات الضرائب المباشرة وغير مباشرة. ومن هنا جاء هدف هذه

الدراسة الذي تمثل في محاولة تقييم أثر هذه التغيرات في معدلات الضرائب على عناصر قياس النشاط الاقتصادي، حيث قمنا بتطبيق نموذج التوازن العام الحسابي على الاقتصاد الجزائري باعتباره أداة هامة في التقييم لمثل هذه السياسات.

إن هذا النموذج المستخدم في الدراسة هو نموذج **ستاتيكي** مستوحاة من نموذج (***Décaluwe***) وآخرون (2001) ولبنائه قمنا بتركيب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لاقتصاد الجزائري لسنة (2014)، حيث تسمح هذه الأخيرة بالجمع في جدول واحد جميع المعاملات والتفاعلات الاقتصادية المختلفة وفي نفس الوقت تمثل بنك معطيات هام لهذا النوع من النماذج.

ومن خلال إجراء المحاكاة باستخدام هذا النموذج ومحاولة منا الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- على مستوى الدخل والادخار:

أ- المحاكاة الأولى والثانية:

- انخفاض في دخل الأسر والمؤسسات وادخارهما.
- ارتفاع في الدخل الحكومي وادخارها.

ب- المحاكاة الثالثة:

- ارتفاع ادخار المؤسسات.
- انخفاض في الدخل الحكومي وادخارها.

2- على مستوى الطلب:

أ- المحاكاة الأولى والثانية:

- انخفاض الاستهلاك.
- انخفاض في الطلب المحلي.
- ارتفاع في الاستثمار العام.

ب- المحاكاة الثالثة: (بدون تغيير)

3- على مستوى الإنتاج والتجارة الخارجية:

فقد كانت تغييرات في النسب شبه معدومة لجميع المحاكاة الثلاثة، والسبب في ذلك النسبة الضئيلة المستخدمة في تغير الضرائب والمستخدمة في سيناريوهات الدراسة.

الناتجة العامة:

ما يمكن قوله هو أن التأثيرات السلبية على بعض المتغيرات التي أظهرتها نتائج المحاكاة لمختلف السيناريوهات السابقة ستتحول إلى تأثيرات إيجابية في المدى الطويل، ويمكن تعليل ذلك من خلال ما يلي:

إن رفع معدل ضريبة على القيمة المضافة أو رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي سيزيد ذلك في الدخل الحكومي وادخارها، وسينجم عن ذلك الزيادة في الإنفاق الحكومي الذي قد يترجم في الزيادة الأجور أو سياسة التدعيم أو تقديم إعانات...الخ، وكل هذا سيزيد من حجم الاستهلاك مما يترتب على ذلك الزيادة في الطلب المحلي على المدى الطويل هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن النظر إلى ذلك من حيث ارتفاع في نسبة الاستثمار العام كما أظهرت النتائج ذلك الشيء الذي يؤدي إلى التوسع والزيادة في الإنتاج وبالتالي انخفاض في مستوى الأسعار وارتفاع مستوى الاستهلاك وبذلك يزيد الطلب المحلي. ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يتعدى ذلك إلى تحسين رصيد الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات وانخفاض الواردات.

أما فيما يخص تخفيض في معدل الضريبة على أرباح الشركات، فإن ذلك أدى إلى ارتفاع ادخار المؤسسات. فإذا أعيد توظيف واستثمار هذه النسبة من جديد فسيكون لذلك انعكاس إيجابي في المدى الطويل على بعض المتغيرات نتيجة الزيادة والتوسع في الإنتاج كالانخفاض في الأسعار والزيادة في مستوى الاستهلاك الذي يزيد في الطلب المحلي وتحسن في الميزان التجاري.

وبالتالي ما يمكن استنتاجه من نتائج المحاكاة لمختلف السيناريوهات السابقة أن هذه النتائج جاءت موافقة لتحليل النظري لأثر الضرائب الاقتصادية والاجتماعية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على كفاءة هذا النوع من النماذج وتمتعه بالجودة العالية في التقييم والتحليل لمثل هذه السياسات.

إن الاعتماد على هذه النتائج ودارستها وتحليلها والاستغلال الأمثل لها يؤدي إلى إنعاش النشاط الاقتصادي في المدى الطويل.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها فإننا سنضع بعض التوصيات والاقتراحات التي يجب مراعاتها قبل القيام بأي تعديل في معدلات الضرائب، نذكر منها:

- استخدام هذا النوع من النماذج لتقييم قبل الاتخاذ أي قرار لمثل هذه السياسات باعتباره أداة هامة في التحليل والمساعدة في اتخاذ القرار.
- التوفيق بين الظروف الحالية للبلاد والتعديل في التشريعات الضريبية.
- خلق هيئات هدفها دراسة وتتبع المستجدات والتطورات الاقتصادية بهدف تكييف النظام الضريبي معها.
- الاعتماد على بيانات دقيقة سواء ميدانية أو إدارية واستخدام أجهزة الحاسوب لتحليلها، الشيء الذي يساعد على اتخاذ القرار المناسب بشأن التعديلات في التشريع الضريبي.

أفاق الدراسة:

لقد حولنا في هذه الدراسة تطبيق نموذج التوازن العام الحسابي على الاقتصاد الجزائري لتقييم تغير في معدلات الضرائب وأثر ذلك على عناصر قياس النشاط الاقتصادي، ونظرا للأهمية الكبيرة لهذا النموذج وكفاءته، نرجو أن تكون هناك دراسات مستقبلية في هذا المجال حتى نستطيع الوصول إلى نظام ضريبي مستقر ذو كفاءة وفعالية يتكيف مع التطورات الاقتصادية ويكون له أثار إيجابية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. أبو القاسم عمر الطبولي،علي عطية عبد السلام، فرحات صالح شرننه، أساسيات الاقتصاد، دار الكتب الوطنية، ليبيا، الطبعة الحادية عشر، 2008.
2. أسامة دياب، سلمى حسين، طارق عبد العال، ورقة موقف، مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الطبعة الأولى، 2016.
3. أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
4. أقاسم قادة، قدي عبد المجيد، الوجيز في المحاسبة الوطنية، أطلس لنشر، بدون سنة النشر.
5. الآمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2005.
6. بن عمارة منصور، الضريبة على أرباح الشركات، دار الهومة - الجزائر، الطبعة الثانية، 2011.
7. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع.
8. حازم الببلاوي،أصول الاقتصاد السياسي، المنشأة المعارف الإسكندرية، الطبعة الثانية.
9. حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العام، القسم الثاني، الدار الجامعية لطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، السنة 2001.
10. خالد عبد العليم السيد عوض، الضريبة على القيمة المضافة، إيتراك للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى، 2008.

11. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم والنظريات الأساسية، مطابع وتوزيع وكالة الأهرام بكورنيش النيل، الكويت، 1994.

12. سعد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية، بيروت.

13. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

14. سيكوس ناجي، السياسة الاقتصادية الاشتراكية، ترجمة: محمد صقر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1982.

15. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

16. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.

17. علي مجيد لحمادي، التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار البازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2010.

18. فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.

19. قادة أقاسم، ترجمة عبد المجيد قدي وقادة أقاسم، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

20. المبارك محمد، اقتصاد النقود، منشورات دار الأديب، الطبعة الأولى، 2006.

21. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، سنة 2003.

22. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

23. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

24. منصور أحمد البدوي، جمال عبد الغني مدكور، الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، د/ط، د/س.

25. موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.

26. نعيم إبراهيم الطاهر إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي، عالم الكتب الحديث للطبع والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.

27. ويليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، ترجمة: علي أبو الفتوح، كامل إبراهيم صالح، نور الدين محمد صعود، مؤسسة هنداوي لتعليم و الثقافة، سنة 2015.

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. بومدين حسين، آثار اتفاق الشراكة الأورومتوسطية على المالية العامة في الجزائر تقييم عن طريق ***MEGC*** ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية (2014/2013).

2. جمال بن دعباس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة باتنة، السنة الجامعية (2009-2010).

3. سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، رسالة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، السنة الجامعية (2014-2015).

4. شنافي ليندة، تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري - دراسة تحليلية- دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2009-2010.

5. شيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام، حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية (2012-2013).

6. ضيف أحمد، آثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية (2014-2015).

7. عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقا يد، تلمسان، السنة الجامعية (2013-2014).

8. عزوز علي، آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي "الواقع وتحديات"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية (2013-2014).

9. محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، السنة الجامعية (2014/2015).

10. محمد علي حزام غالب المقبلي، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية (2003/2004).

ج- بحوث ومقالات ومداخلات:

1. أحمد كواز، مصفوفات الحسابات الاجتماعية وبعض الاستخدامات، سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط ، العدد 54، 2006.

2. أوشان أحمد، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 17، جانفي 2017.

3. بابا عبد القادر، أجيري خيرة، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2، سبتمبر2014، جامعة المدية.

4. جمال لعمارة، تطور فكرة الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، نوفمبر 2001، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة بسكرة.

5. جمال لعمارة، مداخيل الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، نوفمبر 2001، العدد الثاني، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة بسكرة.

6. جمام محمود، الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جوان 2009.

7. حنان عبد الخضر هاشم، دراسة تحليلية حول أثر السياسة الضريبية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 22، 2011، العراق.

8. زين الدين قدال، الآثار الكمية لخلق منطقة تبادل الحر الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري: نموذج التوازن العام الحسابي، مجلة شمال إفريقيا، العدد 10، 2012.

9. طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

10. عايدة فضيلة، آلية حساب الضريبة على القيمة المضافة، خصائصها ومعوقات تطبيقها في الجمهورية العربية السورية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، 2010.

11. عبد الرزاق حساني، السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثالث، 2013.

12. عبد الرزاق لجناف، تقييم الإصلاحات الجبائية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة – دراسة حالة لجزائر – خلال الفترة (1995-2014)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 13، جوان 2016، جامعة البليدة2.

13. علي طالب شهاب، النظام الضريبي في العراق (واقع وتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 28، أيار 2011.

14. كريم عبيس حسان، الخصخصة وإصلاح النظام الضريبي في العراق، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد الأول، المجلد 24.

15. كماسي محمد الآمين، دادن عبد الغني، تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية، مجلة الباحث، العدد01، 2002، جامعة ورقلة.

16. م. عصمت بكر أحمد، تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 5 العدد 14، 2009، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

17. محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور خلال الفترة (2000-2010)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014.

18. محمد كامل شلغوم، أساس حق الدولة في فرض الضريبة، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد السابع، ديسمبر 2015.

19. محمد مدلول علي، واقع السياسة المالية في البلدان العربية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد الأول، 2008.

20. معيفي لعزيز، دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه في قانون الاستثمار الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 02،2011، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية.

21. مليكة زغيب، نظيرة قلادي، دراسة علاقة السياسة الجبائية بالهيكل التمويلي للمؤسسة، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر2014.

22. منصور الفيتو ري حامد، إشكالية التهرب الضريبي، مجلة البحوث القانونية، كلية القانون جامعة مصراته، السنة الثالثة، العدد الأول، أكتوبر2015.

23. موساوي عبد الله، دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة شلف.

24. ناجي التوني، سياسات الإصلاح الضريبي، مجلة جسر التنمية، العدد الثالث عشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

25. ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، 2003.

26. ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009.

27. ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، 2012.

28. ونادي رشيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد التاسع جوان 2011، جامعة بسكرة.

29. فاطمة زهراء عراب، علالي فتيحة، خصوصية السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول، المركز الجامعي غرداية، 23-24 فيفري 2010.

30. عبد الحميد شعبان، فاعلية السياسة الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني، المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة " نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية"، خلال المدة 16-2012/10/17، رام الله - فلسطين.

31. ولهي بوعلام، عجلان العياشي، دور السياسة الجباية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة في ظل التحولات المتسارعة، الملتقى الدولي: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-2004/10/07.

32. عمر شريف، مداخلة، السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي، جامعة باتنة.

33. عمر شريف، مداخلة (السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في ظل النظام الإسلامي، جامعة باتنة.

د- تقارير وقوانين وتشريعات:

1. القانون المالية رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

2. قانون الرسوم على الأعمال لسنة 2010.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ- الكتب:

1. A. Meptoul et Autres, environnement et gestion des entreprises publique algériennes, OPU, Algérie, 1986.

2. Ahmed Sadoudi, la reforme fiscale, Alger, ANEP, 1995.

3. Alain Euzéby, Introduction à l'économie politique, II politiques économiques, presses universitaires de Grenoble, 1998.

4. Bernard Decaluwé, André Martens, Luc Savard, la politique économique du développement et les MEGC, les presses de l'université de Montréal 2001.

5. Danial Tommasi, gestion des dépenses publique dans les pays en développement, AFD, France, 2010.

6. Françoise Ferre, Fiscalité des entreprises et des particuliers, édition Bréal 2016 en France.

7. Hervé Kruger, les principes généraux de la fiscalité, ellipses édition marketing S.A., Paris, 2000.

8. Jean Longatte, Paseal Vanhove,Chritophe Viprey ; économie générale, 3ème édition, Paris, Dunod, 2002.

9. John Sloman,Alison Wride , principes d'économie, Pearson éducation France, 7ème édition, 2011.

10. Pierre Cliche, gestion budgétaire et dépenses publique, presses de l'université du Québec, Canada, année 2009.

11. Pierre Cliche,Gestion budgétaire et dépenses publique, presses de l'université du Québec-canada, 2009.

12. Stéphanie Damarey, finances publique sgualino éditeur l'extenso édition, 2ème édition, 2014

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. Achor Tani Yamina, l'analyse de croissance économique en Algérie, thèse de doctorat en sciences, faculté des sciences économique commerciale et des sciences de gestion, université de Tlemcen, année (2013-2014).

2. Ait Mokhtar Omar, l'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation, cas Algérie 1999-2014, thèse de doctorat en sciences économiques, université Tlemcen, (2013-2014).

3. Haykal Hadj Salem, impact des accords de partenariat entre la Tunisie et l'union européenne sur l'économie tunisienne à l'aide d'un ***MEGC***, Thèse pour l'obtention grade docteur de l'université du Maine, année 2004.

4. Laurent Piet, Spatialisation d'un ***MEGC*** pour l'étude de la localisation des activités agricoles aune échelle infranationales, thèse pour obtenir le grade de docteur de l'engrée, l'école nationale du génie rural, des eaux et foret, centre de Parise, 2002.

5. Laurent René Parrot, étude de l'impact de mesures macro-économique sur une économie villageoise africaine : un ***MEGC*** simplifié d'un petite ville, thèse pour l'obtention du doctorat d'économie , université de paris I, Panthéon-Sorbonne?, Année 1997.

6. Mohamed Bayoudh en infrastructure publique et croissance en Tunisie : un analyse en équilibre générale calculable, thèse pour l'obtention du grade de Philosophai doctorat (Ph,d), Université Laval Québec, 2012.

7. Oukaci Kamel, impacts de la libéralisation sur l'intégration et le développement économique : cas de l'économie algérienne thèse pour l'obtention du grade de docteur en sciences.

8. Sébastien Houde, Adaptation d'un modèle d'équilibre générale calculable aux politiques pour lutter contre les changements climatiques, mémoire pour l'obtention du grade de maitrise (M.A.), université Laval Québec, 2005.

9. Sébastien Mathouraparsad, la modélisation et la préparation de la politique économique des régions, thèse pour l'obtention du doctorat en sciences économiques, université des Antilles et de la Guyane.

10. Vedrine Claire, fiscalité et environnement, thèse pour obtenir le grade de docteur, université Montpellier 1, faculté de droit et sciences politique, année (2010/2011).

11. Yazid Benchabane, construction d'un modèle calculable d'équilibre générale du canada, thèse pour l'obtention du grade de maitrise ès arts (économie), université de Moncton, année 1995.

ج- بحوث ومقالات ومداخلات:

1. Akiko Suwa, le modèle d'équilibre générale calculable, économie et prévision, N°97-1991.

2. Anne Yapaudian- Thibaut, Sophi Tarascou et David Labrde ; Mondialisation et répartition des revenus un Modèle d'équilibre générale calculable, Revu Région et développement N°17, 2003.

3. Bamou Ermest, impact des incitation économique sur le pêche au Cameroun : Document de travail N°12 Février 1997,université de yaoundé, publication ***RPT***.

4. Bernaed Decaluwé, André Martens, Marcel Monette, comment construire modèle d'équilibre générale calculable MEGC, une illustration l'actualité économique, Revue d'analyse économique, vol 62, N°3, sept enlié 1986.

5. Bouziane Bentabet, une ***MCS*** : le cas de l'économie algérienne, cahiers du ***CREAD*** N°40 2eme trimestre ;1997.

6. Chiha Khemici, la fiscalité comme levier de développement économique dans les pays en développement : cas de l'Algérie, revue algérienne de la mondialisation et des politiques économique N°03, 2012.

7. Eric Pichet, fiscalité des personnes :chronique de l'année 2016, revue de droit fiscal N°9, 2 mars 2017.

8. Faycel Zidi, politiques économiques et disparates régionales en Tunisie : une analyse en équilibre générale micro simule, thèse de doctorat en sciences économiques, Université Sorbonne Nouvelle-Paris 3, Année Universitaire, (2012-2013).

9. Kamel Oukaci, Kherbachi Hamid, impact de la libéralisation commerciale l'intégration et le développement de l'économie algérienne : évaluation par un ***MEGC***, Revu CREAD N°83-84.

10. Sabrina Zerka, Mohamed Achouche, une ***MCS*** de l'économie algérienne pour l'année 2013, méthode et résultats, le cahier du ***CREAD***, N° 117.

11. Tuoati et Kherbachi, étude d'impact des programme d'investissements publics sur la croissance économique en Algérie par le modèle des multiplicateurs de la ***MCS***, revue des sciences économique et de gestion N°14 ,2014.

ثالثا: المراجع الإلكترونية:

1. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، سلطة الدولة بفرض الضرائب في الفكر المالي الإسلامي والقانون الوضعي: www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011. Le 14/01/2018.

2. www.master 211.dauphine.fr/fileadmin/mediath, le 30/12/2017.

3. http :/www.mouazaf-dz.

4. www.dictionnaire.enap.ca.

5. www.arab-api,org/images/training/programs/1/2003/48-c5-3, le 14/06/2017.

6. https ;//www.pep-net.org le 30/12/2017.

قائمة الملاحق

1- إعداد برامج (*GAMS*)
2- مخرجات برنامج (*GAMS*) لمختلف السيناريوهات
3- جدول المدخلات- المخرجات (*TES*) لسنة 2014
4- جدول الاقتضاء الكلي (*TES*) لسنة 2014
5- جدول مقارن بين تعيير المعلمات بالاعتماد على (*MCS*) وبالاعتماد على نموذج (*MEGC*)

الملحق رقم (01): إعداد برنامج GAMS (إدخال بيانات ومعادلات نموذج التوازن الحسابي العام MEGC)

```
$TITLE m exter
$STITLE ECONOMIE OUVERT
*==================FICHIER DE
CALIBRATION====================================*
$ONTEXT
ECONOMIE OUVERT AVEC 2 FACTEURS, 4 AGENTS, 4 BRANCHES,TAXE SUR
VALEUR AJOUTEE, DROIT DE DOUANE
ET MARGE COMMERCIALE, 4 PRODUITS COMPOSITES, 3 PRODUITS
D'EXPORTATION ET ACCUMULATION
MODELE TIRE :" APPLIQER LE MODELE D'EQUILIBRE GENERALE CALCULABLE
POUR ANLYSER L'EFFT
L'EFFT LES VARIATIONS DES TAUX D'IMPOT SUR L'ACTIVITE ECONOMIQUE".
$OFFTEXT
*===============DEFFINITION DES ENSEMBLES DU
MODELE==========================*
SET I SECTEUR /AGR AGRICULTURE
               IND INDUSTRIES
               SERV SERVICES
               SAD ADMINISTRATION/
     tr(I)    /AGR AGRICULTURE
               IND INDUSTRIES
               SERV SERVICES/
     ntr(I)   /SAD ADMINISTRATION/
SET H MENAGE  /H MENAGE /;
ALIAS (I,J)
*=========DEFINITION DES PARAMETRES ET DES VARIABLES A L'ANEE DE
BASE==========*
*================================PARAMETRES=======================
============*
PARAMETER
*FONCTION DE PRODUCTION
A(j)          COFFICIENT D'ECHELLE (FONCTION COBB DOUGLAS)
aij(tr,j)     COFFICIENT ENTREES-SORTIES
Alpha(j)      ELASTICITE(COBB DOUGLAS)
io(j)         COFFICIENT TECHNIQUE(FONCTION LIONTIEF)
v(j)          COFFICIENT TECHNOQUE(FONCTION LIONTIEF)

*FONCTION A ELASTICITE SUBSTITUTION CONSTANTE(CES)
b_s(tr)       COFFICIENT D'ECHELLE
delta_s(tr)   PARAMETER DISTRIBUTIF
rho_s(tr)     PARAMETER DE SUBSTITUTION
sigma_s(tr)   ELASTICITE DE SUBSTITUTION (sigma)

*FONCTION A ELASTICITE DE TRANSFORMATION CONSTANTE(CET)
b_t(tr)       COFFICIENT D'ECHELLE
delta_t(tr)   PARAMETER DISTRIBUTION
rho_t(tr)     PARAMETER DE TRANSFORMATION
sigma_t(tr)   Elasticite de transformation (sigma)

*TAUX DE TAXE
tm(tr)        TAUX DE DROIT DE DOUANE SUR SUR LE BIEN TR
tv(tr)        TAUX DE LA TVA SUR LE TR
tym(h)        TAUX DE TAXE DIRECT SUR LE REVENU DU MENAGE M
tye           TAUX DE TAXE DIRECT SUR LE REVENU DES ENTERPRISES
```

```
tmc(tr)      TAUX DE MARGE COMMERCIALES

*AUTRE PARAMETERS
delta_v(j)   PART DE LA BRANCHE J DANS LA VALEUR AJOUTEE TOTALE
beta_c(tr,h) PART (en valeur)DU PRODUIT TR DANS LA CONSOMMATION
TOTALE DU MENAGE M
lambda       PART DE LA REMUNERATION DU CAPITAL VERSEE AUX MENAGES
CAPITALISTES
pms(h)       PROPENSION A EPARGNER DU MENAGE H
beta_i(tr)   PART(en valeur)DU PRODUIT TR DANS L'IVESTISSEMENT
TOTAL

*=========================VARIABLES A L'ANNEE DE
BASE=========================*
*==============================VARIABLES
ENDOGENES============================*
CO(tr,h)     CONSOMMATIO DU MINAGE H EN PRODUIT TR(volume)
CIO(j)       CONSOMMATION INTERMEDIARE TOTALE DE LA BRANCHE J
(volume)
DO(tr)       DEMANDE POUR LE PRODUIT INTERIEUR TR(volume)
DIO(tr,j)    DEMANDE INTERMEDIARE POUR LE PRODUIT TR PAR LA BRANCHE
J (volume)
DITO(tr)     DEMANDE INTERMEDIARE POUR LE PRODUIT TR (volume)
EO           TAUX DE CHANGE
EXO(tr)      EXPORTATIONS DE PRODUIT TR (volume)
INVO(tr)     DEMANDE D INVESTISSEMENT POUR LE PRODUIT TR (volume)
ITO          INVESTISSEMENT TOTAL
LDO(j)       DEMANDE DE TRAVAILPAR LA BRANCHE J (volume)
MO(tr)       IMPORTATIONS DE PRODUIT TR (volume)
PO(I)        PRIX AU PRODUCTEUR DU PRODUIT I
PCO(tr)      PRIX DU MARCHE DU PRODUIT TR
PDO(tr)      PRIX DU MARCHE DU PRDUIT LOCALE TR VENDU SUE LE MARCHE
INTERIER
PEO(tr)      PRIX PAYE A L EXPORTATEUR DU PRODUIT TR
PINDEXO      INDICE DU PRIX DU PIB AU COUT DES FACTEURS
PLO(tr)      PRIX AU PRODUCTEUR DU PRODUIT TR POUR LA VENTE SUR LE
MARCHE INTERIEUR
PMO(tr)      PRIX INTERIEUR(dumarché)DU PRODUIT IMPORTE TR
PVO(j)       PRIX DE LA VALEUR AJOUTEE DANS LA BRANCHE J
QO(tr)       DEMANDE POUR LE PRODUIT COMPOSITE TR (volume)
RO(tr)       TAUX DE RENDEMENT DU CAPITAL DANS LA BRANCHE TR
WO           TAUX DE SALAIRE
SEO          EPARGNE DES ENTERPRISES
SGO          EPARGNE DU GOUVERNEMENT
SMO(h)       EPARGNE DU MENAGE
TDMO(h)      RECETTES PROVENANT DES TAXES DIRECTE SUR LE REVENU DU
MENAGE H
TDEO         RECETTES PROVENANT DES TAXES DIRECTE SUR LE REVENU DES
ENTERPRISE
TVAO(tr)     RECETTES PROVENANT DE LA TAXATION DE LA VALEUR AJOUTEE
SUR LE PRODUIT TR
TIMO(tr)     RECETTES PROVENANT DES TAXES A L IMPORTATION DE TR
MCO(tr)      RECETTES DES MARGES COMMERCIALES DU PRODUIT TR
VAO(j)       VALEUR AJOUTEE DE LA BRANCHE J (volume)
XSO(j)       PRODUCTION DE LA BRANCHE J (volume)
YDMO(h)      REVENU DISPONIBLE DU MENAGE H
YEO          REVENU DES ENTERPRISED
YGO          REVENU DU GOUVERNEMENT
```

```
YMO(h)        REVENU DU MENAGE H

*VARIABLES CRIEE POUR CALCULER LES LAMBDA
RKMO          REVENU DU CAPITAL PAYE AU MENAGE M
*VARIABLES EXOGENES
GO            DEPENSES PUBLIQUES
KDO(tr)       DEMANDE DE CAPITAL PAR LA BRANCHE TR (volume)
LSO           OFFRE TOTALE DE MAIN D OEUVRE (volume)
PWEO(tr)      PRIX MONDIAL A L EXPORTATION DE TR
PWMO(tr)      PRIX MONDIAL A L IMPORTATION DE TR
SRO           SOLDE DE LA BALANCE COMMERCIALE
TGHO          TRANSFERTS COURANTS DE L EETAT AUX MENAGE
TGEO          TRANSFERTS COURANTS DE L ETAT AUX ENTERPRISES
TGWO          TARNSFERTS COURANTS DE L ETAT AU REST DU MONDE
TWHO          TRANSFERTS COURANTS DU REST DU MONDE AUX MENAGE
TWGO          TRANSFERTS COURANTS DU REST DU MONDE AU GOUVERNEMENT

*=========================DONNEE DE L ANNEE
DEBASE============================*
TABLE         DIO(tr,J)
         AGR      IND       SERV      SAD
AGR      74250    661648    163141    255874
IND      283000   3476077   933361    97760
SERV     63162    269659    235027    376455

TABLE         DP(*,j)
             AGR            IND        SERV        SAD
RO             1             1          1
PWEO           1             1          1
PWMO           1             1          1
PLO            1             1          1
PO             1             1          1           1
PVO            1             1          1           1

XSO      2191908      11696160     5522559     3521346.2
VAO      1771496       7288776     4191030     2791257.2
LDO       186894       1094057      579414     2791257.2
KDO      1584602       6194719     3611616
INVO       70286       7506891      269536
QO       2889637      14439069     3570141
DO       2187269       6710015     5260748
MO        413663       4446305      642437
EXO         4639       4986145      261811
TVAO       83537        639520      146191
TIMO       25454        343708           0.0
MCO       179714       2299521    -2479235
sigma_s        2             0.6         0.2
sigma_t        1.5           0.5         1
;
TABLE CO(tr,h)
           H
AGR       1664438
IND       2141980
SERV      2356302
;
SCALAR
WO        /1/
EO        /1/
```

```
TGMO     /128909/
TGEO     /5658/
TGWO     /32895.8/
TWMO     /16640.2/
TWGO     /4779.7/
RKMO     /4270458.9/
YEO      /7126136.1/
YGO      /4019915.7/
SEO      /5064486.8/
SGO      /331106.7/
SRO      /261285.9/
GO       /3521346.2/
TDEO     /2061649.3/
                    ;
YMO("H")=9067630.3;
YDMO("H")=8352553.6;
SMO("H")=2189833.6;
TDMO("H")=715076.7;
*=====================VARIABLES SAISIES DEPUIS LE TABLEAU
DP==================*
RO(tr)=DP("RO",tr);
PWEO(tr)=DP("PWEO",tr);
PWMO(tr)=DP("PWMO",tr);
PO(I)=DP("PO",I);
PLO(tr)=DP("PLO",tr);
PVO(j)=DP("PVO",j);
XSO(j)=DP("XSO",j);
VAO(I)=DP("VAO",I);
LDO(j)=DP("LDO",j);
KDO(tr)=DP("KDO",tr);
INVO(tr)=DP("INVO",tr);
QO(tr)=DP("QO",tr);
DO(tr)=DP("DO",tr);
MO(tr)=DP("MO",tr);
EXO(tr)=DP("EXO",tr);
TVAO(tr)=DP("TVAO",tr);
TIMO(tr)=DP("TIMO",tr);
MCO(tr)=DP("MCO",tr);
sigma_s(tr)=DP("sigma_s",tr);
sigma_t(tr)=DP("sigma_t",tr);

**=============DECOMPOSITION DES VARIABLES EN VOLUME NETTE DE
TAXES===========**
**======================XSO,QO,EXO,DO ET
MO==================================**
QO(tr)=QO(tr)-TVAO(tr)-TIMO(tr)-MCO(tr);

*=============CALCULS PRAMETRES:tv, tm,tmc, PEO, PMO,PCO et
PDO================*
tv(tr)=TVAO(tr)/(DO(tr)+MO(tr)+TIMO(tr));
tm(tr)=TIMO(tr)/(PWMO(tr)*EO*MO(tr));
tmc(tr)=MCO(tr)/(DO(tr)+MO(tr)+TIMO(tr)+TVAO(tr));
PDO(tr)=(1+tv(tr))*PLO(tr);
PMO(tr)=(1+tv(tr))*(1+tm(tr))*EO*PWMO(tr);
PEO(tr)=EO*PWEO(tr);
PCO(tr)=(PDO(tr)*DO(tr)+PMO(tr)*MO(tr))*(1+tmc(tr))/QO(tr);
*==LES VARIABLES CO(tr,H), DIO(tr,j), et INVO(tr) ONT ETE SAISIES
EN VALEUR====*
```

```
*==================DOIVENT ETRE SAISIES EN
VOLUME============================*
CO(tr,h)=CO(tr,h)/PCO(tr);
DIO(tr,j)=DIO(tr,j)/PCO(tr);
INVO(tr)=INVO(tr)/PCO(tr);
*====================CALCLE DES VARIABLES
MANQUANTES=========================*
LSO=SUM(j,LDO(j));
ITO=SUM(tr,PCO(tr)*INVO(tr));
CIO(j)=SUM(tr,DIO(tr,j));
DITO(tr)=SUM(j,DIO(tr,j));

*============================CALCUL DES
PARAMETRES============================*
*================================AUTRES
PARAMETRES=========================*
delta_v(j)=VAO(j)/(vao("agr")+vao("ind")+vao("serv")+vao("sad"));
beta_c(tr,h)=(PCO(tr)*CO(tr,h))/YDMO(h);
lambda=RKMO/SUM(tr,RO(tr)*KDO(tr));
pms(h)=SMO(h)/YDMO(h);
beta_i(tr)=(PCO(tr)*INVO(tr))/ITO;

*TAUX DE TAXE
tym(h)=TDMO(H)/YMO(h);
tye=TDEO/YEO;
*FONCTION DE PRODUCTION
alpha(j)=WO*LDO(j)/(PVO(j)*VAO(j));
A(tr)=VAO(tr)/(LDO(tr)**alpha(tr)*KDO(tr)**(1-alpha(tr)));
A(ntr)=VAO(ntr)/(LDO(ntr)**alpha(ntr));
aij(tr,j)=DIO(tr,j)/CIO(j);
io(j)=CIO(j)/XSO(j);
v(j)=VAO(j)/XSO(j);

*CALCUL DE LA VARIABLE PINDEXO
PINDEXO=SUM(j,PVO(j)*delta_v(j));

*FONCTION A ELASTICITE DE SUBSTITUTION CONSTANT(CES)
rho_s(tr)=(1-sigma_s(tr))/(sigma_s(tr));
delta_s(tr)=(PMO(tr)/PDO(tr))*(MO(tr)/DO(tr))**(1/sigma_s(tr));
delta_s(tr)=delta_s(tr)/(1+delta_s(tr));
b_s(tr)=QO(tr)/(delta_s(tr)*MO(tr)**(-rho_s(tr))+(1-
delta_s(tr))*DO(tr)**(-rho_s(tr)))**(-1/rho_s(tr));

*FONCTION A ELASTICITE DE TRANSFORMATION CONSTANT (CET)
rho_t(tr)=(1+sigma_t(tr))/sigma_t(tr);
delta_t(tr)=1/(1+PLO(tr)/PEO(tr)*(EXO(tr)/DO(tr))**(rho_t(tr)-1));
b_t(tr)=XSO(tr)/(delta_t(tr)*EXO(tr)**rho_t(tr)+(1-
delta_t(tr))*DO(tr)**rho_t(tr))**(1/rho_t(tr));

Display rho_t,delta_t,b_t,pdo,pco;
```

```
*============================FIN DU
CALIBRAGE==================================*

*==============================DEUXIEME
ETAPE==================================*

*====================DEFINITIONS DES
VARIABLES==============================*
VARIABLES
*VARIABLES ENDOGENES

C(tr,h)       CONSOMMATION DU MENAGE H EN PRODUIT TR (volume)
CI(j)         CONSOMMATION INTERMEDIAIRE TOTALE DE LA BRANCHE J
(volume)
D(tr)         DEMANDE POUR LE PRODUIT INTERIEUR TR (volume)
DI(tr,j)      DEMANDE INTERMEDIAIRE POUR LE PRODUIT TR PAR LA
BRANCHE J (volume)
DIT(tr)       DEMANDE INTERMEDIAIRE POUR LE PRODUIT TR (volume)
E             TAUX DE CHANGE
EX(tr)        EXPORTATIONS DE PRODUIT TR (volume)
INV(tr)       DEMANDE D INVESTISSEMENT POUR LE PRODUIT TR (volume)
IT            INVESTISSEMENT TOTAL
LD(j)         DEMANDE DE TRAVAIL PAR LABRANCHE J (volume)
M(tr)         IMPORTATIONS DE PRODUIT TR (volume)
P(I)          PRIX AU PRODUCTEUR DU PRODUIT I
PC(tr)        PRIX DU MARCHE DU PRODUIT TR
PD(tr)        PRIX DU MARCHE DU PRODUIT LOCAL TR VENDU SUR LE
MARCHE INTERIER
PE(tr)        PRIX PAYE A L EXPORTATEUR DU PRODUIT TR
PINDEX        INDICE DU PRIX DU PIB AU COUT DES FACTEURS
PL(tr)        PRIX AU PRODUCTEUR DU PRODUIT TR POUR LA VENTE SUR LE
MARCHE INTERIEUR
PM(tr)        PRIX INTERIEUR(du marche) DU PRODUIT IMPORTE TR
PV(j)         PRIX DE LA VALEUR AJOUTEE DANS LA BRANCHE J
Q(tr)         DEMANDE POUR LE PRODUIT COMPOSITE TR (volume)
R(tr)         TAUX DE RENDEMENT DE CAPITAL DANS LA BRANCHE TR
W             TAUX DE SALAIRE
SE            EPARGNE DES ENTERPRISES
SG            EPARGNE DU GOUVERNEMENT
SM(h)         EPARGNE DU MENAGE
TDM(h)        RECETTES PROVENANT DES TAXES DIRECTRS SUR LE REVENU
DU MENAGE H
TDE           RECETTES PROVENANT DES TAXES DIRECTES SUR LE REVENU
DES ENTERPRISES
TVA(tr)        RECETTES PROVENANT DES TAXATINS TVA SUR LE PRODUIT
TR
TIM(tr)       RECETTES PROVENANT DES TAXES A L IMPORTATION DE TR
MC(tr)        RECETTES DES MARGES COMMERCIALES DU PRUDUIT TR
VA(j)         VALEUR AJOUTEE DE LA BRANCHE J (volume)
XS(j)         PRODUCTION DE LA BRANCHE J (volume)
YDM(h)        REVENU DISPONIBLE DU MENAGE H
YE            REVENU DES ENTERPRISES
YG            REVENU DU GOUVERNEMENT
YM(h)         REVENU DU MENAGE H

*VARIABLES EXOGENES
G             DEPENSES PUBLIQUES
KD(tr)        DEMANDE DE CAPITAL PAR LA BRANCHE TR (volume)
```

```
LS              OFFRE TATALE DE MAIN D OEUVER (volume)
PWE(tr)         PRIX MONDIAL A L EXPORTATION DE TR
PWM(tr)         PRIX MONDIAL A L IMPORTATION DE TR
SR              SOLDE DE LA BALANCE COMMERCIALE
TGM             TRANSFERTS COURANTS DE L EETAT AUX MENAGE
TGE             TRANSFERTS COURANTS DE L ETAT AUX ENTERPRISES
TGW             TARNSFERTS COURANTS DE L ETAT AU REST DU MONDE
TWM             TRANSFERTS COURANTS DU REST DU MONDE AUX MENAGE
TWG             TRANSFERTS COURANTS DU REST DU MONDE AU GOUVERNEMENT
*AUTRES VARIABLES
EV(H)           VARIATION EQIVALENTE
*OMEGA           OBJECTIF
LEON            CONTROLE
;
*=========================DEFINITION DES
EQUATIONS============================*
EQUATIONS
*PRODUCTION-EMPLOI
OUTPUT(j)       PRODUCTION DES BIENS ET SERVICES
V_A(tr)         VALEUR AJOUTEE
VAA(ntr)        VALEUR AJOUTEE
C_I(j)          CONSOMMATION INTERMEDIAIRE
D_I(tr,j)       CONSOMMATION INTERMEDIAIRE
L_D(tr)         DEMANDE DU TRAVAIL PAR LA BRANCHE TR
LDD(ntr)        DEMANDE DU TRAVAIL PAR LA BRANCHE NTR

*REVENU ET EPARGNE
Y_M(h)          REVENU DU MENAGE H
YD_M(h)         REVENU DISPONIBLE DU MENAGE H
S_M(h)          EPARGNE DU MENAGE
Y_E             REVENU DES ENTERPRISES
S_E             EPARGNE DES ENTERPRISES
Y_G             REVENU DU GOUVERNEMENT
S_G             EPARGNE DU GOUVERNEMENT
T_VA(tr)         TAXE SUR LA VALEUR AJOTEE
TI_M(tr)        TAXE INDURECTE SUR L IMPORTATION
TD_M(h)         TAXE DIRECTE SUR LE REVENU DU MENAGE
T_DE            TAXE DIRECTE SUR LE REVENU DES ENTREPRISES
M_C(tr)             MARGE COMMERCIALE

*DEMANDE
C_M(tr,h)     CONSOMMATION DU MENAGE H EN PRODUIT TR
CONSOG(ntr)   CONSOMMATION PUBLIQUE
INVEST(tr)    INVESTISEMENT EN PRODUIT TR
D_IT(tr)      DEMANDE INTERMEDIAIRE

*PRIX
P_V(j)       PRIX DE LA VALEUR AJOUTEE
RDK(tr)      RENDEMENT DU CAPITAL
P_D(tr)      PRIX DOMESTIQUE OU PRIX DU MARCHE
P_M(tr)      PRIX D IMPORTATION
P_E(tr)      PRIX D EXPORTATION
P_C(tr)      PRIX DES BIENS COMPOSITES
P_P(tr)      PRIX DU PRODUCTEUR
INDICE       INDICE DE PRIX DU PIB
*COMMERCE INTERNATIONAL
X_S(tr)      PRODUCTION DES BIENS
E_X(tr)      OFFRE D EXPORTATION
```

```
Q_C(tr)      DEMANDE DES BIENS COMPOSITES
IMPORT(tr)   DEMANDE D IMPORTATION
S_R          SOLDE DE LA BALANCE COMMERCIALE

*EQUILIBRE
EQUI_I      VENTILLATION DE LA PRODUCTION

EQUI_S      VENTILLATION DE LA PRODUCTION

L_S         EQUILIBRE MARCHE D EMPLOI

I_T         EQUILIBRE EPARGNE-INVESTISSEMENT

*AUTRES
EQVAR(H)    Evaluation of the equivalent variation
*OBJ         FONCTION OBJECTIF
WALRAS      CONTROLE
;
*==================================MODELE=========================
============*
*PRODUCTION

OUTPUT(j)..       XS(j)=E=VA(j)/v(j);

V_A(tr)..         VA(tr)=E=A(tr)*LD(tr)**alpha(tr)*KD(tr)**(1-
alpha(tr));

VAA(ntr)..        VA(ntr)=E=LD(ntr);

C_I(j)..          CI(j)=E=io(j)*XS(j);

D_I(tr,j)..       DI(tr,j)=E=aij(tr,j)*CI(j);

L_D(tr)..         LD(tr)=E=alpha(tr)*PV(tr)*VA(tr)/W;

LDD(ntr)..        LD(ntr)*W=E=(p(ntr)*XS(ntr)-
SUM(tr,DI(tr,ntr)*PC(tr)));

*REVENU ET EPARGNE

Y_M(h)..
YM("h")=E=W*SUM(j,LD(j))+lambda*SUM(tr,R(tr)*KD(tr))+TGM+TWM;

YD_M(h)..         YDM("h")=E=YM(H)-TDM(h);

S_M(h)..          SM(h)=E=pms(H)*YDM(h);

Y_E..             YE=E=(1-lambda)*SUM(tr,R(tr)*KD(tr))+TGE;

S_E..             SE=E=YE-TDE;

Y_G..
YG=E=SUM(tr,TVA(tr))+SUM(tr,TIM(tr))+SUM(h,TDM(h))+TDE+TWG;

S_G..             SG=E=YG-G-TGM-TGE-TGW;

T_VA(tr)..        TVA(tr)=E=tv(tr)*(P(tr)*XS(tr)-
PE(tr)*EX(tr))+tv(tr)/(1+tv(tr))*PM(tr)*M(tr);
```

```
TI_M(tr)..        TIM(tr)=E=tm(tr)*E*PWM(tr)*M(tr);

TD_M(h)..         TDM(h)=E=tym(h)*YM(h);

T_DE..            TDE=E=tye*YE;

M_C(tr)..         MC(tr)=E=tmc(tr)*(PD(tr)*D(tr)+PM(tr)*M(tr));

*DEMANDE

C_M(tr,h)..      C(tr,h)*PC(tr)=E=beta_c(tr,h)*YDM(h);

CONSOG(ntr)..    G=E=XS(ntr)*P(ntr);

INVEST(tr)..     INV(tr)*PC(tr)=E=beta_i(tr)*IT;

D_IT(tr)..       DIT(tr)=E=SUM(j,aij(tr,j)*CI(j));

*PRIX

P_V(j)..         PV(j)*VA(j)=E=P(j)*XS(j)-SUM(tr,PC(tr)*DI(tr,j));

RDK(tr)..        R(tr)*KD(tr)=E=(PV(tr)*VA(tr)-W*LD(tr));

P_D(tr)..        PD(tr)=E=(1+tv(tr))*PL(tr);

P_M(tr)..        PM(tr)=E=(1+tv(tr))*(1+tm(tr))*E*PWM(tr);

P_E(tr)..        PE(tr)=E=E*PWE(tr);

P_C(tr)..
PC(tr)*Q(tr)=E=(PD(tr)*D(tr)+PM(tr)*M(tr))*(1+tmc(tr));

P_P(tr)..        P(tr)*XS(tr)=E=(PL(tr)*D(tr)+PE(tr)*EX(tr));

INDICE..         PINDEX=E=SUM(j,delta_v(j)*PV(j));

*COMMERCE INTERNATIONAL

X_S(tr)..
XS(tr)=E=b_t(tr)*(delta_t(tr)*EX(tr)**(rho_t(tr))+(1-
delta_t(tr))*D(tr)**(rho_t(tr)))**(1/rho_t(tr));

E_X(tr)..        EX(tr)=E=((PE(tr)/PL(tr))**(sigma_t(tr))*((1-
delta_t(tr))/delta_t(tr))**(sigma_t(tr)))*D(tr);

Q_C(tr)..        Q(tr)=E=b_s(tr)*(delta_s(tr)*M(tr)**(-
rho_s(tr))+(1-delta_s(tr))*D(tr)**(-rho_s(tr)))**(-1/rho_s(tr));

IMPORT(tr)..     M(tr)=E=((delta_s(tr)/(1-
delta_s(tr)))**(sigma_s(tr))*(PD(tr)/PM(tr))**(sigma_s(tr)))*D(tr);

S_R..            SR=E=E*SUM(tr,PWM(tr)*M(tr))+TGW-
E*SUM(tr,PWE(tr)*EX(tr))-TWM-TWG;

*EQUILIBRE
```

```
EQUI_I..        Q("agr")=E=DIT("agr")+SUM(h,C("agr",h))+INV("agr");

EQUI_S..        Q("ind")=E=DIT("ind")+SUM(h,C("ind",h))+INV("ind");

L_S..           LS=E=SUM(J,LD(J));

I_T..           IT=E=SUM(h,SM(h))+SE+SG+SR;

*AUTRES

EQVAR(H)..
EV(H)=E=YM(H)*PROD(TR,((PO(TR)/P.L(TR))**beta_c(tr,H)))-YMO(H);

*OBJ..          OMEGA=E=1000;

WALRAS..        LEON=E=Q("serv")-DIT("serv")-SUM(H,C("serv",H))-
INV("serv");

*==============================INITIALISATION=====================
============*
*==========================VARIABLES
ENDOGENES================================*
C.L(tr,H)=CO(tr,H);
CI.L(j)=CIO(j);
D.L(tr)=DO(tr);
DI.L(tr,j)=DIO(tr,j);
DIT.L(tr)=DITO(tr);
E.L=EO;
EX.L(tr)=EXO(tr);
INV.L(tr)=INVO(tr);
IT.L =ITO;
LD.L(j)=LDO(j);
M.L(tr)=MO(tr);
P.L(I)=PO(I);
PC.L(tr)=PCO(tr);
PD.L(tr)=PDO(tr);
PE.L(tr)=PEO(tr);
PINDEX.L=PINDEXO;
PL.L(tr)=PLO(tr);
PM.L(tr)=PMO(tr);
PV.L(j)=PVO(j);
Q.L(tr)=QO(tr);
R.L(tr)=RO(tr);
W.L=WO;
SE.L=SEO;
SG.L=SGO;
SM.L(H)=SMO(H);
TDM.L(H)=TDMO(H);
TDE.L=TDEO;
TVA.L(tr)=TVAO(tr);
TIM.L(tr)=TIMO(tr);
MC.L(tr)=MCO(tr);
VA.L(j)=VAO(j);
XS.L(j)=XSO(j);
YDM.L(H)=YDMO(H);
YE.L=YEO;
YG.L=YGO;
YM.L(H)=YMO(H);
```

```
EV.l(H)=0;
*============================VARIABLES
EXOGENES================================*
G.FX=GO;
KD.FX(tr)=KDO(tr);
LS.FX=LSO;
PWE.FX(tr)=PWEO(tr);
PWM.FX(tr)=PWMO(tr);
SR.FX=SRO;
TGM.FX=TGMO;
TGE.FX=TGEO;
TGW.FX=TGWO;
TWM.FX=TWMO;
TWG.FX=TWGO;
E.FX=EO;

*============================DEFINITION DU
MODELE==============================*
MODEL EXTER   /ALL/;
*================================RESOLUTION=======================
============*
SOLVE  EXTER  USING MCP;



*====================PREPARATION SORTIE FEUIL
EXCEL============================*
PARAMETER
*============================VARIABLES DE
PRIX================================*
WP
RP(tr)
PP(I)
PCP(tr)
PDP(tr)
PEP(tr)
PE_FOBP(tr)
PINDEXP
PLP(tr)
PMP(tr)
PVP(j)
EP
*============================FONCTION DE
PRODUCTION============================*
VAP(j)
XSP(j)
CIP(j)
DIP(tr,j)
*============================FACTEURS DE
PRODUCTION============================*
KDP(tr)
LDP(j)
LSP
*================================DEMANDE=======================
============*
CP(tr,h)
DPR(tr)
```

```
DITP(tr)
EXP(tr)
EXDP(tr)
INVP(tr)
ITP
MP(tr)
QP(tr)
GP
SRP
*==================================REVENU ET
EPARGNE==========================*
SEP
SGP
SMP(h)
YDMP(h)
YEP
YGP
YMP(h)
*======================================TAX=====================
============*
TDMP(h)
TDEP
TVAP(tr)
TIMP(tr)
MCP(tr)
*==================================AUTRES
VARIABLES==========================*
EVP(H)     Equivalent variation % of initial income
VYHT       Change in income for all housenhold
EVPT       Total EV as a % of total income;

*==========================CALCULs DES
PARAMETERS============================*
*==============================PRIX==============================
============*
WP=100*(W.L-WO)/WO;
RP(tr)=100*(r.L(TR)-ro(TR))/ro(TR);
PP(I)=100*(P.L(I)-PO(I))/PO(I);
PCP(tr)=100*(PC.L(tr)-PCO(tr))/PCO(tr);
PDP(tr)=100*(PD.L(tr)-PDO(tr))/PDO(tr);
PEP(tr)=100*(PE.L(tr)-PEO(tr))/PEO(tr);
PINDEXP=100*(PINDEX.L-PINDEXO)/PINDEXO;
PLP(tr)=100*(PL.L(tr)-PLO(tr))/PLO(tr);
PMP(tr)=100*(PM.L(tr)-PMO(tr))/PMO(tr);
PVP(j)=100*(PV.L(j)-PVO(j))/PVO(j);
EP=100*(e.L-eo)/eo;
*======================FONCTION DE
PRODUCTION================================*
VAP(j)=100*(VA.L(j)-VAO(j))/VAO(j);
XSP(j)=100*(XS.L(j)-XSO(j))/XSO(j);
CIP(j)=100*(CI.L(j)-CIO(j))/CIO(j);
DIP(tr,j)=100*(DI.L(tr,j)-DIO(tr,j))/DIO(tr,j);
*==============================FACTEURs DE
PRODUCTION========================*
KDP(tr)=100*(KD.L(tr)-KDO(tr))/KDO(tr);
LDP(j)=100*(LD.L(j)-LDO(j))/LDO(j);
LSP=100*(LS.L-LSO)/LSO;
```

```
*==================================DEMANDE=======================
============*
CP(TR,H)=100*(C.L(TR,H)-CO(TR,H))/(CO(TR,H));
DITP(tr)=100*(DIT.L(tr)-DITO(tr))/DITO(tr);
INVP(tr)$(INVO(tr)NE 0)=100*(INV.L(tr)-INVO(tr))/INVO(tr);
ITP=100*(IT.L- ITO)/ITO;
GP=100*(G.L-GO)/GO;
DPR(tr)=100*(D.L(tr)-DO(tr))/DO(tr);
QP(tr)=100*(Q.L(tr)-QO(tr))/QO(tr);
MP(tr)=100*(M.L(tr)-MO(tr))/MO(tr);
EXP(tr)=100*(EX.L(tr)-EXO(tr))/EXO(tr);
SRP=100*(SR.L-SRO)/SRO;
*==============================REVENU ET
EPARGNE==============================*
YMP(h)=100*(YM.L(h)-YMO(h))/YMO(h);
YEP=100*(YE.L-YEO)/YEO;
YGP=100*(YG.L-YGO)/YGO;
YDMP(h)=100*(YDM.L(h)-YDMO(h))/YDMO(h);
SMP(h)=100*(SM.L(h)-SMO(h))/SMO(h);
SEP=100*(SE.L-SEO)/SEO;
SGP=100*(SG.L-SGO)/SGO;
*==================================TAXES=========================
============*
TVAP(tr)=100*(TVA.L(tr)-TVAO(tr))/TVAO(tr);
TIMP(tr)$(TIMO(TR) NE 0)=100*(TIM.L(TR)-TIMO(TR))/TIMO(TR);
MCP(tr)=100*(MC.L(tr)-MCO(tr))/MCO(tr);
TDMP(h)=100*(TDM.L(h)-TDMO(h))/TDMO(h);
TDEP$(TdEO NE 0)=100*(TDE.L-TDEO)/TDEO;
*==================================AUTRES========================
============*
EVP(H)=(EV.L(h)/YMO(H))*100;
VYHT=(SUM(H,YM.L(H))-SUM(H,YMO(H)))/SUM(H,YMO(H))*100;
EVPT=SUM(H,EV.L(H))/SUM(H,YMO(H))*100;
*==============================FUILLE DE SORTIE
EXCEL=========================*
file  Val/
      Exter.XLS/;
      Val.pc=6;
      Val.nd=3;
put   Val;


*==============================TABLEAUX
EXCEL=================================*
put'MODELE M EXTER:Modèle à Economie Ouvert'/;
put' '/;
put'Tableau 1:LES PRIX'/;
put'Variables' put 'Branche' put 'Branche' put 'Base' put 'Niveau'
put 'Variation en %'/;
put'w' put ' ' put '' put wo put w.l put wp/;
loop(tr, put'r'  put tr.tl put '' put ro(tr) put r.l(tr) put
rp(tr)/)     ;
loop(i, put'pv'  put i.tl put '' put pvo(i) put pv.l(i) put
pvp(i)/)     ;
loop(i, put'p'  put i.tl put '' put po(i) put p.l(i) put pp(i)/)
;
loop(TR, put'PD'  put tr.tl put '' put PDO(tr) put PD.l(tr) put
pdp(tr)/);
```

```
loop(TR, put'PL'  put tr.tl put '' put PLO(tr) put PL.l(tr) put
PLp(tr)/);
loop(TR, put'PC'  put tr.tl put '' put PCO(tr) put PC.l(tr) put
PCp(tr)/);
loop(TR, put'PM'  put tr.tl put '' put PMO(tr) put PM.l(tr) put
PMp(tr)/);
loop(TR, put'PE'  put tr.tl put '' put PEO(tr) put PE.l(tr) put
PEp(tr)/);
*loop(TR, put'PE_FOB' put tr.tl put'' put PE_FOBO(tr) put
PE_FOB.l(tr) put PE_FOBP(tr)/);
put 'PINDEX' put ' ' put'' put PINDEXo put PINDEX.l put PINDEXP /;
PUT 'E' put ' ' put'' put Eo put E.l put EP /;
put ' '/;
*=================================================================
=============
put'Tableau 2:LA PRODUCTION'/;
put'Variables' put 'Branche' put 'Branche' put 'Base' put 'Niveau'
put 'Variation en %'/;
loop(i, put'Xs'  put i.tl put '' put xso(i) put xs.l(i) put
xsp(i)/)     ;
loop(i, put'Va'  put i.tl put '' put vao(i) put va.l(i) put
vap(i)/)     ;
loop(i, put'LD'  put i.tl put '' put ldo(i) put ld.l(i) put
ldp(i)/)     ;
PUT 'LS' put ' ' put'' put LSO put ls.l put lsP /;
loop(tr, put'KD'  put tr.tl put '' put kdo(tr) put kd.l(tr) put
kdp(tr)/)     ;
loop(i, put'CI'  put i.tl put '' put CIO(i) put CI.l(i) put
CIP(i)/)     ;
loop((TR,I), put'DI'  put TR.tl,I.tl, put '' put dio(TR,I) put
DI.l(TR,I) put DIP(TR,I)/)     ;
put ' '/;
*=================================================================
============*
put'Tableau 3:Revenus et Epargnes'/;
put'Variables' put 'Branche' put 'Branche' put 'Base' put 'Niveau'
put 'Variation en %'/;
loop(h, put'YM'  put h.tl put '' put YMO(h) put YM.l(h) put
YMP(h)/)     ;
PUT 'YE' put ' ' put'' put YEO put YE.l put YEP /;
PUT 'YG' put ' ' put'' put YGO put YG.l put YGP /;
loop(h, put'YDM'  put h.tl put '' put YDMO(h) put YDM.l(h) put
YDMP(h)/)     ;
loop(TR, put'TVA'  put TR.tl put '' put TVAO(tr) put TVA.l(TR) put
TVAP(TR)/)     ;
loop(TR, put'TIM'  put TR.tl put '' put TIMO(tr) put TIM.l(TR) put
TIMP(TR)/)     ;
loop(TR, put'MC'  put TR.tl put '' put MCO(tr) put MC.l(TR) put
MCP(TR)/)     ;
loop(h, put'TDM'  put h.tl put '' put TDMO(h) put TDM.l(h) put
TDMP(h)/)     ;
PUT 'TDE' put ' ' put'' put TDEO put TDE.l put TDEP /;
loop(h, put'SM'  put h.tl put '' put SMO(h) put SM.l(h) put
SMP(h)/)     ;
PUT 'SE' put ' ' put'' put SEO put SE.l put SEP /;
PUT 'SG' put ' ' put'' put SGO put SG.l put SGP /;
put ' '/;
```

```
*=================================================================
=============
put'Tableau 4:Demandes'/;
put'Variables' put 'Branche' put 'Branche' put 'Base' put 'Niveau'
put 'Variation en %'/;
loop((TR,H), put'C'  put TR.tl,h.tl, put '' put CO(TR,H) put
C.l(TR,H) put CP(TR,H)/)     ;
loop(TR, put'D'  put TR.tl put '' put DO(tr) put D.l(TR) put
DPR(TR)/)     ;
loop(TR, put'Q'  put TR.tl put '' put QO(tr) put Q.l(TR) put
QP(TR)/)     ;
loop(TR, put'DIT'  put TR.tl put '' put DITO(tr) put DIT.l(TR) put
DITP(TR)/)     ;
loop(TR, put'INV'  put TR.tl put '' put INVO(TR) put INV.l(TR) put
INVP(TR)/)     ;
*loop(I, put'G' put I.tl put'' put Go(I) put G.L(I) put GP(I)/);
PUT 'IT' put ' ' put'' put ITO put IT.l put ITP /;
PUT 'G' put ' ' put'' put GO put G.l put GP /;
put ' '/;
*=================================================================
=============
put'Tableau 5:Commerce Extérieur'/;
put'Variables' put 'Branche' put 'Branche' put 'Base' put 'Niveau'
put 'Variation en %'/;
loop(TR, put'M'  put TR.tl put '' put MO(tr) put M.l(TR) put
MP(TR)/)     ;
loop(TR, put'EX'  put TR.tl put '' put EXO(TR) put EX.l(TR) put
EXP(TR)/)     ;
PUT 'SR' put ' ' put'' put SRO put SR.l put SRP /;
put ' '/;
*=================================================================
=============
put'Tableau 6:Variation Equivalente'/;
PUT'' loop(H, put H.TL) put 'ALL' put /;
put 'Change in nominal income' put VYHT/;
put'Equivalent Variation' loop(H, put EVP(H)) put EVPT put/;
put ' '/;
```

ملحق رقم (02): مخرجات برنامج GAMS لمختلف السيناريوهات.

1- تكوين وضعية الأساس:

MODELE M EXTER:Modèle à Economie Ouvert						
Tableau 1:LES PRIX						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
w			1	1	0	
r	AGR		1	1	0	
r	IND		1	1	0	
r	SERV		1	1	0	
pv	AGR		1	1	0	
pv	IND		1	1	0	
pv	SERV		1	1	0	
pv	SAD		1	1	0	
p	AGR		1	1	0	
p	IND		1	1	0	
p	SERV		1	1	0	
p	SAD		1	1	0	
PD	AGR		1.032	1.032	0	
PD	IND		1.056	1.056	0	
PD	SERV		1.025	1.025	0	
PL	AGR		1	1	0	
PL	IND		1	1	0	
PL	SERV		1	1	0	
PC	AGR		1.111	1.111	0	
PC	IND		1.294	1.294	0	
PC	SERV		0.605	0.605	0	
PM	AGR		1.095	1.095	0	
PM	IND		1.137	1.137	0	
PM	SERV		1.025	1.025	0	
PE	AGR		1	1	0	
PE	IND		1	1	0	
PE	SERV		1	1	0	
PINDEX			1	1	0	
E			1	1	0	
Tableau 2:LA PRODUCTION						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
Xs	AGR		2191908	2191908	0	
Xs	IND		11696160	11696160	0	
Xs	SERV		5522559	5522559	0	
Xs	SAD		3521346.2	3521346.2	0	
Va	AGR		1771496	1771496	0	

Va	IND		7288776	7288776	0	
Va	SERV		4191030	4191030	0	
Va	SAD		2791257.2	2791257.2	0	
LD	AGR		186894	186894	0	
LD	IND		1094057	1094057	0	
LD	SERV		579414	579414	0	
LD	SAD		2791257.2	2791257.2	0	
LS			4651622.2	4651622.2	0	
KD	AGR		1584602	1584602	0	
KD	IND		6194719	6194719	0	
KD	SERV		3611616	3611616	0	
CI	AGR		389928.679	389928.679	0	
CI	IND		3727204.81	3727204.81	0	
CI	SERV		1256615.46	1256615.46	0	
CI	SAD		928307.384	928307.384	0	
DI	AGR	AGR		66831.647	66831.647	0
DI	AGR	IND		595542.435	595542.435	0
DI	AGR	SERV		146841.505	146841.505	0
DI	AGR	SAD		230309.508	230309.508	0
DI	IND	AGR		218659.427	218659.427	0
DI	IND	IND		2685784.48	2685784.48	0
DI	IND	SERV		721159.653	721159.653	0
DI	IND	SAD		75534.083	75534.083	0
DI	SERV	AGR		104437.604	104437.604	0
DI	SERV	IND		445877.898	445877.898	0
DI	SERV	SERV		388614.304	388614.304	0
DI	SERV	SAD		622463.793	622463.793	0
Tableau 3:Revenus et Epargnes						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
YM	H		9067630.3	9067630.3	0	
YE			7126136.1	7126136.1	0	
YG			4019915.7	4019915.7	0	
YDM	H		8352553.6	8352553.6	0	
TVA	AGR		83537	83537	0	
TVA	IND		639520	639520	0	
TVA	SERV		146191	146191	0	
TIM	AGR		25454	25454	0	
TIM	IND		343708	343708	0	
TIM	SERV		0	0	0	
MC	AGR		179714	179714	0	
MC	IND		2299521	2299521	0	
MC	SERV		-2479235	-2479235	0	
TDM	H		715076.7	715076.7	0	
TDE			2061649.3	2061649.3	0	

SM	H		2189833.6	2189833.6	0	
SE			5064486.8	5064486.8	0	
SG			331106.7	331106.7	0	
Tableau 4:Demandes						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
C	AGR	H		1498143.21	1498143.21	0
C	IND	H		1654996.89	1654996.89	0
C	SERV	H		3896116.88	3896116.88	0
D	AGR		2187269	2187269	0	
D	IND		6710015	6710015	0	
D	SERV		5260748	5260748	0	
Q	AGR		2600932	2600932	0	
Q	IND		11156320	11156320	0	
Q	SERV		5903185	5903185	0	
DIT	AGR		1039525.1	1039525.1	0	
DIT	IND		3701137.64	3701137.64	0	
DIT	SERV		1561393.6	1561393.6	0	
INV	AGR		63263.692	63263.692	0	
INV	IND		5800185.47	5800185.47	0	
INV	SERV		445674.519	445674.519	0	
IT			7846713	7846713	0	
G			3521346.2	3521346.2	0	
Tableau 5:Commerce Extérieur						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
M	AGR		413663	413663	0	
M	IND		4446305	4446305	0	
M	SERV		642437	642437	0	
EX	AGR		4639	4639	0	
EX	IND		4986145	4986145	0	
EX	SERV		261811	261811	0	
SR			261285.9	261285.9	0	
Tableau 6:Variation Equivalente						
	H	ALL				
Change in nominal income	0					
Equivalent Variation	0	0				

2- مخرجات برنامج GAMS الخاصة بالسيناريو الأول (زيادة في معدل الضريبة على الدخل الإجمالي (TVA) بنسبة 2%):

MODELE M EXTER:Modèle à Economie Ouvert						
Tableau 1:LES PRIX						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
W			1	1	-0.017	
R	AGR		1	1	-0.031	
R	IND		1	0.999	-0.058	
R	SERV		1	1	0.024	
Pv	AGR		1	1	-0.03	
Pv	IND		1	0.999	-0.052	
Pv	SERV		1	1	0.019	
Pv	SAD		1	1	-0.017	
P	AGR		1	1	-0.01	
P	IND		1	1	-0.001	
P	SERV		1	1	0.033	
P	SAD		1	1	-0.008	
PD	AGR		1.032	1.032	-0.01	
PD	IND		1.056	1.057	0.103	
PD	SERV		1.025	1.025	0.034	
PL	AGR		1	1	-0.01	
PL	IND		1	1	-0.002	
PL	SERV		1	1	0.034	
PC	AGR		1.111	1.111	-0.009	
PC	IND		1.294	1.296	0.104	
PC	SERV		0.605	0.605	0.031	
PM	AGR		1.095	1.095	0	
PM	IND		1.137	1.138	0.105	
PM	SERV		1.025	1.025	0	
PE	AGR		1	1	0	
PE	IND		1	1	0	
PE	SERV		1	1	0	
PINDEX			1	1	-0.025	
E			1	1	0	
Tableau 2:LA PRODUCTION						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
Xs	AGR		2191908	2191875.39	-0.001	
Xs	IND		11696160	11695445.8	-0.006	
Xs	SERV		5522559	5522877.88	0.006	
Xs	SAD		3521346.2	3521635.52	0.008	
Va	AGR		1771496	1771469.65	-0.001	
Va	IND		7288776	7288330.91	-0.006	

Va	SERV		4191030	4191271.99	0.006	
Va	SAD		2791257.2	2791486.53	0.008	
LD	AGR		186894	186867.646	-0.014	
LD	IND		1094057	1093611.98	-0.041	
LD	SERV		579414	579656.037	0.042	
LD	SAD		2791257.2	2791486.53	0.008	
LS			4651622.2	4651622.2	0	
KD	AGR		1584602	1584602	0	
KD	IND		6194719	6194719	0	
KD	SERV		3611616	3611616	0	
CI	AGR		389928.679	389922.877	-0.001	
CI	IND		3727204.81	3726977.2	-0.006	
CI	SERV		1256615.46	1256688.02	0.006	
CI	SAD		928307.384	928383.655	0.008	
DI	AGR	AGR		66831.647	66830.653	-0.001
DI	AGR	IND		595542.435	595506.068	-0.006
DI	AGR	SERV		146841.505	146849.984	0.006
DI	AGR	SAD		230309.508	230328.43	0.008
DI	IND	AGR		218659.427	218656.174	-0.001
DI	IND	IND		2685784.48	2685620.47	-0.006
DI	IND	SERV		721159.653	721201.293	0.006
DI	IND	SAD		75534.083	75540.289	0.008
DI	SERV	AGR		104437.604	104436.05	-0.001
DI	SERV	IND		445877.898	445850.67	-0.006
DI	SERV	SERV		388614.304	388636.743	0.006
DI	SERV	SAD		622463.793	622514.936	0.008
Tableau 3:Revenus et Epargnes						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
YM	H		9067630.3	9065617.8	-0.022	
YE			7126136.1	7124127.71	-0.028	
YG			4019915.7	4031925.64	0.299	
YDM	H		8352553.6	8350699.81	-0.022	
TVA	AGR		83537	83525.777	-0.013	
TVA	IND		639520	652256.484	1.992	
TVA	SERV		146191	146247.767	0.039	
TIM	AGR		25454	25448.416	-0.022	
TIM	IND		343708	343681.246	-0.008	
TIM	SERV		0	0	0	
MC	AGR		179714	179689.855	-0.013	
MC	IND		2299521	2301753.54	0.097	
MC	SERV		-2479235	-2480197.71	0.039	
TDM	H		715076.7	714917.994	-0.022	
TDE			2061649.3	2061068.26	-0.028	

SM	H		2189833.6	2189347.58	-0.022	
SE			5064486.8	5063059.46	-0.028	
SG			331106.7	343116.641	3.627	
Tableau 4:Demandes						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
C	AGR	H		1498143.21	1497938.06	-0.014
C	IND	H		1654996.89	1652907.97	-0.126
C	SERV	H		3896116.88	3894057.7	-0.053
D	AGR		2187269	2187235.75	-0.002	
D	IND		6710015	6709575.75	-0.007	
D	SERV		5260748	5261137.57	0.007	
Q	AGR		2600932	2600803.68	-0.005	
Q	IND		11156320	11155532.2	-0.007	
Q	SERV		5903185	5903666.36	0.008	
DIT	AGR		1039525.1	1039515.14	-0.001	
DIT	IND		3701137.64	3701018.22	-0.003	
DIT	SERV		1561393.6	1561438.4	0.003	
INV	AGR		63263.692	63350.482	0.137	
INV	IND		5800185.47	5801605.98	0.024	
INV	SERV		445674.519	446111.14	0.098	
IT			7846713	7856809.58	0.129	
G			3521346.2	3521346.2	0	
Tableau 5:Commerce Extérieur						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
M	AGR		413663	413572.26	-0.022	
M	IND		4446305	4445958.9	-0.008	
M	SERV		642437	642528.796	0.014	
EX	AGR		4639	4639.64	0.014	
EX	IND		4986145	4985870.02	-0.006	
EX	SERV		261811	261740.296	-0.027	
SR			261285.9	261285.9	0	
Tableau 6:Variation Equivalente						
	H	ALL				
Change in nominal income	-0.022					
Equivalent Variation	-0.022	-0.022				

3- مخرجات برنامج GAMS الخاصة بالسيناريو الثاني (زيادة في معدل الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) بنسبة 2%):

MODELE M EXTER:Modèle à Economie Ouvert						
Tableau 1:LES PRIX						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
w			1	1	-0.002	
r	AGR		1	0.999	-0.142	
r	IND		1	1	0.031	
r	SERV		1	0.999	-0.082	
pv	AGR		1	0.999	-0.127	
pv	IND		1	1	0.026	
pv	SERV		1	0.999	-0.071	
pv	SAD		1	1	-0.002	
p	AGR		1	0.999	-0.105	
p	IND		1	1	0.014	
p	SERV		1	0.999	-0.056	
p	SAD		1	1	-0.013	
PD	AGR		1.032	1.031	-0.106	
PD	IND		1.056	1.056	0.025	
PD	SERV		1.025	1.024	-0.059	
PL	AGR		1	0.999	-0.106	
PL	IND		1	1	0.025	
PL	SERV		1	0.999	-0.059	
PC	AGR		1.111	1.11	-0.088	
PC	IND		1.294	1.294	0.015	
PC	SERV		0.605	0.604	-0.053	
PM	AGR		1.095	1.095	0	
PM	IND		1.137	1.137	0	
PM	SERV		1.025	1.025	0	
PE	AGR		1	1	0	
PE	IND		1	1	0	
PE	SERV		1	1	0	
PINDEX			1	1	-0.021	
E			1	1	0	
Tableau 2:LA PRODUCTION						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
Xs	AGR		2191908	2191583.84	-0.015	
Xs	IND		11696160	11696735.7	0.005	
Xs	SERV		5522559	5521945.63	-0.011	
Xs	SAD		3521346.2	3521810.85	0.013	
Va	AGR		1771496	1771234.02	-0.015	
Va	IND		7288776	7289134.78	0.005	

Va	SERV		4191030	4190564.52	-0.011	
Va	SAD		2791257.2	2791625.51	0.013	
LD	AGR		186894	186632.179	-0.14	
LD	IND		1094057	1094415.83	0.033	
LD	SERV		579414	578948.678	-0.08	
LD	SAD		2791257.2	2791625.51	0.013	
LS			4651622.2	4651622.2	0	
KD	AGR		1584602	1584602	0	
KD	IND		6194719	6194719	0	
KD	SERV		3611616	3611616	0	
CI	AGR		389928.679	389871.012	-0.015	
CI	IND		3727204.81	3727388.27	0.005	
CI	SERV		1256615.46	1256475.9	-0.011	
CI	SAD		928307.384	928429.877	0.013	
DI	AGR	AGR		66831.647	66821.764	-0.015
DI	AGR	IND		595542.435	595571.75	0.005
DI	AGR	SERV		146841.505	146825.196	-0.011
DI	AGR	SAD		230309.508	230339.897	0.013
DI	IND	AGR		218659.427	218627.09	-0.015
DI	IND	IND		2685784.48	2685916.68	0.005
DI	IND	SERV		721159.653	721079.556	-0.011
DI	IND	SAD		75534.083	75544.05	0.013
DI	SERV	AGR		104437.604	104422.159	-0.015
DI	SERV	IND		445877.898	445899.845	0.005
DI	SERV	SERV		388614.304	388571.142	-0.011
DI	SERV	SAD		622463.793	622545.929	0.013
Tableau 3:Revenus et Epargnes						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
YM	H		9067630.3	9066297.32	-0.015	
YE			7126136.1	7124065.73	-0.029	
YG			4019915.7	4033522.56	0.338	
YDM	H		8352553.6	8337026.31	-0.186	
TVA	AGR		83537	83421.312	-0.138	
TVA	IND		639520	639717.827	0.031	
TVA	SERV		146191	146091.635	-0.068	
TIM	AGR		25454	25396.365	-0.226	
TIM	IND		343708	343794.381	0.025	
TIM	SERV		0	0	0	
MC	AGR		179714	179465.119	-0.138	
MC	IND		2299521	2300232.33	0.031	
MC	SERV		-2479235	-2477549.9	-0.068	
TDM	H		715076.7	729271.013	1.985	
TDE			2061649.3	2061050.33	-0.029	
SM	H		2189833.6	2185762.73	-0.186	

SE			5064486.8	5063015.4	-0.029	
SG			331106.7	344713.558	4.11	
Tableau 4:Demandes						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
C	AGR	H		1498143.21	1496676.19	-0.098
C	IND	H		1654996.89	1651680.76	-0.2
C	SERV	H		3896116.88	3890927.35	-0.133
D	AGR		2187269	2186938.17	-0.015	
D	IND		6710015	6710700.71	0.01	
D	SERV		5260748	5260015.92	-0.014	
Q	AGR		2600932	2599619.33	-0.05	
Q	IND		11156320	11158153	0.016	
Q	SERV		5903185	5902287.4	-0.015	
DIT	AGR		1039525.1	1039558.61	0.003	
DIT	IND		3701137.64	3701167.38	0.001	
DIT	SERV		1561393.6	1561439.08	0.003	
INV	AGR		63263.692	63384.531	0.191	
INV	IND		5800185.47	5805304.88	0.088	
INV	SERV		445674.519	446368.123	0.156	
IT			7846713	7854777.59	0.103	
G			3521346.2	3521346.2	0	
Tableau 5:Commerce Extérieur						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
M	AGR		413663	412726.353	-0.226	
M	IND		4446305	4447422.45	0.025	
M	SERV		642437	642271.507	-0.026	
EX	AGR		4639	4645.664	0.144	
EX	IND		4986145	4986034.98	-0.002	
EX	SERV		261811	261929.67	0.045	
SR			261285.9	261285.9	0	
Tableau 6:Variation Equivalente						
	H	ALL				
Change in nominal income	-0.015					
Equivalent Variation	-0.015	-0.015				

4- مخرجات برنامج GAMS الخاصة بالسيناريو الثالث (تخفيض في معدل الضريبة على أرباح الشركات (IBS) بنسبة 2%):

MODELE M EXTER:Modèle à Economie Ouvert						
Tableau 1:LES PRIX						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
w			1	1	0	
r	AGR		1	1	0	
r	IND		1	1	0	
r	SERV		1	1	0	
pv	AGR		1	1	0	
pv	IND		1	1	0	
pv	SERV		1	1	0	
pv	SAD		1	1	0	
p	AGR		1	1	0	
p	IND		1	1	0	
p	SERV		1	1	0	
p	SAD		1	1	0	
PD	AGR		1.032	1.032	0	
PD	IND		1.056	1.056	0	
PD	SERV		1.025	1.025	0	
PL	AGR		1	1	0	
PL	IND		1	1	0	
PL	SERV		1	1	0	
PC	AGR		1.111	1.111	0	
PC	IND		1.294	1.294	0	
PC	SERV		0.605	0.605	0	
PM	AGR		1.095	1.095	0	
PM	IND		1.137	1.137	0	
PM	SERV		1.025	1.025	0	
PE	AGR		1	1	0	
PE	IND		1	1	0	
PE	SERV		1	1	0	
PINDEX			1	1	0	
E			1	1	0	
Tableau 2:LA PRODUCTION						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
Xs	AGR		2191908	2191908	0	
Xs	IND		11696160	11696160	0	
Xs	SERV		5522559	5522559	0	
Xs	SAD		3521346.2	3521346.2	0	
Va	AGR		1771496	1771496	0	

Va	IND		7288776	7288776	0	
Va	SERV		4191030	4191030	0	
Va	SAD		2791257.2	2791257.2	0	
LD	AGR		186894	186894	0	
LD	IND		1094057	1094057	0	
LD	SERV		579414	579414	0	
LD	SAD		2791257.2	2791257.2	0	
LS			4651622.2	4651622.2	0	
KD	AGR		1584602	1584602	0	
KD	IND		6194719	6194719	0	
KD	SERV		3611616	3611616	0	
CI	AGR		389928.679	389928.679	0	
CI	IND		3727204.81	3727204.81	0	
CI	SERV		1256615.46	1256615.46	0	
CI	SAD		928307.384	928307.384	0	
DI	AGR	AGR		66831.647	66831.647	0
DI	AGR	IND		595542.435	595542.435	0
DI	AGR	SERV		146841.505	146841.505	0
DI	AGR	SAD		230309.508	230309.508	0
DI	IND	AGR		218659.427	218659.427	0
DI	IND	IND		2685784.48	2685784.48	0
DI	IND	SERV		721159.653	721159.653	0
DI	IND	SAD		75534.083	75534.083	0
DI	SERV	AGR		104437.604	104437.604	0
DI	SERV	IND		445877.898	445877.898	0
DI	SERV	SERV		388614.304	388614.304	0
DI	SERV	SAD		622463.793	622463.793	0
Tableau 3:Revenus et Epargnes						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
YM	H		9067630.3	9067630.3	0	
YE			7126136.1	7126136.1	0	
YG			4019915.7	3978682.71	-1.026	
YDM	H		8352553.6	8352553.6	0	
TVA	AGR		83537	83537	0	
TVA	IND		639520	639520	0	
TVA	SERV		146191	146191	0	
TIM	AGR		25454	25454	0	
TIM	IND		343708	343708	0	
TIM	SERV		0	0	0	
MC	AGR		179714	179714	0	
MC	IND		2299521	2299521	0	
MC	SERV		-2479235	-2479235	0	
TDM	H		715076.7	715076.7	0	
TDE			2061649.3	2020416.31	-2	

SM	H		2189833.6	2189833.6	0	
SE			5064486.8	5105719.79	0.814	
SG			331106.7	289873.714	-12.453	
Tableau 4:Demandes						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
C	AGR	H		1498143.21	1498143.21	0
C	IND	H		1654996.89	1654996.89	0
C	SERV	H		3896116.88	3896116.88	0
D	AGR		2187269	2187269	0	
D	IND		6710015	6710015	0	
D	SERV		5260748	5260748	0	
Q	AGR		2600932	2600932	0	
Q	IND		11156320	11156320	0	
Q	SERV		5903185	5903185	0	
DIT	AGR		1039525.1	1039525.1	0	
DIT	IND		3701137.64	3701137.64	0	
DIT	SERV		1561393.6	1561393.6	0	
INV	AGR		63263.692	63263.692	0	
INV	IND		5800185.47	5800185.47	0	
INV	SERV		445674.519	445674.519	0	
IT			7846713	7846713	0	
G			3521346.2	3521346.2	0	
Tableau 5:Commerce Extérieur						
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %	
M	AGR		413663	413663	0	
M	IND		4446305	4446305	0	
M	SERV		642437	642437	0	
EX	AGR		4639	4639	0	
EX	IND		4986145	4986145	0	
EX	SERV		261811	261811	0	
SR			261285.9	261285.9	0	
Tableau 6:Variation Equivalente						
	H	ALL				
Change in nominal income	0					
Equivalent Variation	0	0				

الملحق رقم (03): جدول المدخلات– المخرجات (*TES*) لسنة 2014

Tableau des Entrées -Sorties -Année 2014-

En millions de DA

Code NSA	Intitulés des NSA	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12
01	Agriculture, sylviculture, pêche	74250	0	0	4292	1113	4634	73	860	4616	641352	6	0
02	Eau et Energie	7824	36492	2571	1199	3375	28841	36327	6354	4965	7309	99	21
03	Hydrocarbures	6588	24749	785172	91548	839	2169	773	39163	1840	20174	27	0
04	Services et Trav. Pub. Pétroliers	0	0	63643	182334	0	0	0	0	0	0	0	0
05	Mines et carrières	410	0	0	883	9	15360	4286	46569	1843	283	1	0
06	ISMMEE	59384	7811	6625	4654	2202	78392	1771	321374	2057	3866	57	1
07	Matériaux de Construction	2184	377	978	54622	41	4012	3392	761979	707	195	0	0
08	BTPH	0	16553	12721	10971	2626	10433	1888	4933	1568	348	87	2
09	Chimie, Plastiques, Caoutchouc	90759	10023	596	165	4605	22027	1900	217879	68764	398	518	33
10	Industries Agro-alimentaires	93880	0	59	11	0	5796	70	13957	17944	36535	50	88
11	Textiles, confection, bonnéterie	3936	2439	0	0	278	10779	584	7077	4076	138	26955	36
12	Cuirs et Chaussures	604	22088	0	0	1712	18794	2240	28	863	10	2833	3711
13	Bois, Papiers et lièges	14939	3162	6380	21628	1811	14330	3951	153579	5494	901	162	5
14	Industries diverses	2492	1008	0	0	246	2647	272	2420	280	282	13	0
15	Transport et communications	18189	2677	44029	7185	1504	12411	1266	13102	1526	1308	45	1
17	Hôtels cafés restaurants	2077	7927	44	230	236	2026	235	6172	372	219	9	0
18	Services fournis aux entreprises	31715	667	96886	2130	14	182	28	24951	94	35301	3	0
19	Services fournis aux ménages	11181	0	0	0	0	0	0	6665	0	1	0	0
Consommations Intermédiaires		420412	135973	1019704	381853	20613	232833	59058	1627063	117011	748621	30867	3897
Valeurs Ajoutées (VA)		1771496	136864	4657811	63792	23100	110872	88225	1730198	65431	330697	14794	2865
Rémunération des Salariés (RS)		186894	49495	139479	56956	8748	57735	27781	653968	23892	52581	6717	1069
Impôts liés à la production (ILP)		8351	5892	934786	7286	836	8388	5316	94608	3641	12136	1518	167
Excédents Bruts d'Exploitation		1576250	81477	3583546	-449	13516	44749	55128	981622	37898	265980	6559	1629
Consommation de Fonds Fixes		4340	82218	449784	86914	4617	46247	15231	106176	9897	25555	1615	172
Excédents Nets d'Exploitation		1571910	-742	3133762	-87364	8899	-1498	39897	875446	28001	240425	4944	1457
Productions Brutes (PB)		2191907	272837	5677515	445645	43712	343705	147284	3357261	182442	1079318	45660	6763
Importations biens et services		413663	0	238839	0	15114	2552380	92881	2739	635532	570757	85128	22669
Taxes sur la Valeur Ajoutée		83537	40086	8849	0	10002	166750	413	0	111603	231274	18176	4261
Droits et taxes à l'importation		25454	0	84831	0	1130	120724	7674	318	33877	43649	22031	9150
Marges commerciales		179714	0	216701	0	3770	770810	451602	0	213968	500615	30845	5604
Total des Ressources		2894275	312924	6226735	445645	73727	3954370	699854	3360318	1177422	2425613	201841	48445

13	14	15	16	17	18	19	Total CI	CF Ménages	CF AP	CF IF	CF AI	FBCF	Variation Stocks	Export B&S	Emplois finals	Total. Emplois
4574	128	103475	41019	15699	2704	244	899038	1664438	255874	0	0	57028	13258	4639	1995237	2894275
1198	219	27230	15533	6807	3746	21755	211863	97812	908	2047	293	0	0	0	101061	312924
79	23	235960	45254	55	1675	150	1256237	86238	1647	621	230	0	102049	4779714	4970498	6226735
0	0	0	0	0	0	0	245977	0	0	0	0	423363	-223694	0	199668	445645
12	4	0	0	0	11	0	69674	0	976	0	119	0	-5046	8004	4053	73727
289	158	71364	22358	199	1927	253	584743	270976	1103	6069	1594	2187312	899086	3487	3369627	3954369
37	7	1496	416	0	1048	0	831490	2141	10766	0	691	0	-146915	1681	-131637	699854
570	177	24285	4688	1084	1994	178	95107	69513	1532	0	1555	3320331	-127720	0	3265211	3360318
1062	3370	112488	34347	112	3060	331	572436	182949	7163	339	771	6316	240847	166600	604986	1177422
54	10	22516	67899	22652	1	47	281571	1085477	7425	1	0	0	1029065	22075	2144042	2425613
2674	43	19779	19926	235	1543	909	101409	183851	17952	200	0	0	-101626	55	100432	201840
2098	2372	0	0	0	337	11452	69143	51268	2198	0	9	0	-76493	2320	-20698	48445
8989	998	26459	23733	599	8888	87	296097	49334	4204	25099	91	47942	-84588	2104	44185	340283
93	440	10438	48171	74	7587	225	76690	62421	1335	723	99	0	16662	105	81346	158035
100	24	55388	67634	855	1255	138	228636	1970808	214182	10993	191	0	0	111533	2307707	2536344
61	19	42332	17115	175	2760	4	82015	208816	473	3702	190	0	0	7514	220695	302710
5	2	4440	1063	35	419	2	197937	0	108308	37646	447	269536	0	142764	558702	756639
0	2	41412	0	0	0	0	59260	176678	320	0	3	0	0	0	177000	236260
21896	7995	799061	409157	48581	38955	35774	6159324	6162719	636365	87442	6282	6311828	1534883	5252596	19992115	26151439
19694	44433	1556078	2070075	188996	195786	180095	13251302									
10843	4793	246382	181132	43853	61085	46962	1860365									
1863	689	69832	76007	16468	7697	6348	1261829									
6987	38951	1239864	1812936	128675	127005	126785	10129108									
1555	1031	239490	116771	11883	20108	2566	1226173									
5432	37920	1000374	1696165	116792	106897	124220	8902935									
41590	52428	2355139	2479233	237577	234741	215869	19410625									
183981	46285	116083	0	26318	500036	0	5502405									
35157	12949	65122	0	38815	21862	20392	869247									
12208	8116	0	0	0	0	0	369162									
67347	38257	0	-2479233	0	0	0	0									
340283	158035	2536344	0	302710	756639	236260	26151439									

La PIB = Σ Valeurs Ajoutées + TVA + Droits et taxes à l'importation

La PIB = 14 489 710 millions de DA

ONS - DCN décembre 2015

الملحق رقم (04): جدول الاقتضاء الكلي (*TES*) لسنة 2014

- Tableau Economique d'Ensemble - Année 2014 -

En Millions de DA

Emplois							Opérations	Ressources						
S.Q.S	M.E.I	A.P	I.F	R.D.M	B & S	TOTAL		S.Q.S	M.E.I	A.P	I.F	R.D.M	B & S	TOTAL
				5252595,9		5252595,9	Exportations						5252595,9	5252595,9
					5502404,6	5502404,6	Importations					5502404,6		5502404,6
					19410624,5	19410624,5	Production Brute	10412325,1	8998299,4					19410624,5
3291848,0	2867475,5					6159323,5	Consommation Productive						6159323,5	6159323,5
7120477,1	**6130823,9**					**13251301,0**	Valeur Ajoutée	**7120477,1**	**6130823,9**					**13251301,0**
		134567,0				134567,0	Subvention d'exploitation	5658,0	128909,0					134567,0
1085905,5	774459,2	2702810,4	88446,8	16640,2		4668262,1	Rémun. des Salariés		4668262,1			0,0		4668262,1
1096183,2	165645,3					1261828,5	Imp. Liées à la Product.			1261828,5				1261828,5
4944046,4	5319628,4					10263674,8	Exc. Brut d'Exploitation	**4944046,4**	**5319628,4**					**10263674,8**
					869247,4	869247,4	T.V.A			869247,4				869247,4
					369162,0	369162,0	Droits de Douane			369162,0				369162,0
20879,5	91764,7	3371,0	629,9			116645,1	Loyers	2841,8	95309,7	18415,8	77,8			116645,1
109878,2	94868,2	82990,3	134332,7	198626,0		620695,4	Intêrets	13321,0	10082,6	12709,3	580996,2	3586,3		620695,4
		2333,0	11249,5			13582,5	Impôts Indirects			13582,5				13582,5
2061649,3	715076,7		43909,0			2820635,0	Impôts directs			2820635,0				2820635,0
41073,2	62979,0	9581,9	6736,9	19533,4		139904,4	Primes d'Assurances				136301,1	3603,3		139904,4
			62852,4	11138,4		73990,8	Indemnités d'Assurances	16040,8	43287,7	6023,4	6309,7	2329,2		73990,8
	1062910,0					1062910,0	Cotisations Sociales			1062910,0				1062910,0
		1252282,9				1252282,9	Prestations Sociales		1252282,9					1252282,9
42981,7	20143,4	1385,3	26302,3	13871,3		104684,0	Services Financiers	14772,8			87906,6	2004,6		104684,0
709561,4			122655,0	40453,1		872669,5	Aut. Rev. de la Propriété	40453,1		182376,0		649840,4		872669,5
71186,6	27202,9	1605906,4	9125,6	383146,2		2096567,7	Aut. Transfert Courants	425792,3	475232,0	1121603,0	23620,1	50320,3		2096567,7
2400058,3	**9789140,5**	**1943264,7**	**328971,4**	**278084,2**		**14739519,1**	Revenu Disponible Brut	**2400058,3**	**9789140,5**	**1943264,7**	**328971,4**	**278084,2**		**14739519,1**
	6162718,6	642647,3	87441,7			6892807,6	Consommation Finale						6892807,6	6892807,6
	6113430,6	642647,3	87441,7			6843519,6	- Sur le Territoire						6843519,6	6843519,6
	49288,0					49288,0	- Hors Territoire						49288,0	49288,0
2400058,3	**3626421,9**	**1300617,4**	**241529,7**	**278084,2**		**7846711,5**	Epargne Brute	**2400058,3**	**3626421,9**	**1300617,4**	**241529,7**	**278084,2**		**7846711,5**
		114545,0		128689,0		243234,0	Transfert en Capital	133337,3	5067,5	94343,8	4159,5	6325,9		243234,0
2291382,3	922827,8	3084034,7	13583,6			6311828,4	Accumulation Brute F.F.						6311828,4	6311828,4
1305579,6	229303,5					1534883,1	Variation de Stocks						1534883,1	1534883,1
24609,1	10296,5		48,3	883,8		35837,7	Acquisitions Nettes	245,3		23078,1		12514,3		35837,7
12733,3	10296,5		48,3			23078,1	- De Terrains			23078,1				23078,1
11875,8				883,8		12759,6	- D'Actifs Incorporels	245,3				12514,3		12759,6
						0,0	Capacité de Finacement	**-1087930,1**	**2469061,6**	**-1780540,4**	**232057,3**	**167351,6**		**0,0**
					26151438,5		Équil. en Biens & Services						**26151438,5**	

الملحق رقم (05): جدول مقارن بين تعيير المعلمات بالاعتماد على (*MCS*) وبالاعتماد على مخرجات (*MEGC*):

1.المعلمات المعيارية أو الخاصة أو القياسية:

المعلمة التعريف	الرمز	القيمة العددية	القانون من خلال تدفق.MCS	القانون العام بالاعتماد على مخرجات GAMS
معلمة التوزيع لدالة كوب دوغلاس أو مرونة القيمة المضافة للإنتاج في فرع النشاط j بالنسبة للاستخدام اليد العاملة حيث أن:j=1,2,3	α_1	0.1055	$\frac{t_{1.8}}{t_{1.8}+t_{2.8}}$	$\frac{wLD_1}{PV_1VA_1}$
	α_2	0.1501	$\frac{t_{1.9}}{t_{1.9}+t_{2.9}}$	$\frac{wLD_2}{PV_2VA_2}$
	α_3	0.1413	$\frac{t_{1.10}}{t_{1.10}+t_{1.10}}$	$\frac{wLD_3}{PV_3VA_3}$
معلمة السلم لكوب دوغلاس أو ثابت مستوى القيمة المضافة لفرع النشاط j حيث آن : j=1,2,3	A_1	1.4007		$\frac{VA_1}{LD_1^{\alpha_1}KD_1^{1-\alpha_1}}$
	A_2	1.5263		$\frac{VA_2}{LD_2^{\alpha_2}KD_2^{1-\alpha_2}}$
	A_3	1.4945		$\frac{VA_3}{LD_3^{\alpha_3}KD_3^{1-\alpha_3}}$
معامل تقني ثابت (ليونتيف)، يمثل معامل القيمة المضافة لإنتاج للفرع (j) حيث أن:j=1.2.3.4	v_1	0.8082	$\frac{t_{1.8}+t_{2.8}}{tota\ col.8}$	$\frac{VA_1}{XS_1}$
	v_2	0.6232	$\frac{t_{1.9}+t_{2.9}}{tota\ col.9}$	$\frac{VA_2}{XS_2}$
	v_3	0.7589	$\frac{t_{1.10}+t_{2.10}}{tota\ col.10}$	$\frac{VA_3}{XS_3}$
	v_4	0.7927	$\frac{t_{1.11}}{tota\ col.11}$	$\frac{VA_4}{XS_4}$
معامل تقني ثابت (ليونتيف)، يوضح حجم المدخلات الوسطية المطلوبة لإنتاج وحدة من الفرع (j) حيث أن:j=1.2.3.4	io_1	0.1779		$\frac{CI_1}{XS_1}$
	io_2	0.3187		$\frac{CI_2}{XS_2}$
	io_3	0.2275		$\frac{CI_3}{XS_3}$
	io_4	0.2636		$\frac{CI_4}{XS_4}$
معامل المدخلات المخرجات، يمثل حجم المدخلات الوسيطة i مع (i=1.2.3) بالنسبة لوحدة الطلب الوسيط لفرع النشاط j مع (j=1.2.3.4)	aij_{11}	0.1714		$\frac{DI_{1.1}}{CI_1}$
	aij_{12}	0.1598		$\frac{DI_{1.2}}{CI_1}$
	aij_{13}	0.1169		$\frac{DI_{1.3}}{CI_1}$
	aij_{14}	0.2481		$\frac{DI_{1.4}}{CI_1}$
	aij_{21}	0.5608		$\frac{DI_{2.1}}{CI_2}$
	aij_{22}	0.7206		$\frac{DI_{2.2}}{CI_2}$

$\frac{DI_{2.3}}{CI_2}$		0.5739	aij_{23}	
$\frac{DI_{2.4}}{CI_2}$		0.0814	aij_{24}	
$\frac{DI_{3.1}}{CI_3}$		0.2678	aij_{31}	
$\frac{DI_{3.2}}{CI_3}$		0.1196	aij_{32}	
$\frac{DI_{3.3}}{CI_3}$		0.3093	aij_{33}	
$\frac{DI_{3.4}}{CI_3}$		0.6706	aij_{34}	
	$\frac{t_{3.2}}{tota\ col.2}$	0.3751	λ	نسبة رأس المال الذي تحصل عليه العائلات
	$\frac{t_{19.3}}{total\ col.3 - t_{5.3}}$	0.2621	S_m	الميل الحدي لادخار العائلات
$\frac{C_1PC_1}{YDM}$	$\frac{t_{12.3}}{tota\ col.3 - t_{5.3}}$	0.1993	B_{M1}	الجزء المخصص من المنتج i في إجمالي استهلاك العائلات مع (i=1,2,3)
$\frac{C_2PC_2}{YDM}$	$\frac{t_{13.3}}{total\ col.3 - t_{5.3}}$	0.2564	B_{M2}	
$\frac{C_3PC_3}{YDM}$	$\frac{t_{14.3}}{total\ col.3 - t_{5.3}}$	0.2822	B_{M3}	
$\frac{INV_1PC_1}{IT}$	$\frac{t_{12.19}}{tota\ col.19}$	0.0089	μ_1	الجزء المخصص من المنتج i في استثمارات البلد (i=1,2,3)
$\frac{INV_2PC_2}{IT}$	$\frac{t_{13.19}}{tota\ col.19}$	0.9565	μ_2	
$\frac{INV_3PC_3}{IT}$	$\frac{t_{14.19}}{total\ col.19}$	0.0344	μ_3	
	$\frac{t_{1.8} + t_{2.8}}{PIB^{(1)}}$	0.1104	δ_1	حصة القيمة المضافة لفرع النشاط j في الناتج الداخلي الخام بتكلفة عناصر الإنتاج مع (j=1 ;2 ;3 ;4)
	$\frac{t_{1.9} + t_{2.9}}{PIB^{(1)}}$	0.4543	δ_2	
	$\frac{t_{1.10} + t_{2.10}}{PIB^{(1)}}$	0.2612	δ_3	
	$\frac{t_{1.11}}{PIB^{(1)}}$	0.1739	δ_4	
أنظر إلى ص207 وص 208		1.7619	A_1^M	ثابت مستوى معادلة (الإحلال) التجاري للمنتج المركب j مع (j=1,2,3)
		1.9471	A_2^M	
		1.1221	A_3^M	
أنظر إلى ص 205 وص 206		0.3158	δ_1^M	معامل التفضيل أو معلمة التوزيع لدالة الإحلال التجاري للمنتج المركب j مع (j=1,2,3)
		0.3517	δ_2^M	
		0.0000	δ_3^M	

ثابت مستوى معادلة التحول التجاري للمنتج j مع (j=1,2,3)	β_1^E	11.588	أنظر إلى ص 206	
	β_2^E	2.044		
	β_3^E	4.706		
معلمة التوزيع لدالة التحول التجاري للمنتج j مع (j=1,2,3)	δ_1^E	0.9838	أنظر إلى ص 209 وص 210	
	δ_2^E	0.6443		
	δ_3^E	0.9527		
معلمة أو ثابت لدالة الإحلال التجاري للمنتج المركب j مع (j=1,2,3)	ρ_1^M	-0.500	$\frac{1-\sigma_1^M}{\sigma_1^M}$	
	ρ_2^M	0.667	$\frac{1-\sigma_2^M}{\sigma_2^M}$	
	ρ_3^M	4.000	$\frac{1-\sigma_3^M}{\sigma_3^M}$	
معلمة أو ثابت لدالة التحول التجاري للمنتج j مع (j=1,2,3)	ρ_1^E	-0.333	$\frac{1-\sigma_1^E}{\sigma_1^E}$	
	ρ_2^E	1.000	$\frac{1-\sigma_2^E}{\sigma_2^E}$	
	ρ_3^E	0.000	$\frac{1-\sigma_3^E}{\sigma_3^E}$	
معدل هامش التجاري على المنتج j مع (j=1,2,3)	tmc_1	0.0663	$\frac{t_{9.14}}{t_{10.14}+t_{6.14}+t_{7.14}+t_{8.14}}$	$\frac{MC_1}{D_1+M_1+TVA_1+DTI_1}$
	tmc_2	0.1894	$\frac{t_{9.15}}{t_{11.15}+t_{6.15}+t_{7.15}+t_{8.15}}$	$\frac{MC_2}{D_2+M_2+TVA_2+DTI_2}$
	tmc_3	-0.409	$\frac{t_{9.16}}{t_{12.16}+t_{6.16}+t_{7.16}+t_{8.16}}$	$\frac{MC_3}{D_3+M_3+TVA_3+DTI_3}$

2. المعلمات الحرة[1]:

المعلمة تعريف	الرمز	القيمة العددية
مرونة الإحلال التجارية للمنتج المركب j مع (j=1,2,3)	σ_1^M	2.000
	σ_2^M	0.600
	σ_3^M	0.200
مرونة الإحلال التجارية لدالة التحول التجاري للمنتج j مع (j=1,2,3)	σ_1^E	1.500
	σ_2^E	0.500
	σ_3^E	1.000

3. معلمات السياسات الاقتصادية (المعيارية):

المعلمة تعريف	الرمز	القيمة العددية	القانون من خلال تدفق.MCS	القانون العام بالاعتماد على مخرجات GAMS
معدل الضرائب المباشرة على دخل العائلات	t_{YM}	0.0789	$\frac{t_{5,3}}{\text{tota col. 3}}$	
معدل الضرائب المباشرة على دخل المؤسسات	t_{YE}	0.2893	$\frac{t_{5,4}}{\text{tota col. 4}}$	
معدل الضريبة على القيمة المضافة على المنتج j مع (j=1 ;2 ;3)	t_{v1}	0.0318	$\frac{t_{7,14}}{t_{6,14}+t_{10,14}+t_{8,14}}$	$\frac{TVA_1}{M_1+D_1+DTI_1}$
	t_{v2}	0.0556	$\frac{t_{7,15}}{t_{6,15}+t_{11,15}+t_{8,15}}$	$\frac{TVA_2}{M_2+D_2+DTI_2}$
	t_{v3}	0.0248	$\frac{t_{7,16}}{t_{6,16}+t_{12,16}+t_{8,16}}$	$\frac{TVA_3}{M_3+D_3+DTI_3}$
معدل الضريبة الجمركية على الواردات من المنتج j مع (j=1,2,3)	t_{mj}	0.0615	$\frac{t_{8,14}}{t_{6,14}}$	$\frac{DTI_1}{M_1}$
	t_{mj}	0.0773	$\frac{t_{8,15}}{t_{6,15}}$	$\frac{DTI_2}{M_2}$
	t_{mj}	0	$\frac{t_{8,16}}{t_{6,16}}$	$\frac{DTI_1}{M_2}$

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى محاكاة آثار تغيرات معدلات الضريبة على عناصر قياس النشاط الاقتصادي في الجزائر، من خلال اعتماد مجموعة سيناريوهات تساعدنا على تقييم وتحليل هذه الآثار.

وبغية بلوغ هدف الدراسة، تم تطبيق نموذج التوازن العام الحسابي الذي يعتمد في بناءه على قاعدة بيانات هامة تتمثل في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لسنة 2014.

تمّ التوصل إلى أنّ هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية على بعض المؤشرات الكلية الاقتصادية التي تساعد على قياس النشاط الاقتصادي، كما تبين أنّ هذا النموذج يتمتع بجودة عالية في تحليل مثل هذه السياسات الاقتصادية، وهذا ما أكدته نتائج المحاكاة باستخدام برنامج (***GAMS***) التي جاءت موافقة للتحليل النظري وما يثبته الواقع الفعلي.

الكلمات المفتاحية:

الضريبة، السياسة الضريبية، الإصلاح الضريبي، نموذج توازن العام الحسابي، مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

Résumé:

Cette étude vise à la simulation des effets de changement de taux d'impôt sur les éléments de dimension de l'activité économique en Algérie, basé sur un ensemble de scénarios qui nous aident à évaluer et analyser ces effets.

Et afin d'atteindre l'objectif de l'étude, on a appliqué le modèle d'équilibre général calculable, basé sur une base de données importante de la matrice de comptabilité sociale pour l'année 2014.

On a constaté qu'il y a des effets positifs et autres négatifs sur quelques indicateurs économiques globaux qui aident à mesurer l'activité économique, il s'avère que le modèle est également de haute qualité dans l'analyse de telles que ces politiques économiques, et ceci est confirmé par les résultats de la simulation en utilisant le programme (***GAMS***) qui sont en accord avec l'analyse théorique et la réalité.

Mots clés:

Impôt, politique fiscale, la réforme fiscale, modèle d'équilibre général calculable, matrice de comptabilité sociale.

Abstract:

This study aims to simulate the effects of tax rates changes on the elements of measurement of economic activity in Algeria, by using set of scenarios, which helps us to evaluate and to analyses these effects.

And in order to reach the objective of the study, we applied general computable equilibrium model, based on an important of data base of social accounting matrix for 2014.

We observed that there are positive effects and the other negatives on some total economic indicators, which help to measure the economic activity, it seems that the model is also high quality in the analysis of such economic policy, and this is confirmed by simulation results, using the **GAMS** program who agrees with theoretical analysis and reality.

Key words:

Tax, Tax policy, Tax reform, general computable equilibrium model, social accounting matrix